وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية ـ كلية الآداب
قسم اللغة العربية

دراسة موازنة

بين سيبويه و يونس بن حبيب

في الدرس النحوي

أطروحة تقدم بها الطالب:

وليد شعبان علي الفراجي

إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة العراقية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه ـ فلسفة ـ في آداب اللغة العربية تخصص (نحو).

بإشراف :

أ.م.د عادل شحاذة الخزرجي

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي شرف اللغة العربية ،وجعلها لغة القرآن الخالدة بخلوده ، ولغة أهل الجنة ،والصلاة والسلام على خاتم النبيين خير من وطئ الثرى ،وأشرف من خلق الله وأفصح من نطق العربية ،وعلى آله الطيبين وصحبه الغر الميامين ومن اهتدى بهداه الى يوم الدين .

أما بعد فقد لا يخفى على أحد أن كتاب سيبويه بوصفه أول كتاب وصل إلينا في علم النحو خاصة والعربية عامة ؛لذا فهو المصدر الأول والأساس لآراء النحاة الأوَل والذين لم تصل إلينا كتبهم مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) وعيسى بن عمر (١٤٩هـ) وابي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) ،وأبي الخطاب الاخفش (١٨٨هـ) ؛ فلذا يعد هذا الكتاب أهم كتب النحو .

ولأن هؤلاء العلماء قد تدارسوا النحو في مجالسهم ، فكان لابد من أن يُؤثِّر أحدهم في الأخرالشيخ بتلميذه أو – أحيانا – التلميذ بشيخه أسواءا كان ذلك التأثير ايجابيا فيتبنى التلميذ كلام شيخه ،ويسوق له الشواهد من القران ومن المسموع المطرد من كلام العرب ، أم كان سلبيا فيرفض بعض آرائه محتجا بما يسمعه أو متأثرا بمنهجية مخالفة لما عليه شيخه .

ولم يكن سيبويه مجرد ناقل لآراء شيوخه ومن سبقهم انما كان يناظر ويخالف ويبتكر، وقد كان له منهج في الاخذ عن شيوخه والرد عليهم لذا، فمن الجميل أن تكون موازنة آراء سيبويه مع أحد شيوخه فكانت الرغبة في أن أشارك في ذلك فبدأت بالموازنة بينه وبين شيخه يونس بن حبيب .

أما سبب اختياري للموضوع فقد كانت رغبتي في البدء متجهة نحو الموازنة بين المدرستين النحويتين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة متمثلة بيونس عن المدرسة الاولى والفراء عن المدرسة الأخرى، فاخترت موضوع (دراسة موازنة ببين يونس والفراء) ،وعند تقديم الموضوع أقترح علي أستاذي الفاضل د. رشيد العبيدي (رحمه الله) أن تكون الموازنة بين يونس وسيبويه فكان الاختيار.

أما المنهج الذي اعتمدته في الدراسة فهو ما يأتي :

(١) تتبع آراء يونس (١٨٢هـ) في كتاب سيبويه ،وأيضا في كتب تلاميذه كمعاني القرآن لأبي الحسن الأخفش ومجاز القرآن لابي عبيدة أولا، ثم في الكتب القريبة العهد من تلاميذه ،وإن وجدت رأيا له في في كتب متأخرة كشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الكافية للرضي فإني لا أهمله .

(٢) إذا تعارض رأي يونس بين المنقول عن المنقول في غيره فننظر أولا ، أهو من تأليف تلاميذه ،أم كان لغير تلاميذه ، فإذا كان لغير تلاميذه فسأعتمد رأيه الموجود في الكتاب .

(٣) موازنة آراء يونس بأقوال سيبويه، وتقسيمها على قسمين **الأول** : ما خالف فيه سيبويه شيخه **والآخر** : ما وافق فيه سيبويه شيخه.

(٤) ليونس روايات نحوية كثير في الكتاب كرواية بيت من الشعر أو لغة للعرب أ تعد رأيا أم لا فقد اعتمدت أن تكون رأيا لصاحبها ما لم ينص صاحب الرواية على مخالفتها .

(٥) من المعتبر في الدراسات النحوية أن يتقدم ذكر السابق بالوفاة على المتأخر ، وهذا ما حدث عندما أقر الموضوع من قبل لجة الدراسات العليا في الكلية، ولكني قدمت يونس (١٨٢هـ) على سيبويه (١٨٠هـ)المتقدم عليه في الوفاة ؛ ذلك لأن فضل الشيخ على تلميذه يجعلني أتجاوز ذلك و أقدم يونس .

ثم مهّدت أولا بعرض جانب بسيط من حياة كل منهما ومنهجهما النحوي و قسمت الدراسة على بابين :

الأول : عرض المواضع التي اختلفا فيها وسميته (ما اختلفا فيه) فقد قمت بعرض رأي كل من يونس وسيبويه ،وذكر الأدلة التي اعتمدا عليها ،و أن وجدت بخاصة رأي يونس ، ومن ثم عرض للموافقين لهما وكانت هذه الباب فصلين :

الفصل الاول : ما خالف فيه سيبويه شيخه في الأسماء.

الفصل الاخر ما خالف فيه سيبويه شيخه الأفعال والحروف.

الثاني : ما اتفقا فيه وقد عرضت فيه المسائل التي وافق سيبويه شيخه يونس ،مع ذكر الأدلة التي اعتمداها و بعض أقوال علماء وافقوه أو التي تبين قولهم ،وقد أذكر بعض المخالفين لهما ،وهو كسابقه يحتوي على فصلين :

الفصل الاول : ما وافق فيه سيبويه شيخه في الاسماء .

الفصل الآخر : ما وافق فيه سيبويه شيخه فيالأفعال والحروف .

ومن الصعوبات التي واجهتها، هي غموض عبارات سيبويه مما يؤدي الى صعوبة فهم المسائل، وهذا يودي الى صعوبة تحديد مواطن الخلاف والاتفاق بينهما، ومما يزيد الأمر صعوبة الحصول علىشروح الكتاب لندرتها ،التي افتقدتها ولاسيما أن المطبوع منها ما هو الاّ النصف الاول من الجزء الاول ،كما في شرح السيرافي (٣٦٧هـ) وهذا غالبا ليس ليونس ذكر فيه .أو المطبوع هو الجزء الأخير وليس فيه شيء يخص الدراسة النحوية .

أما الكتب المطبوعة كاملة فكتاب التعليقة لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ) ،وهو لا يتعدى تعليقات علقها الفارسي على بعض المسائل ،ولكن من المفيد فيه ما أضافه د. عوض

حمد القوزي من تعليقات في حواشي الكتاب من الشرحين المذكورين ،وكذلك عثرت على طبعة كاملة من شرح السيرافي ،هي طبعة دار الكتب العلمية وقد ساعدتني كثيرا الا أن ما يعيبها هو سقوطات كثيرة قد تصل الى باب كامل كما في باب النداء ،وهو من أكبر المسائل التي أعتمد فيها سيبويه على يونس .

ومن الصعوبأت التي واجهتها موت –ان صح التعبير- بعض المسائل التي تناولها سيبويه مما يودي الى قلة دارسيها .

من قليل ما أجازي به من أسدى الي معروفا أن أذكره في نهاية المقدمة ،وداعيا الله بظهر الغيب أن يجازيهم بخير ما يجازي عباده الصالحين وأخص بالذكر منهم : د. عادل شحاذة الخزرجي والذي لم يبخل بجهد أو معلومة في سبيل أنجاز هذا البحث مصحوبة بحب الأبوة وتسامح الكريم وتواضع الكبار .

ولا أنسى ان اشكر كل من الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الأحبابي ،و الأستاذ الدكتور عدنان علي الفراجي ،والأستاذ المساعد الدكتور سلمان عباس عبد ، و الأستاذ المساعد الدكتور بشار عبد اللطيف الفراجي ، و الأستاذ المساعد الدكتور حسين حاتم العبيدي ،و الدكتور هادي أحمد الشجيري ،و الدكتور حامد فرحان الفهداوي ، والاستاذ شهاب حمد المشهداني ، والاستاذ عدنان محمد العلواني على ما قدموه لي من مساعدات سخية ونصائح مهمة وآراء سديدة خدمتني كثيرا في تقويم هذا العمل .

ولا بد من عدم نسيان الفضل الذي غمرني من د .رشيد العبيدي الذي أفادني كثيرا في أول الطريق ، ود نعمة العزاوي الذي أشرف علي أول الامر .

التمهيد

حياة يونس بن حبيب :

يونس ككثير من المشاهير في القرنين الأول والثاني الهجريين، كان الغموض يحيط بولادتهم وطفولتهم و شبابهم وأكثر تفاصيل حياتهم، فهو يونس بن حبيب ،وكنيته أبو عبد الرحمن[١]،وقيل: أبو محمد.[٢] وقد اختلف في نسبه ،فذهب أكثر المترجمين له إلى أنه ضَبِّيّ بالولاء. [٣] ،وقيل: مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة من كنانة [٤]،وقيل مولى بلال بن هرمي من بني ضبيعة بن بجالة. [٥] ولكن الاسم الأكثر انتشارا في الكتب هو نسبته إلى النحو، وكذلك نسب إلى مدينته البصرة أو مذهبه النحوي [٦]،ونقل ابن النديم انه « لم يتزوج ،ولم يتسر ،ولم تكن له همة إلا طلب العلم.» [٧]، ولكن د .عبد العال سالم مكرم رفض هذه الرواية ، ورأى استحالة الاعتماد عليها، لأنها تعارض رواية أخرى أثبتها ابن الجزري[٨] ، فقد ذكر أن له ابنا اسمه (حرمي) روى القراءة عنه. [٩]

وأيضا أكد بدليل آخر ان يونس لم يكن بعيدا عن النساء ، فقد روى ابن العماد عنه أنه قال:

وكذلك أختلف في اضم موطنه ،فقد نقل لنا د. أحمد الأنصاري[١٠] ثلاثة أقوال فيه هي أنه من (جبل)[١١] ،أو(جُبيل) [١٢]،أو(جبُّل) [١٣] ، وهي قرية على دجلة بين بغداد والبصرة.

ذهب د. الأنصاري إلى أن كل هذه الأماكن ما هي إلا أسماء لمكان واحد مستدلا بقول ياقوت(٦٢٦هـ):« الجبَلُ: هو اسم جامع لهذه الأعمال التي يقال لها الجبال .»[١٤]

وأما ولادته فيرى بعضهم أنها سنة (٩٠هـ) [١٥] ،ويرجح د. احمد الأنصاري سنة(٨٠).[١٦] وأما وفاته فقد غلب على ظن د. أحمد مكي الأنصاري انه توفي سنة (١٨٢هـ) ؛ذلك لأنها سلمت في نظره من التجريح الذي أصاب أخوات لها سابقات .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء:٦٥٢/٥، وطبقات الزبيدي: ص٥١، وغاية النهاية :٤٥٨/١، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢، ونور القبس: ص ٤٨، تاريخ العلماء النحويين: ص ٢٧، وتاريخ النحو: ص ١٨.
(٢) ينظر : تاريخ العلماء النحويين: ص ٢٧ .
(٣) طبقات الزبيدي: ص٥١، ونور القبس: ص ٤٨، وتاريخ النحو: ص١٨، والبلغة: ص٢٤٧، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢.
(٤) نور القبس :ص٤٨، والوافي بالوفيات:١٧٧/٢٩، والبلغة:ص٢٤٧، ومعجم الأدباء:٦٥٢/٥، والحلقة المفقودة : ص٢٧٠.
(٥) نور القبس :ص٤٨، ووفيات الأعيان :٢٤٤/٧-٢٤٩، والحلقة المفقودة : ص ٢٧٠.
(٦) غريب الحديث لابن سلام ١٥٦/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١٠٦/١.
(٧) الفهرست: ٢٣/١.
(٨) غاية النهاية: ٤٠٦/٢.
(٩) الحلقة المفقودة :ص٢٧٢.
(١٠) يونس البصري: ص ٤.
(١١) الفهرست:١ /٢٣ ، ونور القبس:٤٨-٥٦.
(١٢) وفيات الأعيان: ٢٤٤/٧.
(١٣) طبقات النحويين واللغويين:ص٥١ ، وطبقات الزبيدي: ص ٥١، والوافي بالوفيات: ١٧٨/٢٩.
(١٤) المصادر نفسها .
(١٥) يونس بن حبيب د. حسين نصار: ص١٠،يونس بن حبيب آراؤه ومنهجه د. طالب التكريتير:ص. ٢٠
(١٦) يونس البصري: ص٥٢ .

شخصيته ومنزلته:

إن شخصية كبيرة مثل يونس لابد أن تكون ضليعة في كل العلوم ، وأولها النحو إذ ذكرت أكثر كتب التراجم انه كان بارعا فيه ويرى ابن النديم(٤٣٨هـ) أنه «كان أعلم الناس بتصاريف النحو»[١] ، وزيادة إلى قدرته النحوية فهو أديب ، عالم بالشعر، عارف بطبقات شعراء العرب. [٢]

وكان حافظا الشعر العربي قال القفطي(٦٢٤هـ):« وكان يونس كثير الحفظ لأشعار العرب، لاسيما أشعار رؤية بن العجاج »[٣]

قال ابن خلكان(٦٨١هـ):« وله قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها، وكان من الطبقة الخامسة في الأدب .»[٤]

وعده ابن الانباري من كبار النحاة: «أما يونس بن حبيب البصري، فمن أكابر النحويين»، وكذلك عده الذهبي (٧٤٨هـ)« إمام أهل النحو. »[٥] ،ومع ذلك يبذل العلم بسخاء «وقال أبو زيد : ما رأيت أبذل للعلم من يونس.» [٦]

وهذه الأمور كلها حدت بياقوت الحموي (٦٢٦هـ)أن يعده « إمام نحاة البصرة في عصره ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات»[٧]

ويرى د. طالب التكريتي[٨] أنه صار مضرب المثل إذ عُدّ عالما في النحو كأبي حنيفة في الفقه معتمدا في ذلك على قول ابن طباطبا في هجاء أبي على الرستمي :

لَو كنت يُونُس في دوائر نَحوه أَو كنت قطرب في الْغَرِيب الْمُشكل

وحويت فقه أَبى حنيفَة كُله ثمَّ انتميت لرستم لم تنبل [٩]

وكانت له حلقة كبيرة في المسجد الجامع ، هي أكبر الحلقات لا سيما بعد وفاة الخليل (١٧٥هـ) إذ وصفها مروان بن أبي حفصة : «أردت أن أعرضه على قراء البصرة فدخلت المسجد الجامع فتصفحت الحِلَق: فلم أر حلقة أعظم من حلقة يونس النحوي. »[١٠]

ومما لا ريب فيه أن حلقته مع هذه المدة الطويلة ملتقى طلبة العربية «وكانت حلقته بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية وفصحاء الأعراب و البادية . » [١١]

---

(١) الفهرست : ٦٢/١.
(٢) ينظر : الوافي بالوفيات : ١٧٧/٢٩.
(٣) أنباه الرواة : ٧٠/٤.
(٤) وفيات الأعيان : ٢٤٤/٧-٢٤٩.
(٥) تاريخ الإسلام : ٤٨١/١٢.
(٦) اللآلي في شرح أمالي القالي : ١ / ١٩٥
(٧) معجم الأدباء : ٦٥١/٥
(٨) يونس بن حبيب آراؤه ومنهجه :ص ٣٥.
(٩) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ١٧٠/١، أنباه الرواة: ٣٣٠/١
(١٠) العقد الفريد: :٢٧١/٥ .
(١١) نزهة الألباء: ص٤٧-٤٨.

شيوخه وتلاميذه:

نتيجة للغموض الذي اكتنف حياته لم يذكر المترجمون ليونس الكثير من الشيوخ وأكتفوا بأربعة هم:

(١) أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ).[١]
(٢) حماد بن سلمة (١٦٧ هـ).[٢]
(٣) أبان بن يزيد (قبل ١٧٠هـ).[٣]
(٤) ابو الخطاب الأخفش(١٨٨ه).[٤]

ليونس شخصية جذابة كانت محط أنظار المريدين ،وطالبي العلم فبراعته بالعلوم ،إضافة إلى عمره المديد،جعل له تلاميذ كثيرين أحصاهم د. طالب التكريتي ، قد أوصل عددهم إلى ثمانية وثلاثين [٥] ،ولهذه الكثرة ؛ سأكتفي بذكر أشهرهم فيما يأتي:

(١) سيبويه (١٨٠ه)[٦]
(٢) علي بن حمزة الكسائي(١٨٩ه)[٧]
(٣) خلف الأحمر(٢٠٠ه)[٨]
(٤) محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، (٢٠٦ه)[٩]
(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ه)[١٠]
(٦) أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ه)[١١]
(٧) سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥ه)[١٢]
(٨) أبو زيد الأنصاري (٢١٥ه)[١٣]
(٩) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (٢١٥ه)[١٤]
(١٠) عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦ه)[١٥]
(١١) محمد بن سلام (٢٣٢ه)[١٦]

---

(١) سير أعلام النبلاء :١٩٢/٨، وفيات الأعيان :٢٤٤/٧-٢٤٩، نزهة الألباء : ص ٤٨ ،معجم الأدباء: ٦٥١/٥، غاية النهاية: ١/ ٤٥٨، أخبار النحويين:، تاريخ النحو: ص١٨.
(٢) غاية النهاية: ٤٥٨/١، سير أعلام النبلاء: ١٩٢/٨.
(٣) غاية النهاية: ٤٥٨/١، الوافي بالوفيات: ١٧٧/٢٩.
(٤) تاريخ العلماء النحويين للتنوخي: ص١١، بغية الوعاة : ٧٤/٢.
(٥) يونس بن حبيب اراؤه:ص٣٩ وما بعدها.
(٦) بغية الوعاة: ٢ / ١٢٩، أخبار النحويين :ص ٤٠، سير أعلام النبلاء: ٨ / ٣٥١، ٢ / ٢٢٨.
(٧) معجم الأدباء: ٦٥١/٥،أخبار النحويين :ص٤٠، بغية الوعاة: ٢ / ٢٠٦، سير أعلام النبلاء: ٩ / ١٣٢،البلغة في تراجم أئمة النحو: ص٨٤.
(٨) الوافي بالوفيات: ١٧/٢٩ .
(٩) سر صناعة الإعراب ٣٧٥/١ ،المزهر :٣٤٧/٢ ،اللسان:٣٦٤/١٣.
(١٠) معجم الأدباء:٨٧/١،درة الغواص : ١٧٤/١ ،الوافي بالوفيات: ١٧٧/٢٩.
(١١) معجم الأدباء : ٦٥١/٥ ،الوافي بالوفيات: ١٧٧/٢٩.
(١٢) نزهة الألباء :ص ٤٣، معجم الأدباء: ٤١٨/٣
(١٣) تاريخ العلماء النحويين:ص١١ ،الكامل:٢٧٦/١،المزهر:١ / ١١١،الوافي بالوفيات: ١٧/٢٩ .
(١٤) تاريخ العلماء النحويين: ص ٧٣ ،معجم الأدباء: ٦٥١/٥ ،البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص ٢٦.
(١٥) ،نزهة الألباء: ١ /٢٠ ،نور القبس: ص ١٩، معجم الأدباء:٣ / ١٤، ٦٥٢/٥ ،شرح شافية ابن الحاجب: ٤ / ٤٦٠،سير أعلام النبلاء: ١٠ / ١٨٠،الوافي بالوفيات: ١٧٧/٢٩.
(١٦) معجم الأدباء: ٢ / ٤٩٦، وفيات الأعيان: ٧ / ٢٤٦.

مصنفاته :

نسب أهل التراجم ليونس مؤلفات منها [١] :

(١)معاني القرآن .
(٢)كتاب اللغات .
(٣)كتاب النوادر الكبيرة .
(٤)كتاب الأمثال .
(٥)النوادر الصغير .
(٦)معاني الشعر .

أدلة الصناعة النحوية عنده:

السماع:

لغة :من السمع قال ابن منظور(٧١١هـ):« سَمِعَ السمْعُ حِسُ الأُذن وفي التنزيل: ﴿ **أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ** ﴾ (ق: ٣٧) ، وقال ثعلب: معناه خَلا له، فلم يشتغل بغيره ،وقد سَمِعَه سَمْعا سِمْعا سَمَاعا سَمَاعَة سَمَاعِية ،قال اللحياني: وقال: بعضهم السَّمْع المصدر السِّمعُ الاسم السمْعُ أيضا الأذن، والجمع أسَمْاع .»[٢]

اصطلاحا «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى ،وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام العرب الفصحاء قبل بعثته وفي زمنه وبعده ،إلى ان فسدت الألسنة بكثرة المولدين ،نظما ونثرا وعن مسلم أو كافر[٣] ، وقيل :هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل العربي الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.» [٤]

أ- القراءات:

«والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كَتَبَةِ الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما. »[٥] ، ومن المعروف أن القران هو المصدر الأول في الاستشهاد في النحو ،قال السيوطي(٩١١هـ):«كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة، في العربية إذا لم تخالف قيسا معروفا ، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه .» [٦]

والسمة البارزة عنده أنه لم يرفض قراءة إلا قراءة ابن مروان (هنّ أطهرَ لكم) (هود: ٧٨).[٧]

أما بقية القراءات فلم يؤثر عنه أنه رفضها، بل على العكس فقد أحتج بها ،ولها كما في قراءة حمزة : ﴿ **الَّذِي تَساءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامِ** ﴾(النساء: ١) [٨] . بكسر لفظ وَالْأَرْحامِ.

---

(١) هدية العارفين: ٥٧١/٦.
(٢) اللسان : ١٦٢/٨ .
(٣) الاقتراح: ص ٣٦.
(٤) الإغراب في جدل الإعراب: ص٤٥،لمع الأدلة :ص ٨١ .
(٥) البرهان في علوم القرآن:١ / ٣١٨.
(٦) الاقتراح: ص ٣٦ .
(٧) قراءة الحسن و زيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير المحتسب :٣٢٥/١، ومختصر شواذ القراءات :ص٦٠، ومعجم القراءات :١١٠/٤.
(٨) شرح الرضي :١٧٧/٢ .

وقد وجه قراءة نصب (ربَ) قال سيبويه: « وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمدُ لله ربَّ العالمين) [١] ،فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية»[٢]

ب- الشعر:

من المعروف عن أبي عمرو بن العلاء شيخ يونس أنه لا يستشهد لشاعر إسلامي كما نقل تلميذه الأصمعي الذي جالسه عشر حجج فلم يسمع منه ذلك .[٣] إما يونس فقد خالف في هذا واستشهد من كل عصور الاستشهاد، ابتداء من الجاهلين وانتهاءا بابن هرمة .[٤]

وقد قسم د. طالب التكريتي الشعراء الذين استشهد بشعرهم على أربعة أقسام[٥] ،هم :

(١) الجاهليون : هني بن أحمر الكناني ،والخرنق بن هفان ،الأعشى.
(٢) المخضرمون :عبدة بن الطيب،هدبة بن الخشرم،وأبو ذؤيب الهذلي.
(٣) الإسلاميون :اللعين المنقري،جرير الفرزدق جميل بثينة.
(٤) مخضرمو الدولتين: رؤبة،ابن هرمة.

ت- كلام العرب:

من المعروف عند الأصوليين النحويين أن يحتج بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم .

و يحتج بكلام قبائل قلب الجزيرة : قريش ، قيس ، تميم ، أسد ، ثم هذيل ، و بعض كنانة ، و بعض الطائيين ، ولا يؤخذ عمن جاور غير العرب لفساد ألسنتهم .[٦]

كما رأينا انه خالف شيخه أبا عمرو في حصر استشهاده بالعصر الجاهلي ،نراه يوافقه هنا ويكون أكثر تسليما للعرب، إذ قال يونس:« كَانَ أَبُو عَمْرو أشدَّ تَسْلِيمًا لْلعَرَب، وَكَانَ ابْن أبي إِسْحَاق وَعِيسَى يطعنان عَلَيْهِم »[٧] .

واعتد يونس بالقليل كما في «إن لا صالحٍ فطالحٍ على إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ»[٨] ، وكذلك في« أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ وأمّا العبدُ فذو عبدٍ وأَمّا عبدانِ فذو عبدينِ»[٩]

يقول د. طالب التكريتي: «من الجلي أن يونس ينحو منحى أبي عمرو في احترام الوارد من النصوص،وعدم تخطئة ما خالف الأقيسة والقواعد ،وهو لايقف موقف التسليم وعدم التخطئة فحسب، بل يحاول الدفاع عن النص المخالف للقياس ما وسعه جهده،وأدركته طاقته ، وأمده عقله ، ليخرجه ويؤوله ثم يحكم عليه بالصحة .» [١٠]

- « وزعم يونسُ أنه سمع رُؤبة يقول: ما جاءتْ حاجتُك»[١١]

---

(١) قراءة زيد بن علي وعيسى بن عمر وأبي زيد والكسائي البحر المحيط :٩١/١،ومعجم القراءات :٦/١.
(٢) ينظر : الكتاب :٢ / ٦٣.
(٣) ينظر : البيان والتبيين: ١ / ١٦٩، ووفيات الأعيان: ٣ / ٤٦٦ .
(٤) ديوانه: ١٩٣،الكتاب :١/ ٤١٥، والخزانة ٤٠٥/١.
(٥) ينظر : يونس آراؤه: ص ١٠١-١٠٢.
(٦) الاقتراح :ص١٩ .
(٧) طبقات فحول الشعراء : ١٦/١،تهذيب اللغة: ١ / ١٠.
(٨) الكتاب :١/ ٢٦٢
(٩) يونس آراؤه: ص ٨١.
(١٠) يونس بن حبيب آراؤه :ص ٨١.
(١١) المصدر نفسه : ١ / ٥١.

- « ومن ثَمَّ قال يونسُ امرُرْ على أَيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ» [١]

من ابرز ما لاحظ د. طالب التكريتي على يونس «انه لم يكن ينسب اللغة إلى أصحابها، مكتفيا بأنها من لغة للعرب»[٢] ،وقد نقل سيبويه ما يقارب من اثنين وخمسين رواية لم ينسبها لقبيلة ذلك بأساليب مختلفة .

ومما يلاحظ أن يونس لم يكن ينسب ذلك إلى قبيلة بعينها إنما كان ينسبها إلى بعض العرب وبصيغ مختلفة منها:

- «وزعم يونس أنّ من العرب من يقول»[٣]
- «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون»[٤]

القياس :

لغة: قيس قاس الشيء يَقيسه قَيْسا و قياسا و اقتاسه و قَيَّسَهُ إذا قدره على مثاله ، قال: فهن بالأيدي مُقَيِّساتِهِ مقدرات ومخيطاته ،والمقياس: المقدار وقاسَ الشيءَ يقوسُهُ قُوْساً لغة في قاسه يقيسه ويقال قسته وقسته أقوسه قوسا و قياسا . [٥]

وقد عرفه الانباري بقوله: ((وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل : هو ربط الأصل بالفرع بجامع ، وقيل :هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة))[٦] . والقياس على ثلاثة أنواع :

الأول : قياس العلة : هو اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم الحكم عليها[٧]. من ذلك جره للمعطوف على المستثنى بغير في قولهم : (يجوز ما أتاني غير زيد وعمرو). [٨]

الثاني : قياس الشبه : وهو قياس حكم إعرابي على آخر لشبه بينهما من جهة اللفظ أو المعنى . أو«ان يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.» [٩] ومن ذلك قياسه طلحة على المؤنث [١٠] ،و تشبيه (غيرك) بـ(مثلك) في جواز مجيئها تمييزا.[١١]

الثالث: قياس الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم للاطراد[١٢].ويرى د. طالب التكريتي[١٣] أنه كان ذا منهج مستقل قي القياس وقد خالف منهج البصرة في قياسه على القليل كما في تسكين ميم الجمع في (أعطيتكمه) [١٤] ،وفي جواز جر مميز كم الخبرية وغيرها ،وفيما يأتي بعض الأقيسة التي انفرد بها:

---

(١) المصدر نفسه :١ / ٢٦٣.
(٢) يونس بن حبيب آراؤه :ص ٧٥ .
(٣) الكتاب : ١ / ٣٨٩.
(٤) المصدر نفسه :١ / ٤٠٩.
(٥) اللسان : ١٨٧/٦.
(٦) لمع الادلة :ص ٩٣.
(٧) المصدر نفسه :ص ١٠٥.
(٨) الكتاب: ٣٤٤/٢.
(٩) لمع الأدلة: ص ١٠٧.
(١٠) الكتاب : ٣٩٤/٣.
(١١) المصدر نفسه :١/ ٣٧٧.
(١٢) لمع الأدلة: ص١١٠.
(١٣) يونس بن حبيب آراؤه : ص٨٨-٨٩.
(١٤) الكتاب : ٣٧٧/٢.

- وخالفهم بذلك يونس ونصب (وحده) على الظرفية .[١]
- ذهب يونس إلى تعريف الحال مطلقاً .[٢]
- وأجاز يونس جره مميز كم المفصول عنها بفاصل.[٣]
- إجازته ان يأتي المفعول له من غير المصدر كما في: (أما العبيدَ فذو عبيدٍ).[٤]
- إجازته إعمال لكن مخففة.[٥]

ومنهجه في القياس على الشواهد فقد كان يقيس على الشاهد الواحد كما في الأبيات الآتية:

- إعمال ما مع انتقاض نفيها بالا لقول الشاعر:

وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّبًا[٦]

- حذف نون كان إذا إلتقت بساكن لقول الشاعر:

فَإنْ لَمْ تَكُ الْمِرَآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرَآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[٧]

ومن هذا يتبين أن يونس أسس لمن يستشهد بشاهد واحد للعرب.

من المعروف لدى الدارسين أن الكثرة هي الأساس الأول الذي ارتكز عليه البصريون، لذا اعتمد يونس الكثرة معيارا أساسا في قياسه وقد أخذ به في مواضع كثيرة كما في :«وكذلك كأين رجلا قد رأيت زعم ذلك يونس: وكأين قد أتاني رجلا إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "مِن" قال عز وجل: (كاين من قرية) .»[٨]

ونلاحظ في هذه المسألة أنه عد الكثرة معيارا أساسا في كون ذلك استثناءً من القياس العام، وقد يبدل مصطلح الكثرة بـ(كل) كما في تذكير (أمام)[٩]، وقد يستعمل مصطلح (لغة كثيرة في العرب جيدة) يقول سيبويه :« وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة »[١٠]

وكان من ما تميز منهجه في القياس أنه أعتمد على القلة كما في : «وأما يونس فكان يقول من قدام ويجعلها معرفة وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة ولو كانت شأمةٌ كذا لما صرفها وكانت تكون معرفةً ،وهذا مذهبٌ إلا أنه ليس يقوله أحدٌ من العرب »[١١]

العلة:

العلة لغة :حدث يشغل صاحبه عن وجهه[١٢] ، قال أبو بكر الرازي (٦٦٦هـ) : « و العِلَةُ المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه.»[١٣]

---

(١) المصدر نفسه : ٤٤٦/١.
(٢) المصدر نفسه : ٧٦/٢.
(٣) المصدر نفسه : ٢٨٠/٢-٢٨١.
(٤) المصدر نفسه : ٣٨٧/١.
(٥) أوضح المسالك:٣٨١/١
(٦) البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني للسيوطي : ص٢١٩، وبلا نسبة في : ، والجنى الداني :ص٣٢٥، والمغني :ص٧٣، وشرح الأشموني: ١/ ١٢١، والخزانة : ٤/ ١٣٠.
(٧) لخنجر بن صخر الاسدي في : المقتضب: ٣/ ١٦٧، سر صناعة الإعراب: ٥٤٢/٢ ، والإنصاف: ١/ ٤٢٢، اللسان : ٣٦٤/١٣،شرح ابن الناظم: ص٥٩، توضيح المقاصد :١/ ٥٠٥، الخزانة: ٣٠٧/٩.
(٨) الكتاب:٢ / ١٧٠.
(٩) المصدر نفسه :٣ / ٢٦٧.
(١٠) المصدر نفسه :٢ / ٢٠٥.
(١١) المصدر نفسه :٣ / ٢٩١.
(١٢) العين:٨٨/١.
(١٣) مختار الصحاح: ص ٤٦٧.

واصطلاحا :تفسير اقترآني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصول عامة [١].

منذ ظهور النحو ظهرت معه العلة ،وهي من أهم سمات النحو العربي في أيام نضوجه أيام الخليل ويونس، فكان ليونس آراء في تعليل المسائل التي كان يطرقها أو يناقشها مع تلميذه سيبويه أو التي كان ينقلها عنه .

ومن يلاحظ تعليلات يونس التي نقلها سيبويه في كتابه يجد أنها علل أولية تمتاز ببساطتها وبعدها عن التكلف إذ إنها لا تعدو عن تقدير مضمر محذوف أو تأويله ،أو تأويل بسيط لعلة المنع من الصرف ،كما في صرف هند ،أما أكثر التعليلات استعمالا عنده فهي تعليله لأسماء الاستفهام التي رفض إن تكون حروف عطف وعلل لذلك بان لها الصدارة في الكلام و أنها للاستفهام وهذه لا تخرج عن سابقتها من إذ السهولة .

وقد لاحظ د. طالب التكريتي أن تعليلاته قليلة مقارنة بالآراء المنسوبة له ،ولكنه رأى أنه يعد المعنى جزءا مهمّا من العلة، وذلك لتعليله لـ (إن بدلَك زيدا) بمعنى (إن مكانك زيدا) [٢] ،وكذلك في تعليله لـ (تقول) بمعنى (ظن) على لغة سُليم . [٣]

استصحاب الحال :

وعرف ابن الانباري (٥٧٧هـ) الاستصحاب بقوله: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[٤] ،ولم يذكر من تكلم عن منهج يونس النحوي أنه قد استخدمه في الاحتجاج ،ذلك لأنه لم يحتج به إلا في موضع واحد ،وهو أنه عد الأصل في تسمية المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر . [٥]

الإجماع :

أمّا إجماع النحاة فالمراد به إجماع نُحاة الكوفة والبصرة على حكم أو علة[٦]. وهو نوعان: إجماع العرب وإجماع النحاة ، والمقصود بإجماع العرب اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم ، وغالباً ما يشير النحاة إلى هذا الإجماع عندما يكون على خلاف القياس ، وقد يشيرون إليه عند موافقتِهِ للقياس[٧].

ويرى ابن جني أنَّ الإجماع حجة إذا لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص ، ويفرّق بين نوعين من الإجماع ، الأوَّل في اللغة ، والثاني في الفقه، ويرى أن الأول غير ملزم للمخالف والثاني ملزم ، ووجه ذلك أن الرسول (ﷺ) قال: **(إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ)** [٨].

ومع هذا القول فإنَّهُ لا يسمح بخرق ما أجمع عليه النحاة إلا بعد إمعان وروية وإتقان في علم العربية [٩] ،ومن احتجاجه بالإجماع نسبة كلمتي(عدةٌ) و(زنةٌ) فإذا نسبتها قلت: (عديٌّ وزنيٌّ) ، وقد

---

(١) نظرية التعليل في النحو العربي: ص ٢٩.
(٢) الكتاب: ٣٢٤/١.
(٣) المصدر نفسه: ٤٧١/١.
(٤) الإغراب في جدل الإعراب : ص ٤٦.
(٥) الكتاب: ٣ / ٢٤٢.
(٦) الخصائص: ١٨٩/١ وينظر الاقتراح: ص ٩٥.
(٧) ينظر الخصائص: ١٠٠/١ و ٢٢٣/٢-٢٢٥ .
(٨) سنن ابن ماجة: ١٣٠٣/٢برقم :(٣٩٥٠).
(٩) الخصائص: ١٨٩/١-١٩١ ، وينظر الاقتراح :ص ٦٦ .

وردت عبارات عنده تدل على الإجماع كما في قول سيبويه : (ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك) [١]، وقوله : (وأما أمام فكل العرب تذكره أخبرنا بذلك يونس) [٢]

إلا أنه قد خالف الإجماع في مسائل منها:

- جواز تعريف الحال . [٣]
- لبيك اسم مفرد مضاف إلى الكاف. [٤]
- نصبه لـ(وحده) في قولهم :(مررت به وحده) على الظرفية . [٥]

حياة سيبويه:

وهو عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته التي أشتهر بها أبو بشر وقيل: أبو الحسن وقيل أبو عثمان ،وهذه الرواية ضعيفة،وأما أصله ففارسي ،وكان مولى لبني الحارث بن كعب ،ثم مولى آل الربيع بن زياد الحراثي. [٦]

وقد ذهب د. علي النجدي إلى إن أصله عربي بدليل أن اسمه واسم أبيه وجده أسماء عربية تشير إلى أصله العربي [٧] ،ولكن أكثر ما اشتهر به بل الذي عرف به هو لقبه سيبويه، وهي كلمة فارسية معناها رائحة التفاح [٨] ،ولم يعرف شيء عن ولادته ولا بداية حياته إلا ما كان من أمه ،وهي ترقّصه وهو صغير. وكل ما عرف عنه أنه من البيضاء من فارس.[٩] ولا يعرف متى جاء إلى البصرة على وجه الدقة ورجح د. خالد عبد الكريم أنه قبل سنة (١٤٩هـ) [١٠]، وهذا لا بد أن يكون قبل أكثر من خمس عشرة سنة زن ولادته .

لم تثبت المصادر القديمة على تاريخ محدد لمولد سيبويه إلا أنهم ذكروا أنه عاش أربعين ونيفا [١١] ،أو اثنتين وثلاثين سنة [١٢] فخديجة الحديثي حددت ولادته على وجه التقريب سنة (١٣٥هـ) [١٣] .

إن الغموض أحاط بسيبويه في مختلف حياته حتى ما يخص الحقيقة الكبرى في حياته وهو كتابه الذي لم يكن معروفا لدى أهل البصرة ،ووفاته كانت غامضة وقد اختلفت الآراء في تحديدها، فقد رجح أكثر العلماء سنة (١٨٠هـ)،ذلك لان السنين التي قبلها لم يكن يونس فيها حيا ، وقد نقل انه توفي قبله :«ومات سيبويه قبل جماعة قد كان أخذ عنهم كيونس وغيره »[١٤] .

---

(١) المصدر نفسه :٣/ ٣٦٩ .
(٢) المصدر نفسه :٣/ ٢٦٧.
(٣) المصدر نفسه : ٧٣/٢.
(٤) يونس بن حبيب آراؤه : ص٨٨.
(٥) المصدر نفسه : ٤٤٦/١، ينظر مدرسة البصرة النحوية :ص٤٤١.
(٦) ينظر: معجم الأدباء: ٢ / ٢٢٧، وبغية الوعاة :٢٢٩/٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ص ٤٩.
(٧) سيبويه إمام النحاة :ص٩٩.
(٨) أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ص ٣٨،و إنباه الرواة : ٢/ ٣٤٦،والمزهر : ٢/ ٣٦٤.
(٩) بغية الوعاة :٢ / ١٢٩،والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة :ص ٤٩ .
(١٠) شواهد الشعر في كتاب سيبويه :ص٢٤ .
(١١) سير أعلام النبلاء :٨ / ٣٥٢.
(١٢) تاريخ بغداد: ١٢ / ١٩٨ .
(١٣) دراسات في كتاب سيبويه : ص ٧٦ .
(١٤) أخبار النحويين: ص ٧

شيوخه وتلاميذه:

لشخصية كشخصية سيبويه تواقة لتلقي العلم ، والنهل منه كان لابد من أن يتتلمذ على أيادي كبار علماء عصره وهم :

(١) عيسى بن عمر (١٤٩هـ) [١]
(٢) حماد بن سلمة (١٦٧هـ)[٢]
(٣) هارون بن موسى الأعور (نحو ١٧٠هـ) [٣]
(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ) [٤]
(٥) يونس بن حبيب ١٨٢(هـ)[٥]
(٦) ابو الخطاب الاخفش(١٨٨هـ) [٦]
(٧) ابو زيد الانصاري (٢١٥هـ)[٧]

أما تلاميذه فنظرا لعمره القصير وموته قبل أن يعرف كما عرف شيوخه فقد قل تلاميذه فلم تذكر كتب التراجم الا أربعة هم:

(١) ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش(٢١٥هـ). [٨]
(٢) أبو علي محمد بن المستنيرقطرب(٢٠٦هـ). [٩]
(٣) ابو اسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي. [١٠]
(٤) الناشئ . [١١]

أدلة الصناعة النحوية عنده :

السماع :

أ - القراءات:

أن من أبرز ما طُعنت به المدرسة البصرية ادعاء رفضهم للقراءات التي تعارض أصولهم وأقيستهم ،فلذلك أُخِذ عليهم ذلك حتى صارت صفة لازمة لهم ،ولما كان الكتاب من أبرز رموز هذه المدرسة بل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها هذه المدرسة وجهت لها هذه التهمة أيضا، فقيل إنها تلجأ للتأويل إذا خالفت القراءات السبعة ،ويغلطون ما عداها [١٢].

والدراسات الحديثة التي أمعنت النظر في الكتاب رأت غير ذلك ،بل على العكس، فقد عدت د. خديجة الحديثي أن القرآن الكريم وقراءاته الأساس الأول في الاستشهاد في أبوابه وأقيسته[١٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٥١/٨،وأخبار النحويين :ص ٤١ ومعجم الأدباء: ٢/ ٢٢٨.
(٢) أخبار النحويين: ص٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة :ص ٤٩،ومعجم الأدباء ٢ / ٢٢٨.
(٣) بغية الوعاة ٢: / ١٢٩، والكتاب: ١٥/١.
(٤) سير أعلام النبلاء: ٣٥١/٨، وأخبار النحويين: ٣٩، ومعجم الأدباء: ٢٢٨/٢، وبغية الوعاة :١٢٩/٢.
(٥) بغية الوعاة: ٢ / ١٢٩، وأخبار النحويين: ص٣٩، ومعجم الأدباء: ٢ / ٢٢٨.
(٦) أخبار النحويين: ص٣٩، والبلغة فى تراجم أئمة النحو ص ٣٢،و تاريخ العلماء النحويين :ص١٣.
(٧) الوافي بالوفيات: ٥ / ٦١ ، بغية الوعاة: ١ / ٤٣٨ معجم الأدباء: ١ / ٤٨٠.
(٨) أخبار النحويين :ص ٣٨، والبلغة في تراجم أئمة النحو: ص ٢٤، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١ .
(٩) أخبار النحويين: ص ٧،و البلغة في تراجم أئمة النحو : ص ٧٢، وتاريخ العلماء النحويين ١ / ٧ .
(١٠) أخبار النحويين: ص ٤١، والوافي بالوفيات ٢٣٣/٥، ومعجم الأدباء: ١٠٠/١، وبغية الوعاة ٤١٤/١.
(١١) معجم الأدباء : ١/ ٤٨٢، وبغية الوعاة : ٤٤٤/١ .
(١٢) مدرسة الكوفة: ص ١٦٦،٣٨٨،٣٨٩.
(١٣) الشاهد وأصول النحو: ص٣٢.

والملاحظ أن سيبويه لم يطعن فيها ،أو يرفضها وهذا يعد قمة الاتزان في احترام القراءات وحتى الشاذ منها، ومما يلاحظ في منهجه مع القراءات أنه إذا أراد رفض قراءة ما رفضها ضمنا فيرفض لغة ما أو يحصر ما يعده خارجا عن القاعدة بالضرورة كما في قراءة حمزة.[١] .

ب -الحديث :

يعرف الحديث الشريف، بأنه ما: « يشتمل على أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وأوصافه ورواياتها ،وضبطها ،وتحرير ألفاظها .» [٢]

انقسم النحاة كما هو معروف إلى مجيز للاستشهاد به بحجة أنه أفصح كلام بعد كلام الله سبحانه وتعالى ،وإلى رافض ذلك محتجا بأن الحديث مروي بالمعنى ،وان رواته أغلبهم من الموالي، وكانوا كثيرا ما يلحنون في كلامهم لذلك أبعدهم النحويون عن الاستشهاد ،وكان من ابرز المجوزين للاستشهاد به ابن مالك ،أما في الطرف الرافض فهو ابن الصائغ وأبو حيان .

ولكن هل لهذا فقط ابعدوا الحديث عن الاستشهاد ،الحق أنهم صرحوا بأنهم لم يجدوا في كتب الأولين من يستشهد به كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر ,وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، فهؤلاء لم يؤثر –في رأيهم – أنهم استشهدوا بالحديث ،[٣] والسؤال الذي يفرض نفسه أ في الكتاب أحاديث ؟ فالحق أن من يقرأ الكتاب لا يجد ما يشير إلى أن هناك حديثا ،فلا يجد مثلا روي عن رسول الله(ﷺ) أو جاء في الحديث أو غيرها ولكنه يجد قوله وأيضا عبارات تقترب من الحديث الشريف وتطابق تطابقا كاملا« **وأما قولهم :كلُّ مولود يُولَدُ على الفِطْرة حتَّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه»**[٤] فهذه وأمثالها جعلت بعض النحويين يقولون بهذا القول .

والى ذلك ذهب بعض المحدثين كشوقي ضيف، الذي قال «ليس في الكتاب حديث من أحاديث الرسول(ﷺ)»[٥] ، وقد وافقه في ذلك باحثون آخرون منهم علي النجدي[٦] و الدكتور أحمد بدوي[٧] وهذان لم يتطرقا للموضوع مباشرة إنما ذكرا شواهد سيبويه ولم يذكرا الحديث منها وأيضا د. حسن عون الذي نص صراحة بعدم وجود حديث واحد في الكتاب. [٨]

وقد ذهب أكثر الباحثين إلى انه استشهد بالحديث ولكن اختلفوا في عدد الأحاديث ومن واحد إلى ثلاثة عشر [٩] ؛والسبب الأساس في ذلك هو ورعه الديني ،و ذلك لأنه يقدس الحديث وهو حبه الأول وسبب دراسته النحو، و خوفا من قوله(ﷺ) : (**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ** .)[١٠]

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٨٣.
(٢) شرح المنظومة البيقونية : ص ٣.
(٣) الاقتراح : ص٥٧.
(٤) صحيح البخاري ٢/ ١٠٠،برقم: (١٣٨٥).
(٥) المدارس النحوية :ص٨٠، مواقف النحاة الاحتجاج بالحديث: ص٥١.
(٦) سيبويه إمام النحاة: ص١٤١.
(٧) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص٥١، نقلا عن سيبويه حياته وكتابه: ص٣٩.
(٨) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث: ص٥١.
(٩) المرجع نفسه .
(١٠) صحيح البخاري: ٣ / ٢٣٢ برقم : (١٢٩١) .

ت ـ الشعر:

لقد كان للشعر اليد الطولى من بين شواهد سيبويه، فكان أكثر ما أستشهد به في كتابه، وقد كان منهجه في الاستشهاد منهجا وسطيا كشيخه يونس ، فأنه أحتج بشعر عصور الاحتجاج .

وابرز ما قيل عن شواهد سيبويه ،قول الجرمي: «في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً، سألته عنها فعرف ألفاً، ولم يعرف خمسين.» [١] وهذا يدل على أن سيبويه لم يكن همه أن ينسب الأبيات إلى شعرائها ،ولكن أن ينقل ممن يوثق به.وكان ذلك على لسان شيوخه ورواته.

ويرى د. عبد الكريم جمعة أن كتاب سيبويه خال من الشواهد الموضوعة على الأرجح. وما قيل عكس ذلك فهو من التعصب بين المدرستين الذي كان سائدا في تلك الأيام. [٢]

استشهد سيبويه بشعر مائتين وواحد وثلاثين شاعرا، من ست وعشرين قبيلة[٣] من الطبقات التي قسمها الأصوليون ،التي هي أربع طبقات [٤] استشهد سيبويه بثلاث منها :

(١) طبقة الجاهلين : كأمري القيس والأعشى وطرفة و زهير.
(٢) طبقة المخضرمين: ومنهم :كالنابغة الجعدىّ، وحسان، وكَعبِ بن زُهَير، وكعب بن مالك، وعبد الله بن رواحة ، والشماخ.
(٣) طبقة المتقدمين ويقال لهم: الإسلاميون، واليك بعض من استشهد بشعرهم : كجرير والفرزدق ،والأعور الكلبي، جميل بثينة ، ذي الرمة .

ث ـكلام العرب :

الكلام الذي سمعه النحويون واحتجوا به ، هو كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، كما هو المعروف أن كتاب سيبويه هو أغلب خصائص المدرسة البصرية أن لم يكن كلها لذا فقد كان استشهاده بكلام العرب وفق الأصول والقواعد البصرية ،فمن اللغات كانت لغة الحجاز عنده الأفصح ولكن ليست دائما هي الأفصح بل يرى حينا أنها لغة جائزة كغيرها [٥]، وقد عد النحاة لغة قريش الأصل في الاستشهاد ،وهي عنده الأولى في الاستشهاد ،وبعدها في الفصاحة لغة تميم ثم لغات قيس وأسد وكنانة وطيء وما كثر في الاستعمال وشاع واطرد في لغات العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء عروبتهم.

وقد استشهد أيضا لقبائل عربية أخرى غير الست كخثعم وسليم وسعد وعدي بن تميم وفزارة ،ولغاتهم ليست كاللغات الست وإنما تتفاوت في الفصاحة . [٦]

وقد كان البصريون يمقتون القليل وربما نعتوه بالخبيث [٧]، كما وصف سيبويه قول العرب: (أَما العَبيدَ فذو عبيدٍ) بالنصب على المصدر بأنه قليل خبيث. [٨]

القياس :

للقياس أهمية كبير عند علماء النحو فقد عدوه موازيا لكلام العرب فقد قالوا:« ما قِيسَ على كلامِ العربِ فهو من كلامِهم »[١]، بل إن القياس أكثر من السماع بكثير ؛لأنه يتعذر سماع كل أوجه الإعراب فالقياس هو الأنسب لذلك.

---

(١) بغية الوعاة : ٢ / ١٢٩.
(٢) ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ص٥٠٤.
(٣) ينظر : المصدر نفسه .
(٤) ينظر : الخزانة : ٥/١.
(٥) ينظر : الكتاب :٤١٦/٢.
(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو: ص٨٨ وما بعدها .
(٧) ينظر : شواهد النحو النثرية :ص ٥٣.
(٨) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٨٩.

قالت د. خديجة الحديثي:« فالقياس والأقيس عنده مبنيان على الكثرة ،وعلى الأصل في الاستعمال الكلمة » [٢]

ومن أمثلة ذلك ترجيحه النصب في: (راشداً مهدياّ،) على الرفع للكثرة. [٣] ،وإضمار الجار في قولهم: (لاه أبوك ولقيته أمس) للخفة والكثرة. [٤] وكذلك عدّ قولهم: (هذا زيد بن عبد الله) اسما واحدا. [٥]

ومما رفضه للقلة جعل العبيد في قولهم: أَما العَبيدَ فذو عبيدٍ مفعولا له [٦]، وكذلك في النسب إلى سليمة بسليمي [٧] ، وتحقيق الهمز في كلمة (نبي) [٨].

والظاهر أن دافع رفضه للقليل خشيته أن يبلغ درجة الخبث ،أوهو ان يصطدم بالقاعدة المطردة، لذا فانه ذكر أمورا لم يرفضها على الرغم من قلتها في الاستعمال مثل قبوله اسناد (ليس) لياء المتكلم في قول بعض العرب: عليه رجلاً لَيْسَنِي. [٩]

أما الشاذ فكان لا يقيس عليه، وكان يبتعد عنه ويرفضه،كما في قولهم :ذهبت الشامَ والمراد بالشام الإبهام[١٠]، وكذلك تقبيحه للوصف مع حذف ما المضاف إليه . [١١]

الإجماع:

أحتج سيبويه به كثيرا في كتابه ،وكان معتبرا عنده إذ كان يستدل صراحة به فيقول: «فالعرب مجمعون»في فك إدغام الحرف المكرر في آخر الكلمة[١٢] أو قوله في بناء المنادى المفرد على الضم:« بأنه لغة كل العرب»[١٣] ،وكذلك قوله في مواضع أخرى: « أوكل ذلك تكلم به عامة العرب» [١٤] ، ومما ذكر فيه إجماع النحويين قوله: «أو كلامهم فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون» [١٥]

والعبارة الأخيرة كانت في رأي د خديجة الحديثي حجية للإجماع، فقالت :« ولم يكن يجيز مخالفة ما أجمع النحاة على القول به، أو ما أجمعت العرب على النطق به ،أو القائل بما لم تقله النحاة قائل بما لم يقله أحد . »[١٦]

استصحاب الحال:

وهو من أقل أدلة صناعة النحو من إذ الحجية، فقد عده النحويون كذلك ؛لأنه وببساطة لو خالفه أي دليل آخر رُفض والتجئ إلى ذلك الدليل .

---

(١) الأصول : ٣٥١/٣، الخصائص : ١ / ١١٤.
(٢) الشاهد وأصول النحو: ص٢٦٤
(٣) الكتاب :١ / ٢٧١.
(٤) المصدر نفسه : ٢ / ١٦٣.
(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٤.
(٦) المصدر نفسه : ١ / ٣٠٣.
(٧) المصدر نفسه : ٣ / ٣٣٩.
(٨) المصدر نفسه : ٣ / ٥٥٥.
(٩) المصدر نفسه : ١/ ٢٥٠.
(١٠) المصدر نفسه : ١ / ٣٥.
(١١) المصدر نفسه : ٢ / ١١٤.
(١٢) الكتاب : ٣ / ٥٣٠.
(١٣) المصدر نفسه: ٢ / ١٨٥١٨٥.
(١٤) المصدر نفسه : ٣ / ١٥٨.
(١٥) المصدر نفسه : ٢ / ٣٩١.
(١٦) الشاهد وأصول النحو: ص٤٤٢.

ولكن د. خديجة الحديثي ترى أن لسيبويه اعتبارا للاستصحاب، فقالت: «يظهر من هذا أن سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيرا، واعتمد عليه اعتمادا كبيرا ،ونستطيع أن نستنتج منه أنه أحد الأدلة المعتبرة في نظره كالسماع والقياس، وإنّ كان أقل منهما ؛لأن ما كان فيه دليل من سماع، أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الأصل في الكتاب.ومع ضعف هذا الأصل فنحن نراه يبني كثيرا من الأحكام ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه .كما يورد آراء بعض النحاة أو يضعفها أو يمنعها مستندا في ذلك كله إليه .»[١] وقد أستدل بالاستصحاب في مواضع كثيرة منها:

(١) الرباعي لا تلحقه الزيادة من أوله إلا الأسماء المشتقة من الفعل الكتاب .[٢]
(٢) الأصل في إما أنها أداة شرط .[٣]
(٣) منع اسم العلم المذكر المسمى باسم المؤنث بأربعة أحرف فأكثر.[٤]

التعليل:

التعليل من ابرز ما افرزه النحو العربي فقد أهتم به النحويون الأول أيما اهتمام منذ ظهور ابن أبي إسحاق الحضرمي(١١٧هـ) وظهرت معه التعليلات وكانت هذه التعليلات وما تلاها في كتاب سيبويه حتى استوت على يديه ،فكانت عللا بسيطة بعيدة عن الجمود الذي صحب النحو في القرون الآتية .ومن أبرز ماتميزت به هذه التعليلات كثرتها في الكتاب، قال د. شوقي ضيف : « تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة .» [٥]

وكانت أيضا مع كثرتها مستوعبة لكل مسائل الكتاب ،قالت د. خديجة الحديثي: «نجد الكتاب مليئا بالتعليلات المتتابعة الأصيلة بإذ لا تكاد تمر مسألة أو يذكر حكم إلا ويعلل.» [٦]

وقد كانت هذه التعليلات مأخوذة من مصدرين أساسين[٧]:

(١) من العلماء الذين سبقوه الحضرمي و أبو عمرو بن العلاء ،ومن شيوخه الذين تلقى عنهم عيسى بن عمر والخليل وأبو الخطاب ويونس.

(٢) العقلية الفذة والشخصية المتميزة والرأي السديد ،والبصيرة النافذة التي يتمتع بها التي جعلته ثاني أفضل النحويين في تراث العربية ،فكان له منهج مستقل في التعليل كما في تعليله تعويض الألف والتاء في جمع التأنيث السالم عن الواو والنون في جمع المذكر السالم [٨].

---

(١) المصدر نفسه : ص٤٦٤ .
(٢) الكتاب : ٤ / ٣١٣.
(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٣٥.
(٤) الكتاب: ٣ / ٢٣٥.
(٥) المدارس النحوية د. شوقي ضيف :ص ٨٢.
(٦) دراسات في كتاب سيبويه : ص ١٨٧.
(٧) العلة النحوية في الكتاب : ص١٨٨-١٨٩.
(٨) الكتاب : ٣ / ٥٩٨.

الباب الأول

ما وافق فيه سيبويه شيخه

الفصل الاول : الأسماء

(وَحْدَه) حال أم ظرف:

أختلف يونس وسيبويه في قولهم :(مررت به وحده) ، فذهب يونس إلى نصب (وَحْدَه) على الظرفية « كأنك قلت: (مررت برجل على حياله). فطرحت (على) فمن ثم قال هو مثل عنده....»(١)

والظرف كما عرفه النحويين :هو ما دل من الأسماء على الزمان أو المكان متضمنا معنى (في) باطراد. (٢)

والسؤال الذي يفرض نفسه هل (وحده) تدل على الزمان أو المكان ،أو إنها تضمنت معنى (في) باطراد ؟ من الواضح جدا أنها ليست كذلك ؛ لذا فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (وحده) حال كقوله: (مررت به خصوصاً) (٣)

أما الخليل فيرى أنه لا يكون في (وحده) في قولهم: (مررت بزيد وحده) ، و(رأيت زيدا وحده) إلا نصب في كل الأحوال ،وعلل لذلك بقوله: « وإنما صار كذلك لأنه مصروف عن جهته تريد (مررت بزيد الواحد) فلما اسقطت الألف واللام نصبته لأنه مصروف عن جهته.

فإذا قلت : (هو نسيج وحده) خفضته قال الشاعر:

جاءَتْ به مُعْتَجِراً بِبُرْدِهِ سَفْواءُ تَرْدي بنَسِيجِ وَحْده (٤)

حكى الخليل بن أحمد يخفضونه أيضا في قولهم: (جحيش وحده)،و(عيير وحده) بالكسر .»(٥)

والذي يفهم من قول الخليل هذا أن (وحده) حال مأخوذة من كلمة (الواحد) فحذفت (ال) ونصب على الحال ؛لأنه متحول من الاشتقاق إلى الجمود.

وقد أختلف في تفسير رأي يونس على مذاهب:

(١)فسره سيبويه بأنه ينصب على المصدرية تشبيها بـ(عنده) .

(٢) أن يونس قاس (وحده) ، على (حِيالِه) و(عنده) ، على أساس أن (وحده) ظَرف بمنزلة عِنده في الظرفيةِ ،لا في المعنى ، ومما يقوي ذلك ما حكِي عن المبرد :(مررت بِرجلٍ وحده)،(وجاءَني رجلٌ وحدَه) ، و(رَأيت رجلا وحده)، فإنَّ الوصف بالظرفِ أكَثر من الوصفِ بالمصادِرِ.(٦)

---

(١) الكتاب : ٤٤٦/١، ينظر مدرسة البصرة النحوية :ص٤٤١.
(٢) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٣١، توضيح المقاصد : ٢ / ٦٥٧.
(٣) الكتاب :٣٧٤/١، ينظر مدرسة البصرة النحوية: ص ٤٤١.
(٤) لدكين بن رجاء ينظر : أدب الكاتب :ص ٨٨ ، مجمع الأمثال : ١ / ٤٠ ، الصحاح : ٢٢٨/٧ ، المخصص: ٤ / ٤٣٧، اللسان :٣٣٨/١٤.
(٥) الجمل في النحو: ص٣٧٥.
(٦) ينظر : المقتضب :٢٣٩/٣، والمفضِل على المضّل: ص٣١٥.

(٣)ابن يعيش(٦٤٣هـ) مفسرا رأي يونس: «وقال به يونس: إذا قلت: مررت به وحده فهو بمنزلة (موحدا، أو منفردا) وتجعله للممرور به. وليونس فيه قول أخر: إن وحده معناه: على حياله . إذا كان الظرف،وإذا كان الظرف صفة ، أوحالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستكر هو الأول. واعلم أن (وحده) لم يستعمل الا منصوباً إلا ما ورد شاذا. »(١)

(٤)وقاس الرضي (٦٨٦هـ) وحده على (معاً) فقال : « ومذهب الكوفيين: أن انتصاب (وحده) على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو في المعنى، ضد (معا) في قولك: جاءوا معا، وكما أن في (معا) خلافا ، هل هو منتصب على الحال، أي مجتمعين، أو على الظرف، أي في زمان واحد.»(٢)

(٥)والرأي الاخير للدكتور حسين بن علوي الحبشي ،الذي فسر قول سيبويه : (وزعم يونسُ أن(وحده) بمنزلة (عنده) بأنه منصوب بنزع حرف الجر) . (٣)

الموافقون ليونس :

لم يوافق نحاة البصرة يونس أما الكوفيون(٤) ،وهشام (٢٠٩هـ) في أحد قوليه (٥) فقد وافقوه ، واستحسن السهيلي (٥٨١هـ) تقدير يونس في ما لا يصلح تقديره بـ (خصوصاً) ،فقال في ما روي مرفوعاً: (**رحم اللهُ أبا ذرٍّ ، يَمْشي وحْدَه ، ويَموتُ وَحْده**)(٦) فقال في ذلك : «وأما الذي في الحديث فلا يتقدر هذا التقدير ، لأنه من المحال أن يموت خصوصاً ، وإنما معناه منفرداً بذاته أي : على حدته كما قال يونس فقول يونس صالحٌ في هذا الموطن ، وتقدير سيبويه له بالخصوص يصلح أن يحمل عليه في أكثر المواطن.» (٧)

ومن ابرز ما يلاحظ على كلام السهيلي أنه خص الحديث المرفوع في عدّ (وحده) ظرفا بعلة استحالة أن يستقيم المعنى مع أن تكون حالا.

الموافقون لسيبويه

(١) شرح المفصل : ١٨/٢.
(٢) شرح الرضي : ١٩/٢
(٣) نزع الخافض في الدرس النحوي :١ / ٢٤٦.
(٤) ينظر : الصحاح: ٢/ ٥٤٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٩-٢٥٢، والهمع : ١/ ٢٣٩-٢٤٠، وشرح الأشموني: ١/ ٢٤٤، وتاج العروس ٩/ ٢٦٧.
(٥) ينظر : توضيح المقاصد : ٢/ ٦٩٦،و اللسان : ٣/ ٤٤٩، والهمع: ١/ ٣٨٠ ، وتاج العروس ٩/ ٢٦٧.
(٦) الحديث رواه الحاكم في المستدرك : ٥٢/٣-٥٣ ، برقم :(٤٣٧٣).
(٧) الروض الأنف : ٣٦١/٧. وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق٣/ج١٢١/٣.

أما الباقون فأيدوا رأي الخليل وسيبويه، منهم ابن فصّال (٤٧٩هـ) فقال: «وقول الخليل أقوى لأن وحده أشبه بالمصدر في معناه ولا يجوز فيه الإتباع بإجماع، كما جاز في خمستهم وأخواتهما، لأنه أقرب إلى المصدر» (١)

رفض جامع العلوم (٥٤٣هـ) رأي يونس ،ورأى أنه قياس غير مطرد ذلك ،لأنه لا يجوز قياس وحده على الظرف. لأنهم قالوا: (هو نسيجُ وحده) ، و(عُيَيْر وحده) ، فأضافوا نسيج إليه الإضافة إلى الظرف لا تجوز، لذلك لا يمكن أن نقول :غلام عنده . (٢)

ذهب ابن يعيش(٦٤٣هـ) إلى أن وحده على تأويل إيحاد فما جاء مضافا فنحو قولك: (مررت به وحدك) (مررت بهم وحدهَم)، فـ(وحده) مصدر في موضع الحال ،كأنه في تأويل (إيحاد)، جاء على حذف الزيادات، كأنك قلت (أوحدته بمروري اتحادا)، أو (إيحاد) في معنى موحد، أي: منفرد .(٣)

كما رفض ابن عصفور (٦٦٩هـ) رأي يونس معللا فساده ؛بأن ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس.

إذ إنه لو كان (وحده) اسما موضوعا موضع المصدر لكان ممتنعا من الصرف ،ذلك لأن المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من الصرف إلا إذا كانت مما لم يستعمل لها فعل كـ(سبحان الله)، فإنَّها إذ ذاك لا تتصرّف.

وكذلك رد قول يونس أنه يأتي في موضع الجمع مفرداً فتقول:(يا لَقومِ وحدَهُم) ، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفرداً، ويمكن أن يعذر عن مجيئه مثنى وهو أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ثُنّي وجمع. فلذا قد تقرر صحة مذهب سيبويه رحمه الله . (٤)

وإلى ذلك ذهب ابن منظور(٧١١هـ)، فقال :«مررت به وحده مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يغير عن المصدر، وهو بمنزلة قولك إفرادا ،وإن لم يتكلم به وأصله أوحدته بمروري إيحادا ثم حذفت زياداته فجاء على الفعل ،ومثله قولهم: عمرك إلا فعلت ،أي عمرتك الله تعميرا وقالوا: (هو نسيج وحده) و(عيير وحده) و (جحيش وحده) فأضافوا إليه في هذه الثلاثة وهو شاذ ».(٥)

اما ابن الربيع (٦٨٨هـ) فذهب مذهب سيبويه فـ(وحده) من الأسماء التي وضعت موضع هذه المصادر الموضوعة موضع الأفعال التي هي أحوال، فتكون نكرة تارة ،ومعرفة بالألف واللام تارة ، ومعرفة بالإضافة تارة أخرى، وهذه المصادر المسموعة لا يمكن القياس عليها بل تحفظ على هيئتها الحالية ،فمثال النكرة: (مررت بهم طُراً)، و(مررت بهم قاطبة)، ومثال

---

(١) جمهرة اللغة :٤٦١/١، والجمل للزجاجي : ص١٤٠، وتهذيب اللغة :٥/١، ١٢٩/٢٣١،٦٤/١٣.
(٢) ينظر: شرح اللمع: ص١٩٢-١٩٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٨/٢.
(٤) ينظر: شرح الجمل: ١٥٩،١٦١/٢ .
(٥) اللسان : ٤٤٩/٣.

المعرف بـ(ال) قولهم : (مررت بهم الجماء الغفير)، ومثال المعرف الإضافة قولهم: (مررت بزيد وحده) .[١]

ذهب الشاطبي (٧٩٠هـ) مذهب سيبويه :«فمذهب سيبويه والخليل أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فالأصل في قولك: اجتهد وحدك أجتهد منفردا، فمنفردا حال ،ثم وضع موضع وحدك ،فوحدك موضعه (انفرادا)،فـ(انفرادا) مصدر في موضع الحال ،ثم وضع موضع وحدك ،فوحدك اسم لأنه لا فعل له في موضع المصدر الموضوع موضع الحال؛ إذ حكي يوحد وحدا ووحدة ووحادة .»[٢]

وقال في موضع أخر: «وبهذا الوجه تظهر مخالفته ليونس في جعله وحده ظرفا أو منصوبا على إسقاط الجار ،وهو مذهب مرجوح لم يره سيبويه ؛ لأن معنى الظرفية فيه بعيد ،وأيضا يلزم على قوله أنْ تقول :زيد وحده واقعا موقع خبر المبتدأ ، كان المبتدأ مصدرا أو جثة كسائر الظروف ،وليس ذلك لما يلزم على مذهبهما من رفعه ،ولا يرتفع أبدا. »[٣]

مما سبق يتبين ضعف رأي يونس ويمكن أن الخص ذلك فيما يأتي :

(١) أنه أقرب إلى المصدر فلا يجوز فيه الإتباع . الملك ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يكون ظرفاً.
(٢) مجيء (وحده) جمعاً وإفراداً.
(٣) إمكانية إضافة (وحده).
(٤) حذف حرف الجر جاء سماعاً ولم يأت قياساً.
(٥) السؤال المهم الذي يطرح نفسه ،كيف لعالم كبير مثل يونس ،ذي منهج مطرد ،واراء سديدة وقياسات صائبة أن لا يعد (وحده) حالا،[وهي عند البصريين كذلك إلا إنها مؤولة] وهو الذي يجيز أن يأتي الحال معرفة مطلقا دون تأويل ؟

الجواب عن ذلك السؤال قد يكون المقصود من عبارة سيبويه (بمنزلة عنده) ليس على أنها ظرف بل حال، والذي يقوي ذلك أن بعض من أعرب القرآن قد أجاز أن تكون (عند) حالا كما في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (البقرة: ٦٢)إذ أعطى ابن سيده (٤٥٨ه) احتمالية كون عند حالا في الآية الكريمة فقال: « ظرف يعمل فيه

---

(١) ينظر: البسيط : ص ٥١٨ .
(٢) المقاصد الشافية :٤٣٦/٣-٤٣٧.
(٣) المصدر نفسه .

الاستقرار الذي هو عامل في لهم، ويحتمل أن ينتصب على الحال، والعامل فيه محذوف تقديره: كائناً عند ربهم. »[١]

وأجاز العكبري(٦١٦هـ) فيها في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ** ﴾(البقرة: ٩٤) أن تكون عند حالا من الدار[٢] ،وأجاز ذلك ابن عادل (٨٨٠هـ) .[٣]

وكذلك يرى العكبري في قوله تعالى: ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾(البقرة: ١١٠) [٤] ،وكذلك في قوله تعالى: ﴿ **لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ (الأنعام: ١٢٧) [٥]، وقوله تعالى: ﴿ **قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى** ﴾(طه: ٥٢) [٦]،وقوله تعالى: ﴿ **أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى۞ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى۞ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ۞** ﴾. (النجم: ١٢ - ١٤) [٧]

اما أبو حيان (٧٤٥هـ):فعد (عند) في قوله تعالى: ﴿ **أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ** ﴾ (آل عمران: ١٩٩) كذلك فقال:« وعند ظرف في موضع الحال ، والعامل فيه العامل في لهم ، ومعنى عند ربهم : أي في الجنة. »[٨]

أما السيوطي(٩١١ه) فقد نقل فيه أقوالا عدة وعلل لها «فمن هؤلاء من يقول :إنه مصدر على حذف حروف الزيادة أي أيحاد ،ومنهم من يقول: أنه مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب هشام :إلى أنه منتصب انتصاب الظروف ،فجرى مجرى عنده، فجاء زيد عنده ،فجاء زيد وحده ،تقديره :جاء زيد ،على وحده ،ثم حذف الحرف ونصب على الظرف ،فقولنا:(لا اله الا الله وحده) ،معناه أفردناه بالوحدانية، وإذا قلت :حمدت الله وحده ،أو ذكرت ربك وحده،

---

(١) إعراب القرآن :١ / ١٨١.
(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن :١ / ٩٤.
(٣) اللباب في علوم الكتاب :٢ / ٢٩٥.
(٤) المصدر نفسه: ١ / ١٠٥.
(٥) المصدر نفسه : ١ / ٥٣٨.
(٦) المصدر نفسه: ٢ / ٨٩٢.
(٧) المصدر نفسه: ٢ / ١٨٧.
(٨) البحر المحيط :٣ / ١١٩

فمعناه وتقريره عند سيبويه :موحدا اياه بالحمد والذكر على أنه حال من الفاعل ،والحاء (موحد) مكسورة..... والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا.» [١]

مع هذه الآراء التي أجاز فيها النحاة أن تأتي الظروف مصادر يمكن أن نلمس ليونس العذر في قوله هذا ولا نرمي رأيه تخريجه بالشذوذ أو أن نصف رأيه بالرديء .

المفعول له غير مصدر :

المفعول له هو : المصدرُ المبيِّنُ لسببِ حدوث الفعلِ ، المتحد مع فعله في الوقت ، وفي الفاعل . ويُسمَّى : المفعول لأجله ، أو : من أجلِه .

وقد خالف يونس هذا التعريف ، فأجاز أن يأتي المفعول له من غير المصدر، فنصب العبيد في قولنا: (أما العبيدَ فذو عبيدٍ)، موافقًا شيخه أبا عمرو بن العلاء قال سيبويه: «وزعم يونسُ أنه قول أبِى عَمرو، وذلك قولكَ أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ وأمّا العبدُ فذو عبدٍ وأَمّا عبدانِ فذو عبدينِ . »[٢]

وعلل خالد الأزهري (٩٠٥هـ) رأي يونس بتقدير محذوف مؤول بقولهم: (مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) . [٣]

اما الصبان (١٢٠٦هـ) فقد رفض قولهم (وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) ؛ لأن هذا القول ليس من إنشاء يونس، أو كما عبر عنه الصبان (عنديات يونس) ، بل هو مسموع من كلام العرب ، ومع ذلك فقد رفض كونه مفعولا له ،فقد نقل عن بعض النحاة أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره(مهما تذكر العبيد). [٤]

وعلل سيبويه لذلك بأن الرفع هو الأنسب هنا ؛ ذلك لأن (العبيد) في موضع مسند ليس في موضع المفعولية ،إذ إن النصب على أنه مفعول له ينبغي ان يكون مصدرا لا اسما، فالاسم بكل الأحوال لا يجري مجرى المصدر، ولذلك يمكننا أن نقول:(هو الرجلُ عِلْماً وفِقْهاً) ،ولا يمكننا أن نقول: (هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً) ؛ لذا يقبح أن يكون ما بعد (العبيد) محله الأعرابي غير الخبر كأنك تقول: (أن تقول أَمّا مِن العبيد) ،أو(أَمّا في العبيد فأنت ذو عَبيدٍ) إلاَّ أنك أَخَّرتَ في ومن وأضمرتَ فيهما أسماءهم. [٥]

قال أبو حيان(٧٤٥هـ)في تفسير الخلاف بين العالِمين :(تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدراً ، وزعم يونس أنَّ قوماً من العرب يقولون : (أما العبيدَ فذو عبيد) بالنصب

---

(١) عقود الزبرجد: ٣٨٦/٢.
(٢) الكتاب ٣٨٧/١
(٣) ينظر : شرح التصريح :٥٠١/١ .
(٤) ينظر : حاشية الصبان :٨١٢/١-٨١٣ .
(٥) ينظرالمصدر نفسه : ص٣٨٨.

، وتأوّل نصب العبيد على المفعول له ، وإن كان العبيد غير مصدر ، وقبّح ذلك سيبويه ، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم) [١] .

ومما سبق يتبين لي رأي سيبويه في المسألة كما يأتي:

(١)قبح سيبويه نصب المفعول له إذا لم يكن مصدراً .

(٢)أجاز النصب في قولهم :(أما العبيدَ فذو عبيدٍ) ،فنصب (العبيدَ) على ضعف إذا لم يُردْ (عبيدًا) بأعيانهم .

وفسر الأعلم (٤٧٦هـ) كلام سيبويه أنه لا يمنع النصب مطلقا، بل يجيزه ،ولكن على ضعف النصب في وجه واحد إذا كان العبيد غير معروفين بأعينهم ،فإذا كانوا مختصين معرفتين لم يجز عنده النصب [٢]. ثم عاد ورفض رأي يونس ،إذ إنه يرى أن الوجه هو الرفع فيكون على ذلك (العبيد) مبتدأ وخبره (ذو) و العائد إليه محذوف فسره بقوله :« أما العبيد فأنت منهم ذو عبيد أو ما جرى هذا المجرى »[٣] .

الموافقون ليونس:

ومن الموافقين ليونس الزجاج(٣١١ه) فقد نقل لنا الأعلم (٤٧٦هـ) في كتابه (النكت) : أنه يتأول في نصب العبيد على تقدير: (المِلْك) ، إذ إن كلمة (المِلْك) مصدر ،فعلى هذا يكون رأي يونس مطابقا للشروط الواجب توافرها حتى تكون مفعولا له ،فيكون تقدير الكلام :(أما ضربَ زيد فأنا ضاربه) »[٤].

أما سيبويه فلم يقبل ذلك ،واشترط أن يكون المفعول له مصدرا، و (العبيد) بالنصب قليل أما الوجه فيها هو الرفع فقال:« قليل في كلام العرب ،إلا أن يكون موصوفاً وإلا فالرفع.» [٥]

الموافقون لسيبويه :

كما اختلف فيه علماء البصرة فمنهم من منع ، ومنهم أجاز بشرط أو تقدير يقول السيرافي (٣٦٨هـ) : «كان المبرد لا يجيز النصب ، ولا يرى له وجهاً ، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المهملة. وكان الزّجاج

(١) ارتشاف الضرب : ٢٢١/٢ .
(٢) ينظر النكت:٣/٢ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) النكت : ٣/٢ .
(٥) الكتاب: ١/ ٣٨٧.

يتأول في نصب (العبيد) تقدير الملك ، والملك مصدر ، كأنه قال: أما ملك العبيد ، كما تقول: (أما ضرب زيد فأنا ضاربه) ». (١)

وضعفه أيضاً الرضي (٦٨٦هـ) ،إذ رأى أن ما ليس مصدرا أو صفة الوجه فيه الرفع في جميع اللغات ، سواء أكان معرفة أم نكرة ،وكذلك ضعف النصب على الحالية ؛لأنه لا معنى له وعده مفعولا به لما بعد الفاء؛ لأن معنى ذو عبيد أي يملكهم.(٢)

وأما ابن هشام (٧٦١هـ) فرفض هذا التعليل «أنه سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب (وأما قريشا ، فأنا أفضلها) ، وفيه عندي دليل على أمور أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ،بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم: أما العلم فعالم وأما علما فعالم فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرا.»(٣)

ويرى د. مازن عبد الرسول أن ليس ثمة خلاف بينهما ؛ لأن النص الذي قاله سيبويه لا يدل على أنهما مختلفان، بل على العكس من ذلك فيه دليل على توافق النحاة في اختيار الرفع حكماً للمسألة وليس النصب ومنهم يونس وسيبويه ، ونقلُ يونس النصبَ عن العرب لا يعني اختياره وترجيحه له فهو اختار– مثل أبي عمرو والخليل – الرفع (٤).

في الحقيقة أن يونس أو أي عالم آخر حينما يقوم بنقل رواية ما - وخاصة إذا كانت غير مقبولة من جمهور النحاة – ولم يقل برفضها فهي تعد مرضية من قبله. (٥)هذا من جانب ومن جانب آخر أن سيبويه لم تسغ له هذه اللغة فأنكرها إذ قال: « وقال: وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً. وهو قليلٌ خبيث.»(٦)

وقد فهم ابن هشام (٧٦١هـ) ذلك أيضا فقال : « وأجاز يونس: "أما العبيدَ فذو عبيد" بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه» (٧)،وإلى مثل هذا تماما ذهب الأشموني(٩٢٩ه) . (٨)

وكذلك خالد الازهري (٩٠٥هـ) فقال :« وهذا النصب "أنكره سيبويه" وقبحه، وقال : إنه لغة خبيثة قليلة.» (٩)

---

(١) شرح السيرافي : ٢٦٥/٢.
(٢) ينظر شرح الرضي: ٤٧٣/٣ .
(٣) المغني : ٨٣/١.
(٤) نحو سيبويه في كتب النحاة : ص٢٧٥.
(٥) المدارس النحوية شوقي ضيف :ص ٢٦٢.
(٦) الكتاب: ٣٨٩/١.
(٧) أوضح المسالك : ٢/ ١٩٧ .
(٨) شرح الأشموني:١/ ٤٨١.
(٩) شرح التصريح : ١/ ٥٠٩.

وأيضا ذهب د. محمد عبد العزيز النجار إلى ذلك فقال : « وأجاز يونس: أما العبيد فذو عبيد، بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه. »[١]

مع كل هذه الأقوال لا يمكن أن أسلم لرأي د مازن عبد الرسول .

أما ترجيح أحد الرأيين فلابد أن نوضح شروط إعمال المفعول له ،فقد أشترط النحاة في عمله شروطا خمسة ، هي :

(١) أن يكون مصدراً .

(٢) أن يُفْهِم عِلَّة (أي : يُفيد التَّعليل) فهو صالح لجواب السؤال : لماذا ؟

(٣) أن يكون قلبيّاً (أي : مِنْ أفعال النَّفس الباطنة ، كالرَّغْبَةِ ، والْحُبِّ ، والْخَوف) وليس من أفعال الحواس الظاهرة ،كالضَّرْب ، والقِراءة ، والمشْي ، والأكْل ، والقَتل.

(٤) أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الزَّمن .

(٥) أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الفاعل [٢].

مما مرّ يتبين لنا أن رأي سيبويه هو الأصوب وذلك بسبب ما يأتي:

(١) العبيد ليس مصدراً.

(٢) انعدام الدلالة على معنى السببية أو التعليل لذلك يمتنع دخول اللام على كلمة العبيد.

(٣) ليس في الجملة فعل حتى يتحد معه المفعول له في الزمان أو المكان.

تعريف الحال وتنكيره:

من الأقيسة التي عُرِف بها يونس أنه أجاز للحال أن تأتي معرفة دون تأويل ؛ قياسا على الشواهد التي جاءت مؤولة لدى البصريين يقول سيبويه : «أما يونس ، فيقول: (مررت به المسكينَ) على قوله: (مررتُ به مسكيناً). »[٣]

وهذا القول غير جائز عند جمهور البصريين قال سيبويه: «وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا ، لجاز (مررتُ بعبد الله الظريف) تريد ظريفاً. ولكنك إن شئت ، حملته على أحسن من هذا»[٤]

من الملاحظ على سيبويه أنه أعتمد على الكثرة ، فرفض القياس على الشواهد التي جعلت الحال معرفة .

---

(١) ضياء السالك :٢/ ١٤٣.
(٢) ينظر : المقاصد الشافية: ٢٦٩/٣-٢٧٠
(٣) الكتاب: ٧٦/٢.
(٤) المصدر نفسه : ٧٣/٢.

وذهب البصريون إلّا يونس إلى أن الحال لا يأتي إلا نكرة أما ما جاء معرفة فيؤل بنكرة مثل جاء وحده مؤول بـ (منفرد) وأرسلها العراك (متعاركة).(١)

وإلى قريب من هذا ذهب الجامي (٨٩٨هـ)، فعد مجيئها معرفة لا ينقض القاعدة، فمثل قولهم: (مررت بزيد وحده)، و (فعلته جُهدَك) يُتَأَوّل بالنكرة ، وهذا لا يعد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة .وتأويلها على وجهين:-

أحدهما :- أنها مصدر وهذا المصدر لفعل محذوف من لفظ المصدر مثل: تتعارك العراك ، او من معناه : (ينفرد وحده) ، أي: انفراده ، وتَجهَدَ جُهدَك.

فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً .

والآخر :- أنها معارف بلا تأويل، ولكنها وضعت موضع النكرة، فالعراك: معتركة ، ووحده بـ(منفرد)، و(مجتهد).

فالصورة وإن كانت معرفة فهي في تقدير نكرة، كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة.(٢)

أمّا ما ذهب إليه يونس وجمهور البغداديين في ذلك ، فإنما قاسوه على الخبر الذي يأتي نكرة، وكذلك الحال عندهم محتجين بالسماع الذي جاء بشواهد متعددة على مجيء الحال معرفة، وإن كان مجيؤها معرفة أقل من مجيئها نكرة.(٣)

وقد عد ابن الوراق(٣٨١هـ) مجيء الحال معرفة من قبيل جواز مجيء الحال مصدرا ،وذلك جائز عنده بوجهين:

« أحدهما : أن يكون المصدر منصوبا بفعل من لفظه ، وذلك الفعل في موضع الحال ، فلما حذف الفعل قام المصدر مقامه ، فجاز أن يقال : إنه في موضع الحال ، كقولهم : (أرسلها العراك) ، فالتقدير : أرسلها تعترك العراك ، فالعراك نصب على المصدر ، والمصادر تكون معرفة ونكرة ، وتعترك : هو الحال ، فأقيم (العراك) مقامه .

والوجه الثاني : أن المصادر التي فيها الألف واللام ، قد تقوم مقام فعل الأمر ،كقولهم :الحذرَ الحذرَ، والأفعال مع فاعلها جمل ، والجمل نكرات ، فلما جاز أن يقوم المصدر الذي فيه الألف واللام مقام الفعل في الأمر، جاز أن يقوم مقام الحال لما ذكرناه . » (٤)

الموافقون ليونس :

نقل بعض النحويين أن البغداديين قد وافقوا يونس في ذلك (١)

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد : ١٣٧/٢ .
(٢) ينظر: الفوائد الضيائية : ١٣٦/١.
(٣) هامش شرح قطر الندى: ص٣١٩.
(٤) علل النحو: ٣٦٤/١.

واحتج أستاذي د. محمد علي حمزة (رحمه الله تعالى) في رد رأي البصريين بوفرة الشواهد فقال :«أجاز الكوفيون ويونس مجيء الحال معرفة مطلقاً دون تأويل فأجازوا: جاء زيد الراكبَ لوروده عن العرب ،أرسلها العراك ، وطلبته جهدك ،ومررت به وحده ، ومررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم...إلى العشرة ، وفي لغة أهل الحجاز: مررت بهم الجماء الغفير ، وقول الشماخ. (٢)

أتتني سُلَيمٌ قَضّها بقضيضِها تـُمسِّحُ حَوْلي بالبقيع سبالها

وليس هناك ما يلزمنا بالأخذ بحكم البصريين بالشذوذ على هذه النقول الصحيحة.»(٣)

والرأي الذي ذهب إليه أستاذي بعيدٌ فلو أجزنا: جاء زيد الراكب لألتبس الحال بالصفة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلا مقارنة بين هذه الشواهد السبعة أمام المئات من الشواهد التي تجيء بها الحال نكرة.

الموافقون لسيبويه :

يرى ابن السراج(٣١٦هـ) أن التحقيق في هذه الأسماء انها جاءت في موضع الحال ،أو نابت عنه وليس حالا ، بل التقدير أرسلها متعاركة ،ثم وضع الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته إياه ،فصار تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه ،والدليل على ذلك أن الحال وصف وصيغ الأوصاف غير صيغ المصادر.(٤)

وقد ذهب الزمخشري (٥٣٨هـ) إلى أنها جاءت معرفة فهي على نية التنكير فقال : « وأما (ارسلها العراك) ، و(مررت به وحده)، و(جاءوا قضهم بقضيضهم)، و(فعلته جهدك وطاقتك)، فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع مالا تعريف فيه، كما وضع (فاه إلى في موضع شفاهاً، وعنى معتركة، منفرداً وقاطبة وجاهداً. ومن الأسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير.» (٥)

واما الأنباري(٥٧٧هـ) فرفض أن تكون الحال في هذه الجمل مثل: قولهم:(أرسلها العراك)، و(طلبته جهدك) و(رجع عوده على بدئه) قد جاء معرفة ،فهذه الألفاظ القليلة الشاذة لا يمكن أن تشكل قاعدة جديدة تنقض الأصل الأول فيكون الحال نكرة ،يقول:« قلنا هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال .»(٦)

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد : ١٣٧/٢ ،شرح شذور الذهب للجوجري :٢/ ٤٥٦، التصريح: ٣٧٤/١ ،والهمع :٢٣٩/١.
(٢) ديوان الشماخ بن ضرار :٦١/١، كتاب سيبويه: ٣٧٤/١ ،الأصول في النحو: ١٦٥/١
(٣) ابن الناظم النحوي : ص ١٦٠.
(٤) ينظر: الأصول : ٢٨٦/١.
(٥) المفصل : ص ٩١.
(٦) الإنصاف : ٨٢٧/٢ .

ثم ذهب في تأويل كل اسم منها فأول (أرسلها العراك) بـ(أرسلها تعترك العراك)على معنى تعترك الاعتراك، إذ إنهم أقاموا (العراك) مقام الاعتراك كما في قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾(نوح: ١٧) ثم حذفوا تعترك وهو جملة في موضع الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه ،وذلك يشبه قولهم : (إنما أنت سيرا) أي تسير سيرا .

وكذلك أول قولهم: (طلبته جهدك وطاقتك) كأنهم قالوا : (طلبته تجتهد اجتهادك) كما حصل في سابقتها ،فقد حذفوا (تجتهد) وهو جملة في موضع الحال ،وأقاموا المصدر دليلا عليه وهكذا التقدير في قولهم: (رجع عَوْدَه على بدئه)..... وعلل إقامة هذه المصادر مقام الأفعال في المواضع المذكورة ؛ بأنها في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ولكن هذه الألفاظ غير مطردة فلا يمكن أن يقاس عليها. [١]

واستدل في كتابه (أسرار العربية) على أن الحال ليست معرفة، بكونها لا يمكن قيامها مقام الفاعل: «مما يدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسمَّ فاعله ؛ لأن الفاعل قد يضمر ، فيكون معرفة ، فلو جاز أن يكون الحال معرفة ؛ لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان ، والجار والمجرور. »[٢]

وكذلك يرى ابن عصفور (٦٦٩هـ) أن هذه الشواهد ليست أحوالا إنما قائمة مقامها «إنما كانت هذه في تقدير النكرة لأنها ليست بالحال في الحقيقة ، وإنما هي قائمة مقامها ، ألا ترى أن الحال في الأصل إنما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة ، وأن الأصل:- كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ»[٣]

أما العكبري(٦١٦ه) فقد علل أن تكون الحال نكرة بثلاثة أوجه [٤]:

أحدها : أنَّها في المعنى تشبه دلالة الخبر الثاني فأنَّ قولهم: (جاء زيدٌ راكباً) فيه دلالة تضمَّن الإخبار بمجيء (زيد) وبركوبه في حال مجيئه ،كما أن الأصل في الابتداء أن يكون معرفة ،كذلك الأصل في الخبر أن يكون معرفة.

والثاني : أنَّ الحال في تقدير جواب لمن قال: كيف جاء، و(كيف) اسم استفهام يستفهم عن الحال، ويسأل عن نكرة .

والأخير : أنَّ الحال تكون صفة للفعل في المعنى؛ ذلك لأن قولك: (جاء زيد راكباً) يدل على أنَّ مجيئه في صورة مخصوصة والفعل نكرة فصفته نكرة .

---

(١) ينظر : الإنصاف: ٨٢٧/٢ ،المسألة :١١٩.
(٢) أسرار العربية: ص ١٥٢
(٣) شرح الجمل :٧٦/٢.
(٤) ينظر : اللباب علل البناء والإعراب :١ / ٢٨٤.

ويرى الرضي(٦٨٦هـ) أن من شروطها أن تكون نكرة؛ لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: ليس اطلاق الحدث المذكور بل تقييد ، ولا معنى للتعريف هناك ؛لأن معنى التعريف الاختصاص .[١]

أما السيوطي(٩١١هـ) فقد عد الأحوال التي تأتي معرفة في ثلاث معارف[٢] :

(١)ابرز ما أورده عن العرب في ذلك المعرف بال كما في قراءة : ﴿ **لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ** ﴾ (المنافقون: ٨) بالنون بأول الفعل ونصب الاسمين بعده[٣] ،كقولهم :(مررت بهم الجماء الغفير) و (ادخلوا الأول فالأول)
وكقول الشاعر: **فأرسلها العراكَ** [٤]

وهذه كلها مؤولة على زيادة الإلف اللام .

(٢)أحوال مضافة إلى معرفة نحو (تفرقوا أيادي سبأ) فأول بتقدير مثل، أو تبددا لا بقاء معه، و(طلبته جهدي وطاقتي ووحدي) فأول بتقدير جاهدا ومطيقا ومنفردا ،ورجع عوده على بدئه أي عائدا .

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثلاثتَهم أو خمستَهم أو عشرتهم وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلثا أو مخمسا لهم .

وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيدا ،فعلى هذا يقدر بـ(جميعهم) وعلى الأول بـ(جميعا) . وهل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل: لا ،والصحيح الجواز فيقال: جاء القوم خمس عشرهم والنسوة خمسة عشرتهم بالنصب.

(٣)وورد أيضا من الحال ما هو علم، قالوا:(جاءت الخيل بداد وبداد) علم جنس فأول بمتبددة.

آراء اخرى:

من الملاحظ على أبي البقاء العكبري أنه قال بجواز مجيء الحال معرفة في كتابه (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث) على سبيل التقليل فقال : «قد تجئ الْحَال معرفَة وَفِي حَدِيث

---

(١) ينظر : شرح الرضي: ١٥/٢.
(٢) ينظر : الهمع :٣٠١/٢- ٣٠٢ .
(٣) قراءة الحسن وابن أبي اسحاق وابن ابي علبة ينظر : معاني القران للفراء :١٦٠/٣، والبحر المحيط :٢٨٤/٨، إتحاف فضلاء البشر : ٤١٧ ،معجم القراءات :٤٧٥/٩.
(٤) البيت للبيد وتمامه: ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال، ورواية الديوان: (فأوردها العراك) ينظر ديوان لبيد: ص ٨٦ ، الكتاب: ١٨٧/١، والمقتضب : ٣/ ٢٢٧ ، والمغني :١/ ٨١، توضيح المقاصد : ٧٠٠/٢ ، شرح ابن يعيش : ٢/ ٦٢ ،شرح الرضي: ٢ / ١٧، والتصريح: ٣٧٣/١ والخزانة: ١٩٢/٣.

مرداس الْأَسْلَمِيّ: " يذهب الصالحون الأول فَالْأول ".[١] يجوز رَفعه على الصّفة أَو الْبَدَل أَو النصب على الْحَال، وَجَاز ذَلِك، وَإِن كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام؛ لأن الْحَال مَا يتلخص من المكرر ؛ لأن التَّقْدِير: ذَهَبُوا مترتبين.) [٢]

ومع أنه قال بتأويله بـ(ذَهَبُوا مترتبين) الا إن العبارة التي قالها بجواز ذلك واضحة (قد تجئ الْحَال معرفَة) .

ثم ذهب إلى موافقة البصريين في كتابه (اللباب) فقال : (وَالتَّحْقِيق أَنَّ هَذَا نَائِب عَن الْحَال وَلَيْسَ بهَا بل التَّقْدِير أرسلها معتركةً ثمَّ جعل الْفِعْل مَوضِع اسْم الْفَاعِل لمشابهته إِيَّاه فَصَارَ (تعترك) ثمَّ جعل الْمصدر مَوضِع الْفِعْل لدلالته عَلَيْهِ ويدلُّ على ذَلِك أَنَّ الْحَال وصفٌ وصيغ الْأَوْصَاف غيرُ صِيَغ المصادر . » [٣]

والرأي الصواب هو رأي سيبويه ذلك لأن النكرة تدل على العموم ،وهذا ينطبق مع الانتقالية التي تميزت بها الحال.

نصب تميز (كم) الخبرية في حال الفصل :

ذهب يونس إلى أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها -بشبه جملة سواءا كان ظرفا أم حرف الجر- جاز فيه الجر أو النصب في سعة الكلام ، نحو: (كم- عندك- رجل)، و (كم -في الدار- غلام) . [٤]

وذهب باقي البصريين، ومنهم سيبويه إلى أنه لا يجوز فيه الجر في الاختيار، وإنما يجب أن يكون منصوبا ، يقول سيبويه : «في كم إذا قلت: كم بها رجلا مصابا ، وأنت تخبر لغة من ينصب بها لئلا يفصل بين الجار والمجرور ومن قال: كم بها رجل مصاب فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك ولا أخا يوم الجمعة لك ولا أخا، فاعلم لك . » [٥]

الموافقون ليونس

ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها ،واحتجوا لذلك بالقياس والسماع معا ،فأما السماع فقد استشهدوا بقول زهير بن أبي سُلمى[٦] :

---

(١) رواه البخاري في صحيحه : ٨/ ٩٢ برقم : (٦٤٣٤) ، وفي المعجم الكبير : ٢٠/ ٣٠٢ برقم : (٧١٨).
(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص: ١٧١
(٣) ينظر: اللباب : ١/ ٢٨٦.
(٤) ينظر : الكتاب :٢ / ٢٨٠-٢٨١.
(٥) الكتاب :٢ / ٢٨٠-٢٨١.
(٦) وليس في ديوانه، الكتاب:١٦٦/٢ ،المفصل :ص ١٨١،الإنصاف:٣٠٦/١، شرح ابن يعيش: ٤/ ١٣١، وللأعشى في المحتسب: ١/ ١٣٨، ولكعب بن زهير في المقاصد النحوية :٤/ ٤٩١، وليس في ديوان كعب، ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح: ص١٩٧، وبلا نسبة في الإنصاف: ١/ ٣٠٦، وشرح عمدة الحافظ: ص٥٣٥، واللسان : ٥/ ٣٥ .

نوْم سَنِاناً وكَمْ دُونَـهُ   مِنْ الأرضِ مُحْدودباً غَارها

وقول الشاعر[١] :

كَمْ فِيهمْ مَلِكٍ أغرّ وسُوقةٍ   حكم بأرديةِ المَكارِمِ مُحتبي

وكقول ذي الرمة :[٢]

كم دُون مَيَّةَ مَوْماةٍ يُهالُ لها   إذا تيَّممها الخِرِّيت ذُو الجَلِدِ

والموماة: واحدة المو امي، وهي المفاوز ،والخريت الدليل الحاذق و كقوله:

كم في بَني سَعدِ بن بَكر سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسِيعَة مَاجِدٍ نَفَّاعِ [٣]

بقول أنس بن زنيم :

كَم بجودٍ مُقرِفٍ نال العلى   وكريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ [٤]

وعلل الأشموني (٩٢٩هـ) ليونس والكوفيين بأنهم قاسوا(كم) الخبرية على نظيرتها الاستفهامية ، قال :« شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها في السعة. وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور»[٥]

الموافقون لسيبويه:

كما قدمت أن أهل البصرة منعوا ذلك ومنهم الأنباري (٥٧٧هـ) ،الذي رفض الاستشهاد بقول أنس بن زنيم بحجتين :

إحداهما : أن الرواية فيه غير صحيحة والصحيحة أن (مقرف) مرفوع بالابتداء، والخبر : هو جملة: (نال العلى) .

والأخرى : أن هذا جاء في الشعر شاذا، فلا يكون فيه حجة.

وهذا هو رده عن الأبيات الأخرى. [٦]

---

(١) للفرزدق في : ديوانه :٣٥/١،وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي :٤٢٠/١،ومعجم الشواهد الشعرية : ٣٩٨/١، قال عنه عبد السلام هارون :من الابيات الخمسين : الكتاب :٢ / ٢٨١.

(٢) له في: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢، عمدة الحافظ: ص٥٣٤، المقاصد النحوية: ٤/ ٤٩٦، المساعد: ١١٢/٢،توضيح المسالك : ٣٢٨/٤، شرح الأشموني: ٦٣٥/٣ حاشية الصبان :٤ /١١٥.

(٣) البيت للفرزدق: شرح المفصل : ١٣٢/٤ ، والخزانة: ٤٣١/٦ ، وليس في شرح ديوانه ، وبلا نسبة في : الكتاب : ١٦٨/٢، والمقتضب : ٦٢/٣ ، والإنصاف : ٣٨٢/١ ،وشرح الكافية الشافية : ١٧٠٩/٤ ٤٣١.

(٤) له : شرح شواهد الشافية: ص٥٣والخزانة :٦/ ٤٧١، والدرر:٤/ ٤٩، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية: ٢/ ١٠، وبلا نسبة في: الكتاب ٢/ ١٦٧، والإنصاف ١/ ٣٠٣، وشرح عمدة الحافظ : ص٥٣٤.

(٥) شرح الأشموني : ١ / ٤٠٧.

(٦) ينظر : الإنصاف: ١ /٣٠٧.

وأما القياس فقد قدروا خفض الاسم بعد كم في الخبر بتقدير (من)؛ لأنك إذا قلت كم رجل أكرمت ،وكم امرأة أهنت كان التقدير فيه : (كم من رجل أكرمت) ،و (كم من امرأة أهنت) ، واستدلوا على ذلك، بأن المعنى يقتضي هذا التقدير . (١)

وذهب ابن بابشاذ (٤٦٩ هـ) مذهب سيبويه ،فقال في معرض كلامه على جواز الفصل في (كم الاستفهامية) لأنها بمنزلة العدد المنون ، وذلك لا يجوز في الخبرية ؛ لأنها عنده كالمضافة وتمييزها كالمضاف إليه، أو بمنزلة عدد مضاف ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ،لذا فإنك إذا فعلت ذلك وفصلت ، فلا بد لك من أن تقوم بأحد شيئين : ـ

الأول: أما أن تعيد حرف الجر ، فتقول في (كم رجلٍ عندي) عند الفصل: (كم عندي من رجلٍ) ، قال الله سبحانه: ﴿ **كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۞ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ** ﴾ (الدخان: ٢٥-٢٦)، ولو أسقط الجار ها هنا لتبين بأنه مفعول للترك .

والآخر: أو أن تنصب ، تقول : وكم عندي رجلاً (٢).

وأيضا رفض ابن الأنباري (٥٧٧هـ) تقدير حرف الجر(من) قبل مميزها المفصول ،لأن العامل فيه هو (كم) نفسها ؛لأنها تقدر بعدد يضاف إلى ما بعده ،أو أنهم يقدرونها بـ(رب) فيخفضون بها الاسم الذي بعدها كرب فأن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ،وإنما يجوز ذلك في مواضع يسيرة على خلاف الأصل .(٣)

وكذلك رفض الآبذي (٦٨٠هـ) قول يونس فقال: « والجر في (كم بها رجلٍ مصابٍ) وترك التنوين في :لا يدي بها لك قول يونس ،واحتج بان الكلام لا يستغني إذا قلت : (كم بها) ، والذي يستغني به الكلام ،وما لا يستغني به قبحهما واحد إذا فصلت بين الجار والمجرور ،ألا ترى أن قبح (كم بها رجلٍ مصابٍ) كقبح(كم فيها رجلٍ) وهذا رد بيِّن على يونس .»(٤)

وكذلك رفض ابن الصائغ (٧٢٠هـ) الجر فقال : «إن فَصَل بينها وبين ما عملت فيه فاصلٌ انتصب على التّمييز.» (٥)

وأجاز خالد الأزهري (٩٠٥هـ) الجر إلا أنه خص ذلك في الضرورة الشعرية فقال:« وقد يجر تمييز الخبرية في الشعر مفصولا منها بظرف. »(٦)

---

(١) ينظر: المصدر نفسه : ١ /٣٠٤- ٣٠٥ .
(٢) ينظر : شرح الجمل: ص ٢٩٠-٢٩١.
(٣) الإنصاف : ١ /٣٠٧.
(٤) شرح الجزولية السفر الثاني: ٤،٢ص١٣٠.
(٥) اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٩١.
(٦) موصل النبيل: ٧٧٥/٢-٧٧٦.

ومنع الأشموني(٩٢٩هـ) الجر مع الفصل إلا في الشعر أو الجار و المجرور أو الظرف فقال: «والصحيح اختصاصه بالشعر. ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه، وقد مر. وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار. وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتاني، وكم بك مأخوذ جاءني جاز. وإن كان بتام لا يجوز، وهو مذهب يونس. »(١)

وأن ما أذهب إليه هو : جواز الوجهين ؛ وذلك لأن ما فسره سيبويه على الضرورة لا يؤثر فيها ولا يسوغها ذلك ، لأنها لو نونت بالضمة أو الفتح لم تؤثر على استقامة الوزن ؛ لأن التنوين سواء كان بالفتح أم بالكسر سكون في مصطلح العروضيين ، فلو كان الكلام في المنع من الصرف لكان الأثر للضرورة بالضمة أما هنا فلا أثر لها سوى جواز الجر .

والذي ينبغي أن يكون عليه أهل البصرة هو أن يكونوا أكثر تقبلا للشواهد، ولا يتوقفوا عند رفض شاهد كما فعل الأنباري (٥٧٧هـ) ،ولم يتكلم على ثلاثة شواهد أخرى أستشهد بها الكوفيون في جواز الجر والنصب ،وهذا هو الأقرب لكلام العرب ما دامت الشواهد موجودة ،وليست كما يعاب على الكوفيين باستشهادهم ببيت على القاعدة النحوية .

النصب على الترحم:

أجاز الخليل في(المسكين) في قولهم : (مررت به المسكين) و(البائس) في قول الشاعر:

فأَصبْحَتْ بقَرْقَرىَ كَوانِساَ فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائِسا (٢)

ثلاثة أوجه :

الأول : الرفع على انه مبتدأ خبره محذوف تقديره "هو" : مررت به المسكين هو، والبائس أنت .

الثاني : الإتباع على البدلية .(٣)

والأخير: النصب على معنى الترحم .

أما يونس فقد رفض ان ينصب المسكين على الترحم قال سيبويه الذي وافق شيخه الأول : «وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال: ضربته لم يقل أبدا إلا المسكينَ يحمله على الفعل .وإن قال: ضرباني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل ، وكذلك (مررت به المسكين) يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجر ،والنصب

(١) شرح الأشموني: ١ / ٤٠٧ .
(٢) من الشواهد التي لا يعرف لها قائل ،ينظر : الكتاب ٧٥/٢ ، سر صناعة الإعراب: ٦٨٩/٢، المساعد :٤٢٠/٢ ،رصف المباني: ص٦٨٩، الانتخاب لكشف الأبيات :ص ٢١، الهمع : ١٤٩/٣.
(٣) ينظر : الكتاب: ٧٧/٢.

على النصب، ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ ، وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق ». (١)

قال الخليل في ذلك : « قَوْلهم: (مَرَرْت بِهِ الْمِسْكِين) نصبت(الْمِسْكِين) على أَنَّك رَحمته وَقَالَ مهلهل:

ولقد خبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطةً   أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ (٢)

نصب أخوالنا على الترحم قَالَ طرفَة بن العَبْد:

قَسَمْتَ الدهرَ في زمنٍ رَخِيٍّ   كذاكَ الحكمُ يَقْصِدُ أو يجورُ

لنا يوماً وللكِرْوان يوماً   تطيرُ البائساتِ وما نطيرُ (٣)

نصب البائسات على الترحم وَقَالَ آخر :

وتَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ   وشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلِ (٤)

نصب شعثا ومراضيع على الترحم .»(٥)

وساق ابن شقير (٣١٧هـ) هذه الشواهد في كتابه المحلى . (٦)

ونقل لنا ياقوت الحموي(٦٢٦هـ) أن يونس قد تراجع عن رأيه، بعد مناظرة بينه وبين سيبويه، وذكر بان سيبويه وقد أعجب برأي الخليل فأجاز النصب على الترحم «قال: فمررت به المسكينَ قال: جائز ،فقال: على أي شيء ينصب؟ فقال :على الحال أليس انك أخبرتني أن الحال لا تكون بالإلف واللام، فقال[أي يونس]: له صدقت ، ثم قال لسيبويه :فما قال صاحبكم ؟ يعني الخليل ، فقال سيبويه : قال لي: إنه ينصب ،فقال: ما أحسن هذا، ورايته مغموما بقوله نصبت على الحال» (٧).

هذه الرواية غريبة فلماذا لم يثبتها سيبويه في كتابه إذ إنه كثيرا ما يورد رأي الخليل ويونس . إذ إنه لم يعرف الكتاب الا بعد موت سيبويه حتى إن الأخفش وابن سلام اللذين يعدان من تلاميذ يونس لم يذكرا ذلك في كتبهم .

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) له في : الكتاب :٢/ ١٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٣٤/٢، وبلا نسبة في : رسالة الغفران :ص ١٠٤.
(٣) له في : ديوانه : ١٠٢، البيان والتبيين: ٢/ ١٧٠، الزاهر ٢/ ٣٦٢، شرح المعلقات السبع للزوزني : ص ٨٠ ،الخزانة : ٢/ ٤١٥.
(٤) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الكتاب: ١/ ٣٩٩، المخصص ٥/ ٨٩ ، ٢/ ٦٦، الخزانة :٢/ ٤٢، ٤٣٢، ٥/ ٤٠، ولأبي أمية في المقاصد النحوية :٤/ ٦٣، وللهذلي في معاني الفراء: ١/ ١٠٨،وشرح المفصل: ٢/ ١٨، واللسان : ٨/ ١٢٧، وبلا نسبة في أمالي الحاجب :١/ ٣٢٢، وشرح ابن الناظم :ص٣٥٥، ورصف المباني: ص٤١٦، والمقرب: ١/ ٢٢٥.
(٥) الجمل في النحو :ص ٩٢- ٩٣.
(٦) الجمل في النحو :ص ٩٢، الكتاب :٢ / ١٦.
(٧) معجم الأدباء: ١٢٦/١٦-١٢٧.

والراجح إن هذه الرواية ضعيفة؛ لأن الأصل في إثبات آراء يونس الكتاب أولا ، ومن ثم في كتب تلاميذ يونس كمعاني القرآن للأخفش ، ثم كتب المتأخرين . أما إذا تعارض شيء فينظر إلى الكتاب أولاً ثم إلى كتب الآخرين .

الموافقون لسيبويه :

وذهب النحاس(٣٣٨هـ) إلى موافقة سيبويه في شرحه البيت، وكأنه قال :فلا تلمه أن ينام ، ثم عاد وخصص فقال : بعد أعني أو أرحم البائسا، وهذا يشبه قولهم : (مررت به المسكين) بالأوجه الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، ثم وجها الرفع على معنى المسكينُ أ مررت به ومن نصب فعلى معنى أعني المسكينَ ومن جر، فعلى معنى البدل من الهاء في(به) . [١]

وقد رفض ابن سيده (٤٥٨هـ) قول يونس الذي لا يجيز ذلك، وإنما يرى انه منصوب على الحالية ، إذ إنه توهم سقوط الألف واللام ،وهذا عند ابن سيده لا يجوز أن يكون حالاً وهو معرفة.[٢]

وكذلك وافق ابن عصفور (٦٦٩هـ) سيبويه إذ اجاز النصب على تقدير (أعني) إذا كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم ،أو ذم كالفاسق، المسكين والفقير ،كما أجاز الوجهين الآخرين .[٣]

وقال في موضع آخر :«وان كانت الصفة صفة مدح أو ذم او ترحم وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الإتباع والقطع ،فإذا قطعت فان القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره امدح أو أذم وان كانت الصفة صفة ترحم .»[٤]

أختلف النقل عن الكسائي (١٨٩هـ) إذ ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أن الكسائي لايجيز ذلك:« خلافا للكسائي فينعت ذي الغيبة »[٥] ، ورفض ذلك ابن عقيل (٧٦٩هـ):«ونقل غير المصنف عن الكسائي تقييد ذلك بنعت المدح أو الذم أو الترحم ،واحتج الكسائي بقولهم : اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم ،وقوله :

فَلا تَلُمهُ أنْ يَنامَ البائسا

وخرجه غيره على البدلية، وأجاز بعضهم نصب البائس باعني»[٦].

ونقل السيوطي(٩١١هـ) عنه أنه يجيز ذلك ،فقد أجاز نعت مضمر الغائب إذا كان المقصود فيه المدح أو الذم أو الترحم مستندا في ذلك على ما قاله أبو حيان إذ إن الكسائي احتج بقوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ** ﴾ (سبأ: ٤٨) ،وأيضا في قولهم

---

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس: ص ١١٩
(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم: ٧٢١/٦ .
(٣) ينظر : شرح الجمل :٢٠٨/١.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) التسهيل: ص٧٨.
(٦) المساعد: ٤٢٠/٢

:(مررت به المسكين) وقولهم:(اللهم صل عليه الرؤوفَ الرحيمَ) ، ورفض السيوطي ما نقله ابن مالك عنه انه لا يجيز ذلك ، وعده تكلفا .[١]

إلى ذلك ذهب عباس حسن فيقول: « ويكون في حالة النصب مفعولا به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: (أمدحُ) ، أو: (أذم) ، أو: (ارحمُ) ، على حسب معنى الجملة. والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. فالمراد: أمدحُ الأديبَ... أذم السفيهَ... أرحمُ البائسَ .» [٢]

النداء والندبة

١ ـ يا زيد والحارث

من المعروف في علم النحو أن المنادى إذا كان علما أو نكرة مقصودة، فحكمه الإعرابي هو البناء على الضم ، لكن إذا كان لهذا المنادى تابع له أ يكون هذا التابع مبنيا أم لا ؟ كما جاء في قوله تعالى: ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾ (سبأ: ١٠) إذ قرئت بالرفع والبناء[٣] ،فكان ذلك سببا في اختلاف النحويين، أ يكون الوجه البناء على الضم، أم النصب على الفتح ، فأُختلف فيهما على الوجه الآتي: ويقرأ بالرفع وفيه وجهان :

أحدهما: هو معطوف على لفظ جبال .

والآخر :على الضمير في أوبي وأغنت (معه) عن توكيده [٤].

وأجاز الزجاج (٣١١هـ) وجها ثالثا فقال :« ويجوز أنِ يكون مرفوعاً على البَدَل. المعنى: يا جبال ويا أيُهَا الطيرُ (أَوِّبِي مَعَه) .» [٥] ،ولذلك اختلف علماء البصرة في يا زيد والحارث ،فذهب الخليل وسيبويه والمازني (٢٤٧هـ) إلى رفع الحارثُ ، أما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس فذهبوا إلى النصب[٦] ، ووافقهم الكسائي (١٨٩هـ) [٧]، وإلى ذلك ذهب الزجاج إلا أنه أول ذلك على أنه مفعول معه. [٨]

وعلل الأشموني رأي يونس وشيوخه، بأنهم قد تمسكوا بظاهر الآية أيضا ، لأن المعرف بـ (أل) لا يلي حرف النداء فلا يكون كلفظ ما وليه. [٩]

الموافقون ليونس :

---

(١) ينظر : الهمع :١٤٩/٣ .
(٢) النحو الوافي: ٣/ ٤٣٩.
(٣) قرأ السلمي والاعرج وأبو يكر عن عاصم، وقرأ السبعة ورويس وأبو جعفر بالنصب بالرفع النشر :٢٠٤/٢،اتحاف فضلاء البشر :٣٥٨،معجم القراءات القرآنية: ٣٤٠/٧.
(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن :٢ / ٥٨٣،التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٤/٢، المقاصد الشافية :٣٠٨/٥ وما بعدها، اللباب في علوم الكتاب :١٦ / ٢١-٢٢.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٤٣.
(٦) ينظر : المقتضب: ٢١٢/٤-٢١٣، الأصول :٣٣٦/١ ، التسهيل: ص ١٨١-١٨٢، دراسات في كتاب سيبويه: ص ٤٣.
(٧) ينظر : معاني الكسائي:ص٣٢١.
(٨) ينظر :اللباب في علوم الكتاب :١٦ / ٢١.
(٩) ينظر :شرح الأشمونى ١ / ٢٤١.

وقد اختلف العلماء في توجيه قراءة (الطيرَ) بالنصب على أربعة أوجه [١]:

الأول :أنه معطوف على محل جبال .

والثاني :الواو بمعنى مع والذي أوصلته الواو (أوبي)؛ لأنها لا تنصب إلا مع الفعل.

والثالث : أنه معطوف على فضلا والتقدير وتسبيح الطير .

والرابع : أنه منصوب بفعل محذوف أي: (وسخرنا له الطير) قاله الكسائي(١٨٩هـ) .

ذهب أبو عبيدة (٢١٠هـ) في الآية الكريمة مذهب شيخه يونس وأبي عمرو إذ أجاز النصب (وَالطَّيْرَ) على تأويل محذوف يقدر بقوله: (وسخَّرنا له الطير) .

أما في قول العرب : (يا زيدُ أقبل والصلتُ) ،فقد رفض تأويل النصب على العطف إذ إنه يرى أن المنادى المحلى بالألف واللام يتوصل إلى ندائه بـ(أي) ؛ فقد أوّل نصب (الصلت) على الاختصاص، فنصب على إعمال ضمير فعل كأنه قال : وأعنى الصلت [٢] .

وذهب سيبويه إلى عدّ المعطوف على المنادى محذوف فيه أداة النداء (ويقولون يا عمرو والحارث) أي يا حارث ، ذهب سيبويه في هذا مذهب شيخه الأول الخليل، ووصفه بالقياس، فهما في هذه الحالة يريان أن البناء على نية تكرار الأداة ، وعلى هذا فهم يقولون: (يا عمرو و يا حارث) ، إذ إن إشراك (زيد) و(الحارث) لأن الأخير معرّف بـ(ال) ،والمعرف بـ(ال) لا يتوصل إلى ندائه بـ(يا) فقط ،وإنما بـ(يا) مع (أيها) ؛لذا لا يجوز عنده أن تحمل على (يا)،فهنا (يا) لا تكون خاصة للحارث وحدها ،بل انهما مشتركتان فيه . [٣]

قال :« ولم تجعلها خاصة لـ(النظر) كقولك : (ما مررت بزيدٍ وعمرٍو) ولو أردت علمين لقلت: (ما مررت بزيدٍ ولا مررت بعمرو) » ،كما وجه النصب إلى (فاء) نصب لأن هذا كان من المواضيع التي يرد فيها الشيء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيت هم يقولون :(يا زيدُ والنظرُ) وقرأ الأعرج : ﴿ **يَا جِبَالَ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ**﴾ (سبأ: ١٠). »[٤]

وهذا الرأي الذي قال به سيبويه، كما نقل في كتابه لشيخه الأول الخليل، إذ قال في كتابه الجمل: «إن تنادي اسما ليس فيه الألف واللام ، ثم تعطف عليه باسم فيه ألف ولام تقول: (يا زيد والفضل) ،و (يا محمد والحارث)، وقال الله جل وعز: ﴿ **يَا جِبَالَ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾ (سبأ: ١٠) نصب الطير لأن حرف النداء لم يقع عليه ولم يجز أن تقول يا الفضل فنصبت على خلاف النداء.»[٥]

وفسر الفراء (٢٠٧هـ) النصب في الآية الكريمة بوجهين :

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن :٢/ ٥٨٣،التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٤/٢، ينظر المقاصد الشافية: ٣٠٨/٥ وما بعدها، اللباب في علوم الكتاب :١٦ / ٢١-٢٢.

(٢) ينظر :مجاز القران: ١٤٣/٢، طبقات فحول الشعراء : ٢١/١

(٣) ينظر : الكتاب: ١٨٧/٢.

(٤) الكتاب: ١٨٨/٢، وأبو عثمان المازني : ص٢٠٧.

(٥) الجمل في النحو : ص ١٠٩.

الأول : على نيَّة تكرار أداة النداء المجدَّد لها.

والآخر: أن تكون على تقدير فعل ،فيكون التقدير: (وسخرنا له الطير) فتكون النية على سخرنا.(١)

المجوّزون للوجهين:

أما أكثر النحويين فلم يقتصروا في الآية الكريمة على وجه واحد ، بل أجازوا الوجهين معا دون ترجيح أيّ منهما على الآخر؛ ذلك لأن القراءات بدأت تأخذ مسارها الأخير الذي انتهى على يد ابن مجاهد (٣٢٤هـ) الذي سبّع القراءات ، بدأت تظهر معالم تمييز القراءات المتواترة عن الشاذة ، وهذا سيقود النحاة إلى آراء أدق ممن سبقهم ؛ لذا كان ظهور هذا الرأي متأخرا قليلا عن عصر يونس وسيبويه.

فظهر هذا القول قبل ذلك عند المبرد (٢٨٥هـ) الذي قال:« ولو قلت: يا ثلاثة والثلاثين لجاز الرفع والنصب، مثل: يا زيد والحارثُ، والحارثَ ،ولكنك أردت: يا من يقال له ثلاثة وثلاثون. فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين، أو اسم يضم إليها فهو بمنزلة الإضافة.» (٢)

وفي موضع آخر فضل النصب فقال:« وكلا القولين حسن. والنصب عندي حسن على قراءة الناس. » (٣)

وإلى ذلك ذهب ابن جني (٣٩٢هـ) دون أن يرجح فقال:« فإن عطفت على المضموم اسما فيه ألف ولام كنت مخيرا ،إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته»(٤)

وأحتج لذلك بأمرين:

الأول منهما: هو القراءتان اللتان قرئت بهما الآية الكريمة.

والآخر: قول الشاعر :

أَلا يَا زيد وَالضَّحَّاك سَيرا فَقَدْ جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ (٥)

يروى الضحاك بالرفع والنصب. (٦)

وكذلك مكي القيسي (٤٣٧هـ) فصل الآراء جميعاً ثم علل لكل رأي : من نصب (الطير)عطفه على الموضع الجبال؛ أو أنها في موضع النصب بمعنى النداء، أو أنها: مفعول معه : أو هو منصوب بإضمار فعل تقديره : سخرنا له الطير ، تقديره واتيناه الطير كأنه معطوف

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء :١ / ١٠٩.
(٢) المقتضب ٢١٣/٤.
(٣) المقتضب : ٢١٢/٤-٢١٣.
(٤) اللمع :ص١١٠-١١١.
(٥) بلا نسبة :الجمل للخليل: ص ١٦٥، الزاهر :١/ ٣٥٤، اللمع:ص١١١،الحلل في شرح أبيات الجمل:ص١١١، وشرح ابن يعيش:١٢٩/١،والهمع:٢٨٣/٥، الدرر:١٩٦/٢.
(٦) ينظر :اللمع : ص ١١٠-١١١.

على فعل ،لكنه بعد ذلك كله يرى حسن هذه الآراء إذ قال :« وحسن ذلك لأن (معه) قد فصلت بينهما فقالت مقام التأكيد.»(١)

وإلى ذلك ذهب ابن هشام الأنصاري (٧٦١ه) إلّا أنه لم يكتفِ بالمعطوف على المنادى المبني بل أنه يرى أن كل التوابع تحتمل الوجهين سواءا أكانت نعتا أم تأكيدا أم بيانا أم نسقا. (٢)

وأما ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) فأنه ينصب أو يرفع نظراً لحال (أل) فإذا كانت الألف واللام للتعريف أي ليست أصلا في المنادى مثل :(الغلام) و (الرجل) إذ مرة تكون بهما ومرة أخرى تكون مجردة عنهما .

فيجوز عنده فيه الوجهان الرفع والنصب مثل يا زيدُ والغلامَ والغلامُ. أما إذا كانتا أصلين في الكلمة مثل (العباس) و(الحارث) ، فأن الوجه فيه الرفع فتقول : يا زيدُ والعباسُ، يا زيدُ والحارث ؛ لأن هذا ليس معرفا بألف ولام . (٣)

وأيضا كان هذا رأي المرادي(٧٤٩هـ) الذي يرى أن هذا الخلاف يقع في الاختيار، وأن الوجهين مجمع على جوازهما إلا ما كان معطوفا على نكرة مقصودة نحو: (يا رجلُ والغلام) ، فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع، وقد نَسَبَ هذا المذهب إلى الأخفش. (٤)

وهذه الآراء المسند بقراءة (الطيرُ) و (الطيرَ) تجيز الوجهين النصب والرفع ؛لذا لايمكن الا أن أقبل الرأيين .

٢ ـ(يا مطر) بين النصب والبناء

المنادى العلم متمكن غير أمكن ؛ لأنه مبني والمبني كما هو معروف لا ينون ؛ لأنه أشبه الحرف افترض النحويون بناء الاسم المنادى المفرد المعرفة على الضم(٥)، وقد عللوا بناءه من وجهين(٦):

أحدهما: إنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بني كما أن كاف الخطاب مبنية.

والآخر : إنه أشبه الأصوات ؛لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها.

---

(١) مشكل إعراب القران: ٥٨٣/١، ٥٨٤، الكشف :٢٠٢/٢.
(٢) ينظر : شرح قطر الندى ص: ٢٠٩.

(٣) ينظر : شرح الجمل: ٣١٤ ،شرح ابن يعيش ٢٦٣/٢.
(٤) ينظر : توضيح المقاصد :١٠٧٥/٢.
(٥) ينظر، شرح عيون الإعراب: ٢٥٩، والإنصاف: (المسألة ٤٥) ٣٢٣/١، وشرح المفصل: ١٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٥/١، والمقرب: ص١٩٢-١٩٣، وأوضح المسالك: ٧٦/٣-٧٧.
(٦) ينظر، أسرار العربية:ص ٢٢٤.

ولا يجوز تنوينه إلا في ضرورة الشعر ، وفيه -أي العلم المنادى المنون- أختلف أهل البصرة ،فذهب عيسى بن عمر (١٤٩هـ) إلى اختيار النصب في المنادى إذا نون اضطرارا قياسا على النكرة غير المقصودة ، قال سيبويه : « وكان عيسى بن عمر يقول:(يا مَطرًا) ، يشبهه بقوله (يا رجلاً) يجعلهُ إذا نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيًا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة » (١) ،ووافقه أبو عمرو ويونس . (٢)

فسّرَ الرضي(٦٨٦ه) ذلك بقوله: « وعند يونس: ينصب رجوعا به إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن.» (٣)

وأما سيبويه والخليل والمازني (٢٤٧هـ) فيرونه مضموماً ، و قد فسر سيبويه تنوين (مطر) في قول الأحوص :

سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامُ (٤)

بأنها منونة للضرورة ، فهو يقيسها كالممنوعة من الصرف، ورفض ،أن تشبّه النكرة المقصودة بالنكرة غير المقصودة، ولو كان التنوين للتشبيه بها لكان الأولى أن يكون التنوين تنوين فتح ليس تنوين ضم لأن النكرة غير المقصودة محلها النصب بالفتح وليس البناء على الضم (٥).

الموافقون ليونس :

وذهب بعض النحاة إلى موافقة يونس محتجين بقراءة العامة وبيت الأحوص إذ جيء بالعلم منونا، لذا فانه صار كالنكرة غير المقصودة ، ومن ثمّ يصح دخول التنوين .

ومن ابرز من ذهب مذهب يونس المبرد (٢٨٥هـ) فقال : «والأحسن عندي النصب ، وأن يرده التنوين إلى أصله كما كان ذلك في النكرة والمضاف .»(٦)

فقد احتج له ولمن يلزمونه النصب بأنه بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى ،فمتى لحقه التنوين رَجَعَ إلى الْخَفْض، واستشهد على ذلك بقول المهلهل (٧):

---

(١) الكتاب : ٢٠٥/٢.

(٢) ينظر : المقتضب :٤/ ٢٠٤،والاصول: ٤١٠/١، وشرح التصريح: ٢٢١/٢،وشرح الأشموني :٣/ ٢٨.

(٣) شرح الرضي:٣٥١/١.

(٤) ديوانه ١:/ ١٨٣،والمقتضب :١ / ٢٥١، والأصول: ١/ ٣٤٤ ، والإنصاف: ١/ ١٩٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٢٨٢، والأزهية :ص١٦٤، والأشباه والنظائر ٣:/ ٢١٣ ،والخزانة : ١٣٢/٢، ٤٥٨/٦.

(٥) ينظر : الكتاب ٢:/ ٢٠٤-٢٠٥

(٦) المقتضب ٢١٣/٤-٢١٤

(٧) ديوان مهلهل بن ربيعة: ص ٣١ ، المقتضب: ١ / ٢٥١ ، المنصف: ١/ ٢١٨ ، أمالي القالي: ص ١٩٢ ، الهمع : ١ /١٧٣، والدرر: ٣/ ٢٢، وسمط اللآلي: ص١١١، واللسان:١٥/ ٤٠١،وبلا نسبة

رَفَعتْ رَأْسَهَا إِليَّ وقَالَتْ   يا عَدِيًّا لقَدْ وقَتْك الأَواقي

وقول الآخر(١):

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ المُهْتَاجِ (٢)

وذهب ثعلب(٢٩١هـ) إلى توجيه النصب من جهتين، الأولى: إنه مندوب مرخم وأصله (يا مطراه)، والثانية: إنه رد إلى أصله (٣).

أما السيوطي فقد أختار النصب موافقاً ليونس دون ذكر اسمه قال :(يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع ، ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه فالخليل وسيبويه والمازني (٢٤٧هـ)على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله: [بيت الاحوص ....]

وقوله :   **مكانَ يا جَمَلٌ حُيّيت يا رَجُلُ** (٤)) (٥) .

الموافقون لسيبويه:

احتج الرافضون لقول يونس بأن السماع لايشهد له ومن هؤلاء ابن السراج (٣١٦هـ)، الذي ذهب مذهب سيبويه ، فهو يرى بيت الأحوص، لحقه التنوين للضرورة ،كما لحق ما لا ينصرف ، فقيس (مطر) على الممنوع من الصرف ، ولاسيما أن هناك اسما يمنع من الصرف لعلة ،وهي كونه ساكن الوسط ، لذا جاز تنوينه كما يجوز تنوين الممنوع من الصرف إذا اضطر الشاعر إليها ، وشبه ذاك برجل سمي بـ (بثلاثة وثلاثين) فعند ما تناديه تقول :يا ثلاثة وثلاثين أقبل لجاز الرفع والنصب في الثلاثين ،كما تقول : يا زيد والحارث، ولكنك أردت في الأول يا من يقال له ثلاثة وثلاثون (٦) .

ذهب الزجاجي (٣٤٠ه) مذهب سيبويه فالمنادى العلم مبني على الضم لمشابهته الأصوات عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما، أو لوقوعه موقع المضمر فعند تنوينه في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني لا تزال قائمة . (٧)

في رصف المباني: ص١٧٧، وشرح ابن عقيل: ص٥١٧، وشرح ابن يعيش: ١٠/ ١٠، وشرح التصريح :٢/ ٣٧٠.

(١) البيت لأبي دواد الإيادي وتمامه: أن عفا رسمُ منزلٍ بالنِّباجِ ينظر : الأغاني :١٦ / ٤٠٠، ولم ينسب في : المقتضب :٤/ ٢١٥،وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٥، والخزانة : ٦/ ٥٠٨.

(٢) ينظر : المقتضب ٤/ ٢١٤.

(٣) ينظر، مجالس ثعلب: ٧٤/٢، ٤٧٤/١٠.

(٤) البيت لكثير عزة وتمامه : لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي، فَأَشْكرَها ، ديوانه: ١٥٣/١، والشعر والشعراء: ١/ ٥١٨، اللمحة في شرح الملحة: ١٢٧/١، والمقاصد النّحويّة ٢١٤/٤ ،والدرر: ٣/ ٢٢، والمقاصد النحوية: ٢١٤/٤، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٥، والهمع: ١/ ١٧٣ ،شرح الأشموني :١ / ٢٣٨.

(٥) الهمع الهوامع: ٣٩/٢-٤٠.

(٦) ينظر: الأصول: ٣٤٤/١-٣٤٥.

(٧) ينظر: أمالي الزجاجي :ص٢٠.

ووافق الرماني (٣٨٤هـ) سيبويه: على الأصل ممنوعا من الصرف فيقول:(فنون مطراً ، وترك الاسم مضموماً لأنه أتى بما أصبح إليه لأصل الضرورة على قياس المرفوع الذي لا ينصرف إذا نون مضطراً ، لأن هذا الضم كالرفع في اضطراره ، فهذا هو القياس وعليه كلام العرب . إلا إن عيسى قد أجاز النصب في الضرورة الشعرية، طال الاسم بالتنوين رده إلى الأصل كما يرده إذا طال بالإضافة والصلة ،ولهذا أجازه سيبويه بالقياس وأن كانت العرب لا تتكلم إلا بالرفع) (١).

وقال أيضا: « والذي نختاره مذهب سيبويه لهذه العلل التي بينا. » (٢)

وذهب الأعلم (٤٧٦هـ) إلى أن التنوين لحق (مطرا) كما يلحق الممنوع من الصرف ،وكان المفروض أن لا ينون لكن الشاعر اضطر فنون .(٣)

وعده ابن عصفور(٦٦٩هـ) من الضرائر الشعرية ، وأنهم أجروه مجراه قبل النداء ، ومع التنوين جواز التنوين (٤).

وذهب الرضي(٦٨٦هـ)مذهب سيبويه فقال :« وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم، اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين. »(٥)، وإلى ذلك ذهب ابن الصائغ (٧٢٠هـ) . (٦)

أما المرادي (٧٤٩ه) فقد عد التنوين في البيت نوعا آخر يضاف إلى أقسام التنوين ، واسماه تنوين الاضطرار . (٧)

أما الزبيدي(١٢٠٥هـ) فعد البيت قبيحاً بعيداً عن القياس ،لا يكون ذلك إلا في الضرورة كما في صرف ما لا يَنْصرفُ أَو الدَّاخِل عليه اللاّم الجارَّة للاسْتِغاثَةِ أَو التَّعَجُّبِ واللاّم مَفْتوحَة كقول سيدنا عُمَر بنِ الخطَّابِ رَضِيَ الله تعالى عنه : (يا للهِ للمُسْلِمِين ويا لَلْعَجَبِ وقولُهم يا للبَهِيتَةِ ويا للفَلِيتَةِ ويا للعَضِيهَةِ.) (٨)

---

(١) شرح الرماني :٢ / ١٨،الرماني النحوي: ص ٢٦٢.
(٢) الرماني – شرح كتاب سيبويه: ٢٩٥/٣ ، نقلا عن مازن المبارك – الرماني النحوي: ص ٢٦٢ .
(٣) ينظر: النكت: ١٥٧/٢.
(٤) ضرائر الشعر: ص ٢٥-٢٧.
(٥) شرح الرضي: ٣٥١/١.
(٦) ينظر: توضيح المقاصد :١ / ٢٨٢.
(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٠٤.
(٨) ينظر: تاج العروس: ٥٥٩/٤٠- ٥٦٠.

٣-إلحاق ألف الندبة بالصفة:

أجاز يونس إلحاق الصفة علامة الندبة بالصفة نحو قولك: (وازيد الظريفاه) ، ومنع الخليل ذلك «...أما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : (وازيد الظريفاه) و (واجمجمتي الشامِيّتاه) وزعم الخليل هذا خطأ».[١]

قال سيبويه في باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب: « وذلك قولك: (وازيد الظريف والظريف) ،وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول: الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ولو جاز ذا لقلت: (وا زيد أنت الفارس البطلاه) ؛لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء.» [٢]

وفصل العكبري(٦١٦هـ)القولين مع ذهابه مذهب سيبويه فقال في ذلك :«لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة نحو وازيد الظريفاه، وأجازه الكوفيون ويونس.

وَوجه الْمَذْهَب الأوَّل من وَجْهَيْن أحدهما: أن الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب فلم تلحقها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه لأنه من تتمة المضاف.

والثاني: أن الصفة اسم معرب مفرد فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة ، وعلة ذلك ألا يصير مبنيا .»[٣]

وأحتج ليونس والكوفيين بـ«واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما : ما سمع من عربي فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبهما، واجمجمتي الشاميتيناه .

والثاني : أن الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة (أي) في باب النداء وصفة (من) و (ما) النكرتين فجرى مجرى المضاف إليه ؛ ولأنها توضح كما يوضح .»[٤]

الموافقون ليونس

ووافق يونس الكوفيون[٥]، والفراء (٢٠٧هـ) [٦]،وابن كيسان(٢٩٩هـ) [٧].

وذهب ابن مالك(٦٧٢هـ) إلى القياس عليها وفاقا لمذهب يونس، فقال: «وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب ،والمجرور، ويقاس عليه وفاقا ليونس.» [٨]

واستشهد له بقول بعض العرب وا جمجمتي الشاميتيناه، وقول الشاعر:

ألا يا عَمْرُو عَمْراهُ وعَمْرو بنُ الزُبيراهُ [٩]

---

(١) الكتاب:٢٢٦/٢.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) اللباب ٣٤٣/١.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ائتلاف النصرة:ص٥٠ .
(٦) أبو زكريا الفراء:ص١٣٤.
(٧) أبو الحسن بن كيسان :ص ١٣٥.
(٨) التسهيل :ص ٢٣١.
(٩) البيت بلا نسبة ينظر في: المقرب:١/ ١٨٤، وشرح ابن عقيل: ٢٨٥/٣ ،والمساعد:٥٣٨/٤،ورصف المباني: ص٢٧، الارتشاف: ٥/ ٢٢١٦، وحاشية الصبان: ١ / ٢٥١، والدرر: ٣/ ٤٢.

فقد لحقت في(الشاميتيناه)،وهو نعت للمندوب (جمجمتي) ،ولحقت كذلك في :(عمراه) وهو توكيد للمندوب (عمرو)، ولحقت في الزبيراه ،وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ،وهذا يشبه قول الشاعر(١) :

كَمْ قَائِلا يَا أسْعَدُ بنُ سَعْدَاه كُل أمرِيِء باكٍ عَليك أراه(٢)

وذهب الجندي(٧٠٠ هـ) مذهب يونس « فعند يونس الصفة كالمضاف إليه وهو القياس ، ووجد أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد كالمضاف والمضاف إليه فيجوز أن يقال : (وا زيداه الظريفاه)، كما جاز (وا أمير المؤمنيناه) »(٣)

وذهب الشاطبي (٧٩٠هـ) مذهب يونس في إجراء الصفة والموصوف مجرى المضاف والمضاف إليه ، والصلة والموصول ، فهما يعاملان كالكلمة الواحدة ، فهي تشبههما لأن الصفة والموصوف كبيان أحدهما للآخر، فيكونان على ذلك كالشيء الواحد معه ، ولذلك فقد قاس الصفة عليهما فكما تلحق آخر المضاف إليه ، وآخر الموصول ، فكذلك تلحق آخر الصفة ، ويرجح أن الصفة قد جرت مجرى الموصوف من قولهم : (هذا زيدُ بن عمرُو) ، فلم يلحقوا الموصوف تنوينا، توهما أنه وسط الاسم، وفي قولهم : (لا رجلَ ظريفَ لك)، فبنيت الصفة مع الموصوف كما ترى اعتبارا بأنها كالجزء منه ، وجاء بعض الموصوفات ملازما له الصفة مثل : (يا أيّها الرجلُ) ، والجماء الغفير فإذا جرت الصفة مجرى الموصوف ، أو مجرى جزء من الموصوف في هذه المواضع . جرت مجراه في الندبة .(٤)

الموافقون لسيبويه

ومن المؤيدين لسيبويه ابن السراج (٣١٦هـ) الذي ذهب إلى رفض أن تدخل ألف الندبة على الصفة أو الموصوف في حال اجتماعهما كما في نحو : (وأزيد الظريف)؛ وعلل لذلك بأن (الظريف) هو غير منادى، ورفض ايضا أن يكون بمنزلة المضاف والمضاف إليه لأن المضاف والمضاف إليه يكونان بمنزلة اسم واحد، وأما في الصفة فتكون بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف .(٥)

وإلى مثل هذا ذهب ابن جني (٣٩٢هـ) إذ إن الصفة والموصوف عنده ليسا كالشيء الواحد بل هي في تقدير الانفصال، فقال في ذلك : « فأما ما ذهب إليه يونس من إجازة إلحاق مد الندبة على الوصف فمدفوع عند جماعة، وعلى كل حال فإنما أجاز يونس من إذ كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد، فإذا وَليت الندبة صفة المندوب كأنها باشرت المندوب نفسه، وليس كذلك علامة الإنكار لأنها في تقدير الانفصال»(٦).

---

(١) البيت بلا نسبة ينظر في :المساعد٥٣٨/٤ ، الارتشاف:٥/ ٢٢١٦ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤١٦/٣.
(٣) الإقليد :٢٣٣/٣، وينظر : الإنصاف: ١ / ٣٦٤-٣٦٥.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٨٦/٥-٣٨٧.
(٥) ينظر : الأصول :٣٥٧/١-٣٥٨.
(٦) سر صناعة الاعراب: ٥٢٤/٢.

وقد حاول السيرافي (٣٦٨هـ) التشكيك في الرواية التي استشهد بها يونس فلم يجزم في قبولها على أنها مما حكاه عن العرب فلا بد من الاحتجاج بها ،أو أنها مثال قاسه يونس على المضاف والمضاف إليه ولكنه في نهاية الأمر رفض ذلك فقال :« قد احتج الخليل لبطلان ندبة الخبر وقال من يخالف: ليس الخبر مثل الصفة ؛ لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه.»(١)

ونقل النيلي(من نحاة ق: ٧) رأي الفارسي (٣٧٧هـ) ،فقال :«قال ابو علي : والدليل على انفصال الصفة من الموصوف قولهم في النداء :يا زيدُ العاقلُ بإعراب الصفة وبناء الموصوف. »(٢)

ورفض لأعلم(٤٧٦هـ) دخول الندبة على الصفة والخبر ؛لأنهما خارجان عن النداء، وبما أن الندبة هي للمنادى فهي بذلك لا تدخل عليهما ،ولم يكتفِ بذلك بل إنه عد ذلك متفقا عليه.(٣)

وعلل الأنباري(٥٧٧هـ) رفض سيبويه إلحاق ألف الندبة في الصفة، أن الصفة يمكن الاستغناء عنها بعكس المضاف لذلك جاز مع المضاف وامتنع مع الصفة «وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيءٍ واحد فلهذا ، لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف ، بل أنت مخير في ذكر الصفة ؛ إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها.. وهذا يدل على أنهما ليسا بمنزلة شيء واحدٍ ، وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد ؛ وجب أن لا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه.»(٤)

وذهب ابن الخباز(٦٣٧هـ) إلى الإجماع لإلحاقها في الموصوف بابن جاء في موصل النبيل وهذا ما نقله الأزهري (٩٠٥هـ) عنه فقال : «وذكر ابن الخباز في (النهاية): انه لا خلاف في جواز لحاق ألف الندبة آخر الصفة أبنا بين علمين .» (٥)

وأما ابن عصفور(٦٦٩هـ) فقد رفض ما سمعه يونس إذ إن العرب يلحقون الألف والهاء إلى بعض الجمل من دون قصد الندبة ،فيلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى، ترى أنَّ منهم من يقول: قام زيداه، يريد: قام زيد، ومنه قول الشاعر: البيت السابق. (٦)

---

(١) شرح السيرافي ، دليل القاعدة النحوية: ص١٣٠.
(٢) الصفوة الصفية :٢ /٢١٥
(٣) ينظر : النكت :١٧٢/٢
(٤) أسرار العربية :ص ٢٢١.
(٥) موصل النبيل: ١٢٠٧/٣
(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٢/٢،

١ ـالمنقوص بين صرفه ومنعه:

من العلل التي تمنع الكلمة من الصرف صيغة منتهى الجموع ؛ لذا فقد ذهب يونس إلى أنها ممنوعة من التنوين مطلقاً ،فالياء تظهر الفتحة عليها في حالتي النصب والجر ، والضمة لا تظهر عليها للثقل قال سيبويه في ذلك : «أما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة ، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ،فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : (هذا جواري قد جاء) و(مررت بجواريَ قبلُ) وقال الخليل : هذا خطأ » [١].

ويرى الأشموني (٩٢٩هـ) أن يونس يجريها مجرى الصحيح فيمنعها من الصرف ، ويجرها بفتحة ظاهرة. [٢]

وقد استند يونس في ذلك إلى بيتين من الشعر الأول : قول الفرزدق :

فَلَو كَانَ عَبدُ اللهِ مَوْلَى هَجوتُه وَلَكِنّ عَبدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا [٣]

الشاهد فيه (مَوَالِيَا). حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم معاملة معاملة الصحيح فاثبات الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة

والاخر: قول الشاعر :

قد عَجِبتُ منيِّ ومِن يُعَيْلِيَا [٤]

الشاهد فيه (يُعَيْلِيَا) ،وهو علم موزون للفعل ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص عامله معاملة الصحيح .وهذا مذهب يونس ومن ذكر ، فإنهم يثبتون الياء الياء الساكنه رفعا ومفتوحة جرا كما في النصب .

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن تنوين جوار هو تنوين عوض في الرفع والجر ، قال سيبويه : « سألت الخليل عن رجلٍ يسمى (جوار) فقال ، في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسماً، ولو كان من شأنهم أن يدعو صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة؛

---

(١) الكتاب :٣١٢/٣.

(٢) شرح الأشموني : ٣/ ١٧١.

(٣) غير موجود في ديوانه، وطبقات فحول الشعراء: ص ١٧، والشعر والشعراء: ص ٣٦ ، والمقتضب: ١/ ١٤٣، وطبقات الزبيدي :ص ٢٧٥، وشرح ابن يعيش: ١/ ٦٤، وشرح التصريح: ٢/ ٢٢٩، والهمع : ١/ ٣٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٤١ ، والخزانة : ١/ ١١٤ ، والدرر: ١/ ١٠.

(٤) البيت منسوب للفرزدق وتمامه: لما رأتني خَلقًّا مُقْلولِيَا في الدرر: ١/ ١٠٢، وشرح التصريح :٢٧٥/١ ، ٢٥٥/٢، وبلا نسبة في : المقتضب: ١/ ١٤٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص١١٤، والمنصف: ٢/ ٦٨، ٧٩، ٣/ ٦٧،واللسان : ١٥/ ٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ١٢٢٥، و الهمع: ١/ ٣٦.

لأنه ليس شيءٌ من الانصراف بأبعد من (مفاعل) و(فواعل) ونحو ذلك ، قلت فأن جعلته اسم امرأة. قال : أصرفها لأن التنوين جعل عوضاً ... » [١]

والذي يفهم من قول سيبويه أن (جواري) حينما يتسمى بها أحد الناس تبقى على ما كانت عليه قبل التسمية أي إنها مصروفة ،فهي بعيدة عن صيغ منتهى الجموع وأن تنوينها هو عوض عن الياء المحذوفة .

الموافقون ليونس

ذهب هذا المذهب قبل يونس شيخه عيسى (١٤٩هـ)، وكذلك الكسائي (١٨٩هـ)، وأبو زيد (٢١٥هـ) [٢] إلى أنها ممنوعة من الصرف يقول ابن مالك (٦٧٢هـ): «وأما يونس وأبو زيد، وعيسى، والكسائي فيقولون في (قاض) اسم امرأة: (هذه قاضيَ) و(رأيت قاضيَ) و(مررت بقاضيَ) .

فلا ينونون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع ، ويفتحونها في الجر كما يفعل بالصحيح .» [٣]

ويقول المخزومي:« (لمذهب الكسائي) في جوار فليست هي عنده كالمنقوص في اللفظ ، وإنما كان يجري بها مجرى الممنوع من الصرف ، فيجرها بالفتحة ، استناداً إلى قول الفرزدق .»[٤]

الموافقون لسيبويه:

وذهب ابن السراج (٣١٦هـ) مذهب سيبويه فقال: « والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وأبن أبي إسحاق، وجميع البصريين. » [٥]

ويرى ابن جني(٣٩٢هـ) أن سبب الحذف في الرفع هو الثقل :« ما ذكرناه ثقلا ،ووقعت مع ذلك في آخره الياء وهي مستثقلة ،فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، فلما حذفت الياء نقص عن مثال مفاعل وصار جوار وغواش بوزن جناح ،فدخله التنوين لنقصانه عن مثال مفاعل فقلت: جوار وغواش ومجار يدلك على أنه لما نقص في حال الرفع والجر عن مثال مفاعل لحقه التنوين لنقصانه أنك إذا صرت إلى حال النصب، فجرى مجرى الصحيح كما من عادة المنقوص إذا نصب فأتممته لم تصرفه فقلت رأيت جواري وغواشي وعوالي ونحو ذلك .»[٦]

---

(١) الكتاب :٣١٢/٣.
(٢) ينظر : الأصول : ٩١/٢ ، شرح التصريح: ٢٢٨/٢
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٦-١٥٠٧.
(٤) مدرسة الكوفة : ص١١٤.
(٥) الأصول : ٩١/٢ .
(٦) سر صناعة الإعراب : ٥١٢/٢ .

وذهب ابن الفخار (٧٢٣هـ)إلى أن مذهب سيبويه الصحيح، فقال: «كل اسم فيه مانع من الصرف أخره ياء قبلها كسرة مطلقا عند سيبويه ، ومقيدا بالجمعية عند يونس، ومذهب سيبويه هو الصحيح عند العلماء ، وأما يونس فقد خطأه الخليل فيما ذهب إليه. » (١)

وإلى ذلك ذهب المرادي(٧٤٩هـ) إلى أن التنوين تنوين صرف موافقا في ذلك مذهب سيبويه، ويرى ذلك لأن الياء عندما تحذف يكون ذلك لتخفيف ، وهذا يؤدي إلى زوال صيغة (مفاعل) التي هي العلة الثانية مع العلمية التي تمنع من الصرف، وبقي اللفظ كجناح فانصرف ، وعلة رفضه لمن جعل التنوين عوضا عن حركة بأنه لو كان التنوين عوضا عن الحركة لكان ذو الإلف أولى به من ذي الياء، لأن حاجة المتعذر، وأما كونه للصرف فضعيف .لأن الياء حذفت تخفيفا وان ثبوتها منوي، ولذلك تبقى الكسرة دالة عليها، والدليل على ذلك أنها لو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب . (٢)

وكذلك الأشموني(٩٢٩هـ) صحح مذهب سيبويه ، وضعف مذهب يونس في كون التنوين عوض عن الياء المحذوفة بقوله : ((والصحيح مذهب سيبويه ، وأما جعله عوضاً عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتفٍ فيهما فكذا الملزوم)) (٣) .

ومما يلاحظ على كلام الأشموني أنه نفس تفسير ابن جني والمرادي في تفسيرهما للحالة ، إلا أنه لم ينسبه إليهما .

وذهب الصبان(١٢٠٦هـ) إلى غير هذا إذ إنه يرى أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه ؛ وسبب ذلك هو الثقل وهذا ظاهر محسوس ،وأما المنع من الصرف فليس كذلك ؛ لأن سببها هو مشابهة الفعل ،وهذه كما يراها خفية، فاصل (جوار) على (هذا جواريٌ) بالتنوين ،فالضمة مع الياء ثقيلة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لالتقائها ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً (٤).

ويرى عباس حسن في كلمة (جوار) وأخواتها كـ(بواقي) ،و(نوامي)، أمرين :

الأول : ضمن مجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عندما كانت جمع تكسير، ثم وقع حذف الياء وتعويضها بعد ذلك بالتنوين .

والآخر : أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر ،وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها: (بواقي) ،(نوامي)، (مواضي) بالتنوين في كل هذا، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها؛ لأنها ثقيلة على الياء فحذفت الياء ثم التنوين .

---

(١) شرح ابن الفاخر: ص ٨٨٧-٨٨٨ .
(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ١١٩٩/٤ .
(٣) شرح الأشموني :٣٦٠/٣ ٣٦١.
(٤) ينظر : حاشية الصبان : ٣٦٠/٣.

فمنع الصرف في الحالة الأولى سابق في وجوده على الحذف، ومقدم عليه، أما في الحالة الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف في رأيهم. [١]

رأي المازني والزجاج:

للعالمين الكبيرين في صرف جوار وأشباهها رأي مستقل عن يونس وسيبويه لما لهما من شخصية متميزة ، فأما المازني (٢٤٧هـ) إذ نقل ذلك عنه ابن جني(٣٩٢هـ) فقد أرتضى لنفسه مذهبا مركبا من مذهبي الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه والرد على مذهب يونس قال: « وكان أبو عثمان أيضا يرى رأي سيبويه في صرف نحو (جوار) علما ،وإجرائه بعد العلمية على ما كان عليه قبلها، فيقول في رجل أو امرأة اسمها جوار أو (غواش) بالصرف في الرفع والجر على حاله قبل نقله ، ويونس لا يصرف ذلك ونحوه علما ويجريه مجرى الصحيح في ترك الصرف » . [٢]

أما الزجاج(٣١١هـ) فقد ذهب إلى أن التنوين عوضا عن الياء المحذوفة للثقل فقال :« جاء جواري بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين لأنه لا ينصرف فيبقى (جواري يا هذا) بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لثقلها فيبقى (جواري) بإسكان الياء، ثم تدخل التنوين عوضا من الضمة فيصير (جوارين)، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى(جوارٍ)، وقال الخليل: هذا خطأ يعني قول يونس ، وقال : لو كان هذا كذلك لكانوا يثبتون الكسرة والفتحة فيقولون :(هؤلاء جواري يا هذا) و(مررت بجواري). وقال: لا يكون شيء أبعد من الصرف من (فواعل) جمعاً فلو صنعوا هذا إذا سمعوا به في المعرفة الصرفة، كانوا فعلاً ألا يصرفوه في (فواعل) جمعاً في نحو (جوار) » [٣] .

قال ابن جني(٣٩٢هـ) عن ذلك :«وذهب أبو إسحاق إلى أن التنوين في جوار ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء ،فلما جاء التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين كما حذفت من المنصرف في نحو قاض وغاز ومشتر ومتعال وهذا الذي ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضي من القول ولا سائغ في القياس وقد ترك قول سيبويه والخليل وخالفهما إلى خلاف. »[٤]

٢ ـمنع قدام من الصرف :

ذهب يونس إلى منع (قدام) من الصرف لأنها مؤنثة، وأيضا انها معرفة . التعريف يجعلها قريبة من العلمية فاختلف يونس و سيبويه في صرفها لذلك. [٥]

وقد فسر أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) رأي يونس فقال :«وأما يونس فكان يقول : من قدامَ لا يصرفها لاجتماع التأنيث والتعريف فيه . » [١]

---

(١) ينظر : النحو الوافي :١ / ٣٩.
(٢) الخصائص: ٧٢/٣.
(٣) ما ينصرف :ص ١١٢.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٥١٣/٢.
(٥) ينظر : الكتاب: ٢٩١/٣.

ووافقه سيبويه من حيث القياس إلا أنه خالف من إذ الواقع فقد عده مذهبا إلا إنه ليس يقوله أحدٌ من العرب .[٢]

وعلل لذلك بكونها نكرة لذا فقدت إحدى العلتين اللتين تمنعان من الصرف ، فقال في ذلك : « سألنا العُلْويين والتميميين فرأيناهم يقولون من قديديمةٍ ومن وُرَيِّئةٍ لا يجعلون ذلك إلا نكرة كقولك: صباحاً ومَساءً وعِشيةً وضحوةً فهذا سمعناه من العرب ، وتقول في النصب على حد قولك من دونٍ ومن أمامٍ جلست أماماً وخلفاً كما تقول يَمْنَةً وشأمةً قال الجعدي[٣] :

لَها فَرَطٌ يَكونُ ولا تَراهُ أَماماً من مُعَرَّسِنا ودُونَا » .[٤]

والشاهد فيه تنكير "أمام" ،"دون" وتنوينهما .

قال ابن خروف (٦٠٩هـ) في تفسير كلام سيبويه :« وقوله ولو كانت كذا لما صرفتها وكانت تكون معرفة ، ويقول: لو كانت (من قدام) غير مصروف لم تصرفها في الكلام لكونها مؤنثة وكانت معرفة، ثم قال: ولو تكلمت به العرب لكان قياسا وكانت معرفة. ثم قال: لو تكلمت به العرب لكان قياسا، وكانت تكون اسما لجهة بمنزلة (غدوة) التي لا تنصرف ،وقوله :منعها من الصرف أنها مؤنثة ، يريد أنها علم فلزم إلا تنصرف في التصغير. » [٥]

الموافقون لسيبويه :

وقد ذهب أكثر من تكلم في التذكير والتأنيث إلى أنها مؤنثة منهم ابن التستري الكاتب (٣٦١هـ) « قُدَّامُ: مؤنثة، تصغيرها قديديمة، يقال مر فلأن قديديمك أي قدامك بشيء يسير. »[٦]

وكذلك الأنباري (٥٧٧هـ) الذي قال : (و قُدَّام و أَمَام و وراء كلها مؤنثة)[٧]

وقد رفض ابن سيده (٤٥٨هـ) كونها مؤنثة وعدها من الشذُّوذ أُلْحق فيه الهاءُ في تصغير (وَرَاء) ، و(قُدَّام) على (وُرَيِّئة) و(قُدَيْدِيمة) ولم يعتد بقول الشاعر:

قُدَيْدِيمة التَّجْرِيبِ والحِلِمْ إنّني أرى غَفَلاتِ العَيشِ قَبْلَ التَجارِبِ [٨]

فعنده لَحاقُ الهاءِ في هذا الضَّرب شاذٌّ عمَّا عليه استعمالُ الكَثْرة وإنما جاء على الأصل المرْفُوض آخر يومٌ قُديديمةُ .[٩]

---

(١) شرح السيرافي :٥٨/٤.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢٩١/٣.
(٣) ديوانه : ص٢١٠، الخصائص :١٣٠/٢،شرح ابن يعيش:٤١/٥، شرح الكتاب لابن خروف :ص٣٧١، اللسان : ١٦٤/١٣، ٣٧. ولابن الأحمر في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:١٧٥/٢.
(٤) الكتاب: ٢٩١/٣.
(٥) شرح الكتاب لابن خروف :ص٣٧١.
(٦) المذكر والمؤنث :ص٧.
(٧) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث :ص٨٣.
(٨) منسوب لعلقمة الفحل ينظر: ديوانه: ص ٢٣، أساس البلاغة :٤٩٦/١، وللقطامي في :المقتضب :٢ / ٢٧٣، ٤١/٤، اللمع :ص٢١٨، الصحاح للجوهري :٦ / ٢٨٦، الخزانة :٧٩/٧.
(٩) ينظر : المخصص :٥ / ٥٧.

قُديديمةُ تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شذوذا ؛ لأنه زاد على ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى "قدام"و"وراء"

وبهذا يكون رفضا ضمنيا من ابن سيده لصرف قدام، وبهذا وافق سيبويه في منعها من الصرف إلا إنه خالف الجميع في تذكيرها .

وأستند الأعلم (٤٧٦هـ) إلى أنها نكرة أنهم يقولون : (من أمامه) (١) ،لأنها أضيفت والمعرفة لا يضاف إليها لأن الغرض الأساس للإضافة هو التعريف.

وكذلك أستدل بقول النابغة السالف الذكر الذي نصب (أمام) و(دون) على الظرفية دليل وتنوينهما أخر على أنهما أفادا التنكير . (٢)،وإلى ذلك ذهب ابن خروف(٦٠٩هـ) في شرحه الكتاب .(٣)

٣-منع أوائل السور من الصرف:

ذهب أحمد بن فارس(٣٩٥ه) في الأحرف التي هي في أول السور إلى أنها أسماء لها فـ(ألم) اسم لسورة البقرة و (حم) اسم لسبع سور كالشورى وغافر وفصلت وغيرها. وقد نقل هذا عن جماعة من أهل العلم، وعلل لذلك بأن الأسماء وضِعَت للتمييز، فكذلك هَذِهِ الحروف فِي أوائل السُّوَر موضوعة لتمييز تِلْكَ السُّور من غيرها. (٤)

وعلى هذا فهي تحتمل أوجها كثيرة ، فإما أن تكون في موضع رفع على أنها مبتدأ خبرها محذوف ، أو العكس أي إنها خبر محذوف المبتدأ، وتحتمل أن تكون في موضع نصب، بإضمار فعل، كما تحتمل أن تكون في موضع جرٍّ، على إضمار حرف القسم . (٥)

أو إن هذه الفواتح ليست أسماء للسور التي بعدها، وإنما هي كحروف المعجم، أوردت مفردة من غير عامل، فاقتضت أن تكون مستكنّة، كأسماء الأعداد التي ترد لمجرّد العدد، وبذلك لا محلّ لها من الإعراب . (٦)

وقسم أخر ذهب إلى أنها ليست معربة إنما مبنية على أنها مركبة . (٧)

وقد ذهب بعض المعربين للقرآن الكريم ،ومنهم أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) إلى أن هذه الحروف ليس لها محل من الإعراب ،وهي بمنزلة حروف التهجي فهي محكية ، أي : حروف مقطعة لا محل لها من الإعراب. (٨)

---

(١) ينظر : النكت:٤٩٥/٢.
(٢) ينظر : النكت:٤٩٥/٢.
(٣) ينظر : شرح الكتاب لابن خروف :ص٣٧١.
(٤) الصاحبي : ص ٢٩.
(٥) ينظر: البحر المحيط :١٥٦/١-١٥٧ .
(٦) ينظر: المصادر نفسها.
(٧) ينظر: حاشية الصبان :١ / ٨٤ .
(٨) ينظر: إعراب القُرْآن : ١/ ٢٣.

وقد اختلف العالمان فيها فذهب يونس إلى أنها مصروفة . قال السيوطي ناقلا عنه : « وحكي عن يونس أنه كان يجيز في: ﴿ **كهيعص** ﴾ (مريم: ١) ، فتح جميعها، وإعراب (صاد) على أن يكون (كاف) مركبا مع (صاد) والباقي حشو لا يعتد به .»(١)

وقال أبو عبيدة (٢١٠هـ) مبينا ذلك :« قال يونس : ومن قال هذا القول فهو منكسرٌ عليه لأن السورة حم ساكنة الحروف فخرجت مخرج التهجي وهذه أسماء سور خرجن متحركات وإذا سميت سورة بشيء من هذه الأحرف المجزومة دخله الإعراب . »(٢)

ذهب سيبويه إلى منع فواتح السور من الصرف ؛ لأنهم جعلوها بمنزلة الأسماء الأعجمية فقال: «وأما ﴿ **كهيعص** ﴾ (مريم: ١) ، و﴿ **المر**﴾ (الرعد: ١) فلا يكن إلا حكاية وإن جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز لأنهم لم يجعلوا طاسين كحضرموتَ ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيلَ وقابيلَ وهاروتَ. » (٣)

وقال ابن سيده (٤٥٨هـ) في بيان رأي سيبويه عن النون :«عند سيبويه تجري مجرى (هند) لأن النون مؤنث فهي مؤنث سُمِّيَت بمؤنث، واستدل سيبويه على أن (حم) ليس من كلام العرب لأن العرب لا تدري معنى حم قال : فإن قلت: إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي .»(٤)

الموافقون لسيبويه:

ذهب المبرد (٢٨٥هـ) إلى منع(حاميم) من الصرف لأنه اسم أعجمي فقال: « وأما حاميم فإنه اسمٌ أعجمي لا ينصرف، للسورة جعلته أو للحرف؛ ولا يقع مثله في أمثلة العرب. لا يكون اسم على (فاعيل) . فإنما تقديره تقدير: هابيل. وكذلك طس، ويس فيمن جعلهما اسماً.» (٥)

وذهب في موضع آخر إلى جواز الصرف ومنعه فقال: « فأما نون في قولك: قرأت نوناً يا فتى، فأنت مخير: إن أردت سورة نون، وجعلته اسماً للسورة جاز فيه الصرف فيمن صرف هندا، وتدع ذلك في قول من لم يصرفها. وكذلك صاد، وقاف. وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إنما هي بمنزلة امرأة سميتها دارا. » (٦)

والذي يفهم من كلامه أنه يعد الوزن الصرف معيارا أساسا في منع أو صرف فواتخ السور .

---

(١) شرح الرضي :٣ / ٢٧٧.
(٢) مجاز القرآن :١ / ١١١.
(٣) الكتاب: ٢٥٨/٣.
(٤) المخصص : ٥ / ١٥٧.
(٥) المقتضب :٣٥٥/٣.
(٦) المصدر نفسه .

وذهب مكي القيسي(٤٣٧) إلى أن علة منعه من الصرف ؛لأنها اسم للسورة ،وهي بذلك اسم لمؤنث ولأنه على وزن الاسم الأعجمي كهابيل. [١]

أما الزمخشري فقد قسم هذه الحروف على ضربين :

أحدهما : ما لا يتأتى فيه إعراب نحو (كهيعص ، المر) .

ثانيهما : ما يتأتى فيه الإعراب ، وهو إما أن يكون اسماً فرداً (ص ، ق ، ن) ، أو أسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كـ(حم ، طس ، يس) ، فإنها موازية لقابيل وهابيل ، وكذلك (طسم) يتأتى فيها أن تفتح نونها وتصير ميماً مضمومة إلى (طس) فيجعلا اسماً واحداً كدار بجرد فالنوع الأول محكي (يس) إلا وأما النوع الثاني فسائغ فيه الأمران الإعراب والحكاية [٢]

وإلى ذلك ذهب الزركشي (٧٩٤هـ) في كتابه البرهان. [٣]

وهما في ذلك يوافقان المبرد في رأيهالسالف الذكر.

مسائل أخر

العطف على المجرور دون إعادة حرف الجر:

اختلف النحاة في جر الاسم المعطوف على الضمير المتصل بين مانع ومجيز ، فقد قرأ حمزة ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ** ﴾ (النساء: ١) بالكسر وهي قراءة ابن عباس (ﷺ)، والحسن [٤] ، والنخعي وقتادة والأعمش ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف ، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث[٥]

أجاز يونس بالعطف على المجرور دون إعادة حرف الجر محتجا بالقراءة، وهو في ذلك يكون أول نحوي يجيرز هذا. [٦]

من أبرز من رفض هذه القول سيبويه ووصفه بالقبح، فقال : «مما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك: (مررت بك و زيدٍ) و(هذا أبوك وعمرٍو)، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله .» [٧]

ومن الملاحظ أن سيبويه كان في غاية الأدب مع القراءة إذ إنه لم يصرح بذلك بل جاء بمثال من إنشائه.

الموافقون ليونس (المجيزون):

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن :٢ / ٦٣٤.
(٢) ينظر : الكشاف :١ / ٦٥، الجَامِع لِأَحْكَام القُرْآن : ١٣٦/١.
(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن :١ / ١٧١.
(٤) السبعة : ص٢٢٦، الكشاف :١/ ٣٧٢، البحر المحيط :١٥٧/٣ ، النشر :٢٤٧/٢.
(٥) البحر المحيط : ١٥٧/٣.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦، شرح ابن الناظم :ص ٣٨٦، البحر: ٣/ ١٦٧، الاشباه: ٢/ ٩٢، ٣٢٦.
(٧) الكتاب: ٣٨١/٣.

من أبرز الموافقين له ابن خالويه (٣٧٠هـ) الذي أثبت هذه القراءة ، ودافع عنها أيَّ دفاعٍ إذ قال : « وليس لحناً عندي ؛لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله (ﷺ) أنه قرأ (والأرحامِ) ،وذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلاّ بأثرٍ »[١] .

أما ابن سيده (٤٥٨هـ) فاختياره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، فالسماع سانده وبقوة ، وكذلك القياس يقويه، فأحتج بقول العرب : (ما فيها غيره وفرسهِ) ، فالكسرة التي هي تحت كلمة (فرس) عطف على الهاء في (غيره)، لذا كانت قراءة حمزة أساسا متينا في قوله هذا ،حتى إنه يرى أن التأويلات الكثيرة على غير العطف تخرج الكلام عن الفصاحة ومن الأفضل عنده ترك تلك التأويلات ،والتجاء إلى القول بالعطف ؛لأن القراءة مقروءة من كبار السلف مثل: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبي رزين، وحمزة. [٢]

وتهكم الرازي(٦٠٦هـ) بردود بعض البصريين قائلاً : ((وعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع إنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن)) [٣].

أمّا السفاقسي (٧٤٢هـ) فقد تَبِعَ شيخه أبا حيان في قبول القراءة إذ قال: (والصحيح جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كمذهب الكوفيين ، ولا تُرد القراءة المتواترة بمثل مذهب البصريين) ، [٤] وهم في ذلك يوقران القراءة السبعيه بعدِّ السند معيارا أساسا في ذلك .

وقد ردَّ المبرد كذلك هذه القراءة فقال: (لا يَحِلُّ القراءة بها) [٥]، وقد رفض ابن يعيش (٦٤٣هـ) هذا ، فقال: (وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنّه قدرواها إمامُ ثقة ولا سبيل إلى ردَّ نقل ثقة مع إنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد وإذا صحَّتِ الرواية لم يكن سبيل إلى ردها) [٦] .

وكذلك رفض ذلك السمين الحلبي (٧٥٦هـ) واستدل على ضعف دليل البصريين :بأنهم منعوا ذلك لأن الضمير كالتنوين ، فكما لا يعطف على التنوين ، لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار.

ووجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً ، أعنى سواء كان مرفوع الموضع ، أم منصوبه ، أم مجروره ، وسواء أعيد معه الخافض أم لا كالتنوين .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٢) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده : ١/ ٤٥٧ .
(٣) تفسير الرازي : ١٦٤/٩.
(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٨٨ .
(٥) شرح المفصل: ٧٨/٣.
(٦) المصدر السابق: ٧٨/٣.

وأما القياس: فلأنه تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ، ويبدل منه ، فكذلك يعطف عليه. (١)

وخير ما يرد على قول البصريين ما قاله أبو حيان(٧٥٤هـ) بعد ما ذهب إلى اختيار العطف: (ولسنا متعبدين بإتباع مذهب جمهور البصريين ، بل نتبع الدليل) (٢).

وقال لمن رد هذه القراءة :« فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله (ﷺ)، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة، الذين تلقوا القرآن من رسول الله (ﷺ) بغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنهم، عمد إلى ردها هو بشيء خطر له في ذهنه .» (٣)

واضاف أنها: « قراءة متواترة عن رسول الله (ﷺ) وقرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة... عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة(رضي الله عنهم) أبيّ بن كعب(رضي الله عنه).» (٤)

وقد وجه الراوي لهذه القراءة عند جمهور البصريين وجهين **إحدهما** : على تقدير تكرير الجار ، كما إنه قيل : تساءلون به وبالأرحام ، **والآخر** : أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا   فَاذْهَب فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٥)

وأنشد أيضاً :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا   ومَا بَيْنَهَا وَالأَرْضِ غَوْطٌ نَفَانِفُ (٦)

وذهب أبو جعفر الأندلسي (٧٧٩هـ) إلى جواز جر المعطوف على المضمر، استند في كلامه هذا على قراءة حمزة ،وهو ما ذهب اليه كبار العلماء كيونس، والأخفش، وأبي علي الشلوبين، والدليل على جوازه القياسُ والسماع أما القياس فكما يجوز أن يؤكّد ويُبدّل منه بغير إعادة خافض، فكذلك يعطف عليه من غير إعادة خافض، وأما السماع فقد ورد نَظماً ونَثراً ،وأيضا عد من رفض يُخشى عليه من الكفر . (٧)

---

(١) الدر المصون : ٥٢٩/١- ٥٣١ .
(٢) النهر الماد :١٤٦/٢.
(٣) البحر المحيط: ٢ / ١٤٤ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) البيت لا يعرف له قائل :الكتاب ٢/ ٣٩٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٠٧، واللمع في العربية ص١٨٥، والإنصاف :ص٤٦٤،وشرح عمدة الحافظ :ص٦٦٢، والمقرب: ١/ ٢٣٤، وشرح ابن عقيل :ص٥٠٣.
(٦) لمسكين الدارمي ديوانه :ص ٥٣،معاني القرآن للفراء:٨٦/٢ ،شرح ابن يعيش٣/ ٧٩ ،الإنصاف: ٤٦٥ ، والحيوان ٦/ ٤٩٤، والمقاصد النحوية :٤/ ١٦٤، وشرح عمدة الحافظ: ص٦٦٣، واللسان: ٧/ ٣٦٥.
(٧) ينظر : تحفة الأقران : ص ١٦٧.

وردَّ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) تأويل البصريين أيضاً؛ فقال: «إذ ليس العطف على السبيل المخفوض بـ(عن) خلافاً للزمخشري؛ لأنه صلة المصدر وهو "صَدّ" متعلقٌ به وقد عُطفَ عليه أي على المصدر كفر والقاعدةُ أنه لا يُعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو عُطِف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صدَّ؛ لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يُعطف عليه إلاّ بعد تمامها فلمّا عُطف عليه علمنا أنّه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به» (١).

وتابعَ السيوطي(٩١١هـ) ابنَ يعيش فخطأ من ردَّ هذه القراءة؛ لأنها (ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية .) (٢)

واستشهد بالحديث: (**إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كَرَجلٍ استعملَ عَمالا**) (٣) ..«والجواز أصح من المنع لضعف أحتجاج المانعين ،وصحة استعماله نثرا وشعرا» (٤)

وكما يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) ((وتأويلها على غيره يخرج الكلام من الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل ، ومن ادعى اللحن أو الغلط على حمزة فقد كذب)) (٥) لذلك كله فهو يرى «ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب.»(٦)

وقد رفض كونها ضرورة لكثرة ورودها في أشعار العرب كثرة تخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة (٧)، فمنه قول الشاعر:

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ   وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ (٨)

وقال آخر:

بِنَا أَبَداً لاَ غَيْرِنَا تُدْرَكُ المُنَى   وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفَوَادِحِ (٩)

وقال آخر:

إذا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ   فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا (١٠)

وقال آخر:

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ١٨٣.
(٢) الاقتراح :ص ٤٩.
(٣) صحيح البخاري :٥ / ٥٤٣ ،رقم (٢٢٦٩).
(٤) الاقتراح :ص ٤٩.
(٥) ينظر : البحر المحيط :٢ / ١٠١، نظرية النحو القرآني : ص٧٦ ـ ٧٧.
(٦) المصدر نفسه .
(٧) المصدر نفسه .
(٨) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ٨٦/٢ ، والإنصاف : ٦/٢ ، ١٢ ، وشرح التسهيل : ٢٣٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، والبحر المحيط : ٣٨٧/٢ .
(٩) البيت لرجل من طي في : شرح التسهيل : ٢٣٥/٣ ، وبلا نسبة في : شرح عمدة الحافظ : ٦٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٥٦، والبحر المحيط : ٣٨٧/٢-٣٨٨ .
(١٠) البيت بلا نسبة في : شرح عمدة الحافظ : ٦٦٤/٢، شرح التسهيل : ٢٣٥/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح: ص٥٦ ، وشرح ابن الناظم: ٢١٢، والبحر المحيط : ٣٨٧/٢-٣٨٨.

لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ   مِنَ الحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرودِ (١)

وقال رجل من طيّئ:

إذا بِنَا بَلْ أُنَيْسَانَ اتَّقَتْ فِئَةٌ   ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةٌ مِمَّنْ يُعَادِيهَا (٢)

وقال العباس بن مرادس:

أَكرُّ عَلَى الْكتيبَةِ لاَ أُبَالِي   أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سَوَاهَا (٣) »

أما احمد مكي الأنصاري فقد رفض ذلك ، بل طالب بتعديل القاعدة النحوية إلى ((يجوز عطف الاسم المخفوض بدون أعادة الخافض)) (٤) ،ولم يكتف بذلك بل راح يذكر الآيات المساندة لها مثل: ﴿ **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ** ﴾(النساء: ١٢٧) فـ(ما) في موضع جر عطفاً على فيهن ، وقوله تعالى: ﴿ **لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ (النساء: ١٦٢) إذ إن المقيمين في موضع جر بالعطف على الكاف من (إليك) ، وقوله:﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾(البقرة: ٢١٧) إذ عطف المسجد بالجر على الهاء في (به) .

﴿ **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** ﴾(الحجر: ٢٠) فـ(من) في موضع جر بالعطف على الضمير في (لكم)، وروى قطرب (ما فيها غيره وفرسه) .

الموافقون لسيبويه (الرافضون)

إن من غير المعتاد أن ترفض قراءة سبعية وقد أنقسم الرافضون لها على أقسام :

الأول: من رفضها مطلقا ونعتها بنعوت لا تنبغي لقراءة سبعية ، حتى ابن دريد (٣٢١هـ) الذي لحن هذه القراءة فقال:« من قرأ عند البصريين بالجر (والأرحام) فقد لحن .» (٥)

---

(١) شرح التسهيل : ٢٣٥/٣ ، وبلا نسبة في : شرح عمدة الحافظ : ٦٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ص٥٦ ، والبحر المحيط : ٣٨٧/٢-٣٨٨ .
(٢) البحر المحيط :١٥٧/٢.
(٣) ديوانه:ص١١٠، وشرح التسهيل : ٢٣٤/٣ ، والبحر المحيط : ٣٨٨/٢ ،شرح الأشموني١١٥/٣، والخزانة: ٣٨٨/٢ ، وبلا نسبة في : الإنصاف : ٢٧٤/١ ٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٣/٢ .
(٤) نظرية النحو القرآني :ص٦٧.
(٥) الجمهرة : ٥٢٣/١.

ومن ابرزهؤلاء المبرد (٢٨٥هـ)، وقد تعسف في رفض هذه القراءة فقال :« لو أني صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتي أو لأخذت نعلي ومضيت. »[١]

ومن الرافضين لها الزجاج (٣١١هـ) الذي قال: « القراءَة الجيِّدةُ نصب الأرحام. المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمْر الدين عظيم، لأن النبي (ﷺ) قال: (**لا تحلفوا بآبائكم**).[٢] فكيف يكون تساءَلون به وبالرحم على ذا؟».[٣]

وكذلك النحاس(٣٣٨هـ) لحنها ومنع القراءة بها فقال: « فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به.» [٤]

ثم عاد وقال بشذوذها فقال : « فأعاد حرف الجر لأن المضمر المخفوض لا يعطف عليه إلا هكذا إلا في شذوذ كما قرأ حمزة (تساءلون به والأرحامِ) فيجيء على هذا اغفر لي وأخي. »[٥]

وضعّفها الزمخشري(٥٣٨هـ) بقوله: « والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد؛ وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال، فلما اشتد الإتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز. ووجب تكرار العامل، كقولك: مررت به وبزيد. » [٦]

ومن الملاحظ على هذه الأقوال للعلماء الثلاثة التعسف الشديد والتعصب المقيت في رفض هذه القراءة ، ولكن من الغريب جدا أن ترفض هذه القراءة من عالم كبير في إعراب القران الكريم والاحتجاج للقراءات ان يرفض هذه القراءة فقد رفضها مكي القيسي (٤٣٧هـ) فقال: «قرأ حمزة بالخفض على العطف على الهاء في (به) ، وهو قبيح عند البصريين ، قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس .»[٧]

وضعفها نصر بن علي بن محمد النحوي (بعد٥٦٥هـ) ، إذ قال: (والأرحام بالخفض، قرأها حمزة وحده، وهو ضعيف، لأنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا يضعف من جهة القياس والاستعمال جميعاً) . [٨]

---

(١) الكامل في اللغة والأدب :٢ / ٧٤٩، المقتضب: ١٢/١ المقدمة .
(٢) رواه البخاري صحيحه :٥/ ٤٢،برقم (٣٨٣٦)، و مسلم في صحيح: ٣/ ١٢٦٧،برقم (١٦٤٦) .
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦.
(٤) إعراب القران :٤٣/٢، قراءة حمزة: ص ٧٦.
(٥) إعراب القرآن للنحاس:٢ / ١٥٣.
(٦) الكشاف: ١ / ٤٩٣.
(٧) الكشف:٣٧٥/١.
(٨) الموضح في وجوه القراءات وعللها :١ / ٤٠٢.

وكذلك العكبري (٦١٦هـ) فقد كان غاية في التعصب في رفضها مع أنه من أبرز من احتج للقراءات مع مكي القيسي في ما ذكرته سالفا فقال:« وأحتَّج الآخرون بقوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾ (النساء :١)على قراءة الجرّ وبأبيات أنشدوها أمَّا الآية فقراءة الجرّ فيها ضعيفة والقارئ بها كوفيَّ تنبيهاً على أصولهم. »(١)

وهذا تصريح من عالم بصري يصف تعصب علماء البصرة تجاه نظرائهم من الكوفة ، الذين رفضوا هذه القراءة أيضا كما سيتبين ، وهذا بعيد عن البحث اللغوي فلا يمكن ان نرفض نصا غاية في الإثبات بهذه الحجة الضعيفة .

وكذاك يمكن أن يؤخذ على القيسي والعكبري أنهما متأخران عن سنة (٣٢٤هـ) وهي سنة وفاة ابن مجاهد الذي سبَّع القراءات ، وقد يعذر المبرد وابن دريد في ذلك بعض الشيء ،ولا عذر للقيسي والعكبري في ذلك ،وهما اللذان كان ينبغي عليهما ان يتدبرا أكثر مع القراءات.

الثاني : من رفضا من دون العبارات السالفة الذكر.

منهم المازني (٢٤٧هـ) الذي قاس المسألة بالمقلوب « وقال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر فكما لا يجوز (مررت بزيد و ك) وكذا لا يجوز مررت بك وزيد.» (٢)

وكذلك علماء الكوفة إلا ثعلب (٢٩١هـ) الوحيد من رؤوس الكوفة الذي لم يرفض هذه القراءة أما الكسائي (١٨٩هـ) كما نقل عنه ثعلب (أنه لا ينسق على المضمر ، ولا يؤكده ، ولكنه يجعل منه قطعاً) . (٣)

كما وافقهم الفراء (٢٠٧هـ) إذ وصفها بالقبح فقال :« ولا يجوز عطف الظاهر على المضمر وفيه قبح ،لأن العرب لا ترى مخفوضا على مخفوض وتركن عنده، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه.» (٤)

وفي موضع آخر: « حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم : بالله والرحم؛ وفيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنِي عنه.»(٥)

وهذا محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ) وهو من حذّاق الكوفيين وافق سيبويه ولم يجزها إلا في الشعر : « وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ؛ لأنها لا تنسق بظاهر على

---

(١) اللباب علل البناء والإعراب : ١ / ٤٣٣.
(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٤٣١
(٣) مجالس ثعلب : ٤ / ١٥١ .
(٤) معاني القران: ٢٥٢/١، موافقات الفراء للبصريين: ص٢٦.
(٥) معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٣١

مكنّي في الخفض ؛ إلاّ في الشعر ، وذلك لضيق الشعر ، وأما الكلام فلا شيء يضطرُّ المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب .» (١)

من ذلك يتبين لنا أن الكوفيين أيضا لهم مواقف غيرمقبولة من القراءات ،ومن عاب على البصريين ذلك عليه أن يطلع على أقوال الكوفيين والمأخوذة من أمهات كتبهم ، وليس من افتراءات البصريين عليهم ،لكن من الغريب أن ينقل أئمة البصريين ذلك عن الكوفيين كما فعل ابو البركات الأنباري كما سيأتي ،والأرجح أن نقول أن رفض القراءة رأي كوفي لا بصري إذ إن كثيرا من البصريين دافعوا عنها وبضراوة .والذي يتبين من ذلك أن القراءة مرتبطة بالتوقيت الذي هو قبل تسبيع السبعة على يد ابن مجاهد (٣٢٤هـ) فكل النحاة الأول الذين رفضوها بصريون وكوفيون كانوا قبل وفاة ابن مجاهد الا إذا استثنينا مع يونس الأخفش و قطرب .

الأخير: تفضيل قراءة النصب عليها: «قال الله تعالى :﴿ **وَالأَرْحَامَ** ﴾ منصوبة أي: اتقوا الأَرْحام. وقال بعضهم (والأَرْحامِ) جرّ. والأوَّلُ أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور.» (٢)

وعللّ هؤلاء الرافضون منعهم العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، بعدة أسباب، يمكن إيجازها بما يأتي :

(١) لأن الضمير المجرور في (به) عوضا من التنوين ؛ بكونه على حرف واحد في آخر الكلمة دالة على تمامه معاقبا إياه فلا يعطف عليه كالتنوين(٣)، وهذا مذهب سيبويه (٤)،والزجاج (٥)،والجرجاني(٦).

(٢) ان الاسم الثاني شريك الأول في العطف؛ فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني ولم يصلح ان يكون الثاني شريكاً له، لم يجز ذلك، فكما لا تقول مررت بزيد و(ك) فكذلك لا يجوز مررتُ بك وزيد(٧) ،وهذا مذهب المازني(٨)وابن السّراج(٩).

(٣) ان « الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا

---

(١) جامع البيان : ٤ / ١٥١ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٩١.
(٣) الكشف٣٧٥/١-٣٧٦،الإرشاد في علم الإعراب :ص ٤٠١-٤٠٢ .
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٢.
(٥) ينظر: معاني القرآن واعرابه: ٦/٢.
(٦) ينظر: المقتصد: ٩٥٩/٢.
(٧) معاني القرآن واعرابه: ٧٠٦/٢، وخزانة الادب: ١٢٨/٥.
(٨) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: ٧٠٦/٢، وخزانة الادب: ١٢٨/٥.
(٩) ينظر: الاصول: ١٢٢/٢.

لا يكون إلاّ متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب- فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز» [١] .

ومما سبق يتبين لي ان ما ذهب اليه يونس ومن تبعه هو الصحيح وذلك لما يأتي :

(١) أن القراءة بسندها متواترة عن رسول الله (ﷺ) وقرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة وهي من القراءات السبعة .

(٢) ان ما ذهب إليه البصريون في أن الضمير يشبه التنوين ضعيف؛ لأن ضعف هذا يقتضي ألا يعطف على الضمير مطلقاً لا في الرفع ولا في النصب .

(٣) ورود شواهد مسموعة تعضدها من مختلف مستويات السمع من قران كريم ، وحديث شريف، وشواهد شعرية ونثرية .

(٤) القياس: فلأنه تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ، ويبدل منه ، فكذلك يعطف عليه .

(٥) أنه ورد العطف على الضمير في حالة الجر فهو وارد كثيرا في القران وكذلك في السنة ،وكثيرا جدا في كلام العرب شعره ونثره .

(٦) ليست أقوال البصريين مقدسة حتى تكون لها القدرة على رفض القراءات القرآنية المتواترة .

قول أبي حيان : (ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلاّ بأثر ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأمّ الناس سنة مئة ...) [٢]

(لَبيّك)مفرد أم مثنى:

كلمة معروفة بين العرب وتعني إجابة بعد إجابة ، ولكنّ وجود الياء فيها سبب خلافا بين النحويين ،فقد ذهب يونس إلى أن (لبيك) أسم مفرد مضاف يقول سيبويه: « زعم يونس أن (لبيك) اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك. »[٣]

زعم أنها تثنية بمنزلة حَواليك. فلو كانت مفردة لما وجدناها أبدا من دون الياء ، وعلى هذا فلا يمكننا ان نقول: (لبّى زيدٍ) و(سَعَدى زيد) ،ولكن سيبويه سمع غير ذلك إذ وجد من الناس من يقول: (حنان) ، فعند ذلك تبين له أن (لبيك) ليس بمنزلة (عليك) وليس هذا فقط بل أنه عضد قوله هذا بشاهدين من الشعر:

الاول : قول الراجز:

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٦٦ .

(٢) البحر المحيط : ٣ / ١٥٩ .

(٣) الكتاب: ٤١٧/١، ينظر في اللسان ١٣١.

أَهَدَمُوا بيتَك لا أَبَالَكاَ   وحسبوا أَنَّك لا أَخالَكاَ

وأَنا أَمشِى الدَّأَلىأَ حَوالَكا (١)

الآخر : قول الشاعر:

دَعَوتُ لِما نابني مِسوَراً   فَلَبّى فَلَبّي يَدَي مِسوَرِ (٢)

فقول يونس إنه مفرد مضاف إلى المضمر، وأصله (لبيب) على وزن (فعلل)،فتحولت إلى لبى بحذف الباء الأخيرة هرباً من التضعيف فصار (لبي)، ثم قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بالإضافة إلى مضمر كـ (عليك) .

مستندا في قوله على التشبيه بـ (عليك وإليك ولديك)، فهي عنده مضافة إلى الياء، أما الخليل فاستند إلى السماع الصريح وهذا يفند رأي يونس فالسماع أقوى من القياس، بل إن القياس يستشهد به في المواضع التي لا سماع فيها.

فلو كان بمنزلة (على) لقال فلبي يدي مسور، لأنك تقول (على زيد) ، إذا أظهرت الاسم.(٣)

وإلى قريب من هذا فسّر أبو بكر الخبيصي (٧٣١هـ) في شرحه للكافية قول سيبويه فلبيك عنده مثل الجملة المنحوتة كـ (سبحل) في سبحان الله و(حمدل) و(حوقل). (٤)

وقد وافق سيبويه في ذلك شيخه الخليل (١٧٥هـ) فقال :« وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حواليك) ، لأنا سمعناهم يقولون: حَنانُ. وبعض العرب يقول (لبّ) فيجريه مجرى (أمس) و(غاقِ)، ولكن موضعه نصبٌ..»(٥)

الموافقون لسيبويه:

وقد ذهب ابن السراج (٣١٦هـ) إلى اعتماد السماع حجة في رفضه رأي يونس إذ قال: «ومنه لبيك وسعديك وحنانيك وهذا مثنى وجميع ذا الباب إنما يعرف بالسماع ولا يقاس» (٦)

أما ابن جني(٣٩٢هـ) فقد احتج لمذهب سيبويه بأمرين(٧) :

الأول: أنه ان كانت مثناة لابد عند إضافتها أن ترد إلى أصلها ،إذ تعود إلى الالف بدل الياء كما في(إلى) و(على) و(لدى) عند أضافتهما إلى الظاهر فتقول : (إلى زيد) ، و(على جعفر) ، و(لدى سعيد)،وعلى هذا كان واجبا أن نقول : (لبّى زيد)، و(لبّى جعفر) .

---

(١) نسب للضب: المعاني الكبير: ١٥٣/١، الحيوان :٦/ ١٢٨، الكامل :٢ / ١٤٧، المخصص : ١٥١/٤، شرح شافية ابن الحاجب: ١٧٢/٤،المزهر : ٢/ ٤٢٩ ، الهمع : ١٥٠/١، الدرر :٢ /١١٩.

(٢) لرجل من بني أسد في الدرر :٦٨/٣، وشرح ابن الناظم :ص١٥٩، و شرح ابن عقيل: ٢/ ٤١، وشرح المكودي: ص٨٧، والمغني: ٢/ ١٤٣، وشرح ابن يعيش: ١/ ١٩١، والهمع: ١/ ١٩٠.

(٣) ينظر: الكتاب:١/ ٤١٧-٤١٨ .

(٤) ينظر: الموشح في شرح الكافية : ص ١٠٩-١١٠.

(٥) الكتاب: ٤١٧/١، ينظر في اللسان ١٣١.

(٦) الأصول : ٢٥٢/٢.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٤٧/٢ .

الآخر: الإضافة إلى الاسم الصريح دلالة على المثنى فقولهم لبيك بالياء مع أضافتها إلى الضمير دلالة واضحة على التثنية وشبه ذلك بقولهم: (غلامي زيد وصاحبي سعيد) .

وأما الجوهري (٣٩٣هـ) فقد وافق سيبويه إذ قال:« ولو كانت بمنزلة على لقال: (فلبّى يَدَى مسورٍ) ؛ لأنك تقول: (على زيدٍ) إذا أظهرت الاسم، وإذا لم تظهر تقول عليه. »[١]

اما العكبري(٦١٦ه) فقد عد هذه المصادر (لبيك) و(سعديك) و(حنانيك) وقدرها بـ(أقمت) على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت بها سعدا بعد سعد، وتحنن علينا تحننا بعد تحنن، وهذا كما يرى دلالة على التثنية، ثم تكلم عن اشتقاق لبيك فهي من اشتقاق ألب بالمكان ولب به إذا أقام وهذه التثنية في معنى الجمع عند سيبويه ، وأصحابه .[٢]

أما ابن يعيش(٦٤٣هـ) فذهب مذهب سيبويه فقال :«وأما لبيك وسعديك فهما مثنيان ، ولا يفرد منهما شيء ،ولا يستعملان إلا مضافين»[٣] ، وعلل لذلك ان التثنية هنا لإرادة معنى التكثير، فلما تضمن لفظ التثنية التي هي ليست في أصله أفادت معنى التكثير.

ورفض الخفاف (٦٤٦هـ) رأي يونس وهو عنده مذهب غير صحيح ؛لأنه لو كان كذلك لعادت تلك الألف المنقلبة إلى الياء إذا اضيفت إلى الظاهر ،كما تقول: (إلى زيد) ، (وإلى عمرو) ، ولدى خالد) ، أو(كلا الرجلين) ،فهي عادت إلى حالها الاول في الافراد .[٤]

والأمر في ذلك كما يرى الخفاف هو أمر صوتي إذ إن الألف قلبت ياءً عند اضافتها إلى الضمير وإلى ذلك ذهب الأزهري (٩٠٥هـ) فقال: « هذا البيت فيه ردّ على يونس في زعمه أنه أي (لبى) بالألف بعد الموحدة على وزن (فَعلَى) بسكون العين، فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما إذ يقال :لديك وعليك . ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، إذ يقال لدى الباب ، وعلى زيد ببقاء الألف على حالها. »[٥]

أما ابن عصفور (٦٦٩هـ) فقد أيد رأي سيبويه وردّ رأي يونس واحتج لذلك بدليلين:

الأول: أن (لبيك) قد تثبتت فيه الياء مع إضافتها إلى الظاهر وذلك كما في الشاهد السابق.

الآخر: أن السماع قد ورد بـ (لب)، ولم يرد بـ (لبيَّ) اسماً وذلك كقول الشاعر:

دَعَوني فَيا لَبيّ إذا هَدَدَتَ لهم شَقَاشقٌ أقْوامٍ فأسْكتها هَدْرِي[٦]

فلو كان الأصل في (لبى) هو(لبي) لقال: (لباي) على الفتح ،أو (لبّي) على القليل .[١]

---

(١) الصحاح : ٧ / ٣٢٩ .

(٢) اللباب :٤٦٥/١.

(٣) ينظر :شرح ابن يعيش: ٢٩١/١.

(٤) المنتخب :٢ /٥٤٨ .

(٥) شرح التصريح : ٦٩٨/١.

(٦) بلا نسبة في :المغني: ٧٥٣، شرح أبيات المغني للسيوطي :ص ٩٠٩، شرح أبيات المغني للبغدادي :٧/ ٢٠٧، الخزانة : ٢٦٩/١.

ويرى ابن هطيل (٨١٢هـ) التَّثنية - في المعنى- تكريرٌ لِمَا قُصِدَ إليهِ، أي ان المقصود: لبًّا لبًّا، وسَعْدًا سَعْدًا، فَجَعَلوا هذا اللّفظَ المُقدَّرَ مصدرا نَائِبًا عن الفِعلِ، دالاً عليه، فلِذلِكَ حَذَفُوهُ، ولكِنَّه اكتفى يكون هذه التَّثنيةَ سَمَاعِيّةٌ .[٢]

اما الجامي (٨٩٨هـ) فخالف ابن هطيل قليلا ،فهو يرى في التثنية مناطا للكثرة فمعنى (لبيك) من ألب لك إلبابين ، أي : فالإقامة على الخدمة والامتثال للأمر مستمر ليس لمرتين على ما تدل عليه في ظاهر التثنية انما مستمر ابدا ، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية ،[٣] وهذا كلام الرضي في شرحه الكافية .[٤]

ولم يكنف بهذا ،بل جعل هذا موضعا للقياس إذ عد عموم التثنية دلالة على التكثير ففي قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾(الملك: ٤) فسر كلمة (كرتين) : رجعاً مكرراً كثيراً ، وفي جعل المثالين من تتمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف .[٥]

وما سبق يتبيّن لي ضعف مذهب يونس ويمكن تلخيص ذلك بما يأتي :

(١) ان القياس لا قيمة له إذا كان هنالك سماع بضده، وهذه المصادر لا تأتي على صيغة المفرد وقد نقل الزجاجي (٣٤٠هـ) لنا مصادر جاءت مثنى ولم ينطق له مفردة أبدا، وذلك كقولهم قولهم: (جاء يضرب أزدريه)، إذا جاء فارغا. وكذلك:(جاء يضرب أصدريه) ، ويقال للرجل إذا هددّ وليس بإمكانه فعل شيء من ذلك: (جاء ينفض مذرويه) ، ويقال أيضا مثل ذلك إذا جاء فارغا لا شيء معه.[٦]

(٢) ان دلالة لبيك يمكن أن تكون الفصل في ترجيح رأي سيبويه فهي تعني إجابة بعد إجابة لذا وجب كونها مثناة .

---

(١) شرح الجمل:٤١٤/٢.
(٢) ينظر معونة الطالب: ص٥٠ .
(٣) ينظر : الفوائد الضيائية:٣١٨/١ .
(٤) ينظر : الفشرح الرضي :١٢٥/١.
(٥) ينظر : المصدر نفسه .
(٦) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي: ص ١٦٣.

الباب الثاني

ما خالف فيه سيبويه شيخه

الفصل الأول : الأسماء

أولا: الأفعال

١ ـ الهمزة الاستفهام والشرط:

إذا اجتمع الاستفهام والشرط قدّمت همزة الاستفهام ؛لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام كقولنا: ((أإن تأتني آتك)) فلأيهما يكون الجواب ، ذهب يونس إلى أن الجملة هي للاستفهام، وأما جملة الشرط فهي معترض بينهما ،أما جواب الشرط فمحذوف.

وإما سيبويه فقد ذهب إلى أن الجواب للشرط فإذا كان جواب الشرط مضارعاً لا يجزم على رأي يونس ، ويجزم على رأي سيبويه، ولم يجئ الجواب في القرآن مضارعاً، فيفصل بين خلاف سيبويه ويونس، وإنما جاء الجواب جملة اسمية مقرونة بالفاء في قوله تعالى : ﴿ **وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ** ﴾ (الأنبياء: ٣٤) .[١]

قال سيبويه مبينا رأي يونس في باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام : « وأما يونس فيقول :أئن تأتني أتيك .وهذا قبيح يكره في الجزاء ،وان كان في الاستفهام ،وقال عز وجل (أفأن مت فهم الخالدون) ،ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه (إن). »[٢]

ثم قال أيضا :((وذلك قولك: (أإن تأتني آتك)، ولا تكتفي بمن لأنها حرف جزاء و(متى) مثلها فمن ثم أدخل عليه الألف تقول: (أمتى تشتمني أشتمك)، و(أمن يفعل ذاك أزره) ؛وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض ،فلم يغيره وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا تغير الكلام عن حاله وليست كـ(إذ) و(هل) وأشباههما...))[٣]

ورأي يونس كما رأى العكبري (٦١٦هـ) الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط....لأن الغرض منه التوبيخ أو التنبيه على هذا الفعل المشروط.[٤]

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ) في بيان رأي يونس : « وزعم يونس أن تلك الجملة مصب الإنكار، والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف تدل عليه الجملة وليس بذاك ، ويتضمن إنكار ما ذكر إنكار ما هو مدار له وجودا وعدما من شماتتهم بموته (ﷺ) كأنه قيل : أفإن مت فهم الخالدون حتى يشمتوا بموتك .»[٥]

الموافقون ليونس :

---

(١) ينظر : دراسات في اسلوب القران الكريم : ٣٥٤/٢.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) الكتاب: ٨٢/٣ .
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القران : ٢٤١/١ .
(٥) تفسير الألوسي : ٩/ ٤٣ .

أما الموافقون ليونس فقد تبنى بعض المفسرين مذهب يونس ، ورجّحُوهُ في كتبهم عند تفسيرهم الآية الكريمة [١].

الموافقون لسيبويه :

ذهب الرماني(٣٨٤ هـ)[٢] ، وابن القيم [٣] إلى رفض مذهب يونس وموافقة سيبويه .

وقد رفض الفارسي (٣٧٧ﻫ) قول يونس في اعتماد الجزاء على ألف الاستفهام، وعلل لذلك بأنه لا يجوز أن يقدر بقوله :(فهم) التقديم ،فكأنه قال:(فهم الخالدون إن مت) ،كما قدر في إن تأتني آتيك: (آتيك إن تأتني) ؛لأنه لو قدر في الآية هذا التقدير لصارت الفاء الأولى لغوا لا معنى لها ،وإنما الفاء الأولى دخل عليها ألف الاستفهام كما دخلت على الواو في قوله تعالى : ﴿ **أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرى** ﴾ (الأعراف: ٩٧) ،والثانية جواب شرط ؛لان الجملة هي جواب الشرط من المبتدأ وخبره ، فهذه لا يجوز فيها أن يعتمد الاستفهام إلا على ما عمل فيه (إنْ) الجزاء .»[٤]

وعبر الرماني (٣٨٤هـ) عن رأي يونس بأن المقصود منه (أإن تأتني آتيك على أآتيك إن تأتني) ، لكي يعتمد ألف الاستفهام على ما يحتمل الإيجاب.

وقد عد الصواب فيما قاله سيبويه معتمدا في ذلك على الآية الكريمة، فهنا كان الاعتماد قد جاء على الجزاء، وهو شاهد قوي على قول سيبويه، ولو لم يكن يصلح أن يعمد الألف على الجزاء لضعف هذا الكلام وليس فيه ضعف لأّنه في القرآن ّالذي هو أجلّ الكلام . [٥]

أما ابن فارس (٣٩٥ﻫ) فيرى أن القران في صالح سيبويه فوافقه دون أن يذكر اسمه ، في معرض كلامه عن اجتماع الاستفهام والشرط في قوله تعالى: ﴿ **أَفَإِيْن مّتَّ فَهُمُ الْخَلِدُونَ** ﴾ (الأنبياء: ٣٤) ، فيكون تأويل الكلام على ذلك: أفهم الخالدون إن متّ؟ ومثله: ﴿ **أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أَعْقابِكُمْ** ﴾ (آل عمران: ١٤٤) تأويله: أفتنقلبون على أعقابكم إنّ مات؟ ، وأيضا قول القائل: (إن أكرمتُكَ تُكرِمني) ويكون معناها: أتكرمني إن أكرمتُك؟ ،وهذا مِن دقيق باب الاستفهام إذ إنه يوضَع في الشرط وهو في الحقيقة للجزاء. [٦]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٢/٢، وجامع البيان: ٧٥/٤، والجامع لأحكام القرآن : ٢٦/٤.
(٢) شرح الرماني ،الرماني النحوي : ص ٦٢٢ .
(٣) بدائع الفوائد :٤٨/١.
(٤) التعليقة: ١٩٦/٢.
(٥) ينظر : شرح الكتاب الرماني : ١٤٤/٣ تحقيق المتولي رمضان .
(٦) ينظر : الصاحبي :ص ٤٥.

كذلك ذهب ابن خروف (٦٠٩هـ) هذا المذهب في شرحه للكتاب ويرى أن الهمزة ليست أهلا حتى تأخذ الجواب أما قوله: (فأن هذا الكلام معتمد لها) رد لاعتراضه على نفسه في قوله : فإن الألف لابد أن تكون معتمدة على شيء أي مبينة على ما بعدها كما كانت (هل) كذلك ،فقال : ما بعدها اعتمدت عليه ،كما اعتمدت (الذي)عليه حين قلت: (الذي إنْ تأته يأتيك زيد) فصارت متصلة بما بعدها، ويحمل ما بعدها على ما قبلها وليست (هل) كذلك .ومما يقوي بناءها على الكلام كما ذكر قوله تعالى :﴿**قالُوا طائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ** ﴾ (يس: ١٩) الأخر حذف الجواب ، وهو أيضا دليل على أن الجواب محذوف في قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذا كُنَّا تُراباً أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾ (الرعد: ٥). ثم قال : فإن رفع يأتيك بعد الذي يلزمه أن ترفعه بعد إنا إن تأتني أتيك ،وان الرفع لا يجوز في شيء من ذلك إلا في الشعر للجزم بالشرط ورفع الجواب ،فإن كان فعل الشرط ماضياً جاز، وجملة الشرط وجوابه صلة لـ(الذي) وخبر لـ(إنا) وكان يونس يرفع بعد الاستفهام ،ورد عليه بان الاستفهام هذا كغيره مما يقع الشرط بعده ،فلا يكون ما حكي عنه من قوله : (أ إن تأتيني آتيك)ألا في الشعر وان ما استفهاماً .وان الكوفيين يجيزون الوجهين مع الاستفهام، الرفع والجزم، وشاهدهم في ذلك (فأين مت فهم الخالدون) وهو وقوع الشرط بعد الهمزة . (١)

ورفض الباقولي (٥٤٣هـ) قول يونس معللا لذلك بفساد المعنى إذا كان التقديم للشرط فحينئذ وجب أن يكون التقدير في الآية الأولى: (انقلبتم على أعقابكم فإن مات؟) ،هذا في سورة آل عمران ، أما في سورة الأنبياء فسيكون التقدير : (أفهم الخالدون فإن مت؟) ، وهذا لا يقبله الباقوري ، وإنما وجه الكلام : (أفهم الخالدون إن مت؟) ، وكذا (انقلبتم على أعقابكم إن مات) لأن من قال أنت ظالم إن فعلت، لم يقل فأنت ظالم إن فعلت. (٢)

ويرى أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) أن مذهب سيبويه هو الصواب، واستدل على صحة مذهبه بوجهين :

أحدهما : أنه في تقديم الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ لأنه لا يصح أن تقول أتزورني فإن زرتك ومنه قوله تعالى : ﴿ **أَفَإِيْن مّتَّ فَهُمُ الْخَلِدُونَ** ﴾ (الأنبياء: ٣٤) .

والآخر: أن للهمزة و(أن) الشرطية لهما صدارة الكلام ، وقد وقع كل منهما في موضعه ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب لأنهما كالشيء الواحد. (٣)

---

(١) ينظر : شرح الكتاب لابن خروف: ص ١٦٩ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١/ ٤٣٢.
(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٩٦/١.

وذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ)إلى منع التقدير واللجوء إلى الظاهر في الآية ؛لذا فقد عد مذهب سيبويه هو الصحيح مستدلا بقوله تعالى: ﴿ **أَفَإِيْن مّتَّ فَهُمُ الْخَلِدُونَ** ﴾ (الأنبياء: ٣٤) . وعلل ذلك بأنّه لو كان الجواب للاستفهام فسيكون التقدير: أَفهم الخالدون فإن متَّ، وهذا لا يجوز لأنَّ الذي يقول: (أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ) ، فانه سيحذف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه لا يقول: أنتَ ظالمٌ فإن فعلتَ فإنَّ ، وأيضا لحقيقة الفاءَ والتي هي حرف استئناف وحرف الاستئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها. [١]

ذهب الآبذي (٦٨٠) مذهب سيبويه وعده هو الصحيح لأن أداة الاستفهام غير عاملة، فهي لا تغير الحكم الإعرابي بل يبقى على ما كان عليه، بل هي مقدرة فتدخل على الشرط وجوابه بجملته لا على الفعل الثاني وحده فيلزم أن ينوى به التقديم .[٢]

وكما رفض الرضي(٦٨٦هـ) مذهب يونس؛ لأن الاستفهام عند ما دخل على الجملتين الشرط والجزاء هما جملة واحدة في الحقيقة، فلا يمكن أن يكون الجواب لغير الشرط ثم قال: ،والحق عنده هو مذهب سيبويه ؛ وعلل لذلك بان كلمات الشرط تلغى حينما تتقدم عليها ما يطلب الجواب ،وفي هذا الموضع ليس كذلك فالأولى إن يكون الجواب للشرط ، وأما الاستفهام فيكون داخلا على الشرط والجزاء معاً كما يدخل الموصول عليهما معاً، كما في قولهم : (جاءني الذي إن تأته يشكركْ)، فـ(يشكرك) هنا مجزومة .[٣]

وذهب أبو حيان (٧٤٥ﻫ) إلى أن الآية الكريمة في صالح مذهب سيبويه، وأيضا عد الكلام في هذه المسألة مستوفيا في علم النحو ، إذ إن همزة الاستفهام الداخلة على الجملة الشرطية وجوابها لم تغير شيئا من أحكام الشرط وجزائه.

وكذلك رفض أن يبنى الفعل الثاني على أداة الاستفهام فينوي به التقديم، ولابد حينئذ من جعل الفعل الأول ماضياً لأن جواب الشرط محذوف ، ولا يحذف جواب الشرط إلا إذا كان فعله لا يظهر فيه عمل لأداة الشرط ،فيلزم ان تقول: (أإن أكرمتني أكرمك) . التقدير فيه : أكرمك أن أكرمتني ، ولا يجوز عنده إنْ تكرمني أكرمك) بالجزم أصلاً .[٤]

---

(١) ينظر : شرح الجمل لأبن عصفور : ٢/ ٤١١.
(٢) ينظر : شرح الجزو لية السفر الاول : ص٣١٧.
(٣) ينظر : شرح الرضي: ٣٦٧/٢ .
(٤) ينظر : البحر المحيط :٣ / ٥٤

وذهب د. هادي نهر مذهب سيبويه وعدّ القرآن الكريم والقياس مع سيبويه ، فهو يقيس الاستفهام على القسم ،فكما يتقدم القسم لتكون جملة الشرط والجزاء مقسما عليها ،ومستفهما عنها . (١)

ومن هنا يتبين لنا أن الصواب هنا هو ما قاله سيبويه وذلك لأمور منها:

(١) فسداد المعنى الذي تؤديه الآيات الكريمات إذا كان الجواب للاستفهام ،وهذا ،فسيكون التقدير: (أفهم الخالدون فإن مت؟) ، أما إذا كان للجزاء فسيكون التقديـر : (أفهم الخالدون إن مت؟) ، والأمر نفسه يقال على الآية الأخرى، وهو الأقرب لما قدمنا .

(٢) إذا سلمنا من دخول الاستفهام على الشرط في الآيات الكريمات وفي الأمثلة المذكورة آنفا ، التي أفعالها ماضية ، وإذا ذكرنا رأيا في النحو لكي يكون صحيحا فلابد له ان يكون مطردا، فكيف سيكون هذا الرأي كذلك إذا كانت تلك الأفعال مضارعة ، التي يجب أن تجزم ؛لأنها جواب لأدوات الشرط العاملة في فعل الشرط وجوابه ،وعلى هذا فستكون القاعدة مضطربة.

٢ ـ *التقاء ساكنين:*

إثبات نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين:

منع أكثر النحويين إسناد نون التوكيد الخفيفة للفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين ؛ وذلك لأنه سيؤدي إلى أن يلتقي ساكنان ،وهذا ممنوع عند أكثر النحاة، أما يونس فقد أجاز إسناد نون التوكيد الخفيفة إلى الفعل المسند إلى ألف الاثنين ،«إما يونس وناس من النحويين فيقولون :(اضربانْ زيداً ، واضربنانْ زيداً) »(٢) ، من الملاحظ في النص السابق أن سيبويه لم يذكر إلا رأي يونس ،فالدليل الذي استند إليه يونس سواءا كان سماعا أم قياسا أم استصحابا لحال، لكن من الواضح أنه استشهد بقراءة ابن ذكوان (ولا تتبعانْ سبيل..).

ورفض سيبويه ذلك فقال : «فهذا لم تقله العرب ،وليس له نظير في كلامهم ،ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم » (٣)

الموافقون ليونس :

يرى أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ) أن يونس انفرد برأيه هذا فقال : ((وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس ؛لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفا والألف المدّ التي فيها تقوم مقام الحركة .)) (١)

---

(١) ينظر : التفسير النحوي للنص القرآني: ص ٤٤-٤٥.
(٢) الكتاب : ٥٢٧/٣ ، والصفوة الصفية :٢٥١/١.
(٣) الكتاب : ٥٢٧/٣.

وهذا القول من النحاس مرفوض عند بعض النحاة إذ إنهم يرون أن الكوفيين مع يونس قد أجازوا ذلك ؛ لأن حرف اللين يعد حركة، فيكون عوضاً عن الحركة فصار كالحرف الواحد ، والنطق به حسن جائر. (٢)

وقد نقل ابن عادل (بعد ٨٨٠هـ) أن الفراء (٢٠٧هـ) قد أجاز ذلك فقال : « وقد أجاز يونس، والفرَّاء: وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرَّج القراءةُ، وقيل: أصلها التشديد، وإنَّما خففت للثقل فيها؛ كقولهم: (رُبَ) في (رُبَّ) ». (٣)

وقد نقل الأنباري (٥٧٧هـ) أن الكوفيين احتجوا لجواز ذلك لوجهين:

الأول : أن نون التوكيد الخفيفة هي نفسها المخففة من الثقيلة، وأن النحويين الكوفيين قد أجمعوا على جواز أنها النون الثقيلة بعد الألف ؛ فكذلك الحال جائز مع النون الخفيفة.

الثاني : أن النون الخفيفة دخلت في الأساليب النحوية كالقسم ،والأمر، والنهي ، والاستفهام ، والشرط بـ(إمَّا) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما إنهم أجازوا دخول النون الخفيفة للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع ، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه . (٤)

وذهب ابن كمال باشا (٩٤٠ه) إلى جواز ذلك معللاً : بأنه تدخل نون التوكيد الخفيفة على التثنية وجمع المؤنث إذا كان احد الساكنين الألف ؛لأن في الألف حرفا يمد كثيرا ، وهذا المد يقوم مقام الفاصل الذي يفصل بين الساكنين (٥).

وبعبارة أخرى يمكن أن يقال: إن مد هذا الصوت (الالف) يقوم مقام التشديد الذي أجازه النحاة فاصلا بين الساكنين، وهذا القول مأخوذ من تعليل العكبري المذكر سالفا للغة فيقول : (الألف قد يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها) .

وكذلك ذهب د. إبراهيم أنيس إلى تفسير ذلك بقوله: «..وهذا هو السر في إطالة صوت اللين حين يليه صوتان ساكنان فحرصاً على صوت اللين وإبقاء على ما فيه من طول، بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديمها وحديثها، من ميل صوت اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان .» (٦)

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٢.
(٢) ينظر في : المقتضب :١٨٣/١، وشرح السيرافي :٢٥٩/٤، والخصائص :٤٩٦/٢.
(٣) اللباب في علوم الكتاب :١٠/ ٤٠٢.
(٤) ينظر : الإنصاف : ٢/ ٥٣٦.
(٥) أسرار النحو : ص ٣٣٧.
(٦) الأصوات اللغوية : ص ١٥٨-١٥٩.

الموافقون لسيبويه :

ذهب الرماني(٣٨٤هـ) مذهب سيبويه ،ومنع إلحق نون التوكيد الخفيفة إلى الفعل المسند إلى ألف الاثنين، ولا في فعل نون النساء؛ لأنها ساكنه ،ولا يجوز أن تقع بعد ساكن وهو(الألف) ،ولا يجوز ذلك في الوصل من غير إدغام فلا يجوز في الوقف مطلقا ولا بدون إدغام (١).

وقد احتج الأنباري (٥٧٧هـ) للبصريين بأن منعهم دخول النون الخفيفة على الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين، بأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية ،فهي تنقل الفعل المضارع المعرب إلى أصله وهو البناء، فإذا دخلت عليها نون التوكيد الخفيفة لابد من ثلاثة أمور : إما أن تحذف الألف أو تكسر النون، أو تُقَرَّ ساكنة، أما عن حذف الألف فهذا متعذر؛ لأنه بحذفها تذهب دلالة الفعل على الاثنين ويلتبس بالواحد، وكذلك لا يجوز كسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منها مدغما. (٢)

ورفض العكبري(٦١٦هـ) أن تدخل النونُ الخفيفةُ على فعلِ الاثنين وجماعةِ النسوة ، وعلل لذلك بأمرين :

الأول: أن السماع لا يشهد به، و قياسهم على النون الثقيلة متعذر، لأن كلاً منهما أصل يفيد ما شيء يختلف عن الآخر ، ولابد في الأصل الذي يقاس عليه من اتحاد العلة وتماثل الحكمين .

الآخر: أن دخول النون الخفيفة على فعلِ الاثنين وجماعةِ النسوة سيؤدي إلى التقاء ساكنين الثاني منهما غير مدغم ،وذلك لا يجوز فأما أن يحرك الثاني أو يحذف ؛وهذا لا يجوز لأنه يخرج النون حكمها وحقيقتها ، وهو السكون فلذلك لم تحرك هذه النون الساكن بعدها.

وأحتج للمجيزين بأمرين أيضا :

(١) الألف قد يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها.

(٢) الجمع بين الساكنين قد ورد في ((التقت حلقتا البطان)) (٣).

واما منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) فقد ذهب في توجيه القراءة إلى ثلاثة أوجه (٤):

أحدها : أجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني : الاجتزاء بأحد الشرطين ، وهو كون الأول حرف لين .

والثالث : أنه قد جاء عن العرب التقاء ساكنين .

---

(١) ينظر : الرماني النحوي :ص ٣١٧.
(٢) ينظر : الإنصاف : ٢/ ٥٣٦.
(٣) ينظر: اللباب: ٦٨/٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية : ص ٨٢٥.

وما يلاحظ أنه وافق العكبري في تأويلاته وزاد عليه الوجه الثالث ،وليس هذا فقط ما يفارق بين توجيهيهما ،بل إن ابن الفلاح أورد هذه الأوجه تأييدا للقراءة أما العكبري ،فقد رفض دخول النون الخفيفة على الألف الاثنين .

وكذلك رفض الرضي القياس على الآية الكريمة ،بعد أن ذكر قراءات متواترة التقى فيها ساكنان فهي عنده في مقام الشذوذ ، فهو لا يجيز القياس عليه. (١)

أما المرادي (٧٤٩هـ) فقد أيد رأي سيبويه مع إجازة الرأي الأخر محتجاً له بالقراءات: «لو كان المسند إليه ألفاً لم يجز أن يؤتي بالنون إلّا مشددة ،هذا هو مذهب سيبويه ،وغيره من البصريين ،فأنه يجوز أن يؤتي بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة ، ويقصد قوله قراءة بعضهم: ﴿ **فَدَمَّرْناهُمْ تَدْمِيراً** ﴾ (الفرقان: ٣٦) (٢) ويمكن أن يكون هذا من قراءة ابن ذكوان (٢٤٢هـ) (٣) ﴿ **فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ (يونس: ٨٩)بإسكان النون .» (٤)

ومع كل هذه الآراء ورفضهم لها إلا أني أميل إلى الرأي الأول ،وذلك لورودها في القراءات السابقة كما قراءة ابن ذكوان(٢٤٢هـ) « ﴿ **وَلا تَتَّبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ** ﴾ (يونس: ٨٩)...»، وكذلك تسكين الياء في ﴿**محيايْ**﴾ (الإنعام: ١٦٢) وهي قراءة نافع وورش وقالون ، قراءة أبي عمرو: ﴿**واللايْ**﴾ (٥) (الطلاق : ٤)،وأبي جعفر (٦)،وقراءة من قرأ: ﴿ **فَقُلْنَا اذْهَبا إلى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا فَدَمَّرْناهُمْ تَدْمِيراً** ﴾ (الفرقان: ٣٦) (٧)، وكذلك قول العرب: (التقت حلقتا البطان) مع كل هذه الشواهد نترك القياس، ونتجه إلى السماع وأي السماع أقوي من قراءات سبعيه وسيبويه نفسه يقول: « إلا إن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة.»(٨)

ويضاف إلى ذلك ما نقله العلامة منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) في شرحه للكافية من شواهد أخر على التقاء الساكنين ونذكر منها (٩):

(١) ما روي في حديث طلحة رضي الله عنه لما عوتب يوم الجمل بترك بيعة علي عليه السلام (**فَوضعوا اللجّ على قفيّ فبايعت مكرها**). (١٠)

---

(١) ينظر: شرح الرضي :٤ / ٤٩٢.
(٢) ينظر: في المحتسب:٢٢٢/٢.
(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع :١ /١٢٣،تحبير التيسير: ٤٠٢/١، إتحاف فضلاء البشر: ٣١٧/١.
(٤) توضيح المقاصد :٣ / ١١٨٤.
(٥) إبراز المعاني:١ / ٣٠١،شرح الشاطبية لأبي شامة :١ /٤٠٩،الحجة في القراءات السبع:١ / ٧٥،شرح الرضي :٤ / ٤٩٢.
(٦) السبعة: ص٢٧٤ .
(٧) المحتسب: ٢٢٢/٢ ،شرح الكافية الشافية: ١٤١٨/٣.
(٨) الكتاب١:/١٤٨.
(٩) شرح الكافيـة ص٨٢٥.
(١٠) لم أجد له ذكرا في كتب الصحاح ،وقد ذكر في كتب اللغة والغريب ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد :٤/ ١٠، الزاهر :٢٥١/١، الفائق: ٤٣١/٣،النهاية في غريب الأثر :٩٦٩/١، شرح ابن يعيش: ٣٣/٣ ، اللسان :٢ /٣٥٣.

(٢) ولغة هذيل قلبها إذا كانت لغير التثنية ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم ؛ لأنه لما تعذر كسرها لمناسبة ياء المتكلم ،وعلى هذه اللغة قول أبي ذؤيب:

تَركُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ فتُخُرِّموا وَلِكلِّ جنبٍ مَصْرَعُ (١)

وقد أورد الشاطبي(٢) (٧٩٠هـ) قراءات وردت فيها كلمات التقى فيها ساكنان كما في قوله تعالى: ﴿ **أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾ (البقرة : ٦) **وقوله** :﴿**أَأَشْفَقْتُمْ** ﴾ (المجادلة: ١٣) وقوله :﴿ **أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً** ﴾ (النازعات: ٢٧) ونحو ذلك بإبدال الهمز الثانية وقوله : ﴿ **ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ** ﴾ (محمد: ٣٨).

تأويلات البصريين:

لم يرفض البصريون القراءة صراحةً بل رفضوا اللغة التي نقل سيبويه عن يونس انه أجازها، وهي :(اضربانْ زيداً ،و اضربنانْ زيداً) ،والتي لا تتماشى القراءة مع أقيستهم ، فقد أولوا لها تأويلات منها :

(١) أن تكون (لا) نافية غير ناهية وهي نون رفع المثنى و ليست نون التوكيد، وهذا ما يراه أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) إذ قال: « وأما قراءة ابن عامر ولا تتبعان بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها، وباقي القراء على خلافها ، والنون فيها للإعراب علامة الرفع لأن لا محمول على النفي لا على النهي والواو في ولا واو الحال ،والتقدير فاستقيما غير متبعين، كما قال الشاعر :

بأيْدِي رِجالٍ لمْ يَشِيُموا سُيُوفَهُمْ ولمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِها حِينَ سُلَّتِ (٣) »(٤)

ونسب أبو الثناء الآلوسي (١٢٧٠هـ) ذلك إلى ابن الحاجب ، فعد (لا) نافية والنون علامة الرفع .(٥)

(٢) ذهب ابن زنجلة (٤٠٣هـ) في تفسيره للقراءة إلى الحال فقال: « المعنى فاستقيما ،وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وهو الذي يسميه بعض أهل العربية الحال والمعنى فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون »(٦)

(٣) يرى مكي القيسي (٤٣٧هـ) أن ابن ذكوان عندما خفف كأنه استثقل تشديد النون ،ذلك لأنه ثقّل تاء (تتّبعان) في بداية الكلمة ،فخفف النون هربا من ثقل لفظها

---

(١) قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في :وسر الصناعة: ٧٠٠/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، واللسان : ٣٧٢/١٥ ، وشرح الشواهد للعيني :٢٩٩/١. بلا نسبة في : العين: ٢٩٩/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٥٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٥٦٤/٥.

(٣) البيت للفرزدق ديوانه :ص١٣٩، ينظر: الفائق :٢ / ٢٧٤، اللسان :٤ / ٢٣٤، ١٢ / ٣٢٩، تاج العروس :٣٢ / ٤٨٥،وبلا نسبة : الفصول المفيدة : ص ١٥٧،الإنصاف : ٢/ ٥٤٨، المغني :١ / ٥٣٧.

(٤) الإنصاف :٢ / ٦٦٧ .

(٥) روح المعاني :١١ / ١٧٥.

(٦) حجة ابن زنجلة :٣٣٦/١.

حتى لا يجتمع تثقيلان في الكلمة ، لان هذه النون (الثقيلة) تدخل مشددة للتأكيد في الأمر والنهي وأخواتهما ، كما خففوا (رب) ،وعد هذا الوجه ضعيفا. [١]

(٤) أنها على لفظ الخبر ، هو خبر في معنى النهي ،وهذا ما يراه الباقولي (٥٤٣هـ) «من ذلك قوله تعالى: ﴿ **قد قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُما فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ** ﴾، فيمن خفف النون قال: وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، كقوله يتربصن بأنفسهن، ولا تضار والدةٌ بولدها، أي لا ينبغي ذلك وإن شئت جعلته حالا من استقيما، وتقديره استقيما غير متبعين وأنشد فيه أبياتاً تركتها مع أبيات أخرى.»[٢]

(٥) لأن الألف لخفتها بمنزلة الفتحة، وهذا ما قال به الآلوسي (١٢٧٠ه) :« أجازا ذلك وفيه عنهما روايتان إبقاؤها ساكنة لأن الألف لخفتها بمنزلة الفتحة وكسرها على أصل التقاء الساكنين وعلى هذا يتم ذاك التخريج »[٣]

٣ ـحذف النون في(لم يكن) إذا وليها ساكن:

أجاز يونس حذف النون في (يكن) إذا كانت مجزومة في سعة الكلام ، واشترط النحويون أن لا يليها ساكن وهذا قول سيبويه وأكثر النحويين . [٤]

واحتج بورده في الكلام كما في قراءة[٥] قوله تعالى: ﴿ **لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ** ﴾ (البينة: ١) ، والشعر كما في قول الشاعر :

فإنْ لم تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسامةً فقد أَبْدَتِ المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [٦]

وأضاف إليه الجوهري(٣٩٣هـ)شواهد أخرى :

إذا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ [٧]

وكذلك قول الحَسَنِ بن عُرْفُطة:

لم يَكُ الحق سوى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ [٨]

حمله أكثر النحويين على الضرورة .

---

(١) ينظر: الكشف في علل القراءات :٥٢٢/١.

(٢) إعراب القرآن :١ / ٤٥٥.

(٣) روح المعاني :١١ / ١٧.

(٤) الكتاب : ٢٨٩/٢.

(٥) لم تذكر هذه القراءة الا في كتب النحو شرح التسهيل :٣٦٧/١، شرح الكافية الشافية : ١/ ٤٢٣ ، شرح الأشموني : ٣٨٥،٣٧٦/١.

(٦) سبق تخريجه .

(٧) بلا نسبة في : مختار الصحاح :ص ٥٨٤،اللسان : ٣٦٤/١٣، الهمع : ٤٤٦/١،تلخيص الشواهد :ص٢٨٨، والدرر اللوامع :٩٦/٢، تاج العروس : ٧٩/٣٦، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية :٢٦٧/٧.

(٨) له في : النوادر أبي زيد: ص ٧٢٨، الخصائص :١ / ٩٠، سر صناعة الإعراب :٢ / ٥٤٠، شرح الرضي : ٤/ ٢١٠ ،اللسان :١٣/ ٣٦٤، بلا نسبة في المحكم : ٧/ ١٤٤،الخزانة : ٩/ ٣٠٤.

المواقفون ليونس:

ورفض أبن مالك(٦٧٢هـ) أن يكون هذا البيت للضرورة « وإذ لا ضرورة لإمكان أن يقال : (فأن تكن المرأة أخفت وسامة) ، وقد قرئ شاذًا : الآية ... . »[١]

إلّا أنه ذهب إلى قلتها في شرحه للكافية الشافية فقال : «ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن ،وقد أجازه يونس، وهو قليل.»[٢]

وإلى ذلك ذهب ناظر الجيش (٧٧٨ه) عد كلام ابن مالك حقا لا مدافع إذ إن الضرورة هي حذف الساكن لا العكس. [٣]

المواقفون لسيبويه:

وقد ذهب الفارسي(٣٧٧هـ) في تعليله لحذف الياء في القراءة (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا ..) إلى أن الحذف ليس لزوال مشابهة النون الساكنة بالياء عنها بتحريكها ، فحذفها ،والوجه للتخلص من التقاء الساكنين كما يحذف أي ساكن لذلك ، وذلك لأن الحركة إنما تكون فيها لالتقاء الساكنين .[٤]

وذهب ابن السراج (٣١٦هـ) إلى أن لم يقل إلا هذا البيت وهو من الشواذ قال :« قالوا: (لم يكنِ الرجلُ) ؛ لأَنَّ هذَا موضعٌ تُحَركُ فيهِ النونُ ومما يشكلُ قولُهم: مِتَّ تَموتُ وكانَ القياسُ أَن يقولَ مَنْ قَالَ: مِتَّ: تَماتُ مثلُ: خَفْتُ تَخافُ ومَنْ قالَ: (تَمُوتُ وجبَ) أَنْ يقولَ: مُتَّ كَما قلتَ: قُمتَ تَقُومُ فهذَا إنّما جاءَ شاذًا. » [٥]

وذهب ابن جني(٣٩٢هـ) مع هذه الشواهد تأييد هذا الرأي إذ إنه ناقش من يرى في حذف النون من (يكن) أكثر قبحا من حذف التنوين ونون الجمع ؛ لأنها أصل في الكلمة، فهي لام الفعل، والتنوين والنون الزائدتان الحذف فيها أسهل منه في لام الفعل، وهي أيضاً أقبح من حذف النون (من) في قوله :

غَيْرَ الَّذْيِ قَدْ يُقَالُ مِ الْكَذِبِ[٦]

أي: من الكذاب لأن يكن أصله يكون حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين فإذا حذفت منه النون أيضاً لالتقاء الساكنين .

---

(١) شرح التسهيل :٣٦٧/١، شرح الأشموني : ٣٧٦/١،٣٨٥.
(٢) شرح الكافية الشافية : ١/ ٤٢٣.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد : ١١٧٧/٣.
(٤) ينظر: المسائل العضديات : ص ١٢٤-١٢٥.
(٥) الأصول : ٣/ ٣٤٤.
(٦) للقيط بن زرارة في شرح شواهد الإيضاح لابن بري : ص٢٨٨، وتمامه : أَخبِرْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً ، بلا نسبة في : وأمالي ابن الشجري: ١/ ٩٧، ١/ ٣٨٦،المحكم : ١٠/ ٤٧٣، شرح ابن يعيش: ٨/ ٣٥، اللسان : ١٠/ ٣٩٢، ١٣/ ٣٩١، ١٣/ ٤٢٣، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١/ ٢٠١، الخزانة :٩/ ٣٠٥.

فهو يرى أن شيئاً أخر غير ذلك وهو أن يكون جاء بالحق بعدما حذف النون من (يكن) فصار (يكُ) مثل قوله : (لم تكُ شيئاً) فلما قدر جاء (بالحق) بعدما حذفت النون وهي ساكنة تخفيفاً فبقى محذوفاً بحاله (لم يكُ الحق). (١)

وقال أيضا: «وعلة جواز هذا البيت ونحوه مما حذف فيه ما يقوى بالحركة هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة فكأن النون ساكنة وإن كانت لو أقرت لحركت فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم : اردد الباب واصبب الماء واسلل السيف وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول لا أجمع بين مثلين متحركين وهذا واضح» (٢).

رفض الأشموني (٩٢٩هـ) هذا ،فقال :«وخالف في هذا أخيراً يونس فأجاز الحذف حينئذٍ تمسكاً بقوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً   فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرَآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وحمل على الضرورة، قال الناظم وبقوله أقول، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وقد قرىء شإذا : (لم يك الذين كفروا) »(٣).

رده أبو حيان (٧٤٥هـ) بأن التخفيف ليس هو العلة إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزأيها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها (٤)

ومنع الدمياطي (٥)، والفاكهي (٩٨٢هـ)(٦)، اليازجي(٧)حذف النون في لَمْ تَكُ الْمِرَآةُ .

ولم يأت الحذف مع الساكن أصلا، فدل على أن ذلك لقوة النون بالحركة وضعف شبهها بحرف اللين ؛لأننا نقول: الثبوت دون ساكن ،ومع ساكن .وقد استعملت العرب الحذف معه كثيرا .

وذهب د. فاضل السامرائي إلى ذلك غير أنه رفض أن يكون الحذف لأسباب التخفيف فقط فقال: «وهذا الكلام غير صحيح غير أن البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام ، نعم قد يضطر إلى ذلك في شعر أو نحوه لكن في اختيار الكلام لا يفعل ذلك لمجرد التخفيف.»(٨)

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٥٤٠/٢-٥٤١
(٢) الخصائص : ٩٠/١.
(٣) شرح الاشموني: ٣٨٥/١.
(٤) الهمع : ٤٤٦/١ .
(٥) المشكاة الفتحية: ص١٨٦.
(٦) مجيب الندى: ص ١٧١ .
(٧) نار القرا : ص ١٥١.
(٨) معاني النحو: ٢٤٧/١.

ثانيا: الأدوات والحروف

نواسخ الابتداء

١ -إعمال لكنْ مخففة :

اتفق علماء النحو على إعمال (لكنّ) عمل (إنّ) وهي من أخواتها ، أما إذا كانت مخففة ، أما إذا مخففة فقد أجز منع النحويون إعملها [١]؛ وعللوا ذلك بزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وكذلك لمباينة لفظها لفظ الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ** ﴾ (الأنفال: ١٧) لذلك وجب عند الجمهور إلغاؤها.

أما يونس فقد خالف الجمهور، فأجاز إعمال لكنْ مخففة [٢]. قياسا على (ان) فهي تعمل قياسا على (إن) .

وقد نقل ابن يعيش (٦٤٣هـ) عن يونس أنه يذهب إلى جواز إعمالها عند التخفيف قياسا على (إن) و (أن) و(كأ) وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، فيونس يرى : إنها إذا خّففت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل(إن) و (أن) فكما أنها بالتخفيف لم يخرجا عما كان عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكنْ) فإذا قلت :ما جاءني زيد لكنْ عمرو، .فعمرو مرتفع بـ(لكنْ) . [٣]

وقد رفض ذلك سيبويه فقال:« ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنما كما جعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) لكان وجهاً قوياً . »[٤]

ومن الجدير بالقول أن بعض أخوات (إن) تعمل دائما مثل (أن) المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب أن يكون أسمها محذوفا [٥] ،وقد تعمل (كأنْ) ولكن يكون ذلك قليلا، وكقولِ باغث بن صَرَيم اليشكري:

ويَوْماً تُوَافِينا بوَجهِ مُقَسَّمٍ   كأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى ناضِرِ السَّلَمْ [٦]

فلم لا تعمل (لكنْ) مخففة.

---

(١) ينظر : رصف المباني :ص٢٧٧.
(٢) ينظر : إعراب القرآن لابن سيده :١ / ٤٣، شرح الرضي : ٤ / ٤٢٠، الجنى الداني:٦١٥، توضيح المقاصد : ١/ ١٩٣، أوضح المسالك: ٣٨١/١، الدر المصون :١ / ٤٣٦، إتحاف فضلاء البشر:/ ٣٣١.
(٣) ينظر : شرح المفصل: ٨١/٨.
(٤) الكتاب :٣ / ١٦٥.
(٥) له في شرح ابن الناظم: ص٧٣، و شرح ابن عقيل: ١/ ٢٢٣، و شرح المكودي: ص٤٣، ولباغت بن صريم في :الإنصاف: ١/ ١٢٥،أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣ ، وشرح ابن يعيش: ٨/ ٧٢، الهمع:١/ ١٤٣، الخزانة :٤/ ٣٦٤، ٤٨٩، ووبلا نسبة في :اللباب : ١/ ٢٢٢، توضيح المقاصد : ١/ ٥٤٢،وشرح التصريح :١/ ٢٣٥، .
(٦) أوضح المسالك :١ / ٣٦٢.

الموافقون ليونس :

وقد ذهب الأخفش(٢١٥هـ) إلى إجازة إعمالها كما نقل د. عبد الأمير الورد عنه فقال: (وتغير بنية العامل عنده لا يؤثر في عمله مادام بمعنى العامل ، فيلزم بعد فتخفيف (لكنَّ) إلى (لكنْ) لا يمنع أعمالها .) (١)

وكذلك أجاز المبرد(٢٨٥هـ) إعمالها مخففة قياسا على (ان) فقال: «وقولك (لكن) بمنزلة (إن)في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيها ؛لأنها على الابتداء داخلة» (٢) من ابرز ما يلاحظ على كلامه انه أحتج بدخولها على الابتداء ،و الذي يفهم من هذا أنها تدخل على الجملة الاسمية ، وهذا غير دقيق إذ إن (لكنْ) عند تخفيفها تدخل على الجملة الفعلية كما في قوله تعالى: ﴿ **وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ (الزخرف: ٧٦) .

الموافقون لسيبويه

ذهب السهيلي(٥٨١هـ) إلى إهمالها عند التخفيف ؛ ولأنها هي تختلف عن أخواتها حينما تخفف،فان معظم لفظها باقٍ ،فجاز أن يبقى حكمها ؛ لأنها فرع من (إنّ) فلذلك قِيس عليها، فهي عنده مركبة من حرفي (لا) و(إنّ)، ثم حذفت الهمزة المكسورة اكتفاء بكسر الكاف ،فكانت علة إعمالها كعلة إعمال (إنْ) هي فتح النون الأخيرة إذ إنها ضارعت الفعل في ذلك فعندما حذفت النون المفتوحة ،وقد ذهبت الهمزة للتركيب ؛لذا وجب إبطال حكم العمل بذهاب الطرفين المذكورين وارتفاع علة المضارعة للفعل . (٣)

كما ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ)هذا المذهب فيقول :((وقوع لكن بين كلامين متناقصين لفظاً أو معنىً، يبطل عملها بالتخفيف خلافاً ليونس)) (٤)

وذهب في شرحه على التسهيل (٥): إلى أن القياس في إن وأخواتها الإلغاء إذا خففت، تنبيهاً أن ذلك هو أصلها في جميع الأبواب ،وعلل لذلك أمرين:

الأول : انتفاء شبهها بالفعل عند التخفيف.

الأخر: ورودها عاملة وهي مخففة في كلام العرب.

وقد نص ابن هشام (٧٦١هـ) على أنها بالتحفيف ستدخل على الجملة الإسمية والفعلية لذلك علل رفض ذلك بزوال الاختصاص . (٦)

---

(١) منهج الاخفش الأوسط : ص٢٠٦.
(٢) المقتضب : ١٨٩/١.
(٣) ينظر: نتائج الفكر:ص٢٠٢-٢٠٣ .
(٤) سبك المنظوم: ص ١٠٥.
(٥) ينظر: شرح التسهيل : ٣٧/٢ ، الهمع : ٥١٨/١.
(٦) ينظر: شرح قطر الندى : ١/ ١٥٣.

وذهب الفاكهي (٩٨٢هـ) في كتابه (مجيب الندى) مذهب سيبويه فقال: «أما لكنَ إذا كانت مخففة من الثقيلة فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالأسماء » [١]

واما أبو حيان(٧٤٥هـ) فقد ذهب إلى إهمالها مخففة، وزاد على ذلك أنه رفض نسبة هذا القول ليونس فقال: « وهذه الرواية لا تعرف عن يونس» . [٢]

يرى د. فاضل السامرائي أن يونس والأخفش جوزا إعمالها قياساً على (إن) ويذهب إلى إهمالها . [٣]

قبل ان أُرجح أي قول منها وجب عليّ أن أذكر سبب إعمال (إن) وأخواتها؛ وذلك لأنها شابهت الفعل وبين الأنباري [٤] (٥٧٧ﻫ) هذا الشبه من خمسة أوجه هي :

(١) بناؤها على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

(٢) أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

(٣) أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء .

(٤) أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو : (إنني) و (كأنني) و (لكنني) .

(٥) أن فيها معاني الأفعال فمعنى (إن) و (أن) حققت ومعنى (كأن) شبهت ومعنى لكن (استدركت) ومعنى (ليت) تمنيت ومعنى (لعل) ترجيت .

فلو نظرنا إلى الوجه الأول وجدنا البناء على الفتح وهذا منتفٍ تماما ؛لان المخففة مبنية على السكون.

أما الوجه الثالث: فهو منتف أيضا ؛كونها إذا خففت زال اختصاصها بالأسماء .

أما الوجه الرابع: فهذا غير وارد في اللغة دخول نون الوقاية ؛لان الشبه للفعل قد زال .

أما الوجه الخامس: فباق معها بالتثقيل أو التخفيف ،وهذا يجعل إمكانية الإعمال موجودة ،لكنه ضعيف لا تنهض بأعمالها، ولو كان ذلك هو السبب لكان العامل في النداء هو الأداة لا الفعل المقدر .

بقي لنا الوجه الثاني وهذا أساسا ليس لـ(لكن) ؛لأنها ليست ثلاثية فهذا هو خاص بـ(إن) وباقي أخواتها .

فمن هذا كله يمكن أن نقول: إن عدم إعمالها هو الوجه الذي يؤمن اطراد القاعدة النحوية ، ويضاف إلى ذلك انه لا شاهد من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو كان بيت شعر مما قيل في

---

(١) مجيب الندى : ص ١٩١.
(٢) التذييل والتكميل : ١٤٦/٥.
(٣) ينظر : معاني النحو :٥٩/١.
(٤) ينظر : أسرار العربية :ص ١٤٣.

عصر الاستشهاد أو كلام لإعرابي فصيح ،هذا كله لم يرد منه شيء لا في عصر الإستشهاد ولا في غيره.

وكذلك لم تذكر لنا الكتب التي أوردت رأيه ما يقويه إلا ما كان من قياسه على (إنْ) التي هي بدورها قد تعمل قليلاً ،ولكن الأكثر الإهمال حتى في حالة العمل فهي تعمل بشروط أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا .

أما رأي سيبويه فجاء فضلاً على القياس بآيتين تقويانه بل تجعلانه الصواب .

٢- إعمال (ما) الحجازية منقوضة بالا:

اشترط النحويون في (ما) الحجازية حتى تعمل شرطين أحدهما : ألا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا والآخر: ألا ينتقض نفيها بـ(إلا) ، و(إلا) هذه تقلب المعادلة فالنفي هنا سيكون إثباتا ،لذا سيبطل سبب عملها لان السبب هو تشبيهها بـ(ليس) لأنهما نافيتان ولما ذهب النفي عادت إلى عدم اختصاصها ،فهي إذن ستدخل على الأسماء والأفعال.

أما يونس فقد خالف أصول البصريين مرة أخرى فقد أجاز إعمال (ما) المقدم خبرها على اسمها[١] ،وها هنا نراه ينقض شرط إعمالها الآخر، وهو ألا ينتقض نفيها بالإ فقد أجاز يونس ذلك واستشهد بقول الفرزدق:

وما الدّهر إلاّ مَنْجنوناً بأهله   وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذَّبَا[٢]

منع سيبويه إعمال الحجازية إذا انتقض نفيها بالا فيقول:« ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك (ما) وتقول: (ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ) تَستَوي فيه اللغتان، ومثله قوله عزّ وجلّ : ﴿ **قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا** ﴾ (يس: ١٥) لم تَقْوَ ما إذ نقضْتَ معنى ليس كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ، فمعنى ليس النفي كما أنّ معنى كان الواجبُ وكل واحدٍ منهما يعني كان وليس إذا جرّدته فهذا معناه، فإن قلتَ ما كان أَدخلتَ عليها ما يُنْفَى به، فإن قلتَ: ليس زيدٌ إلاّ ذاهبا أَدخلتَ ما يوجِبُ كما أدخلتَ ما يَنْفِي، فلم تَقْوَ ما في بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر .»[٣]

وعلة المنع لان ما عملت لشبهها بـ(ليس) من ناحية النفي، فإذا انتقض نفيها بالا زال معنى النفي، وهي غير مختصة بالأسماء فلا تعمل.

الموافقون ليونس

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٢/ ١٨٧، شرح التسهيل: ٣٧٣/١، الجنى الداني: ص٣٢٧، التذييل والتكميل :٢٦٩/٤ ، أوضح المسالك: ١ / ٢٧٣، همع : ٣٩٠/١، الخزانة :١٣٠/٤.
(٢) سبق تخريجه في ص ١١.
(٣) الكتاب :٥٩/١.

ووافق يونس في ذلك ابن خروف(٦٠٩هـ)[١]، وابن مالك (٦٧٢هـ) [٢] ،و أبو علي الشلوبين (٦٢٥هـ). [٣]

وقد أجاز الفرّاء النصب مع انتقاض النفي بـ (إلاّ) على إضمار (فعل) ، قال الفراء تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ** ﴾ (القمر: ٥٠) ، وقد استند في ذلك على رواية (وما أَمْرْنا إلاّ وحدةً) [٤] بالنصب ،وذهب في تفسيرها إلى أنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة ، كما تقول : ما أنتَ إلاّ ثيابكَ مرة ، ودابتك مرة ، ورأسك مرة ، أي : تتعاهد ذلك [٥] . وعزا إلى الكسائي(١٨٩هـ) أنه سمع العرب تقول : إنّما العامري عِمَّتَه ، أي : ليس يتعاهد من لباسه إلاّ العامة [٦] .

وذهب ابن خروف (٦٠٩هـ) مذهب يونس إذ قال بنصب (منجنونا) على انه خبر لـ(ما) الحجازية ، وقد رفض نصبه على المصدر وقد فساد من قال ذلك لمباينته المصادر، وبنى ذلك على قول الفرزدق [٧]

إما ابن مالك(٦٧٢هـ) فرفض هذه التأويلات وصرح بأنه يجب أن تلحق ما بـ(ليس) في نقض النفي ،كما ألحقت بها في عدم النقض، وعدها تكلفا لا حاجة إليه ، فالأولى عنده جعل (منجنونا) و(معذبا) خبرين لـ(ما) منصوبين بها ، واستدل على ذلك ببيت آخر رآها أقوى من الإستشهاد ببيت الفرزدق[٨] :

وما حَقٌ الذي يَعْثُو نهاراً ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نكَالا [٩]

ونقل السيوطي(٩١١هـ) لنا أن أقواما يجيزون ذلك بشرطين :

الأول : النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو: (ما زيد إلا أخاك) أو منزلا منزلته نحو: (ما زيد إلا زهيرا) .

الآخر: يجوز أن كان صفة نحو:(ما زيد إلا قائما) . [١٠]

---

(١) شرح الجمل: ص ٥٨٨ .
(٢) شرح التسهيل: ٣٧٤/١ .
(٣) الهمع : ٣٩١/١ .
(٤) لم تنسب لأحد : اعراب النحاس : ٢٩٩/٣، ومعجم القراءات: ٢٤٢/٩.
(٥) ينظر : معاني القرآن : ٣ / ١١١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢٩٩ .
(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١١١ .
(٧) شرح الجمل :ص ٥٨٨ .
(٨) لمغلس بن لقيط ينظر: الجنى الداني: ص ٣٢٥، اللسان :٢٩/١٥، المقاصد النحوية :٢ /١٤٨، وبلا نسبة في : الدر المصون : ٣/ ٤١٤، اللباب في علوم الكتاب :٥/ ٥٦٩،الهمع : ٣٩٠/١ ،الدرر :١٠٠/٢.
(٩) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٤/١ .
(١٠) ينظر : الهمع : ٣٩١/١ .

الموافقون لسيبويه

أما المانعون إعمال (ما) فكثيرون ،وقد نقل د دخيل العواد في كتابه المسائل المتفق[١] عليها أن بعض النحاة قالوا: بالإجماع على إهمالها منهم: المجاشعي[٢] ،والصفار[٣] ، ابن الشجيري (٥٤٢هـ)[٤]، والسهيلي (٥٨١هـ)[٥] وهؤلاء بدؤوا بتأويلات عدة وهي كما يأتي :

(١) ان يكون موضوعا موضع المصدر .

أي مِنْ بابِ المفْعُولِ المطلَقِ المحذوف عَامِلُه، وهو يشبه قولك: (مَا محمّدٌ إلاَّ سَيْراً) فعامله هو(يَسيرُ) وعلى هذا يكون تقدير البيت : مَا الدَّهرُ إلاَّ يَدورَ دَوَران مَنْجنونٍ بأهلِه ،وما صاحبُ الحَاجَات إلا يُعَذَّبُ تعذيباً. [٦]

وهذا ما يراه ابن عصفور(٦٦٩هـ) في أحد قوليه إذ قال فيكون تقديره:(وما الدهرُ إلاّ يُجَنُّ جنوناً بأهله) ، ثم حذف (يُجَنّ) الذي هو في الاصل خبر (ما) ، فيقوم المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي: وما الدهرُ إلاّ جنونٌ، وهذا يشبه قولهم : (ما أنت إلاّ شرباً)، تريد:(تشربُ شربا) . هذا في موضع الكثرة مقيس، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون [٧]. وهذا موافق لقول العكبري(٦١٦هـ) [٨] .

وكذلك فسر الشطر الآخر من البيت فقال :« فمُعذَّباً مصدر تقديره إلا يُعذّب معذَّباً، أي تعذيباً، وذلك أَنَّ كل اسم مفعول من فعل زائد على ثلاثة أحرف فإنّه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة. » [٩]

وذهب النيلي (من نحاة القرن السابع) إلى إنهما منصوبان على المصدر. [١٠]

(٢) أنه منصوب على الحالية .

ان يكون اسما موضع الحال وهو رأي الآخر نقله ابن عصفور(٦٦٩هـ) إذ يكون (منجنوناً) اسماً في موضع الحال ،وأما خبر (ما) فيكون محذوفاً مقدرا بـ(موجود) ويكون التأويل: وما الدهرُ إلا موجوداً على هذه الصفة، أي مثل المنجنون ، كناية على أنه لا يستقر على حالة واحدة. [١١]

(٣) انه منصوب على انه مفعول به :

---

(١) المسائل المتفق: ص٣٧٥.
(٢) شرح عيون الاعراب: ص ١٠٧،وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٢/١، ارتشاف الضرب : ٣/ ١١٩٧ .
(٣) التذييل والتكميل :٢٧٠/٤.
(٤) نتائج الفكر: ص ٧٥.
(٥) أماليه :٥٥٦/٢ .
(٦) ينظر : معجم القواعد العربية : ٢٥/٣ .
(٧) ينظر : شرح الجمل :٥٩٢/١.
(٨) ينظر : اللباب : ١٧٥/١-١٧٦.
(٩) شرح الجمل :٥٩٢/١.
(١٠) الصفوة الصافية: ٣٤/٢-٣٥.
(١١) شرح الجمل:٥٩٢/١.

المنصوب مفعول به والخبر محذوف تقديره إلا يشبه منجنونا وهذا قال به العكبري(٦١٦هـ) في قوله الآخر فعده مفعولا به لفعل مقدر فيقول:« أن المنصوب مفعول به والخبر محذوف تقديره إلا يشبه منجنونا وهو الدولاب في دورانه وإلا يشبه معذبا .» [١]

ورفض الشاطبي (٧٩٠هـ) الذي الاحتجاج بالبيت ، وعد البيت من الشواذ التي لا يقاس عليه القول بإعمال (ما) ، ورفض الاحتجاج بالبيت ، وعد البيت من الشواذ الذي يحفظ لا يقاس عليه [٢] .

(٤) انه منصوبا على نزع الخافض:

نقل ذلك أبو حيان(٧٤٥ه) في تفسيره عن ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) فقال:« وزعم الطاهر بن بابشاذ أن منجنونا منصوب على اسقاط حرف الجر واصله :وما الدهر الا كمنجنون.»[٣]

ورفض ابو حيان(٧٤٥هـ) ذلك لان المجرور المحذوف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو في الاصل هو منصوب، والموضع هناموضع رفع ، فلو حذف حرف الجر لارتفع . [٤]

٣-الفصل بين (لا)النافية للجنس واسمها وخبرها:

إذا كان اسم لا النافية للجنس مثنى، ففي نونه مذهبان الأول: ليونس وهو حذف نون التثنية جاء في الكتاب: « والجر في كم بها رجل مصاب وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس واحتج بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت كم بها رجل»[٥]

إما المذهب الآخر، فهو لسيبويه الذي يرى أن الأحسن إثبات النون في ذلك فيقال:« وتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك إثبات النون أحسن وهو الوجه»[٦].

وعلل سيبويه رفضه لذلك بأن قولهم : (لا يدي لك) ، و(لا أبالك) بقبح الفصل بين اسم (لا) النافية للجنس وخبرها، فالاسم هنا يشبه اسمها حينما يكون ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، كقولهم : (لا مثل زيد) ، فيقبح تقديم الجار والمجرور على خبرها كما في قولهم: (لا مثل بها زيد) ،فالفصل هنا قبيح، وكذلك يقبح أن يقال: (لا يدي بها لك) ولكن يجب أن يقال: (لا يدين بها لك) ، و(لا أب يوم الجمعة لك) ، فكأنك تقول :لا يدين . [٧]

---

(١) اللباب: ١/١٧٥-١٧٦.
(٢) ينظر : المقاصد الشافية: ٢/٢٢١.
(٣) التذييل والتكميل: ٤/٢٧٤، الجنى الداني :ص ٣٢٦ .
(٤) ينظر : التذييل والتكميل: ٤/٢٧٤، الجنى الداني :ص ٣٢٦ .
(٥) الكتاب: ٢/٢٨٠-٢٨١.
(٦) المصدر نفسه : ٢/٢٧٩.
(٧) ينظر : المصدر نفسه .

والذي يقصده سيبويه بقوله : (فالاسمُ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء) أن لا النافية للجنس وأسمها بمنزلة اسم واحد فقبح أن تفصل .

وهذا الذي فهمه السيرافي(٣٦٨هـ) من قول سيبويه فقال: «لأن المنفي الذي قبله إذا جعلته كأنه اسم لم يفصل بينه وبين المضاف إليه ، قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئا ؛ لأن اللام كأنها هاهنا لم تذكر.»[١]

فقد ذكر أبو حيان أنَّ سيبويه أجاز الفصلَ بين اسم (لا) وخبرها بجملة الإعتراض . نحو : لا أبا فاعلم لك[٢] .

والظاهر أن أبا حيان(٧٤٥ﻫ) قد فهم من قول سيبويه :« ومن قال : (كم بها رجلٍ مصابٍ) لم يُبالِ القبح ، قال : (لا يَدي بها لك ، ولا أخا يومَ الجمعة لك ، ولا أبا فاعلم لك)» [٣] بأنه قد يجيز ذلك.

فقوله:(لم يُبالِ القبح) لا يعني أبداً أنه يجيز هذا الوجه ،ذلك لأنه قد جعل الوجه الحسن والاختيار إثبات النون ، وقبح حذف النون واثبات الألف في نحو : لا يدي ، ولا أخا ، وهو إنما أورد المثال : (لا أبا فاعلم لك) ، معهما ممّا يعني أنّ حكمه كحكمها (القبح) ،وليس الجواز كما عُزي إليه ذلك.

ويرى الخوارزمي(٦١٧هـ) ان« احتج يونس: بأن قولهم: لا أبا لك قد تنزل منزلة المضاف والمضاف إليه ولذا عاد الألف في: (لا أبا لك) ، فيجوز بينهما الفصل بالظرف كما في قوله :

هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له [٤]

وحجة سيبويه إن هذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيئين فلا يجوز.» [٥]

الموافقون ليونس :

وذهب المبرد (٢٨٥ﻫ) مذهب يونس فقد شبه ما يقع مضافاً بعد اللام بما وقع في النداء في قولك: يا بؤس للحرب إذا كانت فهذه اللام هي لتأكيد الإضافة كما يؤكدها الاسم إذا كرر كقولهم : (يا تيم تيم عدي) وذلك قولك: (لا أبا لك)، فإذا أردت الإضافة فلابد من إثبات اللام .[٦]

---

(١) شرح السيرافي :١٩/٣.
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٩/٢ .
(٣) الكتاب : ٢٨٠/٢ (الحاشية) .
(٤) البيت لدُرْناَ بنت عَبعَبَةَ وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما ينظر: الكتاب: ١٨٠/١، والإنصاف: ٢/ ٥٢١، اللسان : ١٤/ ١٠،وبلا نسبة في :الجمل للخليل :ص١٠٦، الخصائص: ٤٠٥/٢، شرح ابن الناظم: ص١٦٧ .
(٥) التخمير :٥١٠/١.
(٦) المقتضب :١ / ٢٧٧ .

وكذلك أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) الذي ذهب إلى تأييد رأي يونس في كتابه الإيضاح العضدي كما في قوله :« وعلى هذا تقول: (لا غلامي لزيد)، و(لا يدي له) ، فتحذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام .»(١)

وذهب الرماني (٣٨٤هـ)إلى أن سبب حذف نون التثنية في قولهم : (لا غلامي لك) هو تقدير الإضافة إلى الكاف ،ولولا ذلك لكان الأولى هو تثبيت النون لأن نون التثنية إذا حذف تحذف للإضافة، وكذلك قولهم :لا يدي لك إنما حذفت النون لتقدير الإضافة .(٢)

و ذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ) إلى أن العرب تقول: (لا يَدَيْ لكَ)، فتحذف النون، والنون لا تحذف إلاّ للإِضافة، وهذا يدل على أن اللام زائدة وحذفت النون للإِضافة. (٣)

وقال أيضا:« وقولهم: (لا يَدَيْ لك بكذا)، في فصيح الكلام. وأيضاً فإِنَّهم قد جاءوا بذلك على الأصل، قال الشاعر:

أبِالمَوتِ الذي لابدَّ أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوّفِيني (٤)

وكذلك قوله:

وأيُّ كَريمٍ لا أبا لَكِ يُخَلَّدُ (٥)

فإِنْ قيل: فلأي شيء أُقحِمت اللام؟ فالجواب: إنّها أُقحمت لأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف شيئاً، وما أُضيف إلى المعرفة معرفة، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنَّه غير مضاف. »(٦)

وظاهر كلام النيلي (من نحاة القرن السابع)انه يؤيد يونس إذ قال: «وكذلك حذف النون من التثنية والجمع يشعر بالإضافة في قوله: لا يدي له، والأصل : (لا يدين) فحذف النون لأجل الإضافة، لكن لما كانت الإضافة تبطل عمل (لا) زادوا ليفصل اتصال الإضافة ،ويتوفر على (لا) مقتضاها من التنكير، وثبوت الألف يقتضي التعريف فتعارضا فتساقطا. »(٧)

ذهب خالد الأزهري (٩٠٥ه) إلى موافقة يونس ،فقد رأى أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مضافا وفصل بينه وبين المضاف إليه باللام، فإن الصحيح في نحو هذا أنه من باب المضاف

---

(١) الإيضاح العضدي :ص١٢٣.
(٢) ينظر : كتاب اللامات :ص ١٠٠-١٠١.
(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢.
(٤) لأبي حية النميري ينظر : المقتضب ٣٧٥/٤ ،والأصول: ٣٩٠/١، والخصائص: ٣٤٥/١ ، المنصف :٢٣٧/٢ ، والأمالي الشجرية: ٣٦٢/١ ،والمقرب: ١٩٢/١ شرح شذور الذهب للجوجري:٢ / ٥٧٩، والخزانة ١٠٥/٤.
(٥) عجز بيت لمسكين الدارمي وتمامه : فقد مات شماخ ومات مزرد: الكتاب :٢ / ٢٧٩، الكامل في اللغة :٢/ ١٠٦، اللامات: ص ١٠٣،شرح الرضي:٢ /١٨٠،ولم ينسب في : المقتضب :١ / ٢٧٧، الأصول :١ / ٣٩٠.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور :١٤٣/٢.
(٧) الصفوة الصفية :٩١/٢-٩٢.

واللام مقحمة، أي لا أباه حتى يصح النصب فيه، و(الأب) لم يكتسب تعريفا من الإضافة؛ لأن (لا) النافية للجنس لا تعمل في المعرفة. (١)

الموافقون لسيبويه:

من المؤيدين لسيبويه ابن السراج (٣١٦ه) الذي ذهب إلى أن الكلام إذا فصل بين الجار والمجرور وتقول :(لا غلامَ وجاريةً فيها) ، لأن (لا) واسمها وخبرها بمنزلة الاسم الواحد ،فيكون بذلك كالاسم المركب كما هو الحال في (خمس عشر)، فكما لا يجوز الفصل بين خمس وبين عشر كذلك لا يجوز أن تفصل بين (لا) وبين ما بني معها وتقول : لا رجلٌ ولا امرأةٌ يا فتى. (٢)

ورفض الباقوري (٥٤٩هـ) ذلك وعلل الرفض بقوله:«فمن إذ كان الألف ثابتة حتى لا يكون داخلا في أب كانت اللام ثابتة حتى لا يكون داخلا فيه إلا على تقدير لا أبا لك وزعم المبرد(٣) : أنه لا يجوز: (لا غلامين) بالتثنية قال: لأن الواحد مبني فلا يصح فيه التثنية لأن الياء حرف إعراب» (٤)

إما العكبري (٦١٦ه) فقد عد (لا أبا لك) اللغة الثالثة ،وهي عنده أضعفها ووصفها بـ(أشدُّها وأبعدُها) عن القياس ،ويرى أن الوجه فيها حذف (اللام)، فهو في حكم الملفوظ به كما في قولهم : (٥)

مشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحين عشيرة ولا ناعبٍ إلاَّ ببينٍ غُرابُها (٦)

وكما قيل لرؤبة: كيف أصبحت فقال: خيرٍ إن شاء الله .أراد بخير، ومثله قولهم: (لا يدي لك بفلان) ، و(هذا قميصٌ لا كُمَّيْ له) فحذف النون في هذه الأمثلة ،وإثبات الياء على الوجه المقدَّم.(٧)

ذهب ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في تفسيره كلام الزمخشري إلى عد هذه اللغة شاذة فقال: « قال الشيخ : وإنما أورد ذلك، وان كان معلوما على القياس المقدم لأجل اللغة التي ذكرها بعدها ؛لكونها على خلاف القياس وهو قوله: أما قولهم :لا أبا لك ولا غلامي ولا ناصرين لك إلى آخره

---

(١) ينظر : التصريح :٢٦/٢ ،و شرح شذور الذهب للجَوجَري الحاشية:٢ / ٥٧٩.
(٢) ينظر : الأصول :١ / ٤٠٣.
(٣) ينظر : المقتضب :٣٦٦/١.
(٤) شرح للمع للباقوري :ص٤٠٠.
(٥) الرياحي في : الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، والحيوان : ٤٣١/٣ ،والإنصاف : ١٨٠/١ ، والخزانة : ١٤٨/٤، وبلا نسبة في : الخصائص : ٣٥٤/٢ ، وأسرار العربية : ١٤٨ ، والمغني :ص ٦٢٢ .
(٦) والشاهد فيه" ولا ناعبٍ" حيث جاء به مجرورا مع أنه معطوف على خبر ليس " مصلحين "المنصوب.
(٧) ينظر : اللباب علل البناء والإعراب :١ / ٢٤٢ -٢٤٣.

.قال الشيخ: يعني أن هذه اللغة شاذة ؛ لأنه أعطى أحكام الإضافة وفيه ما يأباها من اللفظ والمعنى . »[١]

ونقل الرضي (٦٨٦هـ) إجماع النحاة على رفض رأي يونس فقال:« فإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم تحذف النون من غلامين، اتفاقا، أما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف. »[٢]

٤ـعسى حرف أم فعل

عسى من أفعال المقاربة التي تعمل عمل كان فترفع الأول اسما لها وتنصب الثاني خبرا لها . وقد سمع في كلام العرب اتصال ضمائر النصب بـ(عسى) بدلا من ضمائر الرفع ،فأختلف العلماء إلى ثلاثة مذاهب [٣]:

أولها: أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن .

ثانيها: أنها باقية على عملها عمل (كان) ،ولكن استعير لها ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

ثالثها : أنها لم تتغير بل باقية على عملها عمل كان ، ولكن في الكلام قلب فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس .

أُختلف في تأويلها فيونس عد (عسى) باقية على عمل كان، بعد اتصال ضمائر النصب في مثل عساه و عساك، عساها... ولكن استعير لها ضمير النصب بدلا من ضمير الرفع . [٤]

أما سيبويه فيرى أنها لا تعمل عمل كان في هذا الموضع . بل تعمل عمل (إن) فالكاف هنا منصوبة، واستشهد لذلك بقول رؤبة :

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا[٥]

فعطف (لعل)عليها دليل على أنهما متناظران ، ودليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (نى) قال عمران بن حطان:

ولِى نَفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لَعَلّى أو عَسانِي[٦]

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٧/١.
(٢) شرح الرضي: ١٨٢/٢.
(٣) ينظر: المغني :٢٠٤/١.
(٤) ينظر: أمالي الشجري: ٢٧٩/١، شرح المفصل: ٣٨١/٤،الخزانة: ٣٣٧/٥
(٥) البيت لرؤبة ،وقبله: تقول بنتى قد أنى أناكا ينظر :ديوانه:ص١٨١، وشرح المكودي :ص١٢٨، والخزانة: ٣٢٩/٥،ولم ينسب في: والمقتضب: ٧١/٣، الأصول : ٢ / ٣٨٧، والخصائص :٢/ ٩٦، الإنصاف :١ / ٢٢٢.
(٦) البيت لعمران بن حطان في: والمقتضب: ٣/ ٧٢، والخصائص: ٣/ ٢٥، المفصل :ص ١٧٦، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٥، ١١٨، ٢٢٢، والمقرب: ص ١٨، أوضح المسالك: ١ / ٣٢٣ ، والخزانة: ٢/ ٤٣٥.

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ولكنهم جعلوها في هذا الموضع بمنزلة (إن وأخواتها) في هذا الموضع .[١]

وقد فسر الرضي(٦٨٦هـ) مذهب سيبويه: إن (عسى) تغيرت عن أصلها بتحولها إلى أحرف التي تشبه الفعل وكذلك الضمائر كذلك فهي تحولت إلى النصب تبعا لتغير(عسى) كما إن الضمير في (لولاك) إذ ناب ضمير النصب مقام ضمير الجر ،على أن هذا التبدل لا يكون إلا في الضمائر وهذا الكلام نفسه ينطبق على (عسى) فنصب اسمها لا يختص إلا بالضمير فلا يقال: (عسى زيدا يخرج) ، اتفاقا منهم، ومما يقوي ذلك كون الضمير منصوبا بإلحاق نون الوقاية في : عساني ، كما في بيت عمران ، فهذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة .[٢]

ومن جهة أخرى انه يرى في قول سيبويه تشبيهها بـ(لعل) في خبرها أيضا ، إذ يكون دائما مقترنا بأن كما كان مقتضاه في الأصل أي كما في قولهم: (عسى زيد أن يخرج) ، فيكون الخبر كذلك من هذا الوجه محمولا على خبر (لعل) في كونه مصدرا مؤولا من (أن) والفعل في محل رفع خبر لـ(عسى) .[٣]

الموافقون ليونس

ذهب الأخفش مذهب شيخه يونس كما نقل عنه ابن مالك فقال: «ومذهب أبي الحسن الأخفش أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر. إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه. »[٤]

ويرى ابن يعيش(٦٤٣هـ) رأي يونس في نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع فالشاهد فيه (عساكا) ،إذ وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع . والمعنى: إنه قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق ، وقوله : علك ، أي: لعلك إن سافرت أصبتَ مُلتمسَك.[٥]

وذهب ابن مالك(٦٧٢هـ) مذهب يونس والأخفش إلا أنه نسب القول للأخفش ،وعد قولهم هو الصحيح لسلامته عن عدم النظير، إذ لا يمكن أن يقال فيه رأي إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وأستشهد لذلك قول الراجز:

يَا بنَ الزُبير طَالَما عَصيتُكا وطَالُما عَنَّيتَنا إليكا[٦]

---

(١) ينظر: الكتاب :٣٧٤/٢-٣٧٥.
(٢) ينظر : شرح الرضي: ٤٤٤/٢-٤٤٦.
(٣) المصدر نفسه .
(٤) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٦٥.
(٥) ينظر: شرح ابن يعيش٣٤٥/٢.
(٦) الرجز لرجل من حمير في الخزانة : ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافية: ص٤٢٥، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، واللسان : ١٥/ ٤٤٥، وبلا نسبة في الجني الداني ص٤٦٨، وشرح الشافية: ٣/ ٢٠٢ .

فأناب الكاف هنا عن التاء. وهذه النيابة الموضوع للرفع موجودة في كلام العرب في مثل:(ما أنا كانت) ،و(مررت بك أنت) ،لذلك فهو لا يستبعد نيابة غيره عنه [١].

وأضاف أيضا :« ولأن العرب قد تقتصر على (عساك) ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الإستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك .بخلاف كونه في موضع رفع، فإن الاستغناء بمرفوع كاد في نحو:(من تأتني أصاب أو كاد) . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ،ولا نظير لذلك .»[٢]

كما ذهب صاحبا المعجم الوافي مذهب يونس «ومما ذكرناه من أن (عسى) فعل سواء اتصل بها ضمير أم لم يتصل وهو القول المشهور.» [٣]

الموافقون لسيبويه

أما النحاة الذين وافقوا سيبويه فكثر ومنهم: أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) الذي قال : «والصحيح أنه فعل والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير و ألفه و واوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى: ﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ** ﴾ (محمد: ٢٢) ، فلما دخلت عليه هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قمت و قاما و قاموا و قمتم دل على أنه فعل .»[٤]

وذهب الخوارزمي (٦١٧هـ) في أن (عسى) تشبه بـ(لعل)؛ فلذلك تقوم مقام لعل، فيقال : (عساك تفعل) كما يُقال: (لعلك تفعل كذا) ، وكذلك العكس فقد تُقام لعل مقام عسى فيقال : لعلك أن تفعل كذا قال[٥]:

لعلَّكَ يوماً أن تُلمَّ مُلِمَّةٌ   عليكَ من اللائِي يَدَعْنَك أجدَعَا [٦]

وذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ) مذهب سيبويه في اشتراط دخول ضمير النصب عليها حتى تكون كـ(لعل) بحجة أنه ليس بالإمكان وضع ضمير نصب في موضع ضمير رفع . في قولهم : (عساكَ أَن تقومَ) ،فما اتصل بهذه الأفعال سيكون منصوبا على أنه اسمها و(أَن يقوم) في موضع الرفع على أنه خبرها.[٧] ، وقد لاحظ قيام ضمير النصب مقام الرفع ، وإِن كانت صيغته صيغة المنصوب في موضع رفع فانه يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل مع (أَنْ) في

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٧/١-٣٩٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) علي توفيق الحمد - يوسف جميل الزعبي: ص ٢٠١.
(٤) أسرار العربية :ص ١٢٥.
(٥) البيت لمتمم بن نويرة في : الكامل في اللغة: ١/ ١٥٨، وشرح ابن يعيش:٨٦/٣، وشرح الرضي:٤٤٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٦٤، ٦٢٣، والخزانة:٤٣٣/٢ .لم ينسب : والمقتضب:٧٤/٣، والمفصل :ص ٤٠٠.
(٦) التخمير: ١٧١/٢-١٧٢.
(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٢/٢.

موضع نصب، فقال في ذلك : « فالجواب: إنَّ الشيء قد يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمر، وقد تبيَّن ذلك فافهم. »[١]

وذهب أبو حيان(٧٤٥هـ) إلى أنها لما شابهت (لعل) في عملها صار حكمها كحكم (لعل) في اقتصارها على المنصوب دون المرفوع ،لذلك لايظهر مرفوعها كما لايظهر مرفوع (لعل) وأخواتها، ويحذف مرفوعها للعلم به. [٢]

ومن الملاحظ أن بعض الغموض يكتنف عبارة أبي حيان التي قال فيها: « فلأنها لمّا عملت عمل لعل »[٣] فما المقصود من عمل (لعل) إذا كان العمل النحوي ، فهذا بعيد عن حقيقة (عسى) التي تعمل عمل (كان) ، وهذا لا ينطلي على نحوي كبير كأبي حيان ،والذي يبدو أن المقصود هو العمل الدلالي إذ إنهما يدلان على الترجي وهذا أقرب إلى حقيقتهما.

وهذا قريب مما ذهب اليه حالد الأزهري (٩٠٥هـ) الذي يرى أنها بمعنى (لعل) في الترجي والاشفاق ، لذالك كما أشبهتها في المعنى أشبهتها في العمل عليها. غير أنه أضاف قياسا آخرشابه بينهما إذ حمل لعل على عسى في إدخال أنّ في خبرها، واستشهد بالحديث الشريف على صاحبه أفضل الصلاة والسلام: (**ولعلّ بَعضَكم أنْ يَكونَ أَلْحَنُ بِحِجتِهِ مِن بَعْض**) [٤] وأيضا شرط اسمها أن يكون ضميرا لغائب أو متكلم أو مخاطب . [٥]

وفي حقيقة الامر أنه ذهب إلى أبعد من ذلك، فعدها الحرف السابع من الحروف المشبهة بالفعل هذا رأي تفرد به عن كل النحويين.

تبنى المرادي(٧٤٩هـ) مذهب سيبويه وعبر عنه بـ(هو الصحيح) . وأحتج في أبطال مذهب يونس و الأخفش بأن الاسم قد يصرح به في موضع(أن) والفعل، وان مثل هذا التركيب مرفوع واستشهد لذلك بقول الشاعر:

فقلت عساها نارُ كأْسٍ، وعَلَّها تَشَكَّى، فآتي نَحْوَها فَأَعُودُها [٦]

ثم رفض حجج ابن مالك الواحدة تلو الأخرى :

(١) من نيابة الكاف عن التاء في (عصيتكا) ، إذ إنه يرى أن الكاف فيه بدل من التاء، كما نص عليه أبو علي وغيره ، وهو شاذ ولو كان حين نصب لم يسكن آخر الفعل ،لأجله ، كما لم يسكن في(عساكا) .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور:١٣٢/٢.
(٢) ينظر : التذييل والتكميل :٣٦١/٤ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) شرح التصريح: ١/ ٢٩٧.
(٦) لصخر بن جعد الخضري في :التصريح: ١/ ٢١٣،وشرح شواهد المغني للسيوطي :ص ٤٤٦ ،والدرر اللوامع: ١/ ١١٠،ولم ينسب في : الجنى الداني: ص ٤٦٩،وأوضح المسالك: ١ / ٣٢٢، وشرح التصريح : ١/ ٢٩٧ .

(٢) أما النيابة في نحو (ما أنا كأنت) فوجّه لذلك بأن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج للنيابة. (١)

وذهب السيد هاني محمد القزاز إلى غير ذلك، فالمسألة في رأيه ليست قيام (عسى) مقام (لعل) في كل ما هو لها حتى حقيقتها ،بل إنه يرى : أن العرب استعارت ضمير النصب لضمير الرفع في نحو (عساك) ؛وتبقى (عسى) على عملها في أن اسمها يكون مرفوعاً .(٢)

حروف العطف

دخول حروف العطف بعضها على بعض:

أ - لكن بين العطف والاستدراك :

المذهب الأول : أنها عاطفة بشرط واحد ،هو أن لا تدخل عليها الواو .

المذهب الثاني : أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو ، فهي زائدة لازمة .

المذهب الثالث : أنها عاطفة ، وتستعمل بالواو وبدونها ، فهي زائدة غيرُ لازمة .

المذهب الرابع : أنها غير عاطفة ، بل هي حرف استدراك .

وذهب يونس إلى أن (لكنْ) المخففة من الثقيلة في جميع مواقعها أداة لاستدراك، وليست بحرف عطف ، أن وليها مفرد أو جملة ، وأحتج لذلك بجواز دخول الواو العاطفة عليها ، ففي المفرد يقدر العامل بعدها .(٣)

قال سيبويه : ((واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ، وثم و أو)) (٤)

وقال في موضع أخر: « كذلك ((مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ)) ،ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط ، فيتدارك كلامه ، لأنه ابتدأ بواجب »(٥).

وقال أيضا في موضع آخر: « ومثله : ((ما مررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ))، أبدلت الأخر من الأول فجرى مجراه في بَلْ .»(٦)

وكان ذلك الخلاف بسبب أن سيبويه لم يستشهد على قوله بشاهد واحد .

الموافقون ليونس:

---

(١) الجنى الداني: ص ٤٦٩.
(٢) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة :ص ٧٦.
(٣) شرح الكافية :٤٢٠/٤،وينظر : شرح ابن الناظم : ص ٥٣٨ – ٥٣٩، الجنى الداني: ص٥٨٧ وما بعدها، شرح ابن عقيل: ٢٠٩/٣ ، المغني: ٢٩٢/١ ،رصف المباني: ٤٧٤، والهمع : ١٨٥/٣، و شرح التصريح: ٢/ ١٣٥.
(٤) الكتاب :٤٣٥/١.
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر نفسه .

ذهب مكي القيسي (٤٣٧ه) إلى أن الواو هي العاطفة ، و(لكن) للاستدراك [١]، في أعرابه لآيتين كريمتين الأولى : من سورة يونس قال تعالى :﴿ **وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ (يونس: ٣٧)

والثانية: من سورة القصص[٢] قال تعالى :﴿ **وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ** ﴾ (القصص: ٤٥)

ومن الموافقين ليونس ابن الناظم (٦٧٢ه) في ظاهر كلامه ، والذي عبر فيه عن دخول الواو على (لكنْ) في قوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾ (الأحزاب: ٤٠) تعرية عن العطف، إذ قال: « فتُعرى عن العطف لامتناع دخول العاطف على العاطف))[٣] .

والذي يفهم من كلامه هذا أنها قد تأتي للعطف ،ولكن دون الواو .

وذهب أبو حيان (٧٤٥هـ) إلى موافقة يونس إذ إنه ذهب إلى أنها ليست من حروف العطف بل زائدة. وأحتج لذلك بأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب من أنها جاء بعدها ما يوهم العطف . بل أن الصحيح مما جاء بلسانهم ما يوهم العطف كانت مقرونةً بالواو، واستدل في ذلك بالآية الكريمة .

وما جاء عن سيبويه في قولهم: (مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ)، فهذا وغيره مرفوض عنده، بل من إنشاء النحاة أنفسهم إلا أنه لم يجرؤ على البوح به، بل كنى عنه بعبارات أخرى ، ورفض الجمل التي توجد في كتب النحويين كما في قولهم : (ما قام زيد لكن عمرو) ، و(ما ضربت زيداً لكن عمراً)، (وما مررت بزيد لكن عمرو) ، وعدها من تمثيلات النحويين ، ليس أنه مسموع من العرب. [٤]

من أغرب ما يؤخذ على أبي حيان أنه تبنى هذا القول مع أنه لابن مالك قاله في شرحه للتسهيل.[٥]

و قال في موضع أخر : ((..وهو الصحيح ؛ لأنّه لا يحفظ ذلك من لسان العرب، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو كقوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**

---

(١) مشكل إعراب القرآن :١ / ٢١٣، ١ / ٣٩١.
(٢) نفسه :٢ / ٥٤٦.
(٣) شرح ابن الناظم: ص ٥٣٨ – ٥٣٩ ،وينظر: الهمع :١٨٥/٣ .
(٤) ينظر :البحر المحيط :٣٢٧/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٣،و توضيح المقاصد: ٢ / ٩٩٦ .

وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ (الأحزاب: ٤٠)، وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيداً لكن عمرو، وما ضربتُ زيداً لكن عمراً.....فهو من تمثيلهم؛ لأنّه مسموع من العرب))[١].

وأيد السفاقسي (٧٤٢هـ) رأي يونس القائل بأنّ (لكن) ليست عاطفة إذ قال: (لأنها لم تجيء في كلامهم وبعدها مفرد إلا مقرونةً بالواو مستشهدا بالآية نفسها من سورة الأحزاب [٢].

وكذلك ابن عادل (بعد٨٨٠ هـ) ذهب إلى أن معناها الإستدراك وهذا يضاف إلى أنها عاطفة ، بشرط أن يكون المعطوفان ضدين أو نقيضين ،وأيضا يجب أن يكونا مفردين ، وبهذا يوافق سيبويه في شرطيه ومثل لذلك بقولهم : (ما قام زيد لكن خرج بكر) ، واستشهد على ذلك بقوله طَرَفَةَ بن العبد [٣] :

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ لِبَيْتِهِ   وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمَ أرفِدِ [٤]

وعلى هذا لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة[٥]:

أولها: أن يكون المعطوف به مفردًا، لا جملة .

ثانيها: ألا يكون مسبوقًا بالواو مباشرة النحو الوافي .

ثالثها: أن تكون مسبوقة بنفي، أو نهي.

وأنكر عبد الخالق عضيمة أن تكون (لكن) عاطفة فهو يرى أن العطف بها لا يحفظ من لسان العرب بل إذا ما ورد بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو ،وان ما ورد في كتب النحويين نحو قولهم :(ما قام زيدٌ لكن عمروٌ) فهو من تمثيلهم ولم يسمع عن العرب[٦] .

وتكلم المرادي(٧٤٩هـ) كثيرا عنها في كتابه الجنى الداني[٧] وأسهب كثيرا في ذكر المانعين والمجوزين وأقوالهم وحججهم وشواهدهم ولم يبد له رأيا في ذلك غير أنه في شرحه للألفية أبدى صراحة أنها غير عاطفة « والصحيح أنها ليست من حروف العطف .»[٨]

الموافقون لسيبويه:

ذهب أكثر النحويين إلى أن (لكنْ) من حروف العطف ولا تحتاج إلى الواو[٩] ،،فقد نُسب إلى الكسائي ذلك (١٨٩هـ) [١٠]، والمبرد(٢٨٥هـ)[١١] ،وأبن كيسان (٢٢٥) [١] لكنه أستثنى

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٩٥/١.

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ص٣٥٩ ، وينظر : البحر المحيط : ٥٢٤/١، والهمع : ٢٦٣/٥ .

(٣) ديوان طرفة بن العبد :ص٥، والصناعتين : ص١٤٣، والكتاب: ٣ / ٧٨، والمعاني الكبير :ص ٩٩ ،والزاهر: ٢٠٩/٢، وشرح شذور الذهب :١ / ٤٣٥، والحلل في شرح أبيات الجمل:ص٦٦.

(٤) ينظر : اللباب في علوم الكتاب :١ / ٣٥٣.

(٥) ينظر : المقرب: ١/ ٢٣٣،شرح التصريح : ٢/ ١٥٥، لكن في القران الكريم:ص٥٠.

(٦) ينظر : دراسات لإسلوب القرآن الكريم :٥٩١/٢ .

(٧) الجنى الداني: ص ٥٨٦ وما بعدها.

(٨) توضيح المقاصد: ٩٩٦/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٢٩/٢ وشرح الاشموني : ٤١٦/٢ .

(١٠) البرهان في علوم القرآن :٤ / ٣٩١، إعراب القرآن لابن سيده :١ / ٢٤٤.

(١١) ينظر : المقتضب : ١٠٧/٤ .

شرط النفي قبله، وهذا مذهب أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) [٢] ،والزركشي (٧٩٤) [٣] ، والسيوطي(٩١١هـ) بشرط كونها عاطفة إذا تلاها مفرد[٤]، والآلوسي (١٢٧٠هـ) بشرط ألا يسبقها الواو، وكون ما بعدها مفردا.[٥]

وأشترط سيبويه لعدها حرف عطف شرطين :

(١) أما، أن يكون مسبوقاً بنفي أو نهي أو أما، وأن لا يكون الكلام واجباً.

(٢) أن لا يسبق بحرف العطف (الواو)؛ لأنه إذا دخل عليه أخرجه من العطف إلى الاستدراك.[٦]

أما الفراء(٢٠٧هـ) فقد خالف شيخه يونس وعدها عاطفة بشرط أن تكون مخففة وأيضا لا تدخل عليها الواو ،وقاسها على (بل) ، وعلل لذلك بان المخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها فإذا دخلت الواو قبلها انتفى تشابها بـ(بل) ؛ لان (بل) لا تدخل عليها الواو ،وأما إذا كانت مشدده فإنها تعمل عمل إن ولا تكون عاطفة. [٧]

وأما المبرد(٢٨٥هـ) فعد لكن من حروف العطف بشرط فقال: « ولا يجوز أَن تدخل بعد واجب إلاّ لترك قصّة إلى قصّة تامّة نحو قولك: (جاءَني زيد لكن عبدُ الله لم يأْت) ، و(ما جاءَني زيد لكنْ عمرو) ،و(ما مررت بأَخيك لكن عدوَّك)، ولو قلت: (مررت بأَخيك لكن عمرو) لم يجز. » [٨]

ويقصد المبرد في كلامه هذا أنه لابد أن يكون المعطوف مخالف أو مناقض للمعطوف عليه حتى يتم العطف بها ؛ لا معنى الاستدراك الذي تؤديه يقتضي ذلك .

ورآها أبن السراج (٣١٦هـ) للاستدراك في كل أحوالها مشددة كانت أو مخففة وليست للغلط إلا أنها في العطف مخففة أبدا ، واشترط لكونها عاطفة أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها؛ ذلك لأن معنى الاستدراك لا يكون إلا هكذا [٩].

وقد وافقه أيضا أبن عصفور(٦٦٩هـ) في كتابه شرح الجمل [١] من غير أن يذكر لذلك سبباً ، ولعله راجع إلى ما أستدل به من قياس أو سماع ، إلا انه اشترط «وإن وقع بعدها مفرد كانت عاطفة، ويكون معناها الاستدراك ، ولا يعطف بها إلا بعد النفي » [٢]

---

(١) الموافقي :ص١١٢.
(٢) ينظر : الإيضاح العضدي :٢٩٠/١ .
(٣) البرهان في علوم القرآن :٤ / ٣٩٠.
(٤) الإتقان في علوم القرآن :٢ / ٢٧٥.
(٥) روح المعاني : ٢٢ / ٤٢.
(٦) المغني : ص٣٨٥ ، والارتشاف :٤٤٦/٢.
(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن :٤ / ٣٩١، إعراب القرآن لابن سيده :١ / ٢٤٤.
(٨) المقتضب: ١٢/١.
(٩) الأصول :٤٢٧/١،الأساليب الإنشائية في النحو العربي :ص١١١ .

وذهب الرضي(٦٨٦هـ) إلى رفض مذهب يونس فهي من حرف عطف؛ ذلك لأنها تتغير عملها إذا وليها مجرور بلا جار، نحو: (ما مررت بزيد لكن عمرٍو) ، فرأى انه الرأي الأصوب هوما قاله الجزولي، إذ إنها تعاطف في المفرد إذا لم تسبقها الواو، وأما إذا كانت مع الواو، فالعاطفة هي الواو، و (لكن) لمجرد الاستدراك .[٣]

أما ابن الربيع (٦٨٨هـ) فذهب إلى أن لكن للعطف بالاتفاق فهو يرى انه لايعلم بين النحويين خلافا في أنها للعطف ،وأن معناها للاستدراك ،وأيضا نقل عن ابن الطراوة (٥٢٨هـ)[٤]هذا القول وقال: ان لكن ليست للاستدراك إنما هي مخالفة لـ(لا) توجب للثاني ما نفي عن الاول .[٥]

ولاأعلم من أين جاء ابن الربيع (٦٨٨هـ) بهذا الاتفاق ،يبدو أن يعني أنه رأي الجمهور .

أما من المحدثين فقد ذهب د. عدنان الدليمي إلى أن الواو هي الزائدة ولكن حرف عطف أساس في ذلك « وأرجح رأي سيبويه في أن (لكنْ) بعد الواو عاطفة ، لأن معناها مع الواو وعدمه واحد ، وأن

الواو زائدة غير لازمة لأنها وردت في كلام العرب غير مقرونة بالواو» [٦] .

ورأى د. عدنان الدليمي عد الواو زائدة ، وهي أم الباب يبدو فيه بعض الغرابة وكذلك قوله عن ورود (لكنْ) عاطفة من غير الواو ، إذ لم يذكر لنا الدكتور شاهداً واحداً على ذلك حتى أن بعض العلماء أيدوا رأي يونس لأنه لا يوجد شاهد لمجيء (لكنْ) بغير الواو بل إن السهيلي (٥٨١ هـ) رفض ذلك مقدماً .[٧]

ومما جاء من الشعر دخول حرف العطف بعضه على بعض قول زهير:

أراني ، إذا ما بتُّ بتُّ على هوًى   فثمَّ إذا أصْبحْتُ أصْبحْتُ غَادَيا [٨]

وقول عدي بن زيد :

ولكنْ كالشِّهاب فثمَّ يَخْبُو   وحادِي الموتِ عنه ما يحارُ [٩]

واما الآبذي (٦٨٠هـ) فقد ذهب إلى أنها عاطفة دون الواو ومهملة بدونه فقال : « وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنه قد حكي من كلامهم (ما مررت برجل صالح لكن طالح) ،فهي في هذا

---

(١) شرح الجمل: ٢٢٤/٢.
(٢) المقرب :٢٣٣/١.
(٣) ينظر : شرح الرضي:٤٢٠/٤ .
(٤) الإفصاح :ص ٩٥.
(٥) البسيط: ص ٣٤٠.
(٦) النواسخ في الكتاب :ص ٢٥٨.
(٧) نتائج الفكر: ص ٢٠٢ .
(٨) البيت لزهير بن أبي سلمى ينظر: ديوانه: ص٤٨، شرح الرضي: ٤ / ٤٩،وشرح عمدة الحافظ :ص ١١٨، الهمع: ١٣١/٢ ،وشرح ابيات المغني للبغدادي :٣٦/٣، والدرر: ١٧٢/٢،والخزانة: ٣٧/٣ .
(٩) لعدي بن زيد في: ديوانه الشعر والشعراء:٢٣٥/١، والأغاني : ١٤٣/٢، وشرج عمدة الحافظ :ص٦٥٠ ، والمعجم المفصل لشواهد العربية :١٨٣/٣.

الموضع وأمثاله عاطفة إذ لا يسوغ إضمار الخافض و إبقاء عمله ،إلا في قبيح ضرورة ،وذاك يقال في الكلام الفصيح فإذا دخل عليها حرف عطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ،فتكون إذ ذاك مثل ثُم في رواية من روى:

[بيت زهير]

إلا ترى أن (ثم) في البيت دالة على المهملة، وليست بعاطفة أصلاً لدخول الواو عليها» .(١)

المحايدون

من النحويين من لم يوافق يونس ولكنه في الوقت نفسه لم يوافق سيبويه بل ذهبوا مذهبا وسطا بين العالمين ومنهم ابو البركات الكوفي (٥٣٩هـ) الذي عدها حرف عطف بشرط أن لم تدخل عليها الواو، فإذا أدخلت عليها الواو كانت الواو هي العاطفة، أما (لكنْ) فهي حرف للإستدراك لا غير (٢).

وإلى ذلك ذهب المالقي (٧٠٢هـ) ، وقد كان استدلاله هذا مرتبطا بالمعنى قد ثبت أن (لكنْ) للاستدراك إذا انفردت ؛ لأن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في سواءا كان منفي أم مثبت ، أما لكن بخلاف ذلك، فهي تأتي لإضافة معنى آخر غير الذي سبق ، ففي قولنا :(ما جاء عمرو ولكن خالد)،فلو جعلنا العطف للواو لكانت تشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المُصَدر به، فيكون المعنى حينئذ: أن زيدا وعمرا لم يأتيا ،في حين أن المقصود مجيء خالد دون عمرو والمعنى ليس على ذلك مع (لكن) ؛لذا فلا يمكن أن يكون العطف للواو ،وإنما يكون العطف لـ(لكن) إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي ’على عادتها في عطف الجمل، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعلمه .(٣)

المضطربون في ذلك:

أما أبن مالك (٦٧٢هـ)فذهب في الألفية إلى أنها من حروف العطف وأشترط لذلك أن قبلها نفياً أو نهياً

وَأولِ ((لكنْ)) نفياً أو نهياً، وَ(لا)   نداءً أو أمراً أو أثباتاً تلا (٤)

إلا أنه ناقض ذلك في التسهيل، وليس منها [أي حروف العطف] (لكنْ) وفاقاً ليونس.) (٥)

وكلمة وفاقاً ليونس تجعلني في حيرة ، إذ لو سكت عنها لربما أُوّل هذا التناقض أنه يرى إذا جاء وحدها عدت حرف عطف ، أما إذا جاءت مع الواو فلا تعد كذلك فكلمة (وفاقاً ليونس)

---

(١) شرح الجزولية السفر: ٦٢٠/١.
(٢) ينظر : البيان شرح اللمع :ص ٢٨٨.
(٣) رصف المباني :ص ٢٧٦.
(٤) شرح ابن الناظم :ص٣٨٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٥/٣، وتوضيح المقاصد :٢ / ١٠١٨.
(٥) التسهيل: ص ١٧٤.

تعني رفض استعمالها دون واو أو بواو ، ولكنه يرى إن يونس لم يرَ أنها بدون الواو وهذا يفهم من كلامه ((وذكر بعض الأئمة أن يونس لا يرى (لكنْ) عاطفة وكأنه لم يعدها من حروف العطف لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو .))[١]

والذي يمكن أن يخرّج في كلامه أن الألفية لا تعبر عن رأي أبن مالك المعتمد من قبله، بل هو لسان حال النحويين كلهم . إذ إن الألفية وضعت لتسهيل حفظ قواعد النحو وبقية علوم اللغة الأخرى؛ لذا حاول أبن مالك أن يبتعد عن إظهار آرائه، والاكتفاء برأي النحاة الذي ساد. هذا من جهة. ومن جهة أخرى : أن الألفية وباقي المنظومات العلمية كما هو معروف هي في أولا و أخيرا شعر ، والشعر يخضع لقواعد وأصول تمنعه من توضيح الأقوال بدقة فيعمد كاتبها إلى ترك بعض التفاصيل إلى مكان آخر يكون أكثر حرية في تبيان رأيه.

وخير دليل على ذلك أنه في كتابه شرح الكافية الشافية خرج برأي وسط بينهما فقال :« وأما المعطوف بـ"لكن" فمحكوم له بالثبوت بعد نفي كقولك: "ما قام زيد لكن عمرو". أو بعد نهي كقولك: "لا تضرب زيدا لكن عمرا".

فإن دخلت عليها الواو كقوله تعالى: ﴿ **لَكِنْ رَسُولَ اللَّه** ﴾ (الأحزاب:٤٠) عريت "لكن" من العطف، وقدر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو؛ لأن بقاء "لكن" بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف .وجعل الواو عاطفة وحدها مع كون ما بعد "لكن" مفردا.»[٢]

ذهب ابن هشام(٧٦١هـ) إلى أنها غير عاطفة، وأشترط مجيئها مع الواو لأن الواو هي العاطفة ولكن زائدة .[٣]

قال في المغني :« وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : (ولكن كانوا هم الظالمين) وبدونها نحو قول زهير :

إنَّ ابْنَ ورقَّاء لَا تُخْشَى بوادِرُه   لَكِنْ وقائِعُهُ فِي الْحَرْب تُنْتَظَرُ [٤] »[٥]

إلا انه في كتابه (أوضح المسالك) خالف ذلك كله ، وافق سيبويه قال:« وأما (لكن) فعاطفة خلافا ليونس ، وإنما تعطف بشروط إفراد معطوفها ، وأن تسبق بنفي أو نهى، وأن لا

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٢٣٠/٣.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : اللمحة البدرية: ١/ ٢٣٣ .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه :ص٣٠٦، واللمع :ص١٨٠،والجنى الداني :ص٥٨٩، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٥، شرح التصريح : ٢/ ١٧٦ والهمع : ٢/ ١٣٧.

(٥) المغني : ص٣٨٥.

تقترن بالواو نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح ،ونحو : لا يقم زيد لكن عمرو، وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة.» (١)

من الغريب أن عالمين كبيرين كابن مالك وابن هشام يضطرب رأياهما.

ب -(إما) عاطفة أم لا:

اختلف العالمان الكبيران في كونها عاطفة، فمن رآها ليست بعاطفة فقد احتج لذلك بان الواو الداخلة وهي حرف عطف ، و(إما) ليست عاطفة ،إذ إن معناها الجمع و(إما) هي حرف العطف .

قال ابن السيد (٥٢١هـ) عن ذلك :« وحجة هذا الفريق فيما ذهبوا إليه أن الواو الداخلة على (إما) ليست عاطفة ،إذ إن معناها الجمع و(إما) معناها التفريق، ولا يصح في الأشياء اجتماع وافتراق في حال واحدة » . (٢)

وذهب يونس :أنها ليست من حروف العطف (٣) ، وأما سيبويه فقد جعلها من حروف العطف وهي عنده بمعنى (أو) . (٤)

وأحتج ابن برهان (٤٥٦هـ) للقائلين بأنها ليست عاطفة بحجج ثلاث وهي كما يأتي(٥) :

الأول : إنها تقع في صدر الكلام إذ لا يكون العطف .

والثاني : إن حروف العطف ، لا يدخل عليها ولا يجتمع حرف عطف .

والأخير : لا يخلو حروف العطف من أن يكون عطف جملة على جملة أو مفرد على مفرد إلا أنهم يقولون :(نصحت أما عمرا واما زيدا) فنكون عارية من النوعين .

وقد جاء الابتداء بها في قوله تعالى :﴿ **إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً** ﴾ (الكهف: ٨٦) (٦)، وذلك أن موضع (أن) في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير ((إما العذاب شأنك وأمرك وإما اتخاذ وأما اتخاذ الحسن)) (٧) .

الموافقون ليونس:

ذهب ابن كيسان(٢٩٩هـ) أنها تأخذ معنى (أو) لفظا ولا تأخذه عملا(٨) ،وتابعه في هذا أبو علي الفارسي وابن برهان وأبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ) (١) .

---

(١) أوضح المسالك: ٣٨٣/٣-٣٨٥.
(٢) الحلل :ص١١٩-١٢٠.
(٣) شرح ابن عقيل: ١٨٣/١، ينظر : أوضح المسالك ٥٤/٣،والمغني:٥٧/١، والهمع: ١٣٥/٣، والمطالع السعيدة :٢٤٢/٢.
(٤) الكتاب:٢١٣/١ .
(٥) ينظر :شرح اللمع لابن برهان :٢٥٨/١.
(٦) التوابع في الكتاب :ص ٢٥٦.
(٧) أوضح المسالك: ٣٨٢/٣،المطالع السعيدة :٢٤٢/٢.
(٨) ينظر :المساعد:٢/ ٤٤١ والهمع :٢٥٢/٥ .

وقال أبن السراج (٣١٦ﻫ) أنها مكرره فلا تخلو أن تكون الأولى أو الثانية ،فالأولى لا يجوز أن تكون حرف عطف، والثانية لا تكون عاطفة لدخول الواو عليها .[٢]

وذهب أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) مذهب يونس ؛ذلك لان حروف العطف لا بد من أن تعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة ،فعندما تقول: (ضربت إما زيدا وإما عمرا) ، فتجدها ليست من عطف مفرد على مفرد، أو جملة على جملة وتقول أيضا :إما عمرا فتدخل عليه الواو ،ولا يجتمع حرفان لمعنى.[٣]

وإلى ذلك ذهب الجرجاني (٤٧١هـ) إذ قال :« لو كان إما بمنزلة (أو) لامتنع من الواو كما يمتنع (أو) وهذا الدليل القاطع .»[٤]

إما ابن السيد (٥٢١ﻫ) فيعد (إما)غير عاطفة على الصحيح فقال : « وإنما ذكره الثاني وإنما إلف الثانية التي انقلبت هذه لاجتماع الساكنين والأولى إنما زيدت للحد فكلما اصطحبتا ولزمت أحداهما الأخرى سميتا جميعا ألفي التأنيث وهذه عبارة للنحويين اتفقوا عليها في صياغتهم. »[٥]

ذهب العكبري (٦١٦هـ) إلى أنها ليست من حروف العطف ، واستدل لذلك كونها حينما تدخل على الجملة تدخل مرتين:

أما الأولى: فإذا أريد بها أن تكون عاطفة ، يجب أن تكون قبلها اسم أو جملة حتى تعطفه على ما بعدها فليس قبلها ما يعطف عليه.

أما الأخرى: فلم ترد إلا مقرونة بالواو ،لذا فلابد من كون إحداها هي العاطفة ،فكان الاختيار كون العاطفة هي الواو .[٦]

ذكر لنا ابن مالك (٦٧٢هـ)حجج من قال:انها عاطفة بأن له شبهتين :

إحداهما : أنهم يرون بأن الواو تحذف أحيانا، ويستغني عنها حينئذ بـ(إما)، ومن ذلك قول الشاعر [٧]:

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إلى جَنَّةٍ أَيْمَا إلى نَارِ

وكقول الراجز [١]:

---

(١) الأشباه والنظائر:٣٢٢/١.
(٢) ينظر : الأصول :٤٢٦/١.
(٣) ينظر : الإيضاح العضدي :ص ٢٨٩.
(٤) المقتصد :ص ٩٤٤.
(٥) الحلل :ص ١٢٠.
(٦) ينظر : اللباب :٤٢٦/١.
(٧) البيت لسعد بن قرط النحيف في : الحماسة: ٤١١/٢، عيون الأخبار:ص٣٥٥، شرح الرضي :٤ / ٤٠٢، الجنى الداني : ص ٩٠، المساعد :٤٤٢/٢،الدرر:١٨٢/٢.

لاتُتْلفوا آبالَكم   إيما لَنَا إيما لَكم

والأخرى : أن (او) تعقبها كما في قراءة أُبي (ﷺ)﴿ **وإنا أو إياكم لإما على هدى أو ضلال مبين** ﴾ (٢) (سبأ: ٢٤) ،و(أو) تكون عاطفة باجماع ، فلتكن (أما) كذالك: (ليتفق المتعاقبان) و(لا يتخالفا.) (٣)

ورفض ابن مالك هاتين الشبهتين بـ :

أولا : أجاب عن الشبهة الاولى أن هذين البيتين معدودان من الضرورات النادرة،فلا يمكن الأعتداد بهما.

وأما من يرى أنها عاطفة ،فلا يمكن له أن يرى مجيئها من دون الواو قياسا على ما ندر من ذلك .

ثانيا : وأما جوابه عن الشبهة الثانية، فأن المعاقبة التي في : (قام إما زيد وإما عمرو) . تشبهة المعاقبة التي في قولهم: (لا تضرب زيدا أو عمرا)، وأيضا في قولهم : (لا تضرب زيدا أوعمرا) ، ولاخلاف في أنتفاء تأثيرها مع لا، فليكن منتفيا مع اما، ليتفق المتماثلان ولا يختلفا . (٤)

ورفض الأنباري (٥٧٧هـ) أن تكون حرف عطف فقد وافق ابن مالك في رفضه في الاحتجاج بالتشابه بينها وبين (أو) في المعنى لكنها تختلف عن (أو) في كونها أقعد في باب الشك من (أو) ؛ لأن لـ(أو) الصدارة في الكلام يجعلها أكثر مضيا معها على اليقين، ثم يدخل الشك في الجملة من آخر الكلام إلى أوله، وأما (إما) فالأمر مختلف فالكلام يبنى معها من أوله على الشك.

وحروف العطف على نوعين : إما أن تعطف مفردا على مفرد، أو تعطف جملة على جملة، وقولهم : (قام إما زيد و إما عمرو) فليس العطف هنا عطف مفردا على مفرد ،ولا عطف جملة على جملة، وحتى لو كانت (إما) حرف عطف لما جاز أن تتقدم على الاسم؛ لأن حرف العطف لا يتقدم أبدا على المعطوف عليه . (٥)

أمّا ابن عصفور (٦٦٩هـ) فقد ذكر أن النحويين قد اتفقوا على أنّه ليس بحرف عطف ،ولكنه مع ذلك فقد أورده في باب حروف العطف .(٦)

وقد استدل على أَنها ليست من حرف العطف بأمرين:

---

(١) بلانسبة في المحتسب :١/ ٢٨٤ ،والمساعد: ٤٤٢/٢، الدرر:١٨٢/٢، و الخزانة ٤/ ٤٣٢، وفي روية في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٣٠، الجنى الداني:ص ٥٣٥: لا تفسدوا آبالكم.
(٢) معجم القراءات : ١٦٠/٥،الكشاف:٣ /٢٨٩.
(٣) ينظر : شرح التسهيل:٣٤٤/٣.
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) ينظر : أسرار العربية: ص ٢٧١.
(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢٢٣/١.

أحدهما: أنها تجيء مباشرة للعامل فتقول: (قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ)، فتلي (إمّا) (قامَ)، والمعروف عن حروف العطف لا تكون بعد المعطوف عليه.

والآخر: أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت: (وإمّا عمرو)، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف. (١)

وإلى ذلك أيضا ذهب ابن يعيش (٦٤٣هـ)، فقال :« وليس أما بحرف عطف ،لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض .»(٢)

وإلى ذلك ذهب الرضي(٦٨٦هـ) في أن الواو هي العاطفة فقال : « وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم. فالحق أن (الواو) هي العاطفة و(إما) مفيدة لأحد الشيئين ،غير عاطفة؛ والواو في (إما إلى جنة إما إلى نار) مقدرة. »(٣)

الموافقون لسيبويه

أما المؤيدون لسيبويه وعلى رأسهم المبرد (٢٨٥هـ) فذهب إلى أنها من حروف العطف فيقول: « أما (إما) المكسورة فإنها تكون في موضع (أو)، وذلك قولك: ((ضربت إما زيدا وإما عمرا))؛ لأن المعنى ضربت زيدا أو عمرا قال: عز وجل : ﴿ **إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ** ﴾ (مريم: ٧٥) وقال: ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ (الإنسان: ٣), فإذا ذكرت (إما) فلا بد من تكرارها وزعم الخليل أن الفصل بين(إما) و(أو) أنك إذا قلت : (ضربت زيدا أو عمرا)، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ثم حدث الشك بـ(أو)» (٤).

وذهب ابن الحاجب(٦٤٦هـ) هذا المذهب من أنها حرف عطف : « ولا نسلم أن الواو في (وأما) حرف عطف دخل على (إما) » (٥).

ووافق المالقي (٧٠٢هـ) سيبويه وعد ذلك هو الصحيح ،في حرف عطف وأستند في ذلك إلى ما نص عليه الصيمري في كتابه التبصرة والذي قال فيه: « وإنما دخلت إما الأولى لتؤذن على أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها ،ودخلت الواو ثانية تنبئ بأن إما الثانية هي الأولى ،ولا يصح إن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد لأن الواو مشاركة لفظا ومعنى والكلام الذي فيه إما ليس على ذلك بل على المخافة من جهة المعنى.» (٦)

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش :١٠٤/٨،والأشباه والنظائر :١ / ٣٢٢.
(٣) شرح الرضي٤٠٣/٤-٤٠٤.
(٤) المقتضب : ٢٨/٣ .
(٥) الإيضاح في شرح المفصل :٢١٣/٢.
(٦) ينظر : رصف المباني: ص ١٠١.

المضطربون فيها :

أما أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ) فقد اختلف كلامه إذ نقل ذلك ابن السيد (٥٢١هـ) عنه فقال: « اختلف كلام أبي القاسم رحمه الله تعالى في (إما) ،فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف، وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل أنها ليست من حروف العطف .».[١]

أمّا الرماني فقد نقل المرادي (٧٤٩هـ) عنه أن (إمّا) عاطفة ، فقال:« واستدل الرماني، على أنها عاطفة، بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لإما. »[٢]

وهذا يناقض ما ذهب إليه في كتابه معاني الحروف فقال :« وليست إما من حروف العطف، كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك انك إذا قلت: (رأيت إما زيدا وإما عمرا) لم يخل قولك: (أما زيدا واما عمرا) أما الأولى عاطفة أو الثانية فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف، لأن حرف العطف لا يبتدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية ؛ لان الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام. » [٣]

والحق لا يمكن الاعتماد على ما نقله المرادي عن الرماني ولا يمكن الاعتداد الا بما هو ثابت في كتاب الرماني - معاني الحروف – ولا عبرة لغيره .

(إلاّ) هل تكون بمعنى (الواو) ؟

أختلف العالمان في معنى (إلا) في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ** ﴾ (المائدة: ١).[٤]

أما يونس فقد ذهب إلى أنها في الآية حرف عطف وهي بمعنى الواو، وحكى هذا الأخفش عن يونس وقد أجاز ذلك ، فقال في تفسير لقوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾ (البقرة: ١٥٠): « فهذا بمعنى (لكنْ) وزعم يونس أنّه سمع أعرابياً فصيحاً يقول : (ما أَشتكي شَيْئَاً إلاَّ خَيْراً)، وذلك أنه كيفَ تَجِدُك ؟ وتكون إلاّ بمنزلة الواو نحو قول الشاعر[٥] :

---

(١) الحلل: ص ١١٩.
(٢) الجنى الداني : ص ٥٢٩.
(٣) معاني الحروف :ص ١٣١.
(٤) ينظر هذه المسألة في : الأزهية : ص١٨٧ ، والإنصاف : ١ / ٢٦٦،والتبيين : ص ٤٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٦٣٠/٢ ، وائتلاف النصرة : ١٧٥ .

(٥) هذان البيتان للمخبل السعدي في: المفضليات :ص ١١٣ ـ ١١٤ ، واللسان: ١٥/ ٤٣٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ١٧٣/٧، ولم ينسب في : الصحاح : ٦/ ٢٥٤٥، والصاحبي :ص ٩٤.

وأَرَى لَهَا داراً بأَغدِرَةِ السِّيـ ـــدانِ لَمْ يَدْرس لها رَسْم
إلاّ رَمـاداً هامِـداً دَفَعَتْ عنهُ الرِّيـاحَ خَوالِدٌ سُحُـمُ » (١)

وقبل يونس والأخفش ذهب الخليل (١٧٥هـ) إلى ذلك فقال « وَأما قَول الْأَعْشَى :

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقَهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان (٢)

رفع (الفرقدين) لأنه أراد: (والفرقدان يفترقان) فجعل (إلا) تحقيقا وقال: بعضهم (إلا) في موضع الواو ، ومثله قول الله تعالى في يونس: ﴿ **فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ**﴾ (أية: ٩٨) معناه : فهلا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس أي وقوم يونس لما آمنوا وإلا في موضع الواو. »(٣)

أما عند سيبويه والجمهور فإن (إلا) لا تأتي إلا أداة استثناء ، ولا تكون بمعنى الواو ، وقد ذكرها مع أدوات الاستثناء (٤) .

وكذلك رفض سيبويه ضمنا استشهاد النحويين ببيت عمرو بن معد يكرب ،فقال :« كأنه قال وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه إذا وصفت به .» (٥)

الموافقون ليونس

وأثبته الفراء (٢٠٧هـ) وجعلوا من ذلك قوله: ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾ (البقرة: ١٥) ، أي: ولا الذين ظلموا، وقول الشاعر:

مَا بِالمَدِينَةِ دَارٌ غَيرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الخَلِيفَةِ إلاَّ دَارُ مَرْوَانَا (٦)

أي: ودار مروان، والمعنى أنهما يفترقان. ولا حجة فيما استدلوا به. وتأويله ظاهر.(١)

---

(١) معاني القرآن :١ / ١١٩ .

(٢) لم ينسب له الا في هذا الكتاب ، ولعمرو بن معد يكرب في ديوانه: ص١٧٨، واللسان :١٥/ ٤٣٢، ولحضرمي بن عامر الأسديّ في تذكرة النحاة :ص٩٠، الخزانة:٣/ ٤٢١، والدرر: ٣/ ١٧٠، وبلا نسبة في المقتضب :٤/ ٤٠٩، والعقد الفريد: ٣/ ١٠٧، ١٣٣، والإنصاف :١/ ٢٦٨، والجني الداني: ص٥١٩.

(٣) الجمل :ص ١٧٧.

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٦٠ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٣٥ .

(٦) البيت للفرزدق ،وغير موجود في ديوانه وله في: كتاب :٢ / ٣٤٠، وتحصيل عين الذهب :٣٣٧/١، المقاصد الشافية :٣٨٠/٣، ولم ينسب : معاني القرآن للفراء : ١/ ٨٢، المقتضب : ٤٢٥/٤ ،الأصول :١ / ٣٠٣.

والذي يبدو أنَّ الفراء له رأي آخر مخالف تماماً لهذا الرأي ، ففي قوله تعالى : ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾ (البقرة: ١٥٠). قال : وقد قال بعض النحويين (إلاّ) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنّه قال : (لئلا يكون للناس عليكم حجة)، ولا الذين ظلموا وهذا صوابٌ في التفسير خطأ في العربية [٢] .

ومن ابرز من وافق يونس أبو عبيدة (٢١٠هـ) الذي يرى أن (إلاّ) في الآية ليس بموضع استثناء إنما هو موضع واو الموالاة ، ومجازها : لئلا يكون للنّاس عليكم حجة وللذين ظلموا [٣] ، وهذا مذهب عامة الكوفيين [٤].

وإلى ذلك ذهب الجوهري (٣٩٣هـ) [٥] ،وابن فارس (٣٩٥ه) [٦] ،والفيومي (نحو٧٧٠ ه) [٧] ، وهؤلاء جميعا عبروا عن ذلك بصيغة التقليل كناية على أن الأكثر في كلام العرب أن تأتي (إلا) بمعنى الاستثناء فجاءت عباراتهم بصيغة مقاربة كما هو الحال مع الجوهري (٣٩٣هـ) ،والذي قال :« وقد يكون (إلا) بمنزلة الواو في العطف» . [٨]

ونقل لنا الهروي (٤١٥ه) معنيين :

الأول : أن تكون بمعنى واو النسق كما في قوله تعالى : ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾ (البقرة: ١٥٠) أي و(الذين ظلموا منهم)، و تكون (الذين) مبنية في موضع جر عطفا على (الناس) ، وأيضا نسب لبعض النحويين في قوله تعالى : ﴿ **يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ۞ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ (النمل: ١٠ – ١١)، كأنه قال : لا يخاف لدي المرسلون ومن ظلم ثم .

---

(١) الجنى الداني :ص ٥١٩.

(٢) معاني القرآن للفراء : ١ / ٨٩ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٦٠/١ ،وجامع البيان : ١٦٩/٢ ،والبحر المحيط : ٤٣/٢ ، والدّر المصون : ١/ ٤٠٨ ، والمغني : ص ١٠١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٢٦٦/١ ، والتبيين: ص ٤٠٣، وائتلاف النصرة : ص ١٧٥ ، والهمع : ١ / ٢٣٠ .

(٥) الصحاح : ٧ / ٣٩٥.

(٦) الصاحبي : ص ٣٢.

(٧) المصباح المنير: ١٩/١.

(٨) الصحاح : ٧ / ٣٩٥.

والآخر : ولم ينسبه هنا أيضا إلى نحوي بعينه غير أنهم رأوا في الآيتين الكريمتين بمعنى (لكن)،فكأنه قال : لكن الذين ظلموا فلا تخشوهم على الانقطاع من أوله ، وكذلك الحال في الآية الأخرى : ﴿ **لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ بعد أن تم الكلام ،ثم قال :(إلا من ظلم) . والمعنى على هذا يكون : لكن من ظلم ثم ،بدل حسنا بعد سوء . [١]

وإلى ذلك ذهب البغوي (٥١٦ هـ) في تفسيره للآيتين (١٥١ -١٥٢) من سورة البقرة فقال : «ليس باستثناء ولكن(إلا) في موضع واو العطف يعني: والذين ظلموا أيضا لا يكون لهم حجة . »[٢]

على الرغم من أن كثيرا من النحاة رفضوا ،الا أنّ المرادي (٧٤٩هـ) عدها في القسم الثالث من أقسام (إلّا) التي هي بمعنى الواو .[٣]

الموافقون لسيبويه:

أما الزجاج (٣١١هـ) فقد رفض أن تكون بمعنى الواو ،وقد أبطل هذا القول إذ قال عنه : (هذا خطأ عند الحذّاق من النحويين وفيه بطلان المعاني ، وتكون (إلاّ) وما بعدها مستغنى عن ذكرها .) [٤]

ورفض النحاس (٣٣٨هـ) فقال :« وأما كان (إلا) بمعنى الواو فلا وجه له ولا يجوز في شيء من الكلام ،ومعنى إلا خلاف معنى الواو لأنك إذا قلت جاءني إخوتك إلا زيدا أخرجت زيدا مما دخل فيه الإخوة، وإذا قلت: جاءني إخوتك وزيد أدخلت زيدا فيما دخل فيه الإخوة فلا شبه بينهما ولا تقارب.» [٥]

وعلل لتخطئته لمن قال إن إلا بمعنى الواو بأمرين:

إحدهما : أنه لم يعرف كون (إلا) بمعنى حرف عاطف.

و الأخر: أن الخطأ لا يحصر ؛لأنه ليس بشيء يقصد ولو كان يقصد لكان عمدا .[٦]

ويرى السمعاني (٤٨٩هـ) أن الصحيح أن الآية استثناء منقطع و (إلا) بمعنى (لكن) [١]

---

(١) ينظر : الأزهية :ص١٨٧ .

(٢) تفسير البغوي :١٢٨/١.

(٣) ينظر : الجنى الداني : ص ٥١٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٦٩ ، وينظر : البحر المحيط : ٢/ ٤٣ ، ولم أعثر على قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه .

(٥) إعراب القرآن :٣ / ٢٠٠.

(٦) ينظر : معاني القرآن النحاس :١٥٩/٢-١٦٠.

وضعفه أبو حيّان (٧٤٥هـ) محتجاً بأن هذا لم يثبت من لسان العرب ولا يقوم عليه دليلٌ [٢] ، ووسم أبا عبيدة (٢١٠هـ) بالضعف في النحو ، ونسبه إلى ثعلب (٢٩١هـ) ، قال : « وفي محفوظي أن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنها حرف عطف في مثل : (ما قام القوم إلاّ زيداً) ، و(ما ضربتُ القومَ إلاّ زيداً) ، و(ما مررت بالقوم إلاّ زيدٍ) » [٣] .

ومن الغريب أن سيبويه رفض كون تأتي (إلا) بمعنى الواو إلا انه ذكر أنها تأتي بمعنى حرف آخر من حروف العطف وهو (لكن)، وقد ذكر ذلك كثيرا في كتابه ، ومثل ذلك قول بعض بني مازن يقال له عِنْز بن دِجاجة [٤] :

من كانَ أَشْرَكَ في تفرُّقِ فالجٍ فلَبُونه جَرِبَتْ معاً وأغَدَّتِ

إلاّ كَناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُم كالغُصْن في غُلَوائه المتنبِّتِ

كأنه قال : ولكن هذا كناشرة وقال النابغة الجعدي [٥] :

لولا ابنُ حارِثَة الأميرُ لقد أغْضَيْتَ من شَتْمى على رَغْمِ

إلاّ كمُعْرِضِ المحسِّرِ بَكْرَه عَمْداً يسِّبُبنى على الظُّلْم [٦]

ونقل أيضا في (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن) آيات كريمة جاءت (إلا) في معنى (لكن) فمن ذلك قوله تعالى :﴿ **قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ**﴾ (هود: ٤٣) أي ولكن من رحم ، وقوله عز وجل: ﴿ **فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إلى حِينٍ** ﴾ (يونس: ٩٨) ، أي (ولكن قوم يونس لما آمنوا)، وقوله عز وجل : ﴿ **فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ**﴾ (هود: ١١٦)، أي ولكن قليلا ممن أنجينا [منهم]

---

(١) ينظر : تفسير السمعاني :١٥٤/١.

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٤٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٠ .

(٤) له في مجاز القرآن ص: ١٢٣،٢٦٩،٥٠،١٢، ولمعاوية بن كاسر المزني في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٧٢/٢، بلا نسبة : الجمل للخليل :ص ١٧٠، المقتضب :٢٨٣/١،الأصول :٢٩٣/١،إعراب القرآن للنحاس :٢ / ٢٦٩، سر صناعة الإعراب :١ / ٣٠٢، المحكم :٣ / ٣٠٢.

(٥)له في :الكتاب :٣٢٨/٢، بلا نسبة في : المقتضب :٢٨٣/١، سر صناعة الإعراب : ٣٠٢/١، المحكم والمحيط:٤٧٤/١، اللسان :١ / ٤،٤٥٥ / ١٨٧، تاج العروس :١١ / ١٧، ١٨ / ٤٢٩.

(٦) ينظر : الكتاب :٢ / ٣٢٧ وما بعدها.

وقوله عز وجل: ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ** ﴾ (الحج: ٤٠) أي ولكنهم يقولون ربنا الله وهذا الضرب في القرآن كثير. »[١]

وكذلك أن سيبويه رفض أن تكون (لكن) شيئا آخر غير حرف عطف فقال: « واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء.» [٢]

إذ إن قول يونس ليس ببعيد عن الصحة إذ إن (إلا) قد أتت بمعنى حروف العطف فيونس يرى أنها بمعنى الواو وسيبويه يراها بمعنى (لكن) .

ومما يقوي ذلك أن الزجاج (٣١١هـ) ذكر رأي أبي الحسن الأخفش في هذه الآية ، قال : (انتصب غير مُحلّي الصيد) على قوله : ﴿**يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود** ﴾ كأنه قيل: أوفوا بالعقود غير مُحلي الصَّيد . وقال بعضهم : يجوز أن تكون (ما) في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاء إخوتك إلاّ زيدٌ ، وهذا عند البصريين باطلٌ ؛ لأنَّ المعنى عند هذا القائل : جاء إخوتك وزيد . كأنه يعطف بها كما يعطف بلا [٣] ، وهذا الذي ذكره الزجاج ، ولم ينسبه لأحدٍ هو رأي الفراء ، قال في قوله تعالى : ﴿ **إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ** ﴾(المائدة : ١) في موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع كما يجوز (قام القوم إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ) [٤] .

مسائل أخر :

١ ـ إعمال حرف الجر محذوفاً

أجاز يونس قول العرب: (إن لا صالحٍ فطالحٍ) على تقدير: أن لا أكن مررت بصالح فبطالح (إن لا صالحٍ فطالحٍ) على تقدير فعلين: أي إن لا أمر بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ) قال سيبويه: « وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول إن لا صالحٍ فطالحٍ» [٥].

أما سيبويه فذهب إلى أن ذلك قبيح فقال: «وهذا قبيح ضعيف ؛لأنّك تُضمِر بعد (إن لا) فعلا آخَرَ فيه حذف غيرَ الذي تضمِر بعد إن لا في قولك: إن لا يكنْ صالحاً فطالحٌ ،ولا يجوز أن

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه :٤٣٥/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٤١ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٥١ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٩٨ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٧٣ .

(٥) الكتاب: ٢٦٢/١.

يضمَر الجارُّ ،ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل ،وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ. »[١]

قال السيرافي في بيان رأي يونس : (ومن العرب من يقول : (إن لا صالحٍ فطالحٍ)بإضمار فعلين على من قال :إن خيرا فخيركأنه يقول : إن لا يكن صالحا فقد لقيته طالحا) .[٢]

وذهب السيرافي(٣٦٨هـ) في تفسير كلام سيبويه مبيّناً قبح رأي يونس وذلك من جهتين :

إحداهما: أنك تحتاج إلى إضمار أشياء وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً.

والأخرى: أن حرف الجر يقبح إضماره إلا في مواضع قد جعل منه عوض كقولهم:

وَبَلَدٍ عاميَةٍ أَرغْمَاؤُهُ كَأنَ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ[٣]

في معنى ورب بلد.[٤]

وإلى قريب من هذا فسر أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) كلام سيبويه إذ ذهب إلى أن قبح هذا القول؛ لأنه يحتاج إلى إضمار فعلين:

الأول : ما يُضمر في نصب (صالحا)، وهو أكن .

والآخر: مررت .

فقبح هذا، كما قبح إضمار الفعلين إذا مررت المخاطب أن يأمر الغائب، ويزيد هذا قبحاً أنت تضمر معه حرف الخفض .[٥]

ومن الملاحظ أن تفسير أبي علي الفارسي لكلام سيبويه أدق من تفسير السيرافي ؛ذلك لان السيرافي قدر فعلا واحدا، أما الفارسي فقدر فعلين ،وهذا ما بينه سيبويه في قوله السالف الذكر:« لأنّك تُضمِر بعد إن لا فعلا آخَرَ » فكلمة (آخر) تدل على أن المضمر فعلان لا فعل واحد كما بين السيرافي.

الموافقون ليونس :

ورفض أكثر النحويين ذلك، ولم أجد أحداً يوافقه إلا ابن مالك (٦٧٢هـ) في تفسيره لقول النبي (ﷺ) :(**مَنْ كَان عِنده طَعامُ اثنين فَلْيَذهب بِثالثٍ، وإن أربعة فخامسٍ أو سادسٍ)**[١] فقال:

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) شرح السيرافي:٢/ ١٦٠.
(٣) البيت :لرؤبة ديوانه: ص ٣. وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٦، وشرح المفصل :١١٨/٢ والمغني :ص ٩١٢، وشرح شذور الذهب: ص ٣٢٠، ومعاهد التنصيص: ١/ ٦٣، والأشباه والنظائر :٢٩٦/٢.
(٤) ينظر: شرح السيرافي:٢/ ١٦٠.
(٥) ينظر: التعليقة :١٧٤/١.

(قلت هذا الحديث قد تضمن حذف فعلين وعاملي جر باقٍ عملها بعد إن وبعد الفاء، وهو مثل ما ...... على تقدير: إن لا أمر بصالح، فقد مررت بطالح فحذف بعد إن أمُر والباء .وأبقى عملها، وحذف بعد الفاء مررت والباء وابقي عملها. وهكذا الحديث المذكور .حذف منه بعد إن والفاء فعلان وحرفا جر باق عملهما، والتقدير من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وان كان قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس.)) [٢]

وذهب ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) إلى أبعد من ذلك فقد أجاز القياس عليها، وقال : «والقياس على هذه الأوجه كلها جائز .» [٣]

فسر الصبان (١٢٠٦هـ) رأيه بإجازة ذلك؛ لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه ما سمع [٤].

وذهب د. حسين بن علوي بن سالم الحبشي في تفسيره لكلام ابن مالك بأنه شاهد على نزع الخافض فقال: «فعلى تقدير ابن مالك يكون الحديث شاهداً لنزع حرف الجر بعد إن والفاء ، وعلى الأظهر يكون شاهداً على نزع حرف الجر بعد الفاء حسبُ .» [٥]

الموافقون لسيبويه:

وأما أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) فقد رفض الاستشهاد بما حكى يونس على إجازة الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، فقد ذهب إلى رفض هذا القول ، ورفض القياس عليه ؛ لأن هذا اللغة لغة قليلة الاستعمال ، بعيدة عن القياس، فلا يجوز أن يقاس عليها أما قلتها في الاستعمال فظاهر فهي جاءت قليلة في لغة لبعض العرب ، أما بعدها عن القياس فلكثرة الإضمار والتأويل .

وهذا شبهها بقول النحويين : (ما مررت بزيد فكيف أخيه) ويقول : (الرجل جئتك بدرهم) ، فيقول المجيب: (فهلا دينار) وهذا كله رديء لا تتكلم به العرب [٦].

وذهب أبو حيان (٧٤٥هـ) إلى أنه بعيد عن مذهب البصريين ،كما خالف ابن مالك في القياس عليه ذلك فقال: « وهذا الذي أجازه يونس ليس مذهبنا، إنما قاس يونس على أن لا صالح

---

(١) مسند أحمد ط الرسالة ٣/ ٢٣١، برقم : (١٧٠٤)، صحيح البخاري: ١٤٧/١،برقم : (٣٥٨١)، صحيح مسلم ١٦٢٧/٣ برقم : (٢٠٥٧) .
(٢) شواهد التوضيح: ص٩٤ ، وينظر : فتح الباري: ٥٩٥/٦
(٣) شرح التسهيل : ١٩٣/٣.
(٤) ينظر : حاشية الصبان : ٤٩٢/١.
(٥) نزع الخافض في الدرس النحوي :ص ٣١٨.
(٦) ينظر: الإنصاف : ٣٩٨/١

فطالح، وليس موضع قياس وبدأ سيبويه بنصب الأول ورفع الثاني (أي إن كان خير فالذي يجزي به خيرٌ) »[١].

رفض المرادي(٧٤٩ﻫ) رأي يونس وابن مالك في اطرادها، وعد هذا من الشواذ التي لا يقاس عليه إذ إن حروف الجر كما يقول المغاربة لا تحذف وتبقى عاملة إلا حروف القسم وفي باب كم على خلاف [٢].

أما السيوطي(٩١١هـ) فذهب إلى قلة حذف غيرها من حروف الجر وإبقاء عمله، ومثل لذلك: بقولهم في اليمن: (هاآلله) همزة الجلالة الجر. وقراءة بعض السلف (وَلا نَكْتُمُ شهادة آلله) بالتنوين واحد والجر[٣] وقوله [٤]:

مَتى عُذْتُمُ بِنَا وَلَو فئةٍ مِنّ [٥]

ومن هنا يتبين لنا ضعف رأي يونس وذلك لإيغاله في التقديرات إذ إنه مع الفعلين اللذين قدرهما ،عاد و قدر حرفي جر ، وهذا يذهب بالقاعدة النحوية إلى الاضطراب.

ولاسيما أنه الذي تأول له يونس شاذ غير نادر ليس له ما يقويه من كلام العرب ، وأما ما قيل عن أعمال حرف الجر محذوفا كما نقل السيوطي في ما سبق ،فلا يقوي قول يونس بأي حال من الأحوال ؛ ذلك لأن ما تكلم به هو حذف حرف جر واحد في قول للعرب وقراءة شاذة لبعض السلف ، بيت من الشعر ،ولم يتحدث أبد عن تقدير سلسلة من التأويلات.

وأما قياس ابن مالك ذلك على الحديث الشريف على صاحبه أفضل الصلاة السلام ، فالأمر غير مستقيم فقد رفض بعض من تكلم بإعراب الحديث الشريف ما أوله ابن مالك ، فقد ذهب الكرماني (٥٤٣ﻫ) إلى قيام المضاف إليه الذي هو (رابع) مقام المضاف وهو (طعام)،بذلك فسيأخذ إعرابه وبإضمار مبتدأ للفظ (خامس).[٦]

وإلى ذلك ذهب الزركشي (٧٩٤هـ) إلا انه رجح النصب كما نقل عنه السيوطي (٩١١هـ)، فقال :«فحذف المضاف وأبقى عمله، والرفع أحسن على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه».[٧]

---

(١) المصدر نفسه: ٢/٤٧١-٤٧٢

(٢) توضيح المقاصد :٢ / ٧٨١.

(٣) وروي عن عليّ والسلميّ والحسن البصري شهادة بالتنوين آلله بالمدّ في همزة الاستفهام التي هي عوض من حرف القسم دخلت تقريراً ينظر: البحر المحيط :٤ / ٣٥.

(٤) وتمامه: ولم تخشوا هوانا ولا وهنا ،و البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب : ٤٧١/٢ ، والهمع :٣٨٥/٢ ، وشرح الأشموني : ٢٣٤/٢ ، حاشية الصبان : ٢/ ٣٥٢، والدرر : ٢٠٠/٤ .

(٥) ينظر : الفرائد الجديدة :ص ٥٦٧.

(٦) عقود الزبرجد :١١١/٢.

(٧) المصدر نفسه .

وكذلك رفض د. حسين بن علوي بن سالم تقدير ابن مالك فقال : "والأظهر أن يكون التقدير : وإن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو بسادس ، وذلك ليوافق ما صُرِّح به في بعض روايات هذا الحديث ، وهو المناسب للسياق ، لأن التقدير من جنس المذكور أولى ، فعلى تقدير ابن مالك يكون الحديث شاهداً لنزع حرف الجر بعد إن والفاء ، وعلى الأظهر يكون شاهداً على نزع حرف الجر بعد الفاء حسبُ ". [١]

٢ ـ إضافة الضمائر إلى اسم الاستفهام:

أجاز يونس إضافة الضمائر إلى اسم الاستفهام « حدثنا يونس: أن قوماً يقولون: منا ، منى ، منو ، عنيت واحداً ، أو اثنين أو جميعاً في الوقف ممن قال هذا ، قال:- أيا ، أي ، أيّ ، إذا عنى واحداً أو جميعاً أو اثنين فإن وصل نون (أيّاً) وإنما فعلوا ذلك (بمن) لأنهم يقولون:- (من فعل ذلك) فتعني (جميعاً) وإن شاء عنى اثنين .» [٢]

ورفض سيبويه ذلك من شيخه وعده من الضرائر الشعرية « وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعره ولم يسمعه بعد مثله:

أتَوا نَارِي فقلتُ: مَنُونَ أنتُم فقالوا: الجنُّ، قلت: عِموا ظَلاَمَا [٣]

وزعم يونس انه سمع إعرابيا يقول: « ضرب منٌ مناً، وهذا لا تتكلمه العرب ولا يسمعه منهم ناس كثير وإنما يجوز منون يا فتى» [٤] .

وقد علل ابن عصفور لقول يونس فقال:« يونس أنَّ بعض العرب يعرب (مَنْ) ويحكي بها النكرات كما يحكى بأيّ. وحكي أنَّهم يقولون: أكرم منٌ مناً »[٥].

الموافقون ليونس

وقد أختلف النحويون في قبولها فمنهم من حددها بقوم يتكلمونها دون أن تكون لغة عامة العرب، وهذا مذهب الخليل (١٧٥هـ) في معجمه (العين) إذ خصها بأنها لغة الحجازيين فهم يحكون الأعلام والكنى والنكرات بـ(من) ، إذا قال: (رأيت زيدا) قلت: (من زيدا) ، وإذا قال: (رأيت رجلا) قلت : (منا يا فتى) ، ويقولون في النصب والخفض إذا استفهموا عن رجل أو قوم قالوا: (منا) للرجل، وإن قال: (مررت برجل) قالوا: (منا ومنين) للرجلين ،ومنين للرجال ويقولون

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي :ص ٣١٨.
(٢) الكتاب : ٢ / ٤١٠.
(٣) وهو لشمر بن الحارث في الحيوان: ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧، والخزانة : ٦/ ١٦٧، والدرر :٦/ ٢٤٦، واللسان : ١٤٩/٣ ، والنوادر : ص١٢٣،ولشمر أو لتأبط شرًّا في وشرح المفصل: ٤/ ١٦ ، شرح التصريح : ٢/ ٣٨٣.
(٤) الكتاب : ٢ / ٤١٠-٤١١ .
(٥) شرح الجمل: ٤٦٩/٢ .

في الرفع: (منو) للواحد، و(منان) للاثنين، و(منون) للجميع ،وأستشهد على قوله هذا بالبيت السالف الذكر .[١]

وذهب ابن الوراق (٣٨١هـ) في تفسيره للبيت على القياس على (أي) إذ إن (من) تشترك معها في الاستفهام والجزاء والخبر.[٢] وعلى قول ابن الوراق هذا يمكن أن تكون (من) معربة كما هي (أي)، وعدها لغة عند بعض العرب .

وظاهر كلام الرماني (٣٨٤هـ) موافقة يونس فقال عنها :« وموسومة بعلامة نكرة في مثل قول القائل: (رأيت رجلا) فتقول منا فإن قال هذا رجل فتقول: منو ،وإن قال: مررت برجل فتقول: مني تسمها بعلامة تدل على أنك مستفهم عن نكرة، فإن قال: رأيت رجلا قلت منن ،وإن قال: هؤلاء رجال قلت منون .»[٣]

أما الجوهري (٣٩٣هـ) فقد وافق يونس فقال: « وإن قال: رأيت رجلا وحمارا قلت: من وأيا، حذفت الزيادة من الأول لأنك وصلته. وإن قال: مررت بحمار ورجل قلت أي ومنى. فقس عليه. »[٤] ونراه يعلنها صراحة بأنه يجيز القياس على البيت.

إلى ذلك ذهب الشيخ زين الدين بن الوردي(٧٤٩ه) ،غير أنه اشترط أن لا يقترن بها عاطف فقال:« وأهل الحجاز يحكون إعراب العلم المسئول عنه بـ(من) ، إذا لم يقترن بها عاطف ، فيحركونه بالضم بعد المرفوع ، والفتح بعد المنصوب ، والكسر بعد المجرور، »[٥]

غير أنه عد البيت نادرا ؛ لأنه حكى فيه مقدرًا غير مذكور ، وأثبت العلامة في الوصل وحرك النون .[٦]

ويرى د. احمد هاشم : أنها من المشترك الجزري ،فالحبشة تستعمل الأكدية (مينو)،وبقيت الضمة الطويلة مستعملة إلى الآن عند الفلاحين الفلسطينيين وفي حلب يقولون: (مان)، وهذا الكلام لا ينطبق على ما في حكاية (مَن)، فأن يونس يرى أنها تأخذ إعراب (أي)، فيرفع كما في (منون أنتم)، ويضيف الضمائر(منا، مني)، والكلام هنا عن(مَنْ) في اللغة الأكدية فقط [٧]

الموافقون لسيبويه:

واما المبرد (٢٨٥هـ) فقد أجاز ذلك ،ولكنْ بشرط أن لا يجوز ذلك إلا في الوقف ،فصارت تلك الزوائد التي تلحق (من) في المؤنث وأيضا في التثنية والجمع بمنزلة ما يلحق في

---

(١) ينظر: العين:٣٩٠/٨.
(٢) ينظر: علل النحو: ص ٤٢٨.
(٣) منازل الحروف: ص ٤٢.
(٤) الصحاح :٧ / ٥٨ .
(٥) تحرير الخصاصة : ص٣٦٩.
(٦) ينظر : المصدر نفسه .
(٧) ينظر : الدرس اللهجي في الكتب النحوية : ص٣٢٠-٣٢١ .

الوقف مما لا يثبت في الوصل ،فأما الوصل فلا تكون فيه إلا على صورة واحدة في النصب والرفع والخفض والمؤنث والمذكر والتثنية والجمع، تقول: (رأيت من في الدار)، و(جاءني من في الدار)، وقد شرحنا العلة في ذلك ،فإن اضطر شاعر جاز أن يصل بالعلامة وليس ذلك حسن . (١)

وقال أيضا :« وقياس (من) فيها ما ذكرت لك ما تقدم شرحه من أنها مفردة تقع للجميع وللاثنين وغير ذلك، ولا تظهر فيها علامة. » (٢) فهو في هذا يرفض الإستشهاد بالبيت .

ذهب أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ) إلى أن البيت ليس مطردا كما نقل عنه ابن عصفور (٦٦٩هـ) فقال : « وإلى هذا ذهب أبو القاسم؛ لأنَّه قال : إنَّ هذا البيت شاذٌ غير معمول به ؛لأنَّه جمع من في الوصل.» (٣)

وذهب الزمخشري(٥٣٨هـ) إلى أن في هذا البيت شذوذين :

الأول : إلحاق العلامة في الدرج ،وينبغي أن تكون عند الوقف .

والآخر: تحريك النون التي من حقها السكون ؛ لأن (من) مبنية أبدا على السكون . (٤)

وإلى ذلك ذهب اغلب النحويين منهم :ابن جني(٣٩٢ه) (٥)،والعكبري (٦١٦ه) (٦)، والمرادي (٧٤٩هـ) الذي عد هذا شاذ عند سيبويه ،وجمهور النحويين (٧) ،والأشموني (٩٢٩هـ) (٨).

وذهب الأنباري (٥٧٧هـ) إلى غير هذا « فاثبتوا الزيادة في حال الوصل ، فالجواب عنه من وجهين: أحدهما : انه أجرى الوصل مجرى الوقف، لضرورة الشعر وإذا كان ذلك لضرورة الشعر، فلا يكون فيه صحة .

والثاني: أنه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب (مَنْ) ،فقد حكي سيبويه :أنه من العرب من يقول (ضرب مَنٌ مناً) كما تقول : (ضرب رَجلٌ رجلاً) ،ولم يقع في الكلام في اللغة من إعرابها، وإنما وقع في لغة من بناها...وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه.» (٩)

وذهب ابن عصفور(٦٦٩ه) إلى عد هذا البيت شاذا غير معمول به من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة ، فالأولى إن يحمله على غير الضرورة ما أمكن .(١٠)

وقد رفض الرضي (٦٨٦ه) القول بإعرابها على الحكاية، كأنه سمع رجلا يقول: ضرب رجل رجلا؛ ذلك لأنه لا يمكن إعراب (من) لأنها مبنية أبدا، ولم يقل أي أحد من النحويين أنه

---

(١) ينظر: المقتضب :٣٠٧/٢.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ينظر: شرح الجمل: ٤٦٩/٢ .
(٤) ينظر: المفصل :ص ١٨٨.
(٥) الخصائص :١ / ١٢٩.
(٦) اللباب :٢ / ١٣٨.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد :٣ / ١٣٤٩.
(٨) ينظر: شرح الأشموني :١ / ٤١٤.
(٩) أسرار العربية : ص٣٣٧-٣٣٨.
(١٠) ينظر : شرح الجمل: ٤٦٩/٢ ،و شرح المفصل ١٦/٤-١٧.

أعربها في كل أحوالها سواء كانت استفهاما أم شرطا أم غير ذلك من دلالاتها، والظاهر أنه ليس بحكاية، وأنه يجوز في بعض اللغات إعرابها، لا على وجه الحكاية، ألا ترى إلى قوله : منون أنتم، وليس بمحكي .[١]

وذهب ابن هشام (٧٦١هـ) إلى أن ذلك نادِرٌ في الشعر ولا يُقَاس [٢] ،وقد ذهب خالد الأزهري (٩٠٥) إلى ذلك ،وأنّ القياس فيها من أنتم.[٣]

وذهب د. محمد عبد العزيز النجار إلى شذوذها ؛ لأن لفظ "من" في الحكاية لا يختلف في حالة الوصل في إفراد ولا تثنية ولا جمع .[٤]

أما من المحدثين صادق الرافعي نسبها لأهل الحجاز:(وهذا وهم ظاهر ،لان اللغة الحجازية لا تخفى على سيبويه ،فضلاً عن مضر .)[٥]

أما الزجاج (٣١١هـ) فقد ذهب مذهبا آخر غير ما ذهب إليه الخليل والمبرد ،فقد علل قول شمير أنه على نية الوقف لا الوصل ،إذ إنه وقف ثم أستأنف فقال: «كأنه وقف على (منون)وسكت عندها، ثم ابتدأ وللشاعر إن يجري الكلام في الوصف مجراه في الوقف»[٦] ، وعلى هذا فأن الزجاج يرى أن رواية البيت صحيحة لا غبار عليها .

٣ -بناء أي وإعرابها:

من المعروف عن (أي) أنها تأتي معربة حسب موقعها الإعرابي ،فتفتح في حالة النصب. وتكسر في حالة الجر، وتضم في حالة الرفع ،وتنون بالحركات الثلاث .

وعلل النحويون إعرابها في دلالاتها الثلاث مع أن أخواتها في تلك الأبواب مبنية أبدا؛ لأنها تشابه الحروف، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الإضافة التي هي من خواص الأسماء.[٧]

ومع ذلك فقد جاءت في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾ (مريم: ٦٩) مضمومة ، وكان لابد أن تأتي منصوبة إذ إنها مفعول به للفعل (ننزع)، وبما أنها معربة فكان لابد أن تأتي مفتوحة ؛ لذا فقد أختلف فيها يونس وسيبويه ،وقبلهما الخليل أ

---

(١) شرح الرضي : ٣ / ٧٦.
(٢) أوضح المسالك :٤ / ٢٨٥.
(٣) ينظر : شرح التصريح : ٢/ ٤٨٢.
(٤) ينظر : ضياء السالك : ٤/ ١٣٩-١٤٠.
(٥) تاريخ آداب العرب :١٨٥/١ .
(٦) النكت: ٦٨٥/١.
(٧) ينظر : حاشية الصبان :١ / ١١٦.

هي معربة على أصلها، أم مبنية لعارض ما ، فالخليل [١] رآها مرفوعة على الحكاية إذ إنه شبهها بقول الأخطل :

ولقد أَبِيتُ مِن الفتاة بمنزلٍ فأَبيتُ لا حَرَجٌ ولا محرومُ [٢]

أما يونس فوافق الخليل في أنها معربة ،ولكنه خالفه في تأويلها، فيرى أنها معلقة عن العمل قياسا على ظن وأخواتها.[٣]

من الملاحظ على يونس أنه هرب من أصل المسألة وهو (أي) إذ إنها اسم وان الأسماء دائما معربة ،لذا انتقل إلى الفعل (ننزع) ، فجاء برأي شاذ .

ولم يوافق الخليل أحد إلا العلامة احمد بن محمد الهائم (٨١٥هـ) فقال في شرحه لتحفة الطلاب: «وأجيب عن الآية بأنها فيها استفهامية محكية بقول مقدر ،والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم : أيهم اشد ،ويعزى هذا إلى الخليل .» [٤]

أما سيبويه فراها مبنية ، فيقول : « وأرى قولهم : ((واضْربْ أيُّهم أفضل)) ؛على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسة عشر)، وبمنزلة الفتحة في (الآن) (غد) ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا ،واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا ؛ وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضل فاضرب) ،و(اضرب من أفضل) حتى يدخل هو ،ولا يقول: (هات ما أحسن) حتى يقول: (ما هو أحسن) ... » [٥] ،فبناها استصحابا لحالها كما ان كل الأسماء الموصولة أصلها مبنية ،إذ تعذر مجيء هذه الأسماء فجيء بـ(أي) مكانها فأخذت حكمها .

وبذلك يكون سيبويه قد ابتكر قاعدة نحوية فاتت شيخيه الخليل و يونس ، فالقاعدة تقول : تبنى (أي) على الضم إذا أضيفت إلى جملة اسمية كما في الآية الكريمة وكما في قولهم :(اضرب أيهم أفضل) و(اضرب أيهم قائم) يقول ابن السراج (٣١٦هـ) في ذلك: « وكانت مضافة بنيت على الضمة في كل أحوالها كقولك : (واضْربْ أيُّهم أفضل) واضرب أيهم قائم ومثل ذلك قراءة الناس : ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾ (مريم: ٦٩) ؛ لأنك لو وضعت (الذي) هاهنا كان قبيحاً إنما تقول : (الذي هو قائم) فإن قلت : (الذي قائم) كان قبيحاً فإن قلت :

---

(١) ينظر : الكتاب: ٢/ ٣٩٩ .
(٢) له في : ديوانه ٢٦٢/١، الأصول :٢ / ٣٢٤، شرح الرضي :٣ / ٦٢، المحكم : ٨/ ٢٠٠، بلا نسبة :إعراب القرآن للنحاس :٣ / ٢٤، المخصص :٢/ ٢٨٦، الإنصاف :٢ / ٧١٠، ا، الخزانة : ٦/ ١٣٩.
(٣) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٩٩ .
(٤) شرح تحفة الطلاب : ٣٧٥/٢.
(٥) الكتاب : ٣٩٩/٢.

اضرب أيهم في الدار واضرب أيهم هو قائم واضرب أيهم يأتيك نصبت لأنك لو وضعت (الذي) ها هنا كان حسناً ، وزعموا أن من العرب من يقول : (اضرب أيهم أفضل) على القياس ».[١]

الموافقون ليونس:

واما الموافقون ليونس فليسوا كثرا فيما اطلعت عليه من المصادر لم أجد إلا عالمين الأول :هما الباقولي (٥٤٣هـ) الذي وافقه ضمنا في تفسيره مصطلح النزع تفسيرا بعيد عن ما هو عليه المصطلح النحوي ، وهو تمييز الصالح من الطالح فقال : «لأن المراد بالنزع في الآية، هو التميز بين الصالح والطالح، وليس المراد به نزع الشيء من الشيء، كنزع المسامير من الخشب فلهذا جاز التعليق. » [٢]

واما الآخر فهو الكافيجي (٨٧٩هـ) الذي عد مذهب يونس الأظهر من بين المذاهب الثلاثة ؛ وعلل لذلك تعليلا بعيدا عن علم النحو وعبر عنه بـ(لخلوه من ارتكاب محذور ،ولتبادر الذهن إليه) [٣].

الموافقون لسيبويه :

واما الموافقون له فهم الأكثر من بين تلك المذهبين رغم ما قاله النحاس(٣٣٨هـ) الذي يرى أن أكثر النحويين قد غلطوا سيبويه : « قال أبو جعفر: وما علمت أحدا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا ،وسمعت أبا إسحاق يقول: ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما قال، وقد علمنا أن سيبويه أعرب (أيا) ، وهي مفردة لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة.»[٤]

وكلام النحاس(٣٣٨هـ) هذا غير دقيق إذ فقد نقل لنا ابن السراج (٣١٦هـ)عن المازني (٢٤٧هـ) ما يناقض ذلك إذ إنه يرى أنها مبنية قال ابن السراج :«والبناء مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من اصحابنا»[٥] ،وذهب الزجاجي (٣٤٠هـ) مذهب سيبويه وخطأ يونس لأنه لا يجوز ذلك ألا في أفعال القلوب ونحو ظن وعلم وبابه كما قال سيبويه »[٦] ،وفي هذا رد بليغ على النحاس إذ إن المازني قد سبقت وفاته وفاة النحاس بسبع وسبعين سنة ،الزجاجي فمعاصر للنحاس.

إما السيرافي (٣٦٨ه) فيرى أن سيبويه قاس أي على الموصولات الأخرى ، وان إضافة الهاء لها ردها إلى البناء «ويقوي مذهب سيبويه في البناء أن نظيري(أيهم) من وما ، وهما مبنيان ،وكان حق (أيهم) أن يكون مبنيا لوقوعه موقع حرف الاستفهام والجزاء وموقع الذي ، وكل ذلك

---

(١) الاصول :٣٢٣/١ .
(٢) شرح اللمع: ص٤٦.
(٣) ينظر : شرح الإعراب :ص ٢٥٨
(٤) ينظر : معاني القران وإعرابه :٣٣٠/٣، فتح القدير: ٣٤٤/٣، موصل الطلاب : ١٢٨/١.
(٥) الاصول :١ / ٣٢٦، وينظر : أمالي الشجيري :٣٩٧/٢.
(٦) ينظر : إخبار أبي القاسم: ص١٠٧.

مبني ، فلما دخل (أيهم) نقص في العائد فرد إلى أصله ، كما أن (ما) في لغة أهل الحجاز إذا تقدم خبرها ،أو دخل الاستثناء بين الاسم والخبر ،رد إلى ما يوجبه القياس فيه بطلان. »[١]

وزعم ابن الطراوة (٥٢٨هـ) أنَّ (أيا) مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بُنيتْ ، وأن (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر . وقد ردّهُ ابن هشام بحجتين قويتين هما : رسم الضمير متصّلاً بأي في المصحف ، وبإجماع النحويين على أنها معربة إذا (لم تضف) [٢] .

وذهب الأنباري (٥٧٧هـ) مذهب سيبويه رافضا رأي الخليل ؛لأنه لابد أن يسبقه كلام حتى تعود عليه الحكاية، وان يقوله قائل فيكون محكيا ، ويونس فيقول :« وأما قول يونس فضعيف جدا لأن الفعل إذا كان مؤثرا لا يجوز إلغاؤه .» [٣]

وأضاف في كتابه البيان إلى مثل هذا :« وهذا ضعيف لأن هذا الفعل ليس من أفعال القلوب بشي بل هو فعل كسائر الأفعال المؤثرة ، فينبغي كما لا يلغي غيره من سائر الأفعال المؤثرة .»[٤]

ثم علل لصحة مذهب سيبويه بوجهين:« أحدهما: أنَّ الصلة لَمَّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيّ.

والوجه الثَّاني: أنَّ هذه الأسماء لَمَّا كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدًا، أشبهت الحروف؛ لأنَّها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدًا. » [٥]

وقال: عن قول أبي عمرو الجرمي: (خرجت من الخندق، فلم أسمع أحدا يقول: ضربت أيهم أفضل) :« قلنا :هذا يدل على أنه ما سمع أيهم بالضم، وقد سمعه غيره والذي يدل على صحة هذه اللغة، ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد:

إذا ما أَتَيْتَ بَنِي مالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أُيُّهُم أَفْضَلُ [٦] »[٧]

وقد ذهب العكبري (٦١٦هـ) إلى تأويل رأي سيبويه بأنه استصحب حالها فهي في الآية الكريمة موصولة، والأسماء الموصولة كما هو معروف كلّها مبنيّة إلا (أي) ، فبنيت هنا حملا على أصلها ،وبما أنها أعربت لشبهها بـ(كل) و(بعض) فلذا تراوحت (أي) بين الإعراب والبناء ،فإذا

---

(١) شرح السيرافي: ١٦٦/٣ ،وينظر: النكت: ٢٩٢/٢-٢٩٣.
(٢) ينظر : المغني : ص١٠٨ ، وحاشية الصبان : ١ / ١٠٨ .
(٣) أسرار العربية :ص٢٦٥.
(٤) البيان في إعراب غريب القران :١٣٢/٢، ينظر المرتجل: ص٣١٠.
(٥) ينظر : أسرار العربية :ص ٢٦٥.
(٦) البيت لغسان بن وعلة في : الإنصاف ٧١٥/٢ ، وشرح ابن الناظم: ص٣٨، وأوضح المسالك :١ / ١٦٢، وتوضيح المقاصد :١/ ٤٤٩، والدرر: ٦٠/١، والخزانة: ٢/ ٥٢٢.
(٧) الإنصاف: ٧١٥/٢.

وكانت صلتها جملة تامة ظلت معربة، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقها الأصيل من البناء بخروجها عن نظائرها .(١)

أما ابن مالك (٦٧٢هـ) فذهب مذهب سيبويه في معرض كلامه عن الأوجه التي تجوز بها فقال: «أجودها البناء كقوله تعالى :- ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (مريم: ٦٩)، ومن شبه الحرف مشابه في شيء منها بعامل أصلاً ، فأن أسم وجد غير معلق بعامل فقد أشبه الحرف شبهاً يوجب له البناء ،كنزالِ وشتّانِ وأن وغيرها من أسماء الأفعال ، وكذلك الأسماء العارية من التركيب كأسماء الحروف والعدد ...) (٢)

واحتج المرادي (٧٤٩ه)على يونس بأن (أي) المجرورة لا تعلق الفعل فقال :« لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر (قول) بينها وبين معمولها .

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إباز، وقال نص عليه النقيب في الأمالي ،وفي الآية أقوال أخر: قال الأخفش (من) زائدة ، و(كل) مفعول، و(أيهم أشد) جملة مستأنفة.»(٣)

ومن المؤيدين لسيبويه ابن هشام (٧٦١هـ) الذي رفض قول يونس ؛ لأن (ننزع) ليس من أفعال القلوب كـ(ظن ورأى) ، والأمر الآخر في (أي) نفسها فحتى لو كان الفعل قلبيا ،لا يمكن لأن أي موصولة لا استفهامية. (٤)

وذهب السيوسي (١٠٠٦هـ) مذهب سيبويه إذ إنه استن في هذا إلى أن تعليق الفعل (ننزعن) عن العمل به قول ليس له ما يقويه من الناحية الثبوت؛ ذلك التعليق من اختصاص أفعال القلوب وليس لبقية الأفعال ،وانه متضمن لمعنى التمييز اللازم لعلم .ومن ثم نسب هذا الرأي للقاضي البيضاوي. (٥)

والمقبول منهما هو رأي سيبويه ؛ذلك لان القول بالتعليق قول شاذ إذ إن الفعل (نعلم) من أفعال التصيير قوية في عملها؛ ذلك لأن عملها متناولها الذوات لا الأحداث، وأثرها ظاهر في الغالب؛ فهي قوية في العمل . لذا لا يصح ان تعلق أو تلغى كما هو الحال مع أفعال القلوب أو الرجحان والتعليق.

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٧٠/٢
(٢) شرح عمدة الحافظ :ص١٦١
(٣) توضيح المقاصد: ١ / ٤٥.
(٤) ينظر: المغني : ٥٤٤/١.
(٥) حل معاقد القواعد: ص١٨٧، وينظر في أنوار التنزيل :٣٧/٢.

٤ ـحتى ناصبة أم لا:

من الأصول النحوية للبصريين: أن الحرف لا يعمل في الفعل أو الاسم إلا إذا كان مختصا كما في حروف الجر مع الأسماء، أو بالفعل كما في (لم) مع الفعل المضارع؛ لذا فقد رأوا أن الناصب في (تكلم حتى أجيبَك)هو (أن) مضمرة فيقول: (تكلم حتى أجيبك) فإنما انتصب هذا (بأنْ) ، و(أن) هنا مضمرة ،وحتى في هذا الموضع حرف جر يجر المصدر المؤول من (أنْ) والفعل .

أما يونس فقد أختط لنفسه منهجا أخر مغايراً لمنهج مدرسته ، فقد رأى أنها حرف نصب تنصب الفعل بنفسها من غير تقدير (أن) ،وقد نقل ذلك عنه القفطي (٦٢٤هـ) إذ قال: « وحضر الكسائي حلقة يونس بالبصرة؛ فقال الكسائي ليونس: لم نصبت "حتّى" الفعل المستقبل؟ فقال له يونس: هذا حالها من يوم خلقت.»(١)

وقد كان سيبويه وفيا لمدرسته إذ ذهب إلى استحالة نصب الفعل بعد حتى لاختصاصها بالأسماء فهي حرف جر ، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال لذا وجب أن يكون الفعل المنصوب بإضمار (أن) ،فتكون (أن) والفعل مصدرا مؤولا في محل جر بـ(حتى) فيكونان بمنزلة أسم واحد كالذي وصلته بمنزلة اسم واحد، وبذلك تبقى (حتى) على اختصاصها فإذا قلت : (هو الذي فَعَل) فكأنك قلت : هو الفاعل ، وإذا قلت : (أخشى أن تفعل) فكأنك قلت: أخشى فعلك ، أفلا ترى أن (أن تفعل) بمنزلة الفعل فلما أضمرت (أن) تكون حتى في موضعها (٢).

الموافقون ليونس :

وهذا الرأي جاء موافقا لمنهج الكوفيين الذين تبنوا هذا الرأي واعتمدوه في مسائلهم التي خالفوا فيه البصريين.

وأما الكسائي (١٨٩هـ) فقال إنما قلت إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك: ضربت القوم حتى زيد حتى انتهى ضربي إلى زيد ثم حذف انتهى ضربي إلى تخفيفا فوجب أن تكون إلى هي العاملة . (٣)

فيقول الفراء(٢٠٧هـ): «من قول أمريء القيس : ـ

بَكَى صَاحبي لَمَّا رَأى الدَربَ دُونَه وأيقَنَ أنّا لآحقان بقَيْصَرا

فَقلتُ لَهُ لا تبْكِ عَيْنُك إنّما نُحاولُ مُلْكا أَو نَموتَ فنُعذرا (١)

---

(١) أنباه الرواة : ٢٦٩/٢ ، الحروف العاملة في القرآن الكريم :ص ٥٦٣ .
(٢) ينظر الكتاب : ٤/٣ .
(٣) الإنصاف: ٥٩٨/٢

فنصب أخره ورفع (نحاول) على معنى (إلا) أو (حتى) .»[٢]

وذهب الكوفيون إلى إنها تنصب الفعل بنفسها بدلالتها على شيئين [٣] :

الأول: ان تكون بمعنى كي كقولك:(أطع الله حتى يدخلك الجنة) ، فهنا قد قامت مقام كي وكي تنصب فكذلك ما قام مقامها.

الأخر: وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك: (اذكر الله حتى تطلع الشمس) أي إلى أن تطلع الشمس، إلى أن فقد قامت مقام أن .

أما الطبري(٣١٠هـ) ففي قوله جل وعلا : ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (النساء: ٦٥) أنه ينصب عطفاً على قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ (النساء: ٦٥).[٤]

وإلى ذلك ذهب أبو بكر أبن الأنباري (٣٢٨هـ) في قول عمرو بن كلثوم :

تَجُورُ بِذِي اللُّبَانَةِ عَنْ هَوَاهُ إذا مَا ذَاقَها حَتَّى يَلِينَا [٥]

فقال:(ويلينا نصبٌ بحتى ،والألف صلة لفتحة النون) [٦] ،واحتجوا لذلك : « فلأنه لم ير (أنْ) في موضع من المواضع بعدها تنصب الفعل فجعل الحكم لها ؛ وإنما رأها تلي الفعل وينتصب بعدها فجعل الحكم في النصب لها »[٧] ، وسبب ظهور (أن) بعدها، هو لتوكيد لـ(حتى) ليس إلا [٨] ، وذلك نحو : (لأسيرن حتى أنْ أصبح القادسية) . وهو جائز عند البصريين كما أجازوا ظهورها بعد حتى[٩] .

وذهب أبن فارس(٣٩٥هـ) إلى أنها تنصب فتكون بمعنى (كي) مثل: أكلمه حتى يرضى، أو كي يرضى[١٠] .

ذهب الهروي(٤١٥هـ) إلى أن الفعل نصب بعد حتى لأنها تأتي بمعنى (إلى أن) ، فقولك: (وقفت حتى تطلع الشمس) أي إلى أن تطلع الشمس. ومنع أن تكون (حتى) هاهنا بمعنى (كي)؛ لأن (كي) تعليلية ، فلا يكون وقوفك سببا لطلوع الشمس، لأن طلوعها واقع لا محالة.

قال النابغة الجعدي :

---

(١) له في : الكتاب: ٣/ ٤٧، واللامات : ص٦٨، والأزهية : ص١٢٢، والخزانة: ٤/ ٢١٢، والصاحبي : ص١٢٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣١٣، والجنى الداني: ص٢٣١، ورصف المباني: ص١٣٣.
(٢) معاني القران للفراء :٢/٧٠-٧١.
(٣) ينظر : الإنصاف: ٥٩٨/٢.
(٤) جامع البيان :١٦٠/٥.
(٥) جمهرة أشعار العرب :ص١١٧، الخزانة :١٦٩/٣.
(٦) شرح القصائد السبع الطوال :ص ٣٧٣.
(٧) رصف المباني :ص ١٨٩.
(٨) الجنى الداني :ص٥٤٤.
(٩) الأدوات النحوية عند الكوفيين :ص٢٨.
(١٠) الصاحبي :ص ١٥١.

ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوانَ خَيْلِنَا   مِنَ الطَّعنِ حَتى تحسبَ الجونَ أشقرا (١)

أراد :إلى أن تحسب الجون أشقرا . (٢)

وهذا التقدير بعيد ،فما الذي يدعونا إلى تقدير حرف جر أخر إذا كانت (حتى) هي حرف جر وتودي نفس المعنى الذي تؤديه إلى. لذلك فقد رفض ابن الوراق (٣٨١ه) هذا التوجيه كما سيأتي

الموافقون لسيبويه:

أما ابن الوراق (٣٨١ه) فقد رفض هذا التوجيه ؛ لأنك في هذه الحالة سوف تكون قد أضمرت فعلا وحرفا ، ولا يجوز إضمار الأفعال التي تتصل بحروف الجر ، فلهذا امتنع أن نقدر الخفض بعد (حتى)بحرف جر أخر سواها . (٣)

فقد سار في فلك شيوخه البصريين، ورأى أن (حتى) حرف جر والفعل منصوب بأن مضمرة وجه ذلك بوجهين :

الأول: لما ثبت لـ(حتى) أنها حرف جر عاملة في الاسم، لابد من أن تؤول (أن) بعدها لما وجدنا الفعل بعدها منصوبا ؛ ذلك لأن (أن) هي أم الباب ؛لذا فلابد من كونها هي من تأول دون غيرها.

والآخر: أن معناها انتهاء الغاية ومعنى (إلى) متقارب ، وقد ثبت أن (إلى) خافضة ، فيجب أن تكون خافضة لقربها من (إلى) في المعنى.

فان المحذوف لابد ألا يحذف حتى تقوم دلالة على حذفه، فالدلالة على المحذوف هنا أنه وجد الاسم بعد (حتى) مجرورا ثبت أنها حرف جركما في قولهم: ضربت القوم حتى زيد . (٤)

وأما الرماني (٣٨٤هـ) فذكر أنها حرف غير مختص بالأفعال ، لذلك يجب إضمار (أن) بعدها، فتكون (أن) والفعل المضارع مصدرا مؤولا، فبذلك يصح دخول (حتى) على الفعل . (٥)

وحاول ابن جني (٣٩٢هـ) الجمع بين القولين فقال:« ووجه القوِل في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمَّا انتصب بعد (حتى) ، ولم تظهر هناك أنْ وصارت (حتَّى) عوضا منها ونائبة عنها نَسَب النصب إلى حتَّى وإن كان في الحقيقة لـ(أنْ) . »(٦)

(١) ديوانه :ص٥٠، معانى القرآن للفراء :١١٩/١، الأصول :١٦٧/٢، شرح السيرافي : ٤٢٦/١، سمط اللآلي : ١/ ٦٣٤،شرح المعلقات السبع للزوزني : ص٢١٦،لم ينسب في : المخصص ٣/ ٤١٥.
(٢) ينظر : الأزهية : ص ٢١٥.
(٣) ينظر: علل النحو : ١ / ١٩٤.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : معاني الحروف: ص١١٩.
(٦) ينظر : الخصائص :١ / ٢٠٤.

وذهب الأنباري (٥٧٧هـ) في عدها حرف جر لا غير بأمرين :

الأول : أن حتى من الأدوات التي تعمل في الأسماء، وإذا كانت كذاك فلا يجوز أن تعمل من في الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال .

الأخر : أما عن دخولها على الأفعال فهي حرف جر لابد من اسم مجرور بعدها فلابد من تقدير أن حتى يكون مصدرا مؤولا في محل جر بحرف الجر.

بدليل عطف المجرور بـ(حتى)على الفعل المضارع المنصوب كما جاء في قول الشاعر:

دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حتى المصيف ويَغْلُوَ القِعْدَانُ [١]

فالمصيف مجرور بـ(حتى) ويغو عطف: عليه فلو كانت حتى هي الناصبة لوجب أن لا يجئ الفعل هاهنا منصوبا بعد مجيء الجر لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، [٢] فيكون دخول حتى على الفعل المضارع وإن المضمرة متماشياً مع القاعدة البصرية (فأن والفعل) مصدر مؤول فيكون مجرور بحتى .

كما تابع خالد الأزهري (٩٠٥هـ) سيبويه، وقال بعد ذكره المواضع التي تؤول بها إن: «الموضع الثالث : بعد حتى الجارة المضارع زمن المتكلم بما قبلها ﴿ **فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ** ﴾ (الحجرات: ٩) .»[٣]

رأي ثعلب :

وخالف ثعلب (٢٩١هـ) المدرستين فهو يرى أن (حتى) قامت مقام (أنْ) فخالف أصحابه الذين يرون أن تنصب دون إضمار يقول أبن يعيش (٦٤٣هـ) ناقلا عنه :« وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في : (جئت لأُكرمكَ) ، و(سرت حتى أدخلَ المدينة) إن المستقبل منصوب باللام و(حتى) ؛ لقيامها مقام (أنْ)، فخاف أصحابه ؛ لأنهم يقولون: أن النصب بها عن طريق الأصالة ، ولم يوافق البصريين ؛لأنه يقول: إن النصب بها لا بمضمر بهدها. »[٤]

والذي يفهم من قول ثعلب أنه ينيب (حتى) عن (أنْ) ،وهو بهذا ما يزال يدور في فلك الكوفيين الذين يجيزون إنابة الحروف بعضها عن بعضها .

رأي علي الشهري :

أما من المحدثين فقد ذهب السيد علي الشهري إلى أن عامل النصب في المضارع بعد حتى هو ليست إضمار (أن) كما قال البصريون ولا (حتى) كما قال يونس والكوفيون إنما هو معنى التعليل أو الغاية ،فالفعل المضارع بعد (حتى) يفيد أمورا إما أن التعليل ،أو الغاية أو بالاتصال

(١) شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٣١٢/١ .
(٢) ينظر الإنصاف: ٥٩٩/٢- ٦٠٠.
(٣) شرح التصريح: ٣٧٣/٢.
(٤) شرح أبن يعيش : ٢٣١/٤ .

بالفعل السابق. فكان مفيدا للتعليل أو الغاية، ويكون معنى التعليل أو الغاية معلوما من سياق الكلام، أما إذا لم يكن مفيدا لا للتعليل أو الغاية ،فانه يرتفع نحو: (سرت حتى أدخلها) .[١]

وقد رفض رأي الكوفيين لسببين[٢] :

الأول: هو كون (حتى) حرفا مختصا بالأسماء لذا لا يمكن أعماله .

الأخر: ورد الفعل بعدها مرفوعا نحو:(سرت حتى أدخلُها) ، فلا يجوز أن تكون عاملة مرة ومهملة مرة أخرى .

أما رفضه لرأي البصريين فكان لثلاثة أسباب[٣]:

الأول: هذا القول يقودنا إلى التقدير دون حاجة إلى ذلك ،والأولى من ذلك عدم التقدير.

الثاني: من ناحية المعنى فتقدير مصدر بعد (حتى) يخل به ويفسده ؛لان حتى في دلالتها تفيد معنى التعليل أو الغاية .

والأخير: أن قولهم: أن حتى الداخلة على الفعل ،في قولهم:(سرت حتى أدخلها) ،وهي نفسها الداخلة على الاسم في :(حتى مطلع الفجر) غير مسلم به، لان لكل منهما معنى يختص به ،فالأولى بمعنى(كي) ،أو إلى أن ،وأما الأخرى فهي تفيد معنى (إلى) والفرق كبير بينهما

ومن ابرز ما يلفت الانتباه في رأي السيد الشهري انه عندما يرفض رأي الكوفيين يكون بصريا خالصا ،فيتكلم عن الأحرف المختصة وعملها بحسب اختصاصها ،أما عندما يكون الكلام عن رفضه لقول البصريين ، فنلحظ نزعة كوفية تتحدث عن معنى حتى بين (كي) ،أو (إلى أن) .

أما ما أميل إليه فهو رأي سيبويه وجمهور البصريين ؛ وذلك لأنه يجعل القاعدة أكثر اطرادا ، من قول الكوفيين الذين لا أجرؤ على أن أقول أنهم متخبطون في أقوالهم "حتى" أن بعضهم أجاز أن يأتي الفعل المضارع مرفوعا بعد (حتى) كما نقل الفراء(٢٠٧هـ) عن شيخه الكسائي أنه يجيز مجيء الفعل مرفوعا بعدها فقال :« فزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: سرنا حتى تطلعُ لنا الشمس بزُبالة، فرفع والفعل للشمس، وسَمع: إنا لجلوس فما نَشْعُرُ حتى يسقطُ حَجَر بيننا، رفعا. »[٤]

وهذا يقوي رأي البصريين بأنها لا تعمل بل ما يعمل هو(أنْ) المضمرة .

٥ ـ"مع" ثنائي أم ثلاثي:

واختلف النحاة في(مع) أ هو اسم أو حرف ، فذهب الجمهور إلى أنها اسم ، وهي ظرف مكان أو ظرف زمان ، يدل على اجتماع والتقاء بين اثنين في مكان واحد ، أو زمان واحد، وإرادة

---

(١) ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد : ص ٦٣٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر : المصدر نفسه.
(٤) معاني القرآن للفراء :١ / ١١٩ .

المكان أو الزمان [١] ، ومنهم من قال: إنها إذا سكنت حرف جر ،واحتجوا بحجج أهمها دخول التنوين عليها[٢] ، قال الشاعر :

أَفيقُوا بني حَرْبٍ وأَهْواؤُنا مَعًا وأرْحامُنا مَوْصُولَةٌ لم تقَضَّبِ [٣]

وهذا هو الأهم في موضوعنا ،فهما اختلفا هل هذه التنوين عارضة أم هي أصيلة في الكلمة.

ذهب يونس إلى أن (مع) ثلاثي وصفاً، وأنه إذا ذكر معه أحد المصطحبين أو انتصب على الظرفية فقيل جئنا معا، فأن الألف التي في (معاً) هي لامه ردت إليه بعد أن أفرد. ويكون (مع) بذلك مثل

متى في اللفظ ، وعكس أخوك إذ ترد إليه اللام في حالة الأفراد [٤].

أما الخليل وسيبويه فيريان أن (مع) حرف ثنائي، وأن الألف بدل من التنوين، فهو اسم معرب ، وفتحته حينئذٍ فتحة إعراب ، واستدلا على ذلك بأنها تشبه في استعمالها كلمة (جميع) ، و(جميع) يأتي اسماً معرباً منصوباً على الحالية . ومثّل له بقوله : جاءا معاً ، وذهبا معاً ،ويجوز أن تكون ظرفا فكأنك تقول: ذهبا في وقت اجتماعهما [٥] .

في حين ذهب الرضي(٦٨٦هـ) في تفسير رأي الخليل سيبويه أنَّ فتحته فتحة بناء عندهما قال : « وظاهر كلام سيبويه أنه (مبني) قال : سألته ، يعني : الخليل عن (مَعَكم) لأي شيء نصبتها ، يعني : لِمَ لَم تُبْنَ على السكون ؟ هذا لفظه » [٦] .

وصحح يونس والأخفش قول الخنساء:

وأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعاً فأصْبَحَ قَلْبي بِهم مُسْتَفِزًّا [٧]

وقول متمم بن نويرة :

يُذَكِّرْنَ ذَا البَثِّ الحَزِينَ بِبَثِّهِ إذا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لها مَعَا [٨]

ففتحتها تشبه فتحة (متى)، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت أسماً مقصورًا منقوصاً في الإضافة، تاماً في الأفراد، ولكن حذفت إلفها في الوصل لالتقاء الساكنين، الألف والتنوين، كما حذفت الألف في حتى. [١]

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٢٠/١،و أوضح المسالك :٣ / ١٤٨،شرح التصريح: ٢/ ٤٧-٤٨ التحفة الوفية:٢١.
(٢) ومنهم المالقي في رصف المباني :ص ٣٩٤ ، وينظر : المغني :ص ٤٣٩
(٣) قائله جندل بن عمرو ، والبيت من شواهد شرح الحماسة للمرزوقي :ص ٣١٢ ، والارتشاف: ٢٦٨/٢ ، والجنى الداني: ٣٠٧ ، و المغني :ص٤٣٩ ، والدرر ١٤٣/٣ ، والهمع :٢١٨/١
(٤) ينظر : التسهيل :ص ٩٨،شرح الرضي: ١١٩/٢، يونس بن حبيب آراؤه: ص ٦٩.
(٥) ينظر : الكتاب: ٤٢٠/١ .
(٦) شرح الكافية : ٢٣٢/٢ .
(٧) ديوان الخنساء :ص٦٤، الكامل في اللغة و الأدب:٤/ ٥٠، والمغني :ص٤٤٠،اشرح التصريح : وشرح شواهد المغني للبغدادي :١/ ٢٥٢، ٢/ ٧٤٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/ ٣٢٠.
(٨) له في ديوانه: ص١١٧، المفضيات : ص٢٧٠، الجمهرة:٢٢٥/١، والشعر والشعراء: ١/ ٣٤٥، وبلا نسبة في : والمحتسب: ١/ ١٥١، المخصص: ٣/ ٢٣٢، والمغني :ص ٣٣٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٢٠.

قال أبن مالك (٦٧٢هـ) في تفسير الرأيين :« واختلف في فتحة العين من (معًا) قيل هي فتحة إعراب كفتحة دال (رأيتُ يدًا)، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالي الإضافة والأفراد ، أو كفتحة تاء (فتى) فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفرد، فالأول مذهب سيبويه والخليل، والثاني مذهب يونس والأخفش .»[٢]

الموافقون ليونس:

وذهبَ الأخفش ، إلى أن الفتحة هي (عين) الكلمة أي : أنها ثلاثية ، والفتحة فيها كفتحة (تاء) فتى ، وعند إفرادها يُرَدُّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصوراً. [٣]

أما ابن سيده (٤٥٨ه) فذهب إلى موافقة يونس فعدها ثلاثية لكنه خالفهم في تفسير التنوين أنها منقلبة عن ياء كما إن إلف (رَحَى) لأن انقلاب الألف في هذا الموضع عن الياء أكثر من انقلابها عن

الواو، فمَعاً على هذا اسم ، وعلى هذا قول حكيم بن معية التميمي[٤]:

إنْ شِئْتِ يا سَمرَاء أشْرَفْنا مَعَا دَعا كَلانا رَبَّه فَأَسَمعا

بالخيرِ خَيرَات وإنْ شَرّا فَأي ولا أرِيدُ الشرّ إلا أنْ تَأى [٥]

وقد رجح ابن مالك(٦٧٢هـ) رأي يونس فقال عن (مع) :ـ وتفرد فتساوي جميعاً معنى ، وحتى لفظاً لا يداً وفاقاً ليونس والأخفش ، واحتج لذلك لقولهم:(الزيدان معا) ، (الزيدون معا) ، فيرفعون (معا) في موضع الرفع كما ترفع الأسماء المقصورة ، ولو كان باقياً على النص لقيل :ـ (الزيدن معٌ) كما قيل : (هم يدٌ واحده على من سواهم) . [٦]

وذهب الرضي (٦٨٦هـ) مذهب يونس والأخفش وعده هو الحق ، فـ(مع) ثلاثي مثل الإلف (فتى) ، والتنوين بدل من اللام ؛ذلك لأنه استنكاراً لإعراب الموضوع على الحرفين فمع ،وعلل لقول يونس والأخفش أن (مع) ، وهي عنده عكس (أخوك) ؛ لأنها ترد لامها في الإفراد ، وتحذف في الإضافة ، وذلك بسبب قيام المضاف إليه مقام لامها . [٧]

الموافقون لسيبويه:

---

(١) ينظر مدرسة البصرة :ص٤٤٢.
(٢) شرح التسهيل : ١٦٤/٢-١٦٥ .
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٦٨/٢، والمُجيد في إعراب القرآن المَجيد: ص ١١٩-١٢٠.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب :٤ / ٢٦٨، اللسان :١٥ / ٢٨٤ .
(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم :١/ ٢٩٧.
(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١٦٥/٢.
(٧) ينظر : شرح الرضي: ٢٣٢/٣،وشرح الكافية لابن الفلاح: ٦١٠-٦١١

ورفض أبو حيان (٧٤٥ هـ) رأي يونس ، فذهب مذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة أعراب كما هو حالها في الإضافة ، والكلمة على ذلك ثنائية اللفظ في حالتي الأفراد والإضافة ، وقال في موافقتهما : «والصحيح عندي مذهب الخليل وسيبويه» (١)

وساق المرادي(٧٤٩هـ) كلام أبن مالك وجاء بالاعتراض عليه فيقول ((واعترض بأن (معًا) ظرف ، في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله أبن مالك : أن (معًا) إذا أفردت تساوي ((جميعًا)) معنى ، ورد بأن بينها فرقًا ؛ قال ثعلب :ـ إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعًا ، أحتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في وقت واحدًا ، وإذا قلت: ((قام زيد وعمرو معًا)) فلا يكون ألا في وقت واحد .)) (٢)

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢٦٨/٢ .
(٢) الجنى الداني :ص ٢٠٨،٢٠٧

الباب الأول

ما خالف فيه سيبويه شيخه

الفصل الثاني : الأفعال والأدوات والحروف

أولًا :المرفوعات

١ -المبتدأ المحذوف:

أ - المبتدأ ضمير الشأن:

جاء في كلام العرب مصادر مرفوعة كما في قول الشاعر:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيّةً وإقامتي   فيكمْ على تلك القضِيّة أَعْجَبُ (١)

وقول بعضَ العرب الموثوقَ بهم : (حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه)، عندما قيل له كيف أصبحتَ ، والمصدران الموجودان في البيت (عجب)، و(حمد) كان ينبغي أن ينصبا على أنهما مصدران،ولكن وبناءً على ذلك فقد أجاز يونس وسيبويه أن يرفعا على أنهما خبران لمبتدأ مضمر يؤول بـ(أمري وشأني) ،قال سيبويه في ذلك :« كأنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ كأنّه يقول أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ ولم يكن مبتدأً ليُبْنَى عليه ولا ليكونَ مبنيًّا على شي هو ما أَظْهَرَ .»(٢)

يرى الرماني(٣٨٤هـ) أنه لم يرد أن يجيب الداعي له إلى أن يعجب ،وإنما إخبار عن التعجب، فقال : ذاك عجب فأخبر بما عنده ووجب الرفع على هذا المعنى ،و كذلك قولهم: (حمد الله وثناء عليه)، فلم يجعله جوابا لمن سأله أن يحمد الله ،ولكن اخبر بما هو عليه وتقديره :أمري وشاني عليه .(٣)

أما الأعلم(٤٧٦هـ) فقد ذهب إلى أن المبتدأ مقدر وهو:(أمري عجب) وأضاف إلى ذلك قول الشاعر(٤):

فَقَالتْ حَنَانٌ مَا أتى بك هَهنا   أذُو نَسَبٍ أَمْ أنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ (٥)

وأيضا قول الراجز:

شَكَا إليَّ جَمَلِي طُولَ السَّرى   صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى (٦)

---

(١) وهو لضمرة بن جابر في الدرر: ٣/ ٧٢، ولهني بن أحمر في الكتاب ١/ ٣١٩، واللسان : ٦/ ٦١، ولرؤبة في شرح ابن يعيش :١/ ١١٤، وبلا نسبة في: شرح الرضي :١ / ٣١٦، وشرح قطر الندى: ص٣٢١،وسمط اللآلي: ص٢٨٨، وشرح التصريح :٢/ ٨٧، والهمع : ١/ ١٩١.

(٢) الكتاب: ٣١٩/١-٣٢٠.

(٣) ينظر : شرح الرماني : ٦٥٠/٢.

(٤) ينظر : النكت :٤٩٩/١-٥٠٠.

(٥) لم ينسب النحاة هذا الشاهد إلى أحد ينظر : الكتاب : ١/ ١٦١، ١٧٥، والمقتضب: ٣/ ٢٢٥، و أمالي الزجاجي: ص ١٣١،أوضح المسالك :١/ ٢٢١ ، شرح التصريح: ١/ ١٧٧، ونسبه ابن السيرافي إلى الملبد بن حرمة ينظر : شرح أبيات سيبويه: ٢٠٨/١ .

(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ص١٨٩، وجمهرة اللغة: ص١٦٢، والدرر: ٢/ ٣٢، والمقاصد النحوية :٥٦١، وبلا نسبة في والكتاب: ٢/ ٨٤، الإنصاف :٢/ ٧٢٥، ، وشرح المفصل: ١/ ٩٩، واللسان : ٢/ ٨ ،والهمع : ١/ ١٠٨، ٢/ ٦٧، والدرر: ٥/ ١٠٩.

وذهب ابن عقيل إلى أن هذا أحد أربعة مواضع يحذف فيها المبتدأ وجوبا ،وهو كون الخبر مصدرا ينوب مناب الفعل ،كما في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾ (يُوسُف: ١٨) ،والتقدير: صبري صبر جميل فصبري مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوبا.(١)

يرى البغدادي(١٠٩٣هـ) أن رفع (عجب) و(حمد) وغيرها من المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لسبب معنوي هو زيادة المبالغة في الدوام بيّن الشارح وجه رفعه على الخبرية بأنه على إضمارٍ مبتدأ أي: أمري عجب .(٢)

وذهب فريق أخر من النحاة إلى أن (عجب) مبتدأ وخبره تلك ،وهذا ما ذهب إليه ابن هشام(٧٦١هـ) وأجاز الابتداء به مع أنه نكرة لما فيه من دلالة التعجب ،وكذلك قاس عليها (ما) في صيغة (ما أفعله) أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر.(٣)

وإلى ذلك ذهب صادق الفحام (١٢٠٥هـ) في شرحه للشاهد فقال: « عجبٌ مبتدأٌ وهو محلُّ الشّاهِدِ ،إذ ساغ الابتداءُ به مع إنّه نكرةٌ لِمَا فيهِ من معنى العَجَبِ ، ولتلكَ خبرُه ». (٤)

ب - المبتدأ ضمير محذوف:

ذهب سيبويه إلى رفع (عائذ) في قولنا : (عائذ بالله) على انه خبر للمبتدأ محذوف تقديره: (أنا)موافقا يونس قال سيبويه :« وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: عائذ بالله يريد أنا عائذ بالله كأَنه أمرٌ قد وقع بمنزلة الحمدُ لله وما أشبهه .» (٥)

وهذا مذهب الخليل في تفسيره لقولهم : (أتميمي) فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (أنتَ).(٦)

ومثله بدر الدين العيني (٨٥٥ هـ) ،والذي قال :« وروي (عائذ بالله) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أنا عائذ بالله قوله :من ذلك أي من عذاب القبر» .(٧)

وسار على منواله ابن الأثير(٦٠٦ هـ) فقال :« ومنه الحديث: (**عائذٌ باللّه من النَّار**)(١) أي أنَا عائِذ ومُتَعَوِّذ كما يُقال مُسْتجِير باللّه فَجعل الفاعل موضع المفعول كقولهم : سِرٌّ كاتمٌ ومَاءٌ دَافِقٌ . ومَن رواه (عائذاً) بالنَّصْب جعل الفاعل موضع المصْدر وهو العِيَاذ.» (٢)

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٥٦.
(٢) ينظر : الخزانة : ٣٢/٢.
(٣) ينظر : شرح قطر الندى :ص٣٢١ .
(٤) شرح شواهد قطر الندى: ص ٢٤٩.
(٥) الكتاب :٣٤٧/١.
(٦) المصدر نفسه .
(٧) عمدة القاري : ٧٩/٧.

ت - تنزلون خبر لمبتدأ محذوف:

إن العطف من ابرز التوابع إذ إذا عطفت كلمة على كلمة فسوف تأخذ الحكم الإعرابي ولاسيما عطف النسق. والنسق أي: النظام ،وعلى هذا يكون بين المتعاطفين نظام واحد،وهذا النظام هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه.

ولكن جاء في فصيح الكلام ما يناقض هذه الحقيقة ،ويخرق هذه القاعدة المطردة ،فقد جاء في شعر الأعشى:

إنْ تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل (٣)

فكما هو واضح قد دخلت (إنْ) الشرطية الجازمة على الفعل المضارع (تركبوا) فعملت به على وفق ما سُمع من كلام العرب، وما يقتضيه القياس، ولكن في الشطر الثاني وبعد (أو) العاطفة كان ينبغي أن يأتي بعدها فعل مجزوم ،بالعطف على الفعل (تركبوا) ،لكن جاء فعل مضارع مرفوع وهو (تنزلون) فكان يجب أن يكون حكمه الذي هو: حذف النون منه للجزم؛ لأنه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط وهو تركبوا .

لذا فقد كان الاختلاف بين شيخي سيبويه (الخليل ويونس) فكان لكل منهما توجيهه الخاص ، فالخليل يرى أنه عطف على التوهم .

إذ أجاب الخليل عن سؤال تلميذه سيبويه الذي نقل جوابه فقال :« أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك ولا سابقٍ شيئاً »، والذي يفهم من إجابة الخليل : انه مرفوع على التوهم، وشبهه بقول زهير :

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيا (٤)

أي أن الأعشى عطف تنزلون على تركبوا فقد توهم أنها مرفوعة إذ أن ومعنى أتركبون متقارب وكأنه قال: (أتركبون) فذلك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك . (٥)

وإلى ذلك فسر الرضي قول الخليل فقال :«عند الخليل محمول على المعنى، أي تركبون أو تنزلون، كقوله:

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشيرَةً وَلا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها (١)» (٢)

---

(١) صحيح ابن حبان : ٤١٩/٦.
(٢) النهاية في غريب الأثر :٣ / ٦٠٢.
(٣) ديوانه : ص ١٦٨ ، إعراب القرآن للنحاس :٤ / ٩٣، الصاحبي :ص ٧١، لم ينسب : الجمل :ص ٢١٤،شرح الرضي :٤ / ٧٣، المغني :ص ٩٠٩.
(٤) شرح شعره : ص٢٠٨ ، والكتاب: ١٦٥/١ ، ٢٩/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٥٢/٢ ، والمغني: ص ١٣١ والخزانة : ١٠٥/٩ ، والدرر : ١٦٣/٦ ، وينسب إلى صرمة الأنصاري في : الكتاب : ٣٠٦/١ ، والإنصاف : ١٧٩/١ وبلا نسبة في : الخصائص : ٣٥٣/٢ ، وأسرار العربية : ص١٤٨ .
(٥) ينظر : تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب بولاق ٨٣/١ ،والخزانة :٥٥٤/٨ .

وأما يونس فقد علل رفعه على أنه مرفوع بمبتدأ محذوف ،فكأنه قال أو أنتم نازلون ،وعلى هذا الوجه فسر قراءة الرفع[٣] في الآية الكريمة: ﴿ **أَوْ يُرْسِلُ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ (الشورى: ٥١) على تقدير : (أو هو يرسل رسولاً) كما قال طرفة[٤] :

ولكنّ مولايَ امرؤ هو خانِقِي على الشُّكْر والتَّسْآلِ أو أَنا مُفْتَدِي [٥]

وقد استند ابن عطية (٥٤٢هـ) على رأيه في تخريج بعض الشواهد منها قراءة[٦] النَّخعيُّ ، وطَلْحَة بن مُصَرِّف برفع الكَاف ، لقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً** ﴾ (النساء: ١٠٠) برفع (يُدْرِكُه) ،وخَرَّجَها ابن جنِّي (٣٩٢هـ) على إضْمَار مُبْتَدَأ ، أي : (ثم هو يُدْرِكُه المَوْتُ) فعطَف جُمْلَةً اسمِيّةً على فِعْلِيَّةً ، وهي جُمْلَة الشَّرْطِ : الفعلُ المَجْزُومُ وفاعلُه ، وقول رويشد الطائي :

إنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ تَأتِيِنِي بَقِيَّتُكُمْ فَمَا عَلّيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ حُوبُ [٧]

أي : ثم أنتم تَأتيني ، وهذا أوْجهُ من أن يُحْمَل على أن يَأتِيني . قلتُ : يريدُ أنه لا يُحْمَلُ على إهْمَالِ الجَازِمِ ، فيُرْفَعُ الفعل بعده .[٨]

ذهب الأعلم (٤٧٦هـ) أن سيبويه يؤيد رأي الخليل فقد عد العطف على التوهم مذهبهما ، وفسر عبارة سيبويه (قول يونس أسهل) بأنه أسهل في اللفظ ولكن رأي الخليل اصح في المعنى والنظم والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ.[٩]

وتعجب د. أحمد مكي الأنصاري من قول الأعلم فقال:« لست أدري من أين جاء الأعلم بهذا الرأي مع أن الكلام واضح كل الوضوح في نص الكتاب.»[١٠]

ويرى ابن هشام (٧٦١هـ) أن سيبويه يؤيد شيخه الخليل فقال: « وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى. »[١]

---

(١) البيت للأخوص الرياحي في : الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، والحيوان : ٤٣١/٣ ، والإنصاف : ١٨٠/١، وشرح المفصل :٥٢/٢، وينسب إلى الفرزدق في : الكتاب : ٢٩/٣ ، إصلاح المنطق :ص ١١٦،الخصائص : ٣٥٤/٢ ، وأسرار العربية : ص١٤٨ ، والمغني : ص ٦٢٢ .

(٢) شرح الرضي :٤ / ٧٣.

(٣) قراءة نافع ينظر: النشر لابن الجزري: ٣٦٨/٢ وإتحاف فضلاء البشر :ص ٣٨٤.

(٤) له ديوانه :ص ٣٦ ، جمهرة أشعار العرب :ص١٣٣،إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٦٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٨، شرح المعلقات السبع للزوزني :ص ١١٣، تاج العروس :٢٧٠/٢٥.

(٥) ينظر : الكتاب :٥٠/٣-٥١ .

(٦) المحرر الوجيز : ٢ / ١٢٠،اللباب في علوم الكتاب :٦ / ٥٩٩.

(٧) البيت له في ديوان الحماسة :١/ ٤٧،وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١/ ٤٧ ،وبلا نسبة في : المحتسب : ١/ ١٩٦،المحكم: ٣/ ٨٥ ، البحر: ٣/ ٣٣٦ ، الدر المصون : ٤/ ٨٢، اللسان :١٤/ ٧٩.

(٨) المحرر الوجيز : ٢ / ١٢٠ .

(٩) تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب بولاق: ٨٣/١ ،الخزانة :٥٥٤/٨ .

(١٠) يونس البصري :ص١٩٤ .

من الواضح أن سيبويه تبنى الرأيين ولم يرفض أي رأي منهما، وعلى عكس ما ذهب إليه الأعلم ، بل وأكثر من ذلك أن الخليل نفسه قد أجاز الوجهين في البيت فقال: « رفع تنزلون على معنى أو أنتم تنزلون فإنا معشر نزل » . (٢)

أما ابن عصفور(٦٦٩) فقد رأى ما رأي الخليل إذ إنه معطوف على التوهم ، غير انه خصه بالضرورة . (٣)

وقد ذهب الرضي(٦٨٦ﻫ) في البيت مذهبا ثالثا إذ يرى أن (أو) للإضراب هو الذي رفع الفعل (تنزلون) ولا ضرورة لذلك فقال: «وقال يونس، هو على القطع، أي بل أنتم نازلون، و(أو) بمعنى (بل) كما يجئ في حروف العطف، كما في قوله تعالى: ﴿..**إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾ أي: بل هم يزيدون. »(٤)

٢ -*رفع الظرف خبرا للمبتدأ:*

ذهب سيبويه ويونس في قولهم: (داري من خَلْفِ دارك فرسخانِ) إلى الرفع (فرسخينِ) فشبَّهها بقولك: دارُك منّي فرسخانِ ؛لأنَّ (خلفَ) ههنا اسمٌ وجَعَل مِنْ فيها بمنزلتها في الاسم (٥) .

إذ إنه عد الظرف بمنزلة الاسم يجوز له أن يأخذ الموقع الإعرابي الذي يستحق دون التحدد بالإعراب على الظرفية .

وقد وجه ابن السراج (٣١٦ﻫ) ذلك إلى إلغاء (خلف) فيكون الخبر (فرسخينِ) . (٦)

قال السيرافي في ذلك: «فأنه يريد أنك تجعل (فرسخين) خبرا وتلغي الظرف ،كما تخبر عن زيد بـ(قائم) وتلغي (فيها) فتقول :(زيد قائم فيها) . » (٧).

وهذا ما ذهب إليه الباقوري(٥٤٣هـ) إلى أن ظروف المكان منها ما هو متمكن متصرف يجوز أن يخبر عنه وان يرفع بالابتداء فتقول :(خلفُك واسع) على أن (خلف) مبتدأ وأحتج على ذلك بقول لبيد (رضي الله عنه) :

فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلى المَخَافَةَ خَلْفُهَا وأَمامُهَا (٨)

فرفع خلفها وأمامها على أنها بدل من (مَوْلى المَخَافَة).(١)

---

(١) المغني : ص٩٠٩ .
(٢) الجمل في النحو :ص ٢١٤.
(٣) ضرائر الشعر:ص٢٨٢،الخزانة : ٥٥٥/٨.
(٤) شرح الرضي :٤ / ٧٤.
(٥) ينظر : الكتاب : ٤١٧/١.
(٦) ينظر: الأصول في النحو :١ / ٢٠٠.
(٧) شرح السيرافي :٣٠٦/٢ .
(٨) ديوان لبيد بن ربيعة العامري :ص١٠٢، الجمل للخليل :ص٧٢، العين: ٤٢٩/٨، الكتاب :٤٠٧/١، جمهرة اللغة :٤٦٣/١، المقتضب :١٠٢/٣، تهذيب اللغة :١٩٦/١٠، إصلاح المنطق :ص٧٧، الزاهر : ١٢٥/١، شرح شذور الذهب لابن هشام :ص٢٠٩.

وإلى ذلك ذهب صاحب شرح المعلقات التسع [٢]،وأبو الفرج المعافى (٣٩٠هـ) [٣] ، وابن هشام (٧٦١هـ). [٤]

وذهب السيوطي (٩١١هـ) إلى أن من الظروف ما يتصرف كثيرا كـ(يَمِين) و (شمال) وَمنها ما يتصرف متوسطا (قبل) و (بعد) والستة بعدهمَا إلى (أَسْفَل) وأستشهد بقراءة : ﴿ **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾ (الأنفال :٤٢) بِالرَّفْع[٥] وكذلك بقول لبيد (ﷺ) . [٦]

وقد نقل السيوطي(٩١١هـ) عن الجرمي (٢٢٥ه) انه لا يجيز ذلك قال السيوطي:« وَزعم الْجرْمِي أَنه لَا يجوز اسْتِعْمَالهَا إِلَّا ظرفا وَلَا يُقَاس على اسْتِعْمَالهَا اسْما .» [٧]

وهذا لا يصح لوروده في فصيح كلام العرب .

٣ ـ*الرفع في قولهم :هو مني مزجر الكلب:*

للعرب جمل يكنون بها عن أمور يقصدونها ،كما في قولهم: (هو مني مقعد القابلة) كناية عن القرب ، و(هو مني مزجر الكلب) كناية عن البعد ، أي هو بعيد مني كبعد الزاجر للكلب ، و(هو مني مناط الثريا) كناية عن البعد أيضا، والمعنى هو بعيد مني كبعد الشخص من مناط الثريا ، وهذه الظروف ظروف مختصة ،ولكنهم أجروها مجرى الظروف غير المختصة .

ولكن ما الوجه الإعرابي في (مزجر) و(مقعد) و(مناط) ، فقد ذهب أغلب النحويين إلى جواز الرفع وعلى رأس هؤلاء يونس، ووافقه سيبويه في ذلك فقال:« وقد زعم يونسُ أنّ ناسا يقولون: (هو منّى مَزْجَرُ الكلب) يجعلونه بمنزلة مَرْأًى ومسمع وكذلك مَقْعَدٌ ومَناطٌ يجعلونه هو الأول فيُجرَى كقول الشاعر :

وأنتَ مَكانُك من وائِلٍ مَكانُ القرادِ مِنِ أستِ الجَمَلْ [٨] »[٩]

وعلل سيبويه أنهم يحسنون الرفعُ هنا ؛لأنَّه جَعَلوا الآخِرَ هو الأول كما يقولون: (له رأسٌ رأسُ الحِمار)؛ ولو جَعلوا الآخِرَ ظرفًا لجاز ذلك، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبَّهَ مكانَه بذلك

---

(١) ينظر : شرح اللمع للباقوري: ص٤٥٢-٤٥٣.
(٢) ينظر : شرح المعلقات التسع : ص ٢٨٧.
(٣) ينظر : الجليس الصالح الكافي :ص ٧١٠.
(٤) ينظر : شرح شذور الذهب :ص ٢٠٩.
(٥) قراءة زيد بن علي ينظر: معاني القران للفراء :٤١٠/١، معاني القران واعرابه للزجاج :٤١٠/٢.
(٦) الهمع :٢/ ٢٠١.
(٧) المصدر نفسه :٢/ ٢٠٢.
(٨) للأخطل ديوانه :ص٣٣٥، الأغاني :٨ / ٢٩١، الخزانة : ٢٢٠/١،تاج العروس :٣٩٦/٣٦،ولعتبة بن الوغل التغلي في: الحماسة البصرية :٣٠٥/٢،وبلا نسبة في : المقتضب: ٣٥٠/٤.
(٩) الكتاب: ٤١٦/١-٤١٧.
(١٠) ينظر : الكتاب: ٤١٦/١-٤١٧.

فقد رفعت هذه الظروف بالابتداء ، فيكون (مكانك) في البيت مبتدأ ، وخبره (مكان القرد) ولم يجعله ظرفا .ولو نصبه لكان جائزا ،وفيه اتساع :وتقديره :مكانُك من وائل مثْلُ مكان القرد من است الجمل .(١)

وذهب ابن شقير (٣١٧هـ) في تفسيره الوجهين بقوله :«وتقول: هو مني فرسخان ويومان؛ لأنك تقول: بيني وبينه فرسخان. فإذا قلت: هو مني مكان الثريا ومزجر الكلب فنصبت ، لأنك لا تقول: بيني وبينه مكان الثريا، ولا مزجرالكلب. »(٢)

أما أبو حيان (٧٤٥هـ) فذهب إلى: أن على المجاز ولو كان على الحقيقة لم يجز فيقول : «ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يقال منه إلا ما سمع لو قلت: هو مني مجلسك ،ومتكأ زيد، ومربط الفرس ومقعد شرك النعل، ولو لم يرد بها تمثيل القرب والبعد ،بل الحقيقة لم يجز لو قلت: هو مني مزجر الكلب تريد المكان الذي يزجر فيه الكلب أو قلت: هو مني مقعد القابلة إي: الموضع الذي قعدت فيه القابلة لم يجز وحكى أبو الحسن: هو مني مكان السارية إي: المنارة ، فاستعملها في القرب.»(٣)

وذهب أكثر النحاة إلى رفض النصب الا في مواضع محددة (٤) ومنهم ابن عقيل (٧٦٩هـ) الذي يرى أن الوجه هو الرفع على تقدير : (كائن مقعد القابلة) ،و(مزجر الكلب) ، وقد عد القياس فيها : (هو مني في مقعد القابلة) و(في مزجر الكلب)، و قد عد النصب شذوذا ولا يقاس عليه. (٥)

٤ ـ اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل :

مما لا يقبل الشك في النحو العربي أن الجملة الفعلية ذات الفعل الواحد ليس لها الا فاعل واحد، ولكن جاء في كلام العرب ما يخالف ذلك على مختلف الأصعدة من القرآن الكريم ومنه قوله تعالى : ﴿**وأَسَرُّوا النَّجوَى الذين ظُلموا** ﴾ (الأنبياء:٣) ، أو الحديث الشريف ومنه قول الرسول (ﷺ) : (**يَتَعاقبُونَ فيكم مَلائَكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار**) (٦) ، ومن كلام العرب شعرا ونثرا .
هذه اللّغة التي اسماها ابن مالك (٦٧٢هـ) لغة (يَتَعاقبُونَ فيكم) (٧) تبركا بالحديث الشريف ، ويسمّيها النّحاة لغة (أكلوني البراغيث) وتُنسب إلى طيّء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب(١).اختلفت التوجيهات الأعرابية فيها على ثلاثة أوجه(٢) :

---

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣٤٤/١.
(٢) المحلى: ص١٤.
(٣) الارتشاف:٣/ ١٤٣٩.
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية :٢/ ٦٧٧، أوضح المسالك : ٢/ ٢١٠،توضيح المقاصد : ٢/ ٦٦٠، اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٤٩.
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل: ١٩٥/٢.
(٦) وقد أخرجه بهذا أحمد في مسنده :١٣/ ٤٧٧ برقم (٨١٢٠)،البخاري في صحيحه : ١٣٩/١، برقم (٥٥٥) ،ومسلم في صحيحه :١١٣/٢ برقم (٦٣٢).
(٧) يُنظر: شرح ابن عقيل ، ٤٧٣/١ ، توضيح المقاصد :٢ / ٥٨٦ .

الأول : أن تكون (الملائكة) مبتدأ مؤخرا و (يَتَعاقبُونَ) فعلا والفاعل هو الواو وهما سيكونان الخبر المقدم .

الثاني : أن يكون الواو حرفا دالا على الجماعة مبنيا على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل الملائكة . تشبيها بتاء التأنيث وعدها سيبويه قليلة قال الشاعر وهو الفرزدق (٣):

ولكنْ دِيافِيّ أبوه وأُمُّه بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقاربُهْ (٤)

والأخير : وهو ما يراه سيبويه وشيخه يونس في قوله تعالى : ﴿ **وأَسَرُّوا النَّجوَى الذين ظُلموا**﴾ (الأنبياء: ٣)أن يكون بمنزلة البدل من الواو. (٥)

وقد فسر ابن جني(٣٩٢هـ)هذه اللغة بهذا التفسير فقال :«وتزاد الواو في الفعل علامة للجمع والضمير نحو: (الرجال يقومون) ويقعدون وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب: (أكلوني البراغيث)، وعلى هذا أحد وجهي ما تؤولت عليه الآية ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ** ﴾(الأنبياء: ٣) فيمن لم يجعل في أسروا ضميرا ومثل ذلك سواء قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ** ﴾ (المائدة: ٧١) . » (٦)

قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول : (ضربوني قوْمك)، و(ضرباني أخواك) فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة ،وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة .»(٧)

وفي هذا النص وصف سيبويه أنها قليلة ، وكما أنَّ الجدل قد طال حولها ، فبعضهم يحملها على هذه اللغة ، وبعضهم يتأول لها وجوهاً لا وجهاً واحداً ، تصل هذه الوجوه في بعض الأحيان إلى أحدَ عشرَ وجهاً . (٨)

وذهب ابن عادل (بعد ٨٨٠ هـ) إلى أنها أقل فصاحة ،فقال: « ولكنَّ الأفصحَ ألاَّ تلحقَ الفعلَ علامةٌ ». (١)

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية :٥٨١/٢،والمغني: ١/ ٤٧٨ ،وشرح الأشموني :٤٧/٢،واللسان : ٣٢١/٧، القاموس المحيط :١ / ١٧٤٦، الخزانة :٢٣٤/٥.
(٢) ينظر: المغني :١ / ٤٧٩.
(٣) له في : شرح ديوانه :١ /٨٢، وشرح ابن النّاظم :ص ٢٢٠، واللمحة شرح الملحة: ص٢٢،وشرح الأشموني: ٤٧/٢ ،وبلا نسبة : الصحاح : ٤/ ١٣٦١،والخصائص ٢/ ١٩٦، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :ص ٣٥ ، والجنى الداني : ص ١٥٠.
(٤) الكتاب : ٤٠/٢.
(٥) المصدر نفسه .
(٦) سر صناعة الإعراب :٢ / ٦٢٩ .
(٧) الكتاب: ٤٠/٢.
(٨) ينظر : المغني :١ / ٤٧٩.

لم يقبل النحاة هذا القول فقد عدها ابنُ يعيش (٦٤٣هـ) على عكس ذلك، فقال: « وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب ، كثيرةٌ في كلامهم وأشعارهم ». [٢]

وقال السهيلي (٥٨١هـ):« ألفيت، في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها. وذكر آثاراً منها: يتعاقبون فيكم ملائكة.» [٣]

٥ -المرفوع بعد أداة الشرط:

أختلف النحاة في كلمة (أحد) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (التوبة: ٦) على ثلاثة أقوال [٤]:

(١) قول الأخفش الذي ذهب إلى أن (إنْ)، و(إذا) خاصة من دون سائر أدوات الشرط ، يجوز أن تقع بعدهما الجمل الاسمية، فهي عنده مبتدأ والجملة التي بعده خبر له .

(٢) والثاني قول الكوفيين الذين لا يرون جواز دخول أدوات الشرط على الجمل الاسمية، ولكنهم أجازوا تقديم الفاعل على فعله فـ(أحد) فاعل مقدم .

(٣) والأخير لجمهور البصريين، الذين يرون أن (أحد) فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده.

وهو مذهب سيبويه فهو يرى أن الاسم الذي يأتي بعد (إن) لا ينصب ولا يرفع إلا بفعل ؛ وعلة ذلك لأن (إنْ) من الأدوات التي تختص بالفعل، ولا يمكن تشبيهها بـ(إنّ) المشبهة بالفعل التي تختص بالجمل الاسمية . إذ أن الأولى عملها الشرط ، فلابد حينئذ من وجود فعلين الأول فعل الشرط ، والآخر جوابه كما في قولهم: (إن زيد وإن عمرو)، يريد : (إن مررت بزيد أو مررت بعمرو)، والأخرى عملها التوكيد . [٥]

ومن ابرز ما يلاحظ على كلام سيبويه انه خالٍ من أي ذكر ليونس في المسألة ، ولكن من نقل رأي يونس هو الرماني (٤٨٤هـ) ،الذي قال:« أجاز الأخفش ان يرتفع على الابتداء بعد (ان) يرى يونس وسيبويه قد ارتفع بفعل مضمر.»[٦]

وقد وافقهم العكبري(٦١٦ه) في ذلك ،واستدل على صحة مذهبهم بأنه لا معنى لـ(إن) إلا إذا دخلت على الأفعال ،ولذلك لا تقع بعدها جملة من اسمين فإذا لم يكن مذكورا قدر لتصحيح المعنى ولذلك يبقى الجزم في الفعل بعد الاسم كقول الشاعر :

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أيْنَما الريحُ تميّلْها تَمِلْ [٧]

وقال عديّ[٨]:

---

(١) اللباب في علوم الكتاب :٧ / ٤٥٦.
(٢) شرح ابن يعيش: ٨٧/٣.
(٣) اللباب في علوم الكتاب :٧ / ٤٥٦.
(٤) ينظر : منحة الجليل :٢ / ٨٧.
(٥) ينظر: الكتاب :٢٦٣/١.
(٦) معاني الحروف للرماني :ص ٥١.
(٧) وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢/ ١٩٦، والخزانة: ٣/ ٤٧، والدرر: ٥/ ٧٩، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢/ ٦١٨، والخزانة: ٩/ ٣٩، ٤٣، وشرح المفصل: ٩/ ١٠، والكتاب: ٣/ ١١٣، واللسان: ٤/ ٢٢٣ والمقتضب: ٢/ ٧٥، والهمع : ٢/ ٥٩.
(٨) لعديَّ بن زيد في : ديوانه: ص١٥٦، الكتاب :٣ /١١٣، الأصول :٢٣٢/٢، اللباب : ٢/ ٥٨، الإنصاف :٢ /٦١٧، التبيان في إعراب القرآن :١ /٣٩٥ ، شرح الرضي :١ /٤٦١، لم ينسب في : المقتضب :٧٦/١، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٩٩،اللسان : ١١ /٧٣١.

ومتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يحيّو ـــ هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ السَّاقي [١]

ونسب ابن عقيل (٧٦٩هـ) ذلك إلى جمهور النحويين ،فقد رأى وجوب حذف الفعل في قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾ (التوبة: ٦) فـ(أحد) فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده، ويكون التقدير على ذلك : (وإن استجارك أحد استجارك، وذلك مطرد يشمل كل اسم مرفوع وقع بعد(إن) أو (إذا) الشرطيتين ، فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ،وما يمثل لـ(إذا) قوله تعالى: ﴿ **إذا السَّماءُ انْفَطَرَتْ** ﴾ (الانشقاق: ١). [٢]

٦ ـ*تعدد الأخبار لمبتدأ واحد:*

ورد في السماع عن العرب أن المبتدأ قد يكون له أكثر من خبر، كما في قوله عز وجل : ﴿**كَلاَّ إِنَّها لَظَى ۞ نَزَّاعَةً لِلشَّوى** ﴾ (المعارج: ١٥ ــ ١٦)، في قراءة ابن مسعود ﷺ : (هذا بعلي شيخ) [٣] قال الشاعر :

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتّي مقِّيظٌ مصِّيفٌ مُشَتِّى[٤]

ومن الشواهد النثرية قول العرب: (هذا عبدُ الله منطلقٌ) كل هذه الشواهد نقلها سيبويه عمن يوثق به من العرب . [٥]

واستدل بها مع شيخه يونس على إجازة تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ ذلك لأن الخبر حكم، و يجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر. وكذلك استحالة أن يكون الخبر الثاني نعتا للأول؛ لأنهما يختلفان تعريفا وتنكيرا.[٦] أو كما عبر ابن عادل (بعد٨٨٠ هـ) عن ذلك بقوله:« فكما جاز تعدُّد المبتدأ لفظاً - من غير عاطف - والمعنى على الْمَجْمُوعِ ، فكذلك في الْخَبَرِ. »[٧]

وقد شبه الشيخ عبد الرَّحمن الأَهدل المبتدأ بالمنعوت والخبر بالنعت ، كما ان المنعوت الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة . [٨]

أما الرفع في قراءة ابن مسعود (ﷺ) ، فقد وجهها العكبري (٦١٦ه) ستة توجيها ، وهي كما يأتي :

أحدها : أن يكون هذا مبتدأ وبعلي بدلا منه وشيخ الخبر .

والثاني : أن يكون بعلي عطف بيان وشيخ الخبر .

---

(١) اللباب :٥٧/٢.
(٢) شرح ابن عقيل :٨٦/٢ .
(٣) قرأة ابن مسعود ﷺ والأعمش، ينظر : المحرر الوجيز :٣ / ٢٠٦، تفسير اللباب :١ / ٢٨٧.
(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ص١٨٩، وجمهرة اللغة: ص١٦٢، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢/ ٨٤، والإنصاف: ٢/ ٧٢٥، فقه اللغة:ص ١٧٢، شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١، وشرح المفصل :١/ ٩٩ .
(٥) الكتاب ٨٣/٢-٨٤ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) اللباب في علوم الكتاب :٥ / ٢٢٦.
(٨) المذكرات النحوية : ص ٢٠١.

والثالث :أن يكون بعلي مبتدأ ثانيا وشيخ خبره والجملة خبر هذا .

والرابع :أن يكون بعلي خبر المبتدأ وشيخ خبر مبتدأ محذوف أي هو شيخ.

والخامس: أن يكون شيخ خبرا ثانيا .

والسادس :أن يكون بعلي وشيخ جميعا خبرا واحدا كما تقول هذا حلو حامض . [١]

وفصل ابن عقيل(٧٦٩هـ) في المسألة ورأى أن فيها ثلاثة أقوال[٢] :

الأول: نسبه إلى ابن مالك ويرى فيه جواز تعدد الخبر في كل الأحوال سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد نحو: (زيد قائم ضاحك).

الثاني: لا يجوز تعدده إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد وان جاء ما يخالف ذلك لابد من العطف وإلا سيقدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۞ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ** ﴾ (البروج: ١٤- ١٦)

وأما القول الأخير: فيقتضي أن لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران من جنس واحد كأن يكون الخبران مثلا مفردين، نحو(زيد قائم ضاحك)، أو جملتين نحو : (زيد قام ضحك) ، فأما إذا اختلفا فذلك لا يجوز ،فلا تقول (زيد قائم ضحك) .

وكذلك ذهب ابن عدلان (٧٤٩ هـ) في شرحه الشاهد السابق فقال:

بَعيري مُسْرعٌ جَلْدٌ جَريءٌ   على الغَمراتِ يَقْتَحمُ الفَراغ [٣]

فالبعير معروف واشتقاقه ظاهر ،وهو مبتدأ ،وقد تكرر خبره في(مسرع) و (جلد) و (جريء) بعده . [٤]

٧ -رفع درج على الابتداء:

ذهب سيبويه إلى أن (درج) في بيت إبراهيم بن هرمة في قوله :

أَنُصْبٌ للمَنّيةِ تَعْتَرِيهمْ   رجالي أم هُمُ دَرَجَ السُّيولِ [٥]

مرفوعة موافقا في ذلك لرأي شيخه يونس ، فقال سيبويه :«فجعَلَهُم هم الدّرَجَ كما تقول زيدٌ قَصْدُك إذا جعلتَ القصدَ زيداً وكما يجوز لك أن تقول: عبدُ الله خَلْفُك إذا جعلتَه هو الخَلْفَ .» [٦]

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٠٧- ٧٠٨.
(٢) شرح ابن عقيل : ٢٥٧/١.
(٣) البيت من نظم ابن عدلان نفسه .
(٤) ينظر : الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب : ٥٨/١.
(٥) له في ديوانه: ص١٩٣، الكتاب: ٤١٥/١، مجاز القرآن :ص٢١، ثمار القلوب :ص٥٦٨، أساس البلاغة :١ /٢٥٧، وبلا نسبة في : المحكم: ٢٦٦/٣،اللسان : ٢٦٧/٢،تاج العروس :٥ / ٥٦٢.
(٦) الكتاب :٤١٥/١.

ذهب النحاس (٣٣٨هـ) إلى أن معنى البيت: انصب رجالي للمنية أم هم درج يقول: أصاروا غرضا للمنية أم هم بإذ تجري السيول إلى أنه يجوز في (درج) حجتان فيقول:

الأولى : النصب على الظرفية . **الأخرى**: الرفع كونه اسما . (١)

وذهب البغدادي (١٠٩٣هـ) إلى أنه منصوب على الظرفية فقال: « على أن درجا ظرف منصوب وقع خبرا لقوله هم .» (٢)

وقد بين السيرافي (٣٦٨هـ) أن يونس وسيبويه قد أجازا (زيد خلفك) ، ويجعله هو الخلف ، لم يشترط سيبويه أن يكون ذلك لضرورة الشعر ،وقد نقل أيضا عن الجرمي (٢٢٥هـ) أنه يجيزه في الضرورة حصرا ،أن الكوفيين يمنعونه أشد المنع .(٣)

ومما يمكن أن يرد به على الكوفيين هو بيت إبراهيم بن هرمة ،أما ما يرد عليهم وعلى الجرمي هو قوله تعالى :﴿ **هُمْ دَرَجاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِما يَعْمَلُونَ** ﴾ (آل عمران: ١٦٣) إذ إن الدرجات ليست (هم) يقول ابن العادل (بعد ٨٨٠هـ): « (هُمْ دَرَجَاتٌ) مبتدأ وخبر ، ولا بد من تأويل بالإخبار بالدرجات عن (هم)؛ لأنها ليست إياهم ، فيجوز أن يكون جُعُلوا نَفْسَ الدرجات مبالغةً، والمعنى : أنهم متفاوتون في الجزاء على كَسْبهم ، كما أن الدرجات متفاوتة والأصل على التشبيه ، أي: هم مثل الدرجات في التفاوت.» (٤)

وهذا مذهب كثير من النحويين منهم أبو عبيدة (٢٠٩هـ) (٥) ، والطبري(٣١٠هـ) (٦)، الزجاج (٣١١هـ) (٧) ،والسمعاني (٤٨٩هـ) (٨) ، والزمخشري(٥٣٨هـ) (٩).

ثانيًا: المنصوبات

١ ـ النصب بفعل مضمر:

أ ـ نصب المصادر :

ورد في كلام العرب أسماء منصوبة على أنها أحوال ، والحال كما هو معروف لا تأتي في صدارة الكلام ،كذلك لا تأتي وعاملها وصاحبها غير موجودين في الكلام نحو قولهم :(راشداً مهدياً)، و(هنيئا مَرِيئاً)،و(مبروراً مأجورا) ،و(مصاحَبا مُعانا) ،وقد ذهبا إلى أنها منصوبة بفعل

---

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس : ص١٤١.
(٢) الخزانة : ٤٠٥/١.
(٣) ينظر : شرح السيرافي :٣٠٤/٢.
(٤) اللباب في علوم الكتاب :٦/ ٣٠.
(٥) ينظر : مجاز القرآن : ١/ ١٠٧.
(٦) ينظر : تفسير الطبري : ٧/ ٣٦٨.
(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨٦.
(٨) ينظر : تفسير السمعاني ١/ ٣٧٥.
(٩) ينظر : الكشاف : ١/ ٤٣٥.

محذوف فـ(راشداً مهدياً) فيكون تقديره : (اذْهَبْ راشدا مهديّا) ؛ لأنَّ (راشدا مهديّا) صارت بمنزلة البدل من لفظ الفعل كأنه لَفَظَ بـ(رَشِدتَ وهُديتَ)، والكلام نفسه ينطبق على البقية ، أما (مبروراً مأجورا)،و(مصاحَبا مُعانا)، فيكون التقدير فيها: رجعتَ مبروراً واذهبْ مصاحَبا، (١) ولابد من الإشارة إلى أن عيسى بن عمر (١٤٩هـ) قد ذهب هذا المذهب قبلهما وأجاز كذلك سيبويه الرفع ، إلا إن النصب أَكْثَرَ في كلام العرب. (٢)

و ذهب الرماني (٤٨٤هـ) إلى أن الرفع والنصب حسب قصد المتكلم في قولهم : (مصاحب معان)، و(مبرور مأجور) فترفع على تقدير: (أنت)، ويجوز فيه النصب على: اذهب مصاحباً معاناً، ورجعت مبروراً مأجورا، لأن هذا الكلام لا يقال إلا في حال القدوم والذهاب ،إلا إنه ضعف الرفع في قوله : (راشداً مهدياً) ؛لأنه يطلب الفعل من اجل انه صار بدلا من هديت ورشدت في الاستعمال .(٣)

أما ابن الأنباري (٣٢٨هـ) ، فقد رأى إضافة إلى ذلك أن النصب قد أكتسب ذلك من غرض بلاغي وهو الدعاء، أي (جعلك الله مبروراً مأجورا) هذا من وجه ،وأما الوجه الآخر، فهو أنْ يُنصب على حال المتكلم فيكون المعنى:(قَدمْتَ مبرورا مأجورا) ،وأيضا نقل عن النحويين أجازتهم : لـ(مبرورٌ مأجورٌ) بالرفع على معنى: (أنت مبرور مأجور) (٤)

ذهب الرضي(٦٨٦هـ)إلى أنه لابد من وجود قرينة على الحذف وإلا سيكون الكلام عبثا في حال حذف المتكلم ما يشاء من اعمد الكلام ، قد يكون الحذف جوازا، ووجوبا أيضا، في مواضع قياسية، جائزا كان أو واجبا، فقرينة ما حذف جائزا: حضور معناه، كقولك للمسافر: راشدا مهديا، أي سر راشدا. (٥)

وقد فسر المرادي(٧٤٩هـ) إن المحذوف من عمل الحال جوازا ووجوبا يحذف لأسباب منها: ما يكون جوابا لاستفهام تقدم ذكره من كقولهم: (راكبا، لمن قال: كيف جئتَ؟) ،ومنها وهو المطلوب في هذه المسألة ما يحذف لان معناه حاضر في الذهن، كقولك للراحل: (راشدا مهديا)، وللحاج : (مبرورٌ مأجورٌ) .(٦).

(١) ينظر : الكتاب :٢٧١/١.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ينظر : شرح الرماني : ٥٧٢/٢.
(٤) ينظر : الزاهر : ٢٣٥/١ .
(٥) ينظر : شرح الرضي : ٤٦/٢.
(٦) توضيح المقاصد : ٧٢٣/٢.

ب ـنصب (أيما)

من الأدوات النحوية ذات الدلالات المتنوعة (أي) فهي تدل على الشرط والاستفهام وهي اسم موصول. فيكون إعرابها بحسب ما تضاف ،ومن ضمن ما دلت عليه هو الحدث إذا أضيفت إلى مصدر من لفظ الفعل .

لذا فقد ذهب يونس وسيبويه إلى نصب (أيما) في قولنا: (صوتٌ أَيَّما صوتٍ) أو (مِثْلَ صوتِ الحمار) أو(له صوتٌ صوتاً حَسَنًا) وأيضا قول رؤية الذي كان يُنشِده هذا البيت نصباً:

فيها ازْدِهافٌ أَيَّما ازدِهافِ (١)

وكذلك بعض شيوخ البصرة عيسى بن عمر(١٤٩هـ) ،والخليل(١٧٥هـ) فذهبوا إلى النصب. (٢) وعلل سيبويه لذلك أنها منصوبة بفعل محذوف فقال:« يحمله على الفعل الذي يَنصب (صوتَ حمار) ؛ لأنَّ ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نَصَبَ ما كان صفةً، وما كان غيرَ صفة ؛لأنَّه ليس باسمٍ تُحْمَلُ عليه الصفاتُ ألاَ ترى أنَّه لو قال : مِثلَ تضميرِك أو مِثْلَ دأْبِ بِكارٍ نَصَبَ .

فلمَّا أَضمروه فيما يكون غيرَ الأول أَضمروه أيضا فيما يكون هو الأول كأنَّه قال تَزْدهف أَيَّما ازدهافٍ ولكنَّه حذفه لأنَّ له ازدهافٌ قد صار بدلاً من الفعل .» (٣)

والذي يفهم من كلام سيبويه أنه يعربها مفعولا مطلقا لفعل محذوف يفسره المصدر الذي يأتي بعدها .

قال السيرافي(٣٦٨ه) في بيان رأي سيبويه : « ونصب أيما على تقدير : تزدهف أيما ازدهاف ؛لأن (ازدهاف) قد دل على ذلك وصار بدلا من اللفظ بالفعل .»(٤)

وأيضا نقل البغدادي (١٠٩٣هـ) قولا للجرمي (٢٢٥ه) يؤيد رأيهما قال: « أو زعم الجرمي أن نصبه على إضمار تزدهف قال : ولا يجوز نصبه بازدهاف لأن المصدر لا يعمل في المصدر.»(٥)

وإلى ذلك ذهب النحاس (٣٣٨ه) (٦) ،و ابن السيرافي (٣٨٥ه) (٧) في شرحهما لشواهد سيبويه. والذي دعاهم إلى هذا القول أن المصدر النائب عن فعله حينما ينصب لابد أن يحل محل

---

(١) وتمامه : قولك أقوالا مع التحلاف ، لرؤبة في ديوانه :ص١٠٠، تهذيب اللغة : ٣٠٦/١، سر صناعة الإعراب :١٨٦/١، الصحاح : ٤/ ١٣٧٠، شرح الرضي :١ / ٣٢٢، الخزانة : ٢/ ٤١، لم ينسب في : العين: ١٦/٤، المحكم :٢ / ١٧٠، المخصص: ٣/ ٣٥١.

(٢) ينظر : الكتاب: ٣٦٤/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) شرح السيرافي : ٢٥٢/٢.

(٥) الخزانة : ٣٨/٢-٣٩

(٦) شرح أبيات سيبويه للنحاس : ص ١٠٥.

(٧) شرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢٩٧/١.

فعله وهم يرون أن قولهم : (له صوت صوت حمار) فـ(صوت)الأولى ليست على نية إحلال محل الفعل كما في قولهم : (ضربا زيدا). [١]

وذكر البغدادي(١٠٩٣هـ) القولين الا إنه ضعف الرأي الثاني، وذهب إلى أنها منصوبة على أنها نعت فقال: «على أنه نصب أيما على المصدر أو الحال مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف ، وهو في غاية الضعف والوجه الإتباع في مثله وهو رفعه صفة لإزدهاف لكنه حمله على المعنى؛ لأنه إذ قال فيها ازدهاف فكأنه قال: تزدهف أيما إزدهاف . »[٢]

وضعف الرضي (٦٨٦هـ) هذا الوجه فقال:« نصب أيما، مع أن لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو في غاية الضعف، فالوجه الإتباع في مثله ». [٣]

ت -النصب على التحقير:

سمع في كلام العرب قولهم : (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟) بنصب (زيد) فقد ذهبا إلى أنه مفعول به منصوب بفعل مضمر تقديره : (تذكر) فيكون الكلام على :(من أنت تذكر زيداً) ؛وحذف الفعل من الكلام لأنه كثر في كلامهم واستعمل لذا فإنهم استغنوا عن إظهاره .[٤]

وقد فسر السيرافي(٣٦٨ه) أن النصب سببه معنوي فهو منصوب على التحقير ،وسبب ذلك أن رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد، وكان رجلا مسمى زيد مشهورا بالشجاعة والفضيلة، فعندما تسمى الأول بزيد ، وهو لا يملك ضربا من ضروب الفضل المذكور بها الرجل الآخر، فدفع عن ذلك وأنكر عليه ، فقيل له على جهة الإنكار : (من أنت زيداً) ، أي من أنت تذكر زيداً ومعروفا هذا . [٥]

وإلى ذلك ذهب السيوطي(٩١١هـ) إذ أقتبس النص تماما دون أن ينسبه إلى السيرافي.[٦]

أما الزمخشري (٥٣٨هـ) فقد ذهب إلى أن نصب (زيد) على التحذير إذ قد وضعها مع الأقوال التي تدل على تحذير مثل (إياك والأسد) ،و(رأسك والحائط) ،(وأهلك والليل) وعد منها (من أنت زيدا) ،ومنها كذلك (مرحبا) و(أهلا) و(سهلا) ، وهي على تأويل: (أصبت رحبا ضيقا)، و(أتيت أهلا لا أجانب)، و(وطئت سهلا من البلاد لا حزنا) ،وأن تأتني فأهل الليل وأهل النهار أي فإنك تأتي أهلا لك بالليل والنهار. [٧]

أما ابن عصفور (٦٦٩ه) فقد رأى أن (زيدا) منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وسبب ذلك انه لا يجوز إظهاره ؛لأنَّه جرى مجرى المثل. [٨]

أما الزركشي (٧٩٤هـ) فقد عد للِاسْتِفْهَام الْمُرَاد بِهِ الْإِنْشَاءُ وَهُوَ على ضروب كثيرة أوصلها إلى ثمانية عَشَرَ منها دلالتها على التَّحْقِير وأستشهد في ذلك بقَوْلِهِ تعالى: ﴿ **وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا**

---

(١) ينظر : شرح قطر الندى : ص ٢٦١.
(٢) الخزانة : ٣٨/٢-٣٩
(٣) شرح الرضي : ٣٢٢/١.
(٤) ينظر : الكتاب: ٢٩٢/١ .
(٥) ينظر : شرح السيرافي: ١٨٩/٢،التخمير: ٣٨١/١ .
(٦) ينظر : الهمع :١٨/٢.
(٧) ينظر : المفصل :ص٧٤ .
(٨) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٦/٢ .

هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ الله رسولا ﴾ (الفرقان: ٤١) مستندا فيما حَكَى سيبويه : (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟)عَلَى مَعْنَى مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا ! . (١)

وهذا ما أميل إليه من بين هذه الأقوال وهو أن الدلالة على التحقير وليس التحذير كما ذهب الزمخشري إذ أن التحذير هو التنبيه على أن مكروها سيقع ، وهذا غير وارد في قولهم : (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟) أنما دلالة الاحتقار واضحة كما في الآية الكريمة .

٢ ـ*النصب على المدح والذم:*

وذهب يونس إلى القول به في ثلاثة مواضع في الكتاب ووافقه عليها سيبويه وهي كما يأتي:

الأول : في(ربَ العالمين):

نقل سيبويه عن بعض العرب أنهم يقولون : (الحمدُ لله ربَّ العالمين) ، وهي في الواقع قراءة شاذة نسبت لزيد بن علي (رضي الله عنهما) (٢) ، وسأل عنها يونس ،فأجابه : بأنها عربية، وهي منصوبة على المدح كما في (المقيمين) في قول الله عز وجل: ﴿ **لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً** ﴾ (النساء:١٦٢) (٣)

وذهب العلماء في نصب (رَب) في القراءة إلى ثلاثة مذاهب :

(١) النصب على المدح .

(٢) النصب بمعنى أحمد الله رب العالمين وهو لأبي حاتم .

أبو إسحاق يجوز النصب على النداء المضاف، وقال أبو الحسن بن كيسان: يبعد النصب على النداء المضاف لأنه يصير كلامين . (٤)

وذهب ابن العادل إلى ضعف هذا أيضا، فقال : (أو على القطع من التبعية ، أو على النِّداءِ وهذا أضعفُهَا ، لأنه يُؤَدِّي إلى الفَصْلِ بين الصفة والموصوف). (٥)

(٣) أو على القطع من التبعية . (٦)

والثاني : في قول الفرزدق :

كم عَمّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلَبتْ علىَّ عِشارِي

شَغَّارةً تَقِذُ الفَصيلَ برِجْلها فَطّارةٌ لقَوادِمِ الأبكارِ (١)

---

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢/ ٣٤٣ .

(٢) ينظر : الكشاف :١ / ٥٣،والبحر المحيط :١ / ٦، وروح المعاني :١ / ٨١.

(٣) ينظر : الكتاب: ٦٣/٢ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس: ١ / ١٧١.

(٥) تفسير اللباب لابن عادل :١ / ٧.

(٦) ينظر : المصدر نفسه .

وقد نقل سيبويه عن شيخه يونس أنه سمع الفرزدق ينشده هكذا. [٢]
فنصبت كلمتي (شَغَّارة) و(فَطّارةٌ)على الذم على تقدير (أذم) .

الأخير: نصب السعدينا على المدح

ذهب يونس وسيبويه في قول رؤبة يقول:

أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعدْينا [٣]

إلى نصب السعدينا على الفخر [٤]

من المفترض أن ترفع (أكرم) على أنها صفة لـ(ابن) ،ولكنهم نصبوها على تقدير فعل محذوف تقديره (أمدح) ؛لإنشاء المدح .

وإلى ذلك ذهب النحاس (٣٣٨هـ) في إعرابه لقوله تعالى: (حمالة الحطب) إلى تقدير فعل فيه ، فقال: « قرأ: (حمالة الحطب) ففي قراءته قولان : **أحدهما** أنه منصوب على الحال؛ لأنه يجوز أن تدخل فيه الألف واللام فلما حذفتهما نصب على الحال، **والقول الآخر**: أنه منصوب على الذمّ أي أعني حمالة الحطب كما قال :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحابُ الْجَمَلْ[٥] »[٦]

٣ ـ*منع نصب الخبر على الحال:*

وقدْ يدخلُ بَيْنَ المُبتَدأ والخبر ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ إفرادا و تثنية وجمعا ، تذكيرا وتأنيثا ، بشرط كون الخبرُ مَعرفَةً ، و صيغة التفضيل المجردة من (أل) والإضافة ، وبعدها (من) ، ويُسمَّى (فصل) أو (عماد) ؛ لأِنَهُ يفصُلُ بينَ المبتَدأ وَالخبرِ لِيرفعَ التباس الخَبر بِالصفةِ ، وَيفيدُ التأكيدَ أيضا ، نَحوُ: (زيد هُوَ المنطلق) ، و (كَانَ سعيد هُوَ السابق) ، و(شعيب هُوَ أَفْضَلُ مِنْ سالم)، و(المؤمنون هم المفلحون)، و (الزينبات هن الصالحات).

---

(١) له في ديوانه :ص٣١٢ ،الحلل :ص ٢٣١ ، وشرح ابن يعيش: ١٣٣/٤، والمقرّب ٣١٢/٢ ،والمغني : ص٢٤٥، وشرح التصريح: ٢٨٠/٢،والخزانة: ٤٣٩/٦، وبلا نسبة في : المقتضب : ٥٨/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٣١/١ ،وشرح الكافية الشافية : ١٧٠٧/٤، وشرح الأشموني: ٨١/٤.

(٢) الكتاب:٧٠/٢-٧٢.

(٣) له في :ملحق ديوانه :ص١٩١، إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٤١٦،شرح ابن يعيش :٤٧/١، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية :٢٤٧/١٢، لم ينسب في : المقتضب : ٢/ ٢٢١،سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٢٨، المفصل :ص ٣٢.

(٤) ينظر : الكتاب ١٥٣/٢

(٥) وصدره: لَمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسلْ ديوان الحماسة: ص ١٠٤، الكامل في اللغة: ١/ ٩٥،وفي الجمهرة: ١٠٨/١عجزه : رُدُّوا علينا شيخَنا ثَم بَجلْ، النهاية في غريب الأثر :١/ ٢٤٠،شرح شذور الذهب ص: ٢٨٥، اللسان : ٦/ ٢٢٩، شرح الأشموني :١/ ٢٦٧، ولم ينسب في هذه المصادر .

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٦/٥ .

وذهب سيبويه في ذلك أنه لغة أهل المدينة الذين يجعلون (هو) إذا كان بين معرفتين ويجعلونها ضميرا فصلا وما بعده خبرا للمبتدأ ، وقد منع يونس وسيبويه النصب على أنه حال كما في قراءة ابن مروان لقوله تعالى: ﴿ **هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ** ﴾ [١] (هود ٧٨) . وهما في ذلك يلحنانه وقد تبنى هذا أبو عمرو قال سيبويه: « فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال احتبى ابن مروان في ذه في اللحن يقول لحن وهو رجل من أهل المدينة كما تقول : اشتمل بالخطأ وذلك أنه قرأ : ﴿ **هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ** ﴾ (هود ٧٨)، فنصب .» [٢]

والوجه عند الزجاج (٣١١هـ) أن تجعل (هنّ) في هذا بمنزلتها في كان، فإذا قالوا: هؤلاء بناتي أطهر لكم أجازوا هنّ أطهر لكم كما يجيزون (كان زيد أطهر من عمرو) [٣] .

نقل الزمخشري (٥٣٨هـ) تلحين شيوخ البصرة لقراءة ابن مروان الآية، فقال: «وقرأ ابن مروان (هنّ أطهر لكم) بالنصب وضعفه سيبويه ، وقال: احتبى ابن مروان في لحنه، وعن أبي عمرو بن العلاء: من قرأ (هُنَّ أَطْهَرَ) بالنصب، فقد تربع في لحنه. »[٤]

وكذلك رفض العكبري (٦١٦هـ)، وعد وجه النصب ضعيفا، فقال:« يقرأ بالنصب، وهو ضعيف لأن (هن)لا تعمل في الحال ، وان جعلته من الضمير في (لكم) لزم ان يعمل في الحال المتقدمة ،وإنما يوجه هذا على ان(هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) و(هن) مكرر وتوكيد .»[٥]

وعلل الزمخشري (٥٣٨هـ) النصب فيها على ثلاثة أوجه[٦] :

(١) بأنّ (أَطْهَرَ) حال ، العامل فيها معنوي ،وهو ما في هؤلاء من معنى الفعل كما في قوله تعالى :﴿ **هَذَا بعلي شَيْخًا** ﴾ . (هود ٧٢)

(٢) بأنّ (هؤلاء) منصوبة بفعل مضمر كأنه قيل :(خذوا هؤلاء) و(بناتي) بدل وعلى هذا يعمل المضمر في الحال، و(هنّ) يبقى على أصله ضمير فصل .

وقد رفض الزمخشري هذا الوجه ؛ لأنه لا يجوز الفصل مختص بالوقوع بين المبتدأ والخبر، ولا يقع بين الحال وصاحبها .

(٣) أن لا يكون (هَؤُلاءِ) فيه فصلا ،فيكون (هؤلاء) مبتدأ والخبر جملة (بناتي هُنَّ)، وتكون على ذلك كقولك :(هذا أخي هو) .

---

(١) في المحتسب: ١/ ٣٢٥ ، سعيد بن جبير، والحسن، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق . وقراءة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي ينظر: تفسير البحر المحيط : ٢٤٧/٥،إعراب القران للنحاس :٢٩٦/٢ .
(٢) الكتاب ٣٩٦/٢-٣٩٧.
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٦٧ ـ ٦٨ .
(٤) الكشاف: ٣٩٠/٢-
(٥) إعراب القراءات الشواذ :٦٦٨/١
(٦) ينظر : الكشاف ٢:/٣٩٠-٣٩١، وإعراب القرآن لابن سيده: ٥ / ٤٣٠ .

والرأي الأخير هو الأكثر قبولا بينها، والأقرب إلى واقع ، وهو ما خرَّج ابن جني (٣٩٢هـ) فقال: « وأنا من بعد أرى إن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو ان تجعل (هن) أحد جزأي الجملة وتجعلها خبرًا لـ(بناتي) كقولك: زيدٌ أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالاً من (هن) أو من (بناتي)». (١)

كما إن الرأي الأول من تخريجه أيضا :« والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً، أو جالساً، أو نحو ذلك » .(٢)

وذهب ابن جني في هذا مذهب الكسائي ،فجعل (هنّ) عماداً و(أطهر) منصوباً به على الحال(٣) . وهذا التعليل غير مقبول عند أغلب النحاة، فـ(هنّ) لا تكون هنا عماداً أو ضمير فصل ، وإنما العماد يأتي فيما لا يتم الكلام إلاّ بما بعده نحو : (كان زيد أخاك) ، فتقول : (كان زيد هو أخاك) . ولا يجوز : (قدم زيد هو أنبل منك) . حتى يرفعوا فيقولوا :(هو أنبل منك). (٤)

٤ -***التمييز بالمبهمات :***

من المعروف في التمييز لابد أن يكون واضحا لأنه يفسر ويزيل المبهمات ، وكذلك لابد أن يكون نكرة فيميز الاسم والنسبة.

جاء في الكتاب (عشرونَ غَيرَك) فقد ذهب يونس وسيبويه إلى عد (غير) تمييزا قياسا على قولهم : عشرون مثلكَ . (٥)

وورد مثل ذلك في الحديث الشريف قال النبي(ﷺ):«**لَا نَعْلَمُ شَيْئًا خَيْرًا مِنْ مِائَةٍ مِثْلِهِ إِلَّا الرَّجُلَ الْمُؤْمِنَ.** » (٦)

قال سيبويه في موضع آخر :« وتقول: (كم مثله لك) و(كم خيرا منه لك)، و(كم غيره لك) . كل هذا جائز حسن ؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس تقول: (كم غيره مثله لك) انتصب (غير) بكم وانتصب المثل لأنه صفة له .»(٧)

ولم يبين لنا سيبويه في أي وجه كان التشابه بين (غير) ، و(مثل) ، ومن بينها هو المبرد (٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب ، إذ إنه يرى أن من قال :(مررت برجل مثلك)، فقد بيّن له أن من مر شخص آخر غير المخاطب ، فجيء بـ(غير) توكيد أو تشديدا للكلام . وان هذه النكرات كلها تقع حالا، وتمييزاً، وإنها أبدا تجري في جميع مجاري النكرة. فيمكنك أن تقول: (عندي عشرون مثلك)، و(مائة مثلك)، و(عشرون غيرك). (٨)

---

(١) المحتسب : ٣٢٦/١.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٤ ، المحتسب : ١ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٦٧ ـ ٦٨ ، إعراب القرآن النحاس : ٢ / ١٠٤ .
(٥) ينظر : الكتاب ٤٢٨/١.
(٦) مسند أحمد: ١٥٣/١٢برقم: (٥٦١٦) باب مسند أبن عمر رضي الله عنهما .
(٧) الكتاب: ٢ / ١٥٩ .
(٨) ينظر : شرح السيرافي :٣١٨/٢. المقتضب :٤ / ٢٩٣.

ونقل السيرافي(٣٦٨ﻫ) عن البصريين أنهم يجيزون ذلك ؛لأن يونس قاسها على المسموع من كلام العرب عشرون مثله [١].

ومن الموافقين لهما أبو حيان(٧٤٥هـ) الذي عدها النوع الثالث من أنواع التمييز مستندا على إجازة يونس ذلك وتقبل سيبويه له .[٢]

ونقل أبو حيان(٧٤٥هـ) والسيوطي(٩١١هـ) أن الفراء (٢٠٧ﻫ) قد منع التمييز بـ(غير)؛ لأنها أشد إبهاما ولابد للتمييز أن لا يكون مبهما. [٣]

ورد السيوطي عليه بأنه التمييز بـ(غير) لا يخلو من فائدة ،ففائدته أن في (عنده) ما ليس بمماثل لهذا ،وهذا المقدار فيه تخصيص. [٤]

٥ ـ*النصب على التخصيص:*

من المعروف في باب النداء أن المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة فهو ينصب ، أما إذا كان نكرة مقصودة فيبنى على الضم مثله مثل المنادى العلم وقد جاء في قول الصلتان العبدي:

أيا شاعراً لا شاعرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ جَريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ [٥]

فـ(شاعرا) نكرة مقصودة بدليل ذكر جرير فكان القياس يقتضي أن تبنى على الضم فكان تقدير يونس وسيبويه ، وكذلك الخليل يرى أن (شاعراً) ليس منصوبا على أنه منادى إنما على إضمار فعل محذوف يقدر بقولهم :(يا قائل الشعر شاعرا ،وفيه معنى حسبك به شاعرا) كأنه إذ نادى قال حسبك به ولكنه أضمر كما أضمروا في قوله: تالله رجلا . [٦]

وهذا ما يعرف عند النحويين بالنصب على الاختصاص إذ خص (شاعر) بالقول، وهو منصوب كما فيما سبق بفعل محذوف.

قال ابن عصفور(٦٦٩هـ) في بيان ذلك : « فنصب شاعراً وهو إنَّما يريد جريراً خاصة، فكان ينبغي أن يكون مبنياً على الضم، فخرجه سيبويه رحمه الله على أن يكون المنادى محذوفاً، وشاعراً منصوب على الإِغراء كأنه قال: يا قومُ عليكم شاعرًا.»[٧]

---

(١) ينظر : شرح السيرافي :٣١٨/٢.
(٢) ينظر : الارتشاف :٣٨١/٢.
(٣) ينظر : المصدر نفسه، و الهمع : ٣٣٧/٢.
(٤) ينظر : الهمع : ٣٣٧/٢.
(٥) له في : الشعر والشعراء:٤٩٢/١ ، المقتضب: ٢١٥/٤ ،الحماسة البصرية: ٣٠٣/٢، الخزانة: ١٥٣/٢، معاهدة التنصيص: ٧٦/١، اللسان :١/ ٧١٣، تاج العروس: ٤/ ١٣٣، لم ينسب في : الصاحبي : ص ١٣١، شرح الرضي:١/ ٣٥٥.
(٦) ينظر : الكتاب ٢٣٦/٢-٢٣٧.
(٧) شرح ابن عصفور:٨٦/٢ .

وقد ذهب المبرد(٢٨٦هـ) إلى أن (يا) ليست للنداء إنما أداة للتنبيه ، و(شاعرا) منصوب على تقدير: (عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله)، وفيه معنى التعجب، فكأنه قال: حسبك به شاعرا لما فيه من معنى . [١]

ذهب ابن السيرافي (٣٨٥هـ) إلى أن المنادى والناصب لشاعر محذوفان فالمنادى المحذوف هو قوله: (يا قائل الشعر) ليس يقصد به إلى واحد بعينه ، والناصب لـ(شاعرا). كأنه قال: يا قائلاً الشعر عليك شاعرا لا شاعر اليوم مثله . [٢]

وإلى قريب من رأي المبرد (٢٨٦هـ) وابن السيرافي (٣٨٥هـ) ذهب الآبدي (٦٨٠هـ) إذ قال: « فقيل :هو منصوب بإضمار فعل، كأنه قال: (ألزموا شاعرا) ،والمنادى محذوف ، كأنه قال: يا قائل الشعر في حال إنه شاعر لا شاعر اليوم مثله .ولا شاعر مثله في موضع النعت له، ونقدر(يا قائل الشعر) ؛ ليكون المنادى معرفة ، وقيل: أنه نداء مردود إلى الأصل ضرورة لما نوّن». [٣]

كما جاز ابن السيرافي (٣٨٥هـ) وجها أخرا فقد يكون يا شاعرا .منادى، ولكنه نصب على لفظ المنادى المنكور نكرة غير مقصودة؛ بإذ يكون المقصود به واحد معروف بعينه في المعنى، وهو كقول الشاعر:

يَا كَنَّةً مَا، كُنْتِ غَيْرَ لَئِيمَةٍ للضَّيْفِ مِثْلَ الرَّوْضَةِ الْمِحْلاَلِ [٤]

والمقصودة بالمعنى إلى كنة بعينها . ومثله:

يا رَخَمًا قَاظَ عَلَى يَنْخُوْبِ [٥]

ومثله [٦]:

يا ضَبُعاً أَكَلَتْ آيارَ أحْمِرَةٍ [٧]

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢١٥/٤-٢١٦.
(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه: ٤٥٩/١.
(٣) شرح الجز ولية السفر الثاني: ١٥٧/٢.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٧/٤
(٥) عجز بيت للأعشى وصدره: مطلوب يعجل كف الخارىء المطيب وله في : الحيوان: ٣/ ٢٤٥ ،الصحاح : ١/ ١٧ ،تهذيب اللغة : ٢٩/١٤، شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٣/ ٣٧٣،اللسان : ٥٦٧/١، تاج العروس: ٤/ ٢٥٠
(٦) صدر بيت وعجزه :ففِي البُطُونِ وقد راحَتْ قَرَاقِيرُ ،لرجل من بني ضبة في الحيوان: ٦/ ٥٥٨،شرح شواهد الإيضاح: ص ٤٧٧، وهو بلا نسبة في :الكتاب: ٥٨٩/٣، والنوادر: ص ٧٦، والمقتضب: ١٣٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٦٠٨/٢، المحكم : ١/ ١٤٧،اللسان: ٢١٧/٨.
(٧) ينظر : شرح أبيات سيبويه: ٤٥٩/١-٤٦٠.

ثالثًا: التوابع

١ -*الرفع على البدلية:*

روى سيبويه عن شيخه يونس أنه سمع العرب تنشد البيت(١) :

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا (٢)

وهو لعَبْدَةَ بن الطَّبيب فقد روى البيت برفع (هُلْكه) فذهبا في أعرابها وجهين :

الأول : الرفع على الإتباع على أنها بدل من خبر كان .

والآخر : النصب على انه خبر كان .

إلى ذلك ذهب ابن شقير (٣١٧هـ) قال: «رفع هلك الثانية على البدل ،وان نصب على الخبر جاز. ويرفعون ما كان أهم إليهم، ولا يبالون اسما كان أم خبرا إذا جعلوه اسما .»(٣)

أما النحاس(٣٣٨هـ) فقد ذهب في شرحه الشاهد إلى أن من جعله (هلكه) مبتدأ و(هلك واحد) خبره وجعل المبتدأ والخبر خبر كان.

ووجه النصب في ذلك ، على انه قصد : (فما كانَ هلك قيس هلك واحد إي خبر كان).(٤)

وذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أن هذا في حكم الملغي فقال:« والكثير كون البدل معتمدا عليه بما تدعو الحاجة إليه من خبر وغيره، كقولك: (إن الجارية هنداً حسنها فائق)، و(إن زيدا نجابته بينه)، ويقل الاعتماد على المبدل منه وجعله البدل في حكم الملغي، كقول الشاعر:

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّراة كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ (٥)

فجعل (حاجبيه) وهو بدل في حكم ما لم يذكر، فأفراد الخبر، ولو جعل الاعتماد على البدل لثنى الخبر، ولو جعلت البدل في حكم الملغي لقلت: إن زيدا يديه منبسط بالخير . » (٦)

وذهب أبو حيان (٧٤٥هـ) إلى رفض ذلك فقال: «وإذا صح فيما كان بدلا أن يكون مبتدأ وما بعده خبره ،كان الابتداء أقيس من البدل وأكثر، وذلك قولك : (عَلمتُ زيدا وجهُهُ حسن)، (ألفيت زيدا حِلمه مضاع)، ومنه: ﴿ **وترَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ** ﴾ (الزمر :٦٠)

---

(١) الجمل للخليل :ص١٥١، البيان والتبيين :١ / ٣٨٧، الشعر والشعراء :٧٣٢/٢، الأصول: ٢ / ٥١، إعراب القرآن للنحاس :١ / ٣٠٧، نفح الطيب :٢ / ٤٤٩،حماسة المرزوقي: ص٧٩٠، الحلل في شرح أبيات الجمل :ص٢٨،شرح ابن يعيش:٦٥/٣، معاهد التنصيص :ص١٠٢.

(٢) ينظر : الكتاب: ١٥٥/١-١٥٦.

(٣) المحلى: ص ١٠١، ينظر : البسيط :ص ٦٩٨-٦٩٩.

(٤) ينظر : شرح أبيات سيبويه: ص ٥٥.

(٥) البيت للأعشى في : ديوانه:ص٢٤٠، الخزانة :٢٧٠/٢-٢٧٢، الدرر:٢٢١/٢، :ولم ينسب في : الكتاب:١/ ٨٠، المحكم : ٢٤٩/٢،اللباب :١/ ٤١٠، شرح الرضي :٢ / ٣٩٢، اللسان: ٣٠٢/١٣، الهمع: ٣/ ٢٨٧، تاج العروس: ٣٥/ ٤٥٣.

(٦) شرح التسهيل : ٣٣٨/٣-٣٣٩ .

قال سيبويه: وذكر أن البدل جائز ، فتنصب وجهه حسنا وحِلْمَه مضارعا، و(هلك واحد)، والعرب إذا أتت بعد البدل بخبر، أو حال أو غير ذلك إنما تعتمد به على البدل ولا على المبدل نحو: إن هنداً حسنها فاتن ، وأبصرت هنداً ثغرها باسما وإن زيدا وجنته موردة.» [١]

وذهب د. حسام النعيمي إلى ذلك فقال: «وذلك إذا حملنا (هلكه) على البدلية من (قيس) نصبنا (هلك) خبرا لكان ..... وإذا رفعنا (هلك) على الابتداء رفعنا هلك على الخبرية.»[٢]

٢ -*إعراب المستثنى المسبوق بنفي على البدلية:*

ذهب النحويون في المستثنى إذا كان الاستثناء تامّاً منفيا والمستثنى منه موجود فيجوز فيه وجهان :

(١) نصبه على الاستثناء ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيداً ، ونحو : هل مررتَ بأحدٍ إلا زيداً ، ونحو : لا تسألْ أحداً إلا زيداً .

(٢) الإتباع على أنه بدل بعض من كل ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ ونحو : هل مررتَ بأحدٍ إلا زيدٌ ، ونحو : لا تسألْ أحداً إلا زيدٌ .

اختار يونس وسيبويه فيه النصب وهو مذهب أبي عمرو، وعلل لذلك سيبويه انه في قولهم : (ما أتاني القومُ إلا عبد الله) ولكن (عبد الله) في هذا الموضع بدل من (القوم) [٣].

وقد رفض سيبويه أن يكون المستثنى من الجمع في النفي والإيجاب حالة واحدة فيجري المستثنى في النفي مجراه في الإيجاب وإنما ألجأهم سيبويه إلى أن يقولوا : الذي يوجب البدل أن يكون ما قبل إلا نفيا فقط جمعا كان أو واحدا، واستدل في كلامه على قوله تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ** ﴾ (النور: ٦) فقد أجاز أيضا كون (الا أنفسهم)صفة [٤] .

قد الخليل ذهب في تأويل ذلك إلى أن الرفع كان سببه أن الفعل للمستثنى فقال : « (ما خرج من القوم إلا زيد)، و(ما قدم من القوم إلا محمد) رفعت (زيدا ومحمدا)؛ لأن لهما الفعل .»[٥]

وقد ذهب ابن الوراق(٣٨١هـ) إلى أن البدلية في النفي أجود من النصب على الاستثناء علل ذلك بوجهين :

الأول : أن البدل مطابق أبدا للفظ متبوعه ،ومعناه ومعنى الإستثناء واحد ، فكان الأفضل هو الاختيار للبدل ؛ لأن مطابقة اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم .

---

(١) الارتشاف :١٩٦٩/٤ .
(٢) التوابع في كتاب سيبويه : ص ٦١.
(٣) ينظر : الكتاب : ٣١١/٢-٣١٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) الجمل: ص ٣١٥.

والآخر : البدل يجري في تعلق العامل بـه كمجراه فـي سائر الكلام ، إن العامل فـي البدل أصيل لا يحتاج إلى أن يشبه بشيء ، والمنصوب على الإستثناء نصب لأنه يشبه المفعول به ، فكان ما يجري على الأصل أقوى من المشبه . (١)

لذلك رفض الفراء (٢٠٧هـ) النصب على الإستثناء ، وأوجب الإتباع . قال الرضي (٦٨٦هـ) ناقلا عنه : « والفراء يمنع النصب على الإستثناء، إذا كان المستثنى منه منكرا، فيوجب البدل .»(٢)

وأيضا الشاطبي (٧٩٠هـ) يرى الإتباع على البدلية: «ويعني أن الإستثناء بالإ بعد النفي أو ما أشبه النفي يختار فيه الإتباع للأول، فيجري على حكمه في الإعراب، إن كان مرفوعا ارتفع، وإن كان منصوبا انتصب ،وإن كان مجرورا انجر ، وذلك إن كان الإستثناء متصلا نحو : (ما قام القوم الا زيدٌ)، و(ما رأيت القوم الا زيدا). على الإتباع لا على الاستثناء. »(٣)

وقد رفض ثعلب أن يعرب المستثنى المنفي بدلا فقال: «كيف يكون بدلا، والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب » (٤)

٣ ـ *المعطوف على اسم إن بعد التمام:*

جاء في قوله تعالى : ﴿ **أَنَّ اللَّـهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ (التوبة: ٣) فـ(رسوله) معطوفة على لفظ الجلالة وقد جاء مرفوعا ،والمعطوف لابد أن يكون تابعا للمعطوف عليه في إعرابه .

وافق سيبويه قول شيخه يونس إذ أنه رأى جواز رفع المعطوف على اسم إن بعد استكمال ذكر الخبر، وعلى هذا يجوز لك أن تقول: (إنَّ زيداً فيها وعمرٌو) على اعتبار الأصل في اسم (إن) أن يكون مرفوعا ؛لأنه في الأصل مبتدأ ،فاصل جملة :(إنّ زيداً منطلقٌ) هو:(زيدٌ منطقٌ)، وقد احتاج إلى أن يؤكد بـ (إنّ) لزوال الشك فأَظهرَ زيداً وأَضمره . (٥)

الذي يفهم من كلام سيبويه إن (رسوله) معطوف على لفظ الجلالة قبل دخول (أن) ،وأيضا إنه لم يذكر الشروط الواجب توفرها حتى يكون المعطوف مرفوعا .

واشترط صاحب الشذرة الذهبية لذلك شرطين :

الأول : ألا تشترك كل أخوات (إن) في ذلك الا و(أن) و(لكن).

والآخر : ان يكون ذلك بعداستكمال الخبر واستشهد لـ(إن) و (لكن).

---

(١) ينظر : علل النحو :ص ٣٩٥.
(٢) شرح الرضي :٢ / ٩٧.
(٣) المقاصد الشافية :٣/ ٣٥٣.
(٤) شرح الرضي :٢ / ٩٧.
(٥) الكتاب :٢٣٨/١.

فيمن قرأ بالرفع ومثاله قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوْهُ وَأُمُّهُ   فَإِنَّ لَنَا الأمَّ الْنَّجِيْبَةَ وَالأَبُ [١]

وقول الآخر:

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي الْتَّسَامِي خُؤُولَةٌ   وَلَكِنَّ عَمِّي الْطَيِّبُ الأصْلِ وَالْخَالُ [٢]

وقد ذهب إلى أن الرفع والمحققون على أن الرفع ليس على العطف ،بل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: ورسوله بريء من المشركين، والأب والخال كذلك.[٣]

وأما العكبري (٦١٦هـ) فقد ذهب في إعرابه للآية الكريمة إلى ثلاثة أقوال:

الأول : معطوف على الضمير في بريء ، وما بينهما يجري مجرى التوكيد لذا ساغ العطف.

والثاني : هو خبر مبتدأ محذوف أي ورسوله بريء .

والأخير: هو معطوف على موضع الابتداء .

وقد رفض الرأي الأخير، ونسب ذلك إلى المحققين ؛ لأن المفتوحة لها موضع في الإعراب غير الابتداء بخلاف المكسورة .

أما النصب الذي قُرئت به الآية [٤]، فعطفاً على اسم إن ويقرأ بالجر شاذا، وهو على القسم ولا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدى إلى الكفر.[٥]

وذهب المرادي(٧٤٩هـ) إلى تخصيص ذلك بعد أن عممه ابن مالك (٧٦٢هـ) الذي قال في التسهيل: « و(أن) في ذلك (كأن) على الأصح » [٦] . فأطلق كما أطلق هنا، وعاد إلى تقيد ذلك في شرحه [٧] بأن يتقدمها علم كقوله:

وإلاّ فاعْلَموا أنّا وأنتم   بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ [٨]

أو معناه. كما في الآية الكريمة وعند المرادي هذا هو الصحيح ؛ لأن (أن) في هذا الموضع ومعموليها بتأويل الجملة ؛لذلك يجوز أن يعطف على محلها كالمكسورة [٩].

---

(١) وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١١، أوضح المسالك: ٣٥٣/١، والهمع: ٣٠٥/٣ ،شرح الاشموني:١٤٣/١ ، وتخليص الشواهد: ص٣٧٠، والدرر: ٦/ ١٧٩، وشرح التصريح: ١/ ٢٢٧.

(٢) وهو بلا نسبة في :شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١١، وتخليص الشواهد: ص٣٧٠، والدرر: ٦/ ١٨٦، وشرح التصريح : ١/ ٢٢٧، والهمع : ٢/ ١٤٤،شرح الاشموني : ١٤٥/١.

(٣) ينظر : شرح الشذرة الذهبية : ص٨٩-٩٠.

(٤) وقرأ بها عيسى بن عمر، وزيد بن علي، وابن أبي إسحاق ،ويعقوب ينظر : البحر المحيط :٦/٥، الدر المصون :١ / ٣٠٤٠، معجم القراءات :٣٤٤/٣.

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٤/٢.

(٦) التسهيل: ص٦٦.

(٧) شرح التسهيل: ٥١/٢ .

(٨) لبشر بن أبي خازم في : الديوان: ص ١٦٥، الكتاب: ١٥٦/٢،الإنصاف: ١٩٠/١، وتخليص الشواهد: ص٣٧٣،والخزانة: ١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١، وبلا نسبة في: الأصول : ١/ ٢٥٣،اسرار العربية : ص١٢٥ ، شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٣،شرح التصريح :١/ ٣٢٢.

(٩) توضيح المقاصد:١٨٨/١.

٤ ـ***العطف على الضمير:***

قبح سيبويه العطف على المضمر المرفوع مستندا إلى رواية شيخه يونس لقول جرير:

فإيّاكَ أنتَ وعبدَ المَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ (١)

إذ أنشدَه يونس منصوبا نقلا عن العرب أنّهم هكذا ينشِدونه .

قال سيبويه في ذلك : « فالنصبُ أحسنُ، لأنَّ المنصوب يُعْطَفُ على المنصوب المضمَر ، ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمَر إلاَّ في الشعر ، وذلك قبيح .»(٢)

قال ابن السيرافي (٣٨٥هـ) في بيان موضع الشاهد: «والشاهد فيه على نصب (عبد المسيح) ، وعطفه على (إياك) بعد أن أتى بـ(أنت) ،وجعله توكيدا للضمير في إياك وأراد إن يعلمك إن التوكيد إذا أتى جاز أن يقع العطف عليه ، ويرفع المعطوف ،وجاز إن تعطف مع مجيء التوكيد على إياك. »(٣)

أما السيرافي (٢٦٨هـ) فيرى أن نصب (عبد المسيح) ؛جاء لأنه معطوف على (إياك) كما انشده يونس لسيبويه منصوبا ، غير أنه خالفهما وأجاز الرفع ، فقد رأى أن الرفع حسن أيضا ؛ ذلك لأن (أنت) تكون توكيدا للضمير المرفوع المقدر في (إياك) ، فيحسن حينئذ العطف عليه . (٤)

أما ابن عصفور(٦٦٩هـ) فذهب إلى إضمار فعل فـ(عبد المسيح) منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ولم يستعمل إلاَّ بمعنى الأمر، فتقديره في البيت : إيَّاك باعد. ولا يقدّر قبل إيّاك ؛ ذلك لأنَّه لا يتعدى الفعل إلى مضمر المتّصل. وسبب عدم إظهار الفعل أنَّ (إيَّاك) تقوم مقام الفعل ، وتتحمل الضمير كما يتحمّله الفعل. فـ(إياك) استتر فيها ضمير عُطف عليه (عبد المسيح) ، وأنت تأكيد له. (٥)

وتابع ناصف اليازجي (١٢٨٢ه) في كتابه (نار القرا) ابن عصفور ، فذهب إلى أن الضمير المستتر انتقل إلى إياك من الفعل المحذوف إذ قال :« وزعم بعضهم : أن إياك لما كان بدلا من الفعل المحذوف انتقل إليه الضمير الذي كان مستترا فيه كما ينتقل إلى المصدر الواقع بدلا من فعله. فاجمع من ذلك ضمير أن يتضمن المنصوب المنفصل منها مرفوعا مستترا. فتجوز مراعاة كل واحد منهما كما في تأكيده والعطف عليه وعلى ذلك يروى قول الشاعر:

[فإياك البيت ......]

---

(١) البيت لجرير وليس في ديوانه ،وله في : النقائض: ص٧٩٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي :٣٥٠/١،وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث:ص١٢٧، والخزانة :٤٦٥/١. وبلا نسبة في : الجمل للخليل :ص١١٩، والمقتضب: ٣/ ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس :ص٩١.

(٢) الكتاب: ٢٧٨/١-٢٧٩.

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي :٣٥٠/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي :١٧٦/٢.

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور :٤١٠/٢.

بنصب عبد عطفا على إياك ورفعه عطفا على المستتر فيه. »[١]

٥ ـالإتباع في (محض) في قولهم : (هذا عربي محض):

ذهب يونس وسيبويه إن الأفضل في إعراب (محض) قولهم : (هذا عربي محض) الإتباع على أن (محضا) صفة لـ(عربي)، قال سيبويه : « والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك وذلك قولك: هذا عربي محض، وهذا عربي قلب كما قلت هذا عربي قح ولا يكون القح إلا صفة.»[٢]

ألا أن سيبويه أجاز النصب فيها فيجيز قولهم : (هذا عربي محضاً) بالنصب على أنها مصدر فَعْلل لذلك بقوله :« وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هوهو، وذلك قولك: هذا عربيٌ محضاً وهذا عربيٌ قلباً، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها .»[٣]

وقال ابن سيده (٤٥٨هـ) في ذلك :(قال سيبويه وقالوا: هذا عربي محض ومحضا الرفع على الصفة ، والنصب على المصدر ، والصفة أكثر لأنه من اسم ما قبله ولبن محض خالص لم يخالطه ماء حلوا كان أو حامضا). [٤]

أما المبرد (٢٨٥هـ) فقد نقل لنا النصب في قولهم : (هو عربي محضا)، و(هو صميم قلبا)، و(هو عربي حسبة)، و(هو شريف جدا) فكلمات (محضا)،و (قلبا)،و (حسبة)، و(جدا) منصوبة على أنها مفاعيل مطلقة مؤكدة لما قبلها، ولكنه فضل الرفع على أنها صفة ،وتوجيه ذلك عنده: بأن هذه الأسماء وإن كانت في هذا اللفظ على صيغة المصادر لأن المصدر ينعت بها، وأما الأسماء فلا تكون إلا نعوتا . [٥]

ويرى السيرافي(٣٦٨هـ) أن الرفع هو الوجه ؛وعلل لذلك بأنه كثير في كلامهم وهم على ذلك يجرون (محض) و(قلب) مجرى (عدل)، إذ أنهم يؤولونها على (ماحض) ؛لأنه يقال: محض يمحض وأمتحض، ومعناه: خالص .ولم يستعمل الفعل من قلب ما أستعمل من محض.[٦]

٦ ـالنعت المؤول بالمشتق:

من المعروف أن النعت لابد أن يكون مشتقا أو جاريا مجرى المشتق ،أما المشتقات فهي جميل أو طويل أو سريع ،وأما الجاري مجرى المشتق فهي جمل قالتها العرب مثل: (مررت برجل سواءٌ أبوه وأمه)، و(مررت برجل سواءٌ درهمُه) ،و(مررت بخير منه أبوه)، و(مررت برجل كل ماله درهمان).

ذهب يونس وسيبويه إلى عد هذه الجمل نعوتا مؤولة بمشتقات حتى تستقيم مع حقيقة النعت المشتق ، فذهبا إلى تأويل (سواءٌ أبوه وأمه) في قوله : (مررت برجل سواءٌ أبوه وأمه)، و(سواءٌ

---

(١) نار القرا :ص ٢٨٩.
(٢) الكتاب: ١٢٠/٢.
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المحكم: ١٣٩/٣.
(٥) المقتضب : ٣٠٥/٤ ـ٣٠٦.
(٦) ينظر : شرح السيرافي : ٤٤٨/٢، النكت :١٠٥/٢ .

درهمُه) في قوله: (مررت برجل سواءٌ درهمُه) على أنها نعوت سببية فالأولى تؤول على أنه (عدلٌ)، والأخرى ، كأنك قلت: مررت برجل تامٍ درهمُه. [١]

ويرى السيرافي (٣٦٨هـ) أن العرب يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل، فيتأول : (خيرا منه أبوه) تأويل (فاضل عليه أبوه)، و(راجح عليه أبوه) ، وكذلك الحال في قولهم : (سواء أبوه وأمه) إذ يتأولونها: (مستوٍ أبوه وأمه)، كذلك في(خز صفته) فهي على (لين صفّته). [٢]

إما الأعلم (٤٧٦هـ) يرى أنها لا تعرب نعتا الا إذا أردت المماثلة وذلك كقولهم : (مررت بسرج خزٍّ صفته)، و(مررت برجلٍ فضةٌ حليةُ سيفِهِ) ، و(مررت برجلٍ طين خاتمه) .

فإذا أُريد بها حقيقة هذه الأشياء، فلا يجوز غير الرفع لأنها جواهر، فلا يجوز أن ينعت بها، وإذا أُريد المماثلة والحمل على المعاني جاز أن تكون نعتا ، وعلى هذا يكون معنى (طين) كمعنى : (مطين) ومعنى: (خز) كمعنى: (لين) ، أو يكون التقدير مثل خز ومثل طين كل الأمثلة سائر الباب. [٣]

وإلى ذلك ذهب الرضي(٦٨٦ه) إلا أنه أجازها على قبح فقال: « وأردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجز فيها غير الرفع ، فيكون كقولك: مررت بدابة أسد أبوها، وأنت تريد بالأسد : السبع بعينه ، لأن هذه جواهر، فلا يجوز أن ينعت بها ، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز، هذا كلامه، قلت: وما ذكره خلاف الظاهر، لأن معنى: فضة حلية سيفه: أنها فضة حقيقية، وكذا في: طين خاتمها، لكنه جوز على قبح . » [٤]

٧ ـ جر (قعدة) على التبعية:

ذهب يونس وسيبويه إلى جر (قعدة) على التبعية في قولهم :(مررت بماء قعدةَ رجلٍ) فـ(قعدة) صفة مجرورة تبعا (للماء).

ورفضا نصبها على الحالية ؛ لأنها نكرة والموصوف نكرة أيضا ،فلذلك لا يجوز أن تكون حالا ، أو كما عبر عنه سيبويه :« حالا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا :هذا زيد الطويل وهذا عمرو أخوك. » [٥]

فلا بد أن تكون صفة النكرة نكرة ،وكذلك صفة المعرفة يجب أن تكون معرفة أيضا . [٦]

أما عن مجيء الحال نكرة وصاحبها نكرة فهذا لا يكون الا مع مسوغات وهذه المسوغات كما يأتي[٧]:

(١) أنْ تتقدّم الحال على صاحبها النكرة ، نحو: (جاء ضاحكاً طفلٌ) ، و(فيها قائماً رجلٌ) .

(٢) أنْ يُخَصَّصَ صاحب الحال النكرة بوصف ، أو إضافة . فمثال ما تَخَصَّص بوصف ، قولك : (جاءني طالبٌ مجتهدٌ سائِلاً) ، ومثال ما تَخَصَّص بإضافة ، قولك : (جاءني طالبُ علمٍ سائلاً).

---

(١) ينظر: الكتاب :٢٧/٢.
(٢) ينظر: شرح السيرافي :٣٥٦/٢.
(٣) ينظر: النكت: ٤٧/٢ .
(٤) شرح الرضي :٢ / ٢٩٧.
(٥) الكتاب: ٢/ ١١٢-١١٣.
(٦) ينظر: المصدر نفسه .
(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٦/٢، وما بعدها في المتن والحاشية ، توضيح المقاصد: ٢ / ٧٠٤، وما بعدها، شرح ألفية ابن مالك :١ / ١٥٤وما بعدها.

(٣) أنْ يقع صاحب الحال النكرة بعد نفي ، أو شِبْهِه ،كالنّهي ، والاستفهام . فمثال النفي ، قولك : ما جاءني أحدٌ سائلاً .
(٤) أنْ تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولهم : (زارنا رجلٌ والشمسُ طالعةٌ).
(٥) أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتمٌ حديداً.
(٦) أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها فمثال مجيئها مشتركة مع معرفة ، قولك : زارني خالدٌ ورجلٌ رَاكِبَيْنِ ، ومثال مجيئها مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، قولك : زارني رجلٌ صالحٌ وشابٌّ مُبَكِّرَيْنِ .

وقد أجاز ابن مالك (٦٧٢هـ) أن يكون صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات.[١]

وذهب ابن عقيل (٧٦٩هـ) [٢] ،إلى قلة مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ ، وعد منها قولهم: (مررت بماء قعدة رجل) وقولهم :(عليه مائة بيضا) ، وأيضا فيما نقله ابن عقيل بالمعنى من حديث النبي (ﷺ) : « **صَلى رَسولُ الله قاعِدًا وصَلى وَراءهُ رِجال قيامًا .** » [٣]

وهذا لم يكن محل اتفاق بين النحاة فقد ذهب بعضهم إلى غير ذلك منهم : أبو حيان (٧٤٩هـ) إذ أجاز أن تكون (خِلْفَةً) في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرادَ شُكُوراً** ﴾(الفرقان: ٦٢) حالا على أنها اسم الهيئة إذ قاس على قولهم :(مررت بماء قعدة رجل) إذ أنه مصدر خلف خلفة ،وقيل هو اسم هيئة كالركبة، وهي الحالة التي يخلف عليها الليل والنهار كل واحد منهما الآخر . [٤]

وكذلك ابن هشام(٧٦١هـ) فذهب في كتابه :(المسائل السفرية) إلى أن الوصف بها خارجا عن القياس فقال: « وكقولك: (هذا خاتمٌ حديداً)عند مَنْ أعربه حالاً لأنّ الجامدَ المحضَ لا يوصَف به والثاني كقولهم: (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ) فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس .»[٥]

وذهب في كتابه المغني إلى نصبها على الحالية فقال: «وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل، وعند جمودها نحو: (هذا خاتم حديدا) و (مررت بماء قعدة رجل) .»[٦]

٨ ـ *جواز عطف النعت على النعت:*

تميزت الواو عن باقي حروف العطف بميزات عديدة من بينها في عطف الصفات بعضها على بعض ذهب يونس وسيبويه إلى جواز عطف النعت بعضه على بعض قال سيبويه: «وزعم يونس أنك تقول مررت بزيد أخيك وصاحبك كقول الراجز:

بأَعْيُنٍ منها مَليحاتِ النُّقَبْ شَكْلِ التِّجارِ وحَلالِ مكتسَبْ [٧]

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٠.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦٣/٢.
(٣) ورد حديث بهذا المعنى، وهو ما أخرجه مالك في الموطأ بلفظ: ﷺ (في بيته، وهو شاك، فصلى جالسا، وصلى وراءه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا). ينظر الموطأ :١٣٥/١برقم: (١٧) ، والبخاري: ١٧٦/١ برقم: (١١١٣).
(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط :٤٦٨/٦
(٥) المسائل السفرية :ص: ١٤.
(٦) المغني : ص٤٧٧
(٧) لم ينسب : المحكم: ٤٥٣/٦، المخصص: ١/ ٨٩/٢٠٢،٥، اللسان : ٧٦٨/١، تاج العروس: ٢٩٥/٤.

كذلك سمعناه من العرب ، وكذلك قال مالك بن خويلد الخناعي:

يامَىَّ لا يُعْجِزُ الأيّامَ ذو حِيَدٍ في حَوْمةِ الموتِ رَزّامٌ وفَرَّاس
يَحمى الصَّريمةَ أُحدانُ الرِّجالِ له صَيْدٌ ومُجْتَرِئٌ بالليل هَمَّاس (١)

وإن شئت حملته على الابتداء. »(٢)

أما ابن السيرافي(٣٨٥هـ) فأجاز فيها وجهين فقال:« يروى بالرفع وبالنصب .فمن رفع، قال أحدان رافع بالابتداء وصيد خبر الابتداء ،ومن نصب جعله مفعول أحمق ؛ كأنه قال: أحمى الصريمة من أحدان الرجال ،أي منعهم من الدخول إليه. وصيد يرتفع بهذا الوجه بالابتداء له وخبره .ومجترىء يجوز رفعه على انه خبر ابتداء محذوف كأنه قال: وهو مجترىء ووجه آخر .وهو أن يعطف على رزّام وفراس وهذا الوجه أراده سيبويه .»(٣)

ذهب أبو سعيد العلائي (٧٦١ه) إلى أنه ليس كل الصفات بإمكاننا عطف بعضها على بعض،كما أن الجملة التي في معنى الصفة لا تعطف، كذلك لصفة الحقيقة أولى بذلك؛ لأنها أشد اتحادا بالموصوف والعطف يقتضي المغايرة ،ولهذا جاءت صفات الله تعالى غير معطوفة غالبا كقوله تعالى: ﴿ **الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ (الفاتحة: ٣)، ﴿ **وهُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ (الحشر: ٢٣)،﴿ **هُوَ اللَّهُ الْخالِقُ الْبارِئُ الْمُصَوِّرُ** ﴾ (الحشر: ٢٤) ؛لأنها صفات أزلية أبدية وافقت الذات في القدم وليست مغايرة. (٤)

أما غيرها من الصفات فقد يجوز فيها ذلك نحو ما جاء في الحديث عن عائشة وحفصة رضي الله عنهما أن النبي قرأ عليهما : **(حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ)** (٥)

وقول الشاعر(٦) :

إلى المَلِك القَرْم وابنِ الهُمَام وليثِ الكتيبَةِ في المُزدَحَم (٧)

(١) له في : شواهد الإيضاح: ١/ ٤٣٤، المعاني الكبير :ص٦١، العباب الزاخر : ١/ ١٥٧، وابي ذؤيب: المحكم: ٣/ ٤٨٩، اللسان:٦/ ١٣٤، الخزانة :١٧٣/٥، ولم ينسب في: العدد في اللغة :ص ٢١.

(٢) الكتاب: ٦٧/٢ -٦٨.
(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٤١٦/١-٤١٧ .
(٤) ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة :ص ١٤٠.
(٥) مسند أحمد :٤٠ / ٥٠٥، برقم :(١٨٦٧٣)، صحيح مسلم :٢ / ١١٢ برقم :(٦٢٩).
(٦) ولا يعرف قائله، ينظر : معاني القرآن للفراء: ١٠٥/١، ٥٨/٢،والكشاف: ٢٣/١، والإنصاف ٤٦٩/٢، وقطر الندى: ص ٢٩٥ ، البحر المحيط : ١/ ١٧٠والخزانة : ٤٥١/١.
(٧) ينظر : الفصول المفيدة :ص ١٤٠.

٩ -رفع (مثل) على النعت:

نقل سيبويه عن شيخه يونس عن بعض العرب أنهم يرفعون مثل في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾ (الذاريات: ٢٣)، وعلل سيبويه رفعها بأن (ما) لغوٌ ،ولو لم تكن كذلك لما ارتفعت (مثل) ،وإذا تنصب (مثل) فـ(ما)تكون لغو أيضا لغو لأنك تقول: (مثل أنك هاهنا). [١]

وهي قراءة سبعية قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر وحمزة و الكسائي[٢] وخرج الرفع على تأويل: أن (مثل) نعت (للحق) وهذا قول كثير من العلماء : الفراء(٢٠٧هـ) [٣]، والزجاج (٣١١هـ)[٤]،ولهذا جاءت منها الازهري (٣٧٠هـ) [٥]، وابن خالويه (٣٧٠هـ) [٦]،وابن زنجلة (٤٠٣هـ) [٧] والزمخشري(٥٣٨هـ) [٨]،وأجاز بعضهم إعرابه نعتا لمصدر محذوف تقديره (إنه لحق حقا مثل). [٩] ،وقد نسب القرطبي هذا القول إلى سيبويه [١٠]

وخرجها ابن العادل(بعد٨٨٠ هـ) على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه خبر ثانٍ مستقلٌ كالأول .

الثاني : أنه مع ما قبله خبرٌ واحد ، كقولك : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ نقلهما أبو البقاء .

والأخير : أنه نعت لحَقٍّ .

وتكون " ما " على الأوجه الثلاثة مزيدة و " أَنَّكُمْ " مضاف إليه ، أي: (لَحَقٌّ مِثْلُ نُطْقِكُم). [١١]

وكذلك ذهب أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) إلى أن قراءة الرفع على أنها صفة لحق أيضا ،وعلل ذلك أن (مثل) لا تكتسب التعريف بإضافتها إلى معرفة ،لأن الأشياء التي يحصل بها التماثل بين شيئين كثير لا حصر لها . [١٢]

وقد ذهب ابن هشام (٧٦١هـ) إلى أنها مبنية لكن الأصل فيها الرفع فقال: «مجيء "مثل" مبنية على الفتح؛ لأنها مبهمة، ومضافة إلى مبني بعدها هو "ما" علمًا أنها تستحق الرفع على التبعية لـ "حق"، وحكم بناء "مثل" في هذه الحال الجواز.»[١]

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٤١/٣ -١٤٠.
(٢) ينظر : السبعة :ص٦٠٩، ومعاني القراءات :٣٠/٣،وحجة القراءات لابن زنجلة :ص٦٧٩.
(٣) معاني القران : ٨٥/٣.
(٤) معاني القران وإعرابه :٥٤/٥.
(٥) معاني القراءات :٣٠/٣.
(٦) الحجة في القراءات السبع : ص٣٣٢.
(٧) وحجة القراءات : ص ٦٧٩.
(٨) الكشاف : ١٧/٤.
(٩) ينظر : البحر المحيط : ١٣٧/٨، إتحاف فضلاء البشر : ٤٩٢/٢.
(١٠) ينظر : الجامع لأحكام القران : ٤٤/١٧.
(١١) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٨/ ٧٦.
(١٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٩١/٢.

١٠ - التوابع للمنادى:

أ - التوكيد المعنوي:

أجاز يونس وسيبويه في (أجمعون) في قولهم : (يا تميم أجمعون) وجهين :

الأول: الرفع ذلك لأنها توكيد يتبع لفظ المنادى الذي هو مبني وعلى ذلك تكون كلمة (أجمعون) مبنية ،ويجوز أن تكون مرفوعة .

الآخر : النصب على الإتباع للمحل، على أن محل المنادى النصب لان المنادى مفعول به .

وقد بني سيبويه قوله هذا بناءً على رأي شيخه يونس الذي شبه التوكيد بالصفة ، الا إن سيبويه رفض النصب على تقدير فعل محذوف مقدر بـ(اعني أجمعين) كما هو الحال مع الصفة.[٢]

قال ابن يعش (٦٤٣هـ) في ذلك: « وتقول في التأكيد بالمفرد: (يا تيم أجمعون و أجمعين) إن شئت رفعت على اللفظ ،وان شئت على الموضع نصبتها على الموضع ، فحكم التأكيد كحكم الصفة إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على (اعني)، ولا يجوز مثل ذلك في (أجمعين).»[٣]

وذهب د. عبده الراجحي إلى ذلك فقال: «أجمعون كلمة من كلمات التوكيد المعنوي ،وأنت تعلم أنها تستعمل في الأعم الأغلب بعد كلمة (كل) فتقول: جاء الطلاب كلهم أجمعون . وهذه الكلمة لا تضاف إلى ضمير ،ولذلك فإنها تحتمل الرفع والنصب عند توكيدها لمنادى مبني فنقول: يا تيم أجمعين ،فتكون تابعة له على المحل .ولا يجوز إن نعرب أجمعين هنا مفعولا به على تقدير فعل اعني. »[٤]

ب عطف البيان:

التابع الأخر هو عطف البيان : وهو كالنعت في كشفه عن المراد كما يكشفُه النّعتُ . ويكون من المتبوع بمنزلة الكلمة الموضّحة لكلمةٍ غريبةٍ قبلها، فيوضح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة كقول الراجز[٥]:

أقسمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر [٦]

فإذا كان تابع المنادى عطف بيان ،كقولهم :(يا أخانا زيدا) فقد ذهب سيبويه إلى نصبه ،لأنه يشبه الصفة كما تقدم ،وأيضا عطف (زيد) على المنصوب محلا فصار نصبا مثله ،وهو الأصل لأنه منصوب في موضع نصب ، وذهب يونس إلى جواز رفعه فيما نقله عن شيخه أبي عمرو بن العلاء ؛ ذلك لإمكانية قيام (زيد) مقام المنادى (أخانا)، وقد نسبا هذه اللغة إلى أهل المدينة .

---

(١) شرح الجمل لابن هشام : ص٢٧٧.
(٢) ينظر : الكتاب: ١٨٤/٢-١٨٥.
(٣) شرح ابن يعيش:٢٦٢/٢.
(٤) دروس في المذاهب النحوية :ص ٣٨.
(٥) لرؤبة في : ديوانه ص ٢٥، وشرح المفصل: ٣/ ٧١، ولعبد الله بن كيسبة أو الأعرابي في ، والخزانة : ٢/ ١٥١، ربيع الأبرار : ١/ ٢٣٧، ولأعرابي في وتهذيب اللغة: ١١/ ٥٠،المقاصد النحوية: ٤/ ١١٥، وتاج العروس ٤/ ٣٠١ ، وبلا نسبة :العين ٨/ ٣٠٧، والمخصص : ١/ ١١٣، أوضح المسالك : ١٤١/١ ، شرح التصريح :١/ ١٣٤ ،وشرح الأشموني: ١/ ٥٩ .
(٦) ينظر : أوضح المسالك : ٣٤٨/٣.

وقد أجاز سيبويه هذا الوجه الا انه يرى أن النصب أكثر في كلام العرب ،لأنهم يردون إلى أصل المنادى المنصوب أو محله، كما يدورن ما زيد إلا منطلق إلى أصله ما زيد إلا منطلق إلى أصله وكذلك، وكما ردوا أتقول حين جعلوه خبرا إلى أصله .[(١)]

وقال الفارسي (٣٧٧هـ) في تفسيره للوجهين :«قول يونس المعنى : في النصب والرفع واحد، أي إذا انتصب فهو صفة ، كما انه إذا ارتفع فهو صفة، ولا يكون نصبه على (اعني) . »[(٢)]

أما المبرد فقد ذهب إلى أن الوجه هو النصب ؛ذلك لان البيان يجري مجرى النعت فقولهم : (يا أخانا زيداً أقبل) كأنهم قالوا : (يا أخانا الظريف أقبل). لا يكون في (الظريف) إلا النصب، ولا في (زيد) إذا كان بياناً، ويرى أيضا إن ما يعطف على شيء يحل محله ؛ لأنه شريك له في العامل. نحو: (مررت بزيد وعمرو)، و(جاءني زيد وعمرو). [(٣)]

إلى ذلك ذهب ابن السراج (٣١٦ه) أما إذا أراد البدلية فيه فانه ينصب ؛ذلك لان البدل يقوم مقام المبدل منه .[(٤)]

وقال أيضا في موضع أخر معللا :« والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول ،وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان: (يا أخانا زيداً) فتنصب وتنون؛ لأنه غير منادى فإن أردت البدل قلت : (يا أخانا زيدُ) وقد بينت هذا الباب في النداء .»[(٥)]

وأما العكبري(٦١٦ه) فقد ذهب إلى ذاك في تعليله الوجهين إذ أنه يرى أن في هذه الموضع يجوز الوجهان ،أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا ، فهو يرى أن من نصبَ نصب على أن (زيد)عطف بيان ومن ضمَ ضم على انه بدلا لأنَّ حرف النداء يقدر عوده مع البدل .[(٦)]

أما الرضي(٦٨٦هـ) فقد ذهب في تفسيره للرفع أن قوة الحكم كونه يشبه حكم المستأنف في معنى ، وكأنه حرف النداء دخل عليه مباشرة ، فيقال : (يا أخانا زيد) كما في قولهم : (يا أيها الرجل) ، ولذلك أجازوا ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب ، وذهب إلى اطراد المرفوع في هذا الموضع ، واستند إلى أن عطف البيان هو البدل لذلك يلزم ضمه، إذا كان مفردا، تبع المعرب أو المبني .[(٧)]

ت ـ التوكيد اللفظي :

ورد في كلام العرب تكرار للفظ المنادى كما في قولهم : (يا زيد زيد عمرو)، و(يا زيد زيد أخينا) ، و(يا زيد زيدنا) ، وقد وصفها سيبويه بأنها لغة للعرب جيدة، وذهب مع شيخيه الخليل ويونس إلى نصب (زيد) على أنه توكيد لفظي ، مستشهدا لذلك بقول جرير:

يا تَيْمَ تيم عَدِيَّ لا أبا لكمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءةٍ عُمَرُ [(٨)]

وأيضا قول بعض ولد جرير:

---

(١) ينظر : الكتاب: ١٨٤/٢-١٨٥.
(٢) التعليقة :٣٣١/١.
(٣) ينظر : المقتضب :٢١١/٤ .
(٤) ينظر : الأصول في النحو :١ / ٣٤٣.
(٥) الأصول في النحو :٢ / ٤٦.
(٦) ينظر : اللباب علل البناء والإعراب :١ / ٤٠٩.
(٧) ينظر : شرح الرضي: ٣٦٢/١.
(٨) ديوان جرير : ١/ ٢٧٨،الحماسة البصرية :٢٩٦/٢، المقتضب :٤/ ٢٢٩ ، الأصول: ١/ ٣٤٣، المفصل: ص٦٦، وشرح ابن عقيل ٢٠١، و شرح المكودي :ص١٢٧. شرح ابن يعيش: ١٠/ ٢، الهمع :١٢٢/٢، شرح الأشموني:٢/ ٤٥٤ ، الخزانة: ٢٦١/٢.

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ (١)

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه ولم يكرروا.(٢)

وذهب ابن الوراق(٣٨١هـ) في ذلك إلى وجهين:

أحدهما : وهو ما اختاره المبرد(٢٨٥هـ) وهو أن يكون الأول مضافا إلى (عدي) كإضافة الثاني إليه ثم حذفه فبقي منصوبا على نية الإضافة ،وأما قول سيبويه فيجعل الاسم الأول هو المضاف إلى (عدي)لاعتماد الكلام عليه .

وعلى هذا يكون (تيم) الثاني حشو الكلام، فكأنه مع الأول مضاف إلى الثاني .

الآخر : انتصب بوجود لفظ الإضافة فيه والأول مضاف في الحقيقة. (٣)

ذهب ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) إلى أن ذلك يحتمل وجهين قال: «احدهما: ضم الأول؛ لأنه مفرد ، ونصب الثاني لأنه مضاف وانتصابه أما على البدل من موضع الأول ،واستئناف بداية، وإما على تقدير : (اعني) ،وهو المضاف علميته وأدخلته في امة يقال لكل واحد منها زيد. »(٤)

١١ - نصب المنادى المكرر على البيان:

ذهب سيبويه في قولنا: (يا زيد زيداً) نصب (زيد) الثانية على أنه عطف البيان مستندا في ذلك على ما رواه يونس عن رؤبة ،إذ كان يقول: (يا زيد زيدا الطويل) ، وأيضا قول رؤبة (٥):

إنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرَا (٦)

وأما المبرد(٢٨٥هـ) فقد أجاز في البيت وجهين :

الأول : جعلهما تبيانا فأجرى أحدهما على اللفظ .

والآخر: على الموضع كقولك: (يا زيد الظريف العاقل)، ولو حمل العاقل على أعني كان جيدا.(٧)

و ذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ) إلى نصب الثاني عطف بيان والثالث على الإغراء ، وذلك يقدر: بـ (عليك نصراً)، وهذا يفرض سؤالا وهو: كيف يبيّن الشيء بنفسه؟ إذ أن نصراً الثاني لا يمكن ان يفهمُ منه إلا ما يُفهم من الأول، فأجاب ابن عصفور عن ذلك بقوله : « إنَّ البيان هنا يقع

---

(١) وهو لعبد الله بن رواحة (ﷺ) في ديوانه :ص٩٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي :٢/ ٢٧،والخزانة : ٢/ ٣٠٢،والدرر: ٢/ ٣٧٩، وبلا نسبة في وشرح الكافية الشافية: ١٣٢٠/٣-١٣٢١،وشرح ابن الناظم :ص٤١١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٢، والمقتضب :٤/ ٢٣٠، الأشباه والنظائر: ١/ ١٠٠، والهمع : ٢/ ١٢٢، شرح التصريح : ٢/ ٢١٧.

(٢) ينظر : الكتاب: ٢٠٥/٢-٢٠٦ .

(٣) علل النحو : ٣٤٩/١.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ : ص ٣١٨.

(٥) لرؤبة بن العجاج في :ملحقات الديوان: ص ١٧٤،الخصائص :١/ ٣٤١، المغني :ص ٥٠٨، وارتشاف الضرب: ٦٠٧/٢، والمساعد : ٥١٧/٢ ، والخزانة :٢١٩/٢، بلا نسبة : المقتضب: ٢٠٩/٤، والأصول: ٣٣٤/١، وأسرار العربية: ص ٢٩٧ ، وشرح الكافية الشافية :١١٩٥/٣.

(٦) الكتاب :١٨٥/٢-١٨٦.

(٧) ينظر : المقتضب :٢١٠/٤.

بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يعلم مَن المخاطَبُ إذا كان بحضرتك مسمّيان بنصر فصاعداً.»(١)

وَقد نقل البغدادي عن أَبُي حَيَّان(٧٤٥هـ)أنه رفض أن تكَون تَّأْكِيد لَّفْظِيّا أَو بَدَلا وخصه فِي الْبَيَان فَقَالَ:« لَا يجوز أَن يكون نصر الثَّانِي توكيداً لفظياً. قيل: لتنوينه وَالأول لَيْسَ كَذَلِك ورد بِأَن هَذَا الْقدر من الِاخْتِلَاف مغتفر فِي التَّأْكِيد اللَّفْظِيّ . »(٢)

وأما الأصمعي(٢١٦هـ) فقد ذهب مذهبا آخر إذ أنه يرى أن هذا البيت: يا نصر نصرا نصرا و إنما يريد المصدر أي انصرني نصرا.(٣)

١٢ - *إعراب المستثنى منه المؤخر بدلاً:*

من المعروف أن المستثنى منه يعرب حسب موقعه في الجملة هذا إذا كان قبل أداة الاستثناء والمستثنى منه ،أما إذا تأخر عنهما فيعرب بدلا وهذا ما نقله سيبويه عن شيخيه الخليل ويونس وقد أعتمد سيبويه في ذلك على رواية يونس للغة عن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (مالي إلا أبوك أحد) ، وعلى هذا تكون (أحد) بدلا ، كما قالوا : (ما مررت بمثله أحد) فجعلوه بدلا ،وعلى هذا يمكن القول : (مالي إلا أبوك صديقا) ويكون مثل قولهم : (لي أبوك صديقا) كما قلت: (من لي إلا أبوك صديقا) ، وكذلك يمكن أن تكون مثل: (ما مررت بأحد إلا أبيك خيرا منه) ،ومثله قول الكلحبة الثعلبي(٤) :

أمرتُكُمُ أمري بمنقطَعِ اللِّوى ولا أمْرَ للمَعْصِيِّ إلا مضيَّعَا (٥)

وذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ) في إعراب (احد) في قولهم : (ما قام إلاَّ زيداً أَحدٌ)إلى وجهين أما فاعل (قام) و(إلاَّ زيداً) بدلاً منه، أو يجعل(إلاَّ زيداً) فاعلاً و(أحد) بدلاً منه.

فإذا (زيد) كان فاعلاً و(أحداً) بدلاً منه فباطل، وقد استغرب من ان تكون (أحد) بدل من (زيد)؛ لأنَّها أعم من زيد، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل لأنَّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض.

ولكنه أجاز ذلك على أنه من باب وضع العام موضع الخاص، فيكون بدل الشيء من الشيء. غير أنه ذهب إلى أن ذلك لا يجوز في سعة الكلام ، ولكنه يجوز في ضرورة الشعر مثل ذلك قوله(٦):

---

(١) شرح ابن عصفور:٢٥٤/٢.
(٢) الخزانة : ٢/ ٢٢٠ .
(٣) ينظر : المقتضب :٢١٠/٤.
(٤) له في :المفضليات :ص٣٢ ، والنوادر :ص١٥٣ ، والإفصاح :ص ٢٧٠ ،شرح ابيات سيبويه لابن السيرافي: ١٥٦/٢، وشرح اختيارات المفضل : ١٤٨/١، والخزانة: ٣٥٧/٣،وللاسود بن يعفر أو للكلحبة في :المقاصد النحوية :٤٤٢/٣ بلا نسبة : الجليس الصالح : ص ١٠١.
(٨) ينظر : الإفصاح : ص٢٧٠، والانتخاب :ص ٦٤٥ .
(٥) الكتاب: ٣٣٧/٢ –٣٣٨،ينظر شرح ابن عقيل: ٢١٧/٢.
(٦) البيت لتوبة بن مضرس في : أساس البلاغة: ٥١٣/١، الحماسة البصرية: ١/ ٢٥١،اللسان : ٤١٩/٤، الخزانة: ٣٣٥/٧ ولم ينسب في : الهمع:٢٥٨/٢، تاج العروس: ١٢/ ٢٠٩.

رأَت إِخوتي بعد الولاءِ تتابعوا فلم يبق إلاّ واحدٌ منهم شَفْرُ (١)

وإلى مثل ذلك ذهب الآبدي (٦٨٠هـ) في البيت الا انه لم يذهب فيه إلى الضرورة فقال: «برفع واحد ،وهذا يتخرج على أن يكون (شفر) بدلا من واحد ،والقوم من زيد فان قيل كيف يتصور إبداله من الأول وهو أعم منه ؟فالجواب أن ذلك جائز على وضع العموم موضع الخصوص، فيكون ذلك نظير قوله:

أُحب رياً ما حَييتُ أبداً ولا أحبُ غير ريا أحدا (٢) »(٣)

١٣ - *المعطوف على المستثنى:*

أ - على المستثنى بـ(غير):

من المعروف أن المستثنى بـ(غير) يجر على أنه مضاف إليها ؛لأنها نكرة فما بعدها في الغالب يجب أن يكون مضافا إليها أما حكم المستثنى سواءا كان نصبا على الاستثناء أم إتباعا أم حسب الحكم الإعرابي فيكون لـ(غير)؛ ذلك لأنها اسم بخلاف والاسم معروف بجواز تحمل الإعراب (إلا) الحرفية ولكن إذا عطف على المستثنى بها .

فجوز الخليل ويونس أن يقال: (ما أتاني غير زيد وعمرو)، وذكر سيبويه أن (غير زيد) في موضع (إلا زيد) وفي معناه، واستدل على ذلك بقوله: إنك إذا قلت: (غير زيد) فكأنك قد قلت : (إلا زيد)، وأستدل على ذلك بجواز قولهم : (ما أتاني غير زيد وإلا عمرو)، فلا يقبح الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو .فحملوه على الموضع كما قال الشاعر (٤) :

فلُسْنا بالجِبال ولا الحَديدَا (٥)

وأجاز ابن عصفور(٦٦٩هـ) الجر والنصب، فالجر يكون على أن المستثنى معرب على أنه مضاف إليه أما وجه النصب لأنك عطفت عليه على حسب ما كان الاسم عليه من الإِعراب لو كان بدل (غير) (إلاّ) .(٦)

وأجاز ذلك أيضا المرادي(٧٤٩هـ) (٧)، وكذلك الأشموني (٩٢٩هـ) (٨) .

وأما أبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ) فقد خالف تأويلات النحاة ، فقد ذهب إلى أن (عمرا) معطوف على (زيد) من باب التوهم . (١)

---

(١) ينظر : شرح ابن عصفور: ٢٦٩/٢ .
(٢) بلا نسبة في : إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٦٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٩/٢ ، والاستغناء: ص١٤٨.
(٣) شرح الجزولية السفر الثاني: من باب الاستثناء الى أخر باب تحقيق الهمز :ص٤٧
(٤) عجز البيت لعقيبة بن هبيرة الأسدي في وصدره: مُعاوِيَ إنّنا بشَرٌ فأَسْجِحْ : ، وسر صناعة الإعراب : ١٣١/١ ، ٢٩٤ ، والإنصاف : ٣٠٨/١ ، والخزانة : ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في : الكتاب : ٢٩٢/٢ ، والشعر والشعراء : ٩٩/١ والمقتضب: ٣٣٨/٢ ، ورصف المباني :ص ١٢٢ ، ١٤٨.
(٥) ينظر الكتاب : ٣٤٤/٢، والمقتضب: ٢٨١/٣، والأصول : ٣٤٧/١-٣٤٨.
(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور :٢٥٤/١.
(٧) توضيح المقاصد : ٦٧٨/٢.
(٨) حاشية الصبان : ٨٨٢/١.

ب -على المستثنى بـ(إلا) :

إذا تقدم المستثنى بـ(الا) على المستثنى منه ثم عطف على المستثنى كما في قولهم : (مالي إلا زيدا صديق وعمرا وعمرو)، و(من لي إلا أباك صديق وزيدا وزيد)، فيجوز الرفع والنصب في المعطوف على المستثنى ، هذا مذهب سيبويه موافقا في ذلك شيخيّه الخليل و يونس ، وقد ذهب إلى أن الوجه في النصب انه معطوف على المستثنى الذي هو بدوره منصوب على الاستثناء ، وأما الرفع فعلى الاستئناف إذ جعله مبتدأ وخبره محذوف فكأنه قال: (وعمرو لي) . [٢]

وقد علل السيرافي(٣٦٨هـ) لذلك بقوله:« فلو عطفت أن تأتي بالمستثنى منه لكان سبيل المعطوف كسبيل الاسم الذي يلي (الا) في النصب كقولك :(ما لي الا زيدا وعمرا صديق).

(ومن لي الا أباك وزيدا صديق). فلما جاء بالمستثنى منه فكأنه قال: (ما لي صديق الا عمرو)، و(من لي صديق الا زيد).

وعلى ما مثله سيبويه: ما لي الا زيدا صديق فمعناه زيد صديق لي .ثم عطف، فقال : وعمرو لي. وإذا قال: من لي الا أباك صديق ، فكأنه قال: أبوك لي صديق وزيد. والنصب على اللفظ الأول.»[٣]

وذهب الأعلم (٤٧٦هـ) في رفعه المعطوف على المستثنى إلى وجهين موافقا سيبويه والوجهان هما :

الأول : إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا .

الآخر : أن يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله . [٤]

وذهب الرضي(٦٨٦هـ) إلى أن النصب عطفا على زيد المنصوب على الاستثناء ، الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف فقال :« وتقول: ما لي إلا زيدا صديق وعمرا، وعمرو، فتنصب عمرا على العطف على (زيدا)، وترفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: وعمرو كذلك. »[٥]

١٤ - ***الإبدال في المستثنى بعد النفي:***

ذهب النحاة في باب الاستثناء إلى أن الكلام إذا كان منفيا والمستثنمنه موجود يجوز فيه النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية ،فقد ذهب سيبويه إلى جواز الوجهين أما الاتباع فقد أخذه عن شيخيه عيسى بن عمر يونس عن بعض العرب الموثوق بعربيتهم قالوا :(ما مررت بأحد إلا زيدا)، (وما أتاني أحد إلا زيدا) ،و(على هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا) فنصب (زيدا) ،فيرى سيبويه أنهم نصبوه على غير (رأيت) ،أو بعبارة أخرى أنه ليس منصوبا بالفعل والأداة إنما هو بدل

---

(١) توضيح المقاصد :٦٧٨/٢.
(٢) الكتاب: ٣٣٨/٢ .
(٣) شرح السيرافي : ٨٢/٣-٨٣.
(٤) ينظر : النكت : ٢٥١/٢-٢٥٢ .
(٥) شرح الرضي :٢/ ٨٣.

من الأول، ولكن جعله منقطعاً مما عمل في الأول والدليل على ذلك أنه يجئ على معنى ولكن زيدا .[١]

وقد نقل المبرد عن شيخه المازني (٢٤٩هـ) أنه يختار النصب على الاستثناء فقال المبرد عنه: « يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجودا فكيف أنعت ما قد سقط .» [٢]

وأما المبرد(٢٨٥هـ) فاختار النصب على البدلية والذي نسبه إلى سيبويه ؛ذلك لأن البدل إنما هو بمنزلة الاسم وليس من صفاته لأن الصفات فضلة يجوز حذفها، وذهب مذهب سيبويه عده القياس؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .[٣]

أما ابن عقيل (٧٦٩هـ) فقد أجاز لوجهين فإذا وقع الاستثناء بعد كلام تام يشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبه النفي ما خرج عن غرضه الحقيقي إلى النفي كالنهي والاستفهام ، وإن يكون متصلا جاز فيه النصب على الاستثناء والإتباع لما قبله في الإعراب وهذا ما اختاره ابن عقيل وعده المشهور .[٤]

وقد بين د فاضل السامرائي ذلك بقوله :« إن النحاة يعللون كلا من الإتباع والنصب .فالإتباع يكون على البدلية ،والبدل على نية إحلاله محل الأول ،والمبدل منه على نية السقوط ، فإذا قلت :(ما قام احد الا خالد) فرفعت فكأنك قلت : (ما قام الا خالد)لأن (أحدا)على نية السقوط ،وهو عند النحاة بمنزلة ما ليس منه في الكلام . وإذا نصبت جعلت اعتماد كلامك على النفي ، فكأنك قلت: (ما قام خالد) ثم استثنيت .» [٥]

١٥ - منع النعت بالجامد:

منع يونس وسيبويه النعت بالجامد، فلم يقبلا (أسدٌ أبوهُ) كونها نعت في قولهم : (مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوهُ)، وكذلك (مائةٌ إبلُه) في قولهم : (مررت برجلٍ مائةٌ إبلُه)، واحتج يونس في رفض ذلك كونه لم يسمعه من ثقة ، وهذه الأسماء مرفوعة على الابتداء ولا يوصف بها الا إذا أردت المبالغة في الشدة ، فعندئذ يجوز النعت فيها فتقول في (أسدٌ أبوهُ) : أي شديد . [٦]

---

(١) ينظر : الكتاب :٣١٩/٢.
(٢) المقتضب :٣٩٩/٤-٤٠٠.
(٣) ينظر : المقتضب :٣٩٩/٤-٤٠٠.
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل: ٢١/٢.
(٥) معاني النحو : ٢/ ٢٢٠ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٢٩/٢.

وقد رفض المبرد (٢٨٥هـ) كون تلك العبارات نعوتا بعلة قبحها ،فقَوْلهم: (فضَّة خَاتمه) عنده غير جَائِز الا بشرط كونه يريد: شَبيه بِالْفِضَّةِ، فيكون الخاتم حينئذ غير . (١)

وذهب الزجاج (٣١١هـ) إلى موافقة سيبويه فيما نقل أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)عنه إذ قال : «قال أبو إسحاق الزجاج :باب الإخبار إن تكون أفعالا، لأنك إنما تخبر بحدث وقولك: هو نار جمرة، ليس الضمير لنار إنما هو لرجل أو جوهر، وإنما المعنى: هو مثل نار جمرة ،وقال :أخبر: مررت برجل نارٍ جمرةً، أُريد مثل النار ،كما أردت إذ كان خبر ابتداءٍ كأنك قلت مررت برجل مثل النار أو شبه النار جمرة .»(٢)

وذهب ابن السراج (٣١٦هـ) إلى مثل ذلك إذ أنه أوّل التأويلات نفسها الا إنه يرى أن هذه الألفاظ قليلة ؛ لأنه إنما يكون إخبار أن أباها هذا السبع ، وأيضا لا يمكن جعل (أباه) خلقته كخلقة الأسد ولا صورته كصورة الأسد هذا لا يكون ،ولكنه المقصود من ذلك كله هو التشبيه .(٣)

وأما السيرافي (٣٦٨هـ) فذهب تفسير ذلك مذهبا آخر ،فقد رأى إجراءها مجرى الفعل ففي قولهم: (هو نار جمرة) ،جعل النار في تأويل: كأنه قال: (مجمر جمرة) ،فجعل في (أسد أبوه) من تأويل شديد، وفي (مائة إبله) من كثير ،مثل :ما في نار من تأويل: مجمر ،وأحوج إلى هذا، أن جمرة لا بد من نصبها في شيء يجري مجرى الفعل .(٤)

رابعًا :الظروف

١ -(ذا وذات) ظروف متصرفة :

مَنْعُ التصرف في الظروف ليس ما كان مشتقا ،أو ما كان ضد الجمود ،بل هو أن يفارق الظرف موضع النصب على الظرفية، وشبهها وهو الجر بمن، ويتنقَّل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من رفع إلى نصب وجر على حسب حالة الجملة؛ كيوم، وزمان، وقدام، وخلف... إلخ (٥)

وقد ذهب يونس وسيبويه إلى أن لغة خثعم تصرف بعض الظروف نحو (ذو صباح) فهو ظرف متصرف في منزلة : (ذاتَ مرّةٍ)، فيقولون : (سير عليه ذا صَباحٍ) ،بمعنى : (ذاتَ مرّةٍ)،وقد جاء في لغتهم أيضا : (مفارقا لذاتِ مرّةٍ وذاتِ ليلةٍ) . وقال رجل من خَثْعَمٍ:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ   لِشْيءٍ مّا يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ (٦)

وقد ذهب سيبويه مع إجازته تصريفها إلى وصفها بأنها من الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها الأصيلة .(١)

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣/ ٢٥٩.
(٢) شرح السيرافي : ٣٥٨/٢.
(٣) ينظر : الأصول : ٢٨/٢.
(٤) ينظر : شرح السيرافي: ٣٥٨/٢.
(٥) ينظر : شرح التصريح: ١/ ٢٩٠.
(٦) لأنس بن مدركة الخثعمي البيان والتبيين :١ / ٤٩٤،٣٨٧، ومجاز القرآن :ص ١١٢، وشرح الرضي : ١/ ٤٩٥، والهمع : ٣٥٤/١ ،ولأنس بن نهيك في : الصحاح للجوهري :٢ / ٤٠٣، واللسان :٢ / ٥٠٢.

وقد ذهب ابن يعيش (٦٤٣هـ) إلى أن هذه لغة شاذة لا يقاس عليها فعدّ ان ذات مرة، وذات يوم، وذات ليلة، وذات غداة، وذات العشاء، وذات العويم، وذا صباح، وذا مساء، وذا صبوح، وذا غبوق، ظروف غير متصرفة ، وقال فيها :« وإنما سمع في غير هذه الأوقات، ولا يقاس عليه: ذات شهر، ولا ذات سنة، وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم ، وهم يصرفونها. »[٢]

إذ أنه خصها في لغة خثعم حسب ولا تعدُ إلى لغة أخرى من لغات القبائل العربية. وإلى ذلك ذهب الرضي(٦٨٦هـ) [٣] ،وكذلك أبو حيان(٧٤٥هـ)[٤].

وقد خالفهم المبرد(٢٨٥هـ) فقد ذهب مذهبا مغايرا إذ عد البيت ضرورة فقال فيه:« فإنما اضطر فأجراه اسما، ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح.» [٥]

ورفض السهيلي (٥٨١هـ) وهذا ولم يجوز ذلك:« وما أظن إن خثعم ولا أحدا من العرب يجيز التمكن في نحو هذا، و إخراجه عن النصب.»[٦]

وهما مردودان بما نقله سيبويه من شواهد نثرية غير ما ذكره من قول الشاعر.

ويقوي ذلك ما نقله ابن سيده (٤٥٨ه) إذ نقل أن (ذات) في مواضع كثيرة ليست ظرفا وهذه بعضها : لقيته أَوَّلَ ذاتِ يَدَيْن : أي لقيته أوّلَ شيء ، ويقال : لقيتُه ذاتَ العُوَيْم : أي أَوَّلَ من عامِ أَوَّل ، ويقال : افْعَل ذلكَ أَوَّل ذاتِ يَدَيْن : أي افعَلْهُ قبلَ كل شيء . [٧]

والسبب في عدم تصرّف أن (ذا) في الأصل صاحب و(ذات) بمعنى صاحبة، فهما صفتان لظرف محذوف، والتقدير في: (لقيته ذا ١صباح ومساء): وقتا صاحب هذا الاسم، و(ذات يوم): قطعةً ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلذلك لم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع.[٨]

٢ نصب اليمين على الظرفية:

ذهب سيبويه إلى أن كلمة (اليمين) في قول عمرو بن كلثوم:

صَددتِ الكأْسَ عنَّا أُمَّ عمرٍو وكان الكأْسُ مَجْراها اليَمينَا [٩]

ظرف معتمدا في ذلك على تفسير شيخه يونس «أي على ذاتِ اليمينِ حدّثنا بذلك يونس عن أبى عمرو وهو رأيُه». [١] إذ حذفت (ذات) ،وأقيمت اليمين مقامها فاكتسبت الظرفية فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

---

(١) ينظر : الكتاب: ٢٢٦/١-٢٢٧.
(٢) شرح ابن يعيش : ١٧٠/٢.
(٣) ينظر : شرح الرضي :٤٩٤/١.
(٤) ينظر : المقرب: ١٦٦/١ .
(٥) المقتضب : ٣٤٥/٤ .
(٦) الروض الآنف :٢٢٠/١-٢٢١،نتائج الفكر:ص٣٩٠.
(٧) ينظر : المخصص :٤ / ١٤٧.
(٨) ينظر : دور اللهجة في التقعيد النحوي :ص٢٤.
(٩) لعمرو بن كلثوم في : جمهرة أشعار العرب: ١١٧/١،العين :١٣٧/٧، إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٣٤، الخزانة : ٣/ ١٧٨، بلا نسبة في : معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٥٨،التهذيب: ١٤٦/١٢.

أما النحاس (٣٣٨هـ) فقد ذهب إلى ذلك إذ أن (مجراها) بدل من الكأس ،وان شئت مبتدأ وتنصب اليمين على أنها ظرف.(٢)

فقد ذهب القيسي إلى احتمالين إما أن يكون(اليمينا) اسماً، وأن يكون ظرفاً ، فإذا رفع "مجراها" بالابتداء، كان لابد أن يكون "اليمين" ظرفاً في موضع "الخبر"، كما في قولهم : (زيد أمامك، أو عندك).

أما أن كانت "مجراها" بدلاً من "الكأس"، فقد جاز أن تنصب "اليمين" ويكون ذلك على وجهين هما :

« أحدهما: أن يكون "المجريى" هو "اليمين" اتساعاً، فيكون "اليمين" خبر "كان"، أو يكون التقدير: "وكان الكأس مجراها ذات اليمين"، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

والثاني: أن ينتصب على الظرف فيكون في موضع نصب، بأنه خبر "لكان" و"الكأس" مؤنثة: قال الله تعالى: ﴿ **بكأسٍ منْ معينٍ۞ بيضاءَ** ﴾ (الصافات: ٤٥-٤٦) ومجراها: جريها أو تصرفها. وأم عمرو: جارية لمالك وعقيل . » (٣)

ونقل لنا البغدادي(١٠٩٣هـ) أربعة أقوال فيها بعدان ذهب إلى نصبها على الظرفية فيقول : «على أن قوله: اليمينا نصب على الظرفية وفيه أربعة أوجه:

أحدها : أن يكون مجراها بدلاً من الكأس وهو مصدر لا مكان، واليمين ظرف خبر كان .

الثاني : أن اليمين خبر كان لا ظرف لكن على حذف مضاف أي مجرى اليمين .

الثالث: مجراها مبتدأ واليمين ظرف خبره والجملة خبر كان.

الرابع: إن يجعل المجرى مكاناً بدلاً من الكأس واليمين خبر كان لا ظرف وأمّ عمرو منادى .»(٤)

٣ -(بدل) ظرف مكان:

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية (قط) ،و(عوض) ، و(وبَيْنَا) ، و(بَيْنَمَا) ، و(إذا) ، و(أيَّانَ)، و(أنَّى) ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضا " بدل " إذا استعملته بمعنى مكان.

وهذا ما ذهب يونس و سيبويه إليه إذ أن كلمة (بدل) في قولهم:(إن بدلك زيدا)،هي ظرف مكان بمعنى مكان أي(إن مكانك زيدا) واستدلا في هذا بقول العرب : (هذا لك بدل هذا)

---

(١) الكتاب: ٤٠٥/١.
(٢) ينظر : شرح القصائد التسع : ٢/ ٦١٨.
(٣) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٢٣٥.
(٤) الخزانة : ١٧١/٣.

والمقصود منها : (هذا لك مكان هذا) وإذا جعلت البدل بمنزلة البديل فلا بد من القول : (إن بدلك زيد) أي إن بديلك زيد .[١]

وإلى هذا ذهب ابن سيده(٤٥٨هـ)إذ قال: «والبَدل هنا: اسم وقد يكون ظرفاً في غير هذا الوضع. فإذا كان اسماً كان بمنزلة البديل، قال سيبويه: وتقول: أن بَدَلَك زيداً، أي إن مكانك زيداً. قال: وإن جعلت البَدل بمنزلة البديل، قُلت: إن بَدَلَك زيدٌ، فلحِق بالأسماء. وأراد: (أو بدلُها) فجعل الألف واللام عوضاً من الإضافة، لأن كل واحدة منهما للمعرفة وجعل للمواهب (أيديا) تحكُما على الصنعة، وتأنقاً في البلاغة، وليُشعر أنه إنما وَازى به قول العرب فيما ينسب منه: (وُضِعَ على يدي عَدل).» [٢]

وإلى ذلك ذهب الصبان(١٢٠٦هـ) فهو يرى أن (بدل) بمعنى مكان وليس بمعنى (بديل) نحو: (خذ هذا بدل هذا) أي مكانه، أما إذا كانت بمعنى: (بديل) فـ(بديل) اسم متصرف وليس ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر. [٣]

٤ نصب (قريب) على الظرفية:

ذهب الخليل وسيبويه ويونس إلى نصب قريب في قولهم: (هَلْ قريباً منك أحدٌ) يقول سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيّدٌ إذا جعله ظرفا وهو بمنزلة قول العرب: (هو قَريبٌ منك وهو قَريباً) منك أي (مكانًا قريبا منك)، حدّثنا يونسُ أنَّ العربَ تقول: في كلامها (هَلْ قريباً منك أحدٌ) كقولهم: (هل قُرْبَك أحدٌ).»[٤]

فالسؤال الذي أفترضه أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) كيف يحسن الرفع في هذه الظروف ،ولا يحسن في ظروف أخرى كـ(خلف) ،و(قدام) وغيرهما إلا في ضرورة الشعر. فأجاب عن ذلك إن هذه الظروف دالة على جهات محيطة كثيرة الاستعمال في الظرفية أكثر فقوية أثر من أسماء الجهات فقويت أكثر منها .[٥]

وهذا ما ذهب إليه ابن سيده (٤٥٨ه) في تفسير قول سيبويه فقال : «وقال سيبويه: (إن قربك زيدا)، ولا تقول: (إن بعدك زيدا)، لأن القرب أشد تمكنا في الظرف من البعد، وكذلك: إن

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٤٣/٢.
(٢) شرح المشكل في شعر المتنبي : ١ / ٢٢٨،و ينظر : المحكم : ٣٣٨/٩.
(٣) ينظر : حاشية الصبان :١ / ٨٣٥.
(٤) الكتاب : ٤٠٩/١.
(٥) ينظر : شرح السيرافي:٢٩٩/٢.

قريباً منك زيدا، وأحسنه أن تقول: (إن زيدا قريب منك)، لأنه اجتمع معرفة ونكرة، وكذلك البعد في الوجهين.»(١)

أما ابن السراج(٣١٦هـ) فقد ذهب إلى أن في قولهم :(هو موضعه ومكانه) (وهو قربك وقرابتك) إلى أن هذه الظروف صارت أكثر تصرفا وأقرب للاسمية من تلك الظروف التي هي لا تعرب إلا ظروفا فقال في ذلك: « واعلم : أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسماً غير ظرف بمنزلة زيد وعمرو. »(٢)

خامسًا-الممنوع من الصرف

١ -صرف اسم الفاعل:

ذهب أبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه إلى صرف الاسم على وزن فاعل، فقد صرفوا رجلاً إذا أسميته بضارب من قولهم : (ضاربٌ) ،و(أنت تأمر) ؛ وعللوا لذلك بأنها عندما صارت اسماً وبدأت تأخذ موضع الاسم في الإعراب ، فتكون في مواضع المجرور والمنصوب والمرفوع فعندئذ ستصرف فهي متطابقة تماما مع الاسم .(٣)

يقول د. طالب التكريتي عن ذلك :«ذهب إلى صرف العلم المذكر إذا كان على زنة فعل الأمر الدال على المفاعلة مثل ضارب قاتل قاوم ».(٤)

ووافقهم الفارسي(٣٧٧هـ) فقال: « لو سميت رجلا بقَتِّل لم تصرفه في المعرفة كما تصرفه إذا سميت بضارب وارت الأمر، لأن (ضارب) الذي للأمر له في الأسماء نظيره مثل طابع وخاتم.»(٥)

وانتقد السهيلي (٥٨١ه) صرفه إذ رأى أن علل الاسم في الممنوع من الصرف فيها من الفساد والمناقضة ؛أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس، أما عدم الاطراد: فانه قد وجد الاسم يشبه لفعل لفظا وعملا ومرتبة ، وهو مصروف مع ذلك كله فتجده مجرورا بالكسرة وأيضا منون، كضارب ونحوه، فان فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تال للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الجر والتنوين.(٦)

ونحا السيد هاني محمد عبد الرازق نحوه في ذلك، فقال:« إن العلل التي ذكرها النحاة لمنع الاسم من الصرف ليست بالقوة الكافية لكي تُتبع ، فليس شبه الاسم بالفعل هو المانع للاسم من

---

(١) المحكم : ٣/ ٤٨.
(٢) الأصول : ١ / ١٩٨.
(٣) الكتاب : ٢٠٦/٣ .
(٤) يونس أرأوه ومنهجه : ص٦٤.
(٥) التعليقة : ٢٦/٣ .
(٦) أمالي السهيلي : ص٢٠.

الصرف، وإلا لوجب أن يمنع كل اسم فاعل من الصرف لشبهه بالفعل المضارع ، كما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل ، وإليه أشار السهيلي .» [1]

ومما يلاحظ على رأي السهيلي أنه يعده قريبا من الفعل حتى أوشك أن يدخله فيه ،كما هو مذهب الكوفيين ،ولكن ينبغي أن يضع من ينتقد هذه العلة أو تلك أنها ليست من بنات أفكار النحاة ولا من اجتهاداتهم، وليست رد فعل على قضية معينة إنما هو كلام تكلمت به أكثر القبائل العربية فقعدوا عليها قواعدهم .

ثم إن اسم الفاعل استوعب صفات الأسماء كلها من نداء وإسناد وقبوله (أل) التعريف والتصغير بالإضافة إلى الجر والتنوين ،يضاف أن اسم الفاعل فرع في العمل على الفعل لذا لا يعمل إلا بشروط ،فهل نمنعه إذا استوفى تلك الشروط ، نصرفه إذا لم يستوفها، وهنا سيكون الاضطراب، فهذه كلها تثبت حقيقة قوة الاسمية فيه.

٢ ـ*صرف المؤنث المعنوي:*

ذهب يونس وسيبويه إلى صرف (قَدَم) أو (حَشّ) كذلك الخليل فإذا سميت رجلا (قدماً) أو (حشاً) لا يمنع من صرف حتى وإن حقرته نحو (قُديمٌ) ،وعلل سيبويه ذلك أن العرب يرونه خفيفا عند تحقيره كما إن الاسم الثلاثي خفيف ؛ لأن هذا لا يكون إلا تحقير أقل العدد وليس محقرٌ أقل حروفا منه فصار كغير المحقر الذي حروفه قليلة العدد .[2]

إذ الحق (قدم)، و (حش) بالأصل في الأسماء وهو الصرف مع أنها مؤنثة بغير حرف التأنيث.

وقد علل ابن خروف (٦٠٩هـ) صرفها كونها مؤنثة غير مختومة بتاء التأنيث ،وهي علامة على ثلاثة أحرف ،ويضاف إلى ذلك أنها خفيفة اللفظ وحتى عند تصغيرها ليست مختومة بتاء التأنيث، ولو كانت مختومة بالتاء لمنعوها من الصرف وهذا هو كلام العرب .[3]

وقد ذهب ابن هطيل (٨١٢هـ) مذهبهما ومذهب صاحب الكافية (ابن الحاجب) فقد عد أن سبب صرف (قدما) كونها مؤنثا معنويا ؛ولأنّ التَّأنيثَ المعنويَّ باعتبارِ دلالته لا باعتبارِ لفظه، فقد جاءت تسميتهما بلفظ المذكر ، فلَمْ تراعَ دلالتها على التأنيث إنما روعي لفظها الذي يدل على التذكير ، فاعتُبرَ الزَّائدُ على الثلاثةِ، وقد خالف سيبويه وعد تصغير قدم قديمة ، الا انه وافق ابن الحاجب في اعتباره ان الزيادة هي من صرفتها ،وان كان فيه بما هو مثابةِ تاء التِأنيثِ، بدليلِ تصغيرهم (قَدَمًا) بـ(قُدَيْمةٍ) [4].

---

(١) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري : ١ / ٢٩٤ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٢٢١/٣.
(٣) ينظر : شرح الكتاب لابن خروف : ص٣١٠-٣١١.
(٤) معونة الطالب : ص١٩.

٣ـ صرف ضَرْبا:

ذهب سيبويه إلى صرف كلمة (ضرْب) بالراء الساكنة إذا سميت بها رجلا، والسبب في ذلك وتخفيف لفظها بتسكين الراء ؛ وفي ذلك إخراج من باب الممنوع من الصرف إلى نقيضه ،كما صرفت قيل، وصار تخفيفك لضرب كتحقيرك إيَّاه ،وفي هذا أيضا إخراج الفعلية إلى الاسمية.[١]

ولم يذكر سيبويه يونس في كتابه بل نسب الزجاج (٣١١هـ) ذلك إليه مع الخليل إذ قال : «زعم سيبويه والخليل ويونس :انك إذا سميت رجلا بـ (ضربا) من قولك: (ضربا لزيد) قلت: (هذان ضربان قد جاء) و(رأيت ضربين) وإنما ألحقت النون .وجعلت إعرابا وان كان واحدا وإعراب الاثنين؛ لان لفظك لفظ الاثنين حكاية التثنية.

وان شئت قلت هذا ضاربان قد جاء، فجعلت الإلف والنون فيها بمنزلتها في النعران والجولان فلم تصرفه في النكرة كما تفعل بعثمان». [٢]

قال السيرافي في بيان كلام سيبويه : « وقال المحتج عن سيبويه :ان المانع من صرف (ضُرِب) اللفظ الذي ليس في الأسماء نظيره، فإذا زال اللفظ إلى ما له نظير انصرف كما ينصرف إذا حقرته ».[٣]

أما ابن جني(٣٩٢هـ) فلم يكتف بإجازة ذلك وإنما قاس عليه إذ أجاز صرف (إلى ولدى وإذا وألا إذا) إذا سمي بها رجل فقال :«أنك لو سميت رجلا بـ (ضرب) لأعربته فقلت هذا ضرب وإن كان قبل التسمية لا يدخله الإعراب فكما أن ضرب لما سمي به انتقل إلى حكم الأسماء فأعرب كذلك أيضا إلى ولدى وإذا وألا إذا سمي بها انتقلت إلى حكم الأسماء فقضي على ألفها بأنها من الواو إذ لم تجز فيها الإمالة وهذا حصلته عن أبي علي وقت قراءة الكتاب. »[٤]

ومما يؤخذ عليه في قوله هذا انه بمجرد ما انتقلت (ضربا) من الفعلية إلى الاسمية أخذت جميع صفاته ،وهذا لا يكون الا إذا كان تشابها في البنية .

يقول ابن الفلاح: « أن يكون مشتركاً بين الاسم والفعل- من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ،نحو : (ضرب) و(علم) و(ظرف) و(دحرج) و(ضارب) و(ضارب) أمراً خالياً عن الضمير ؛ لأنه بزنة اسم الفاعل ، وهذا القسم لا تؤثر به التسمية إلاّ عند عيسى بن عمر ، ويونس وحجتهما السماع والقياس ، أما السماع فقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي [٥]

وأما القياس : فإن الفعل ثقيل، فمطلق التسمية به كافية في منع الصرف ، بدليل محل الوفاق.»[٦]

وفهم شراح كتاب سيبويه كالسيرافي(٣٦٨ه) [١] ،والفارسي(٣٧٧ه) [٢] ،والرماني (٣٨٤ه)[٣] أن المبرد يرفض صرفها حتى لو خففت. أما قوله في المقتضب : « فإن سميت من هذا

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٢٧/٣ .
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف : ص٢٢ .
(٣) شرح السيرافي : ٤٩٣/٣ .
(٤) سر صناعة الإعراب : ٥٧٧/٢.
(٥) البيت لسحيم بن وثيل في : الكتاب : ٣/ ٢٠٧، والاشتقاق: ص٢٢٤، والجمهرة: ص٤٩٥،والأصمعيات :ص١٧، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب: ١/ ٢١٢، وأمالي ابن الحاجب: ص ٤٥٦، والمقرب ١/ ٢٨٣.
(٦) ينظر : شرح ابن الفلاح: ص٢٦٥ .

رجلاً لم تصرفه في المعرفة؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء، وإنما هو فيها مدخل. فإن كان من ذوات الواو والياء، أو مما يلزمه الإدغام، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء، انصرف في المعرفة».[٤]

ولكن مما يلاحظ في النص السابق للمبرد أن لم يرفض قول سيبويه صراحة إنما تكلم على القاعدة العامة التي تمنع الصرف دون ذكر الاستثناءات ،حتى إن أبا علي الفارسي نقل ذلك على وجه الرجحان فقال :«أظن أن أبا العباس يخالفه في هذا الموضع فيقول : إن سميته بـ(ضُرِب) ثم خففته فقلت (ضُرْب) لم تصرف ،لان الحركة في تيّتك كما انك إذا قلبت الياء واوا لانضمام ما قبله ثم خففت العين على قول من قال :عَضْد إذا .» [٥]

٤ ـ*الصرف في التصغير* :

ذهب النحاة إلى منع الاسم الذي على وزن فعلان من الصرف للعلمية وزيادة ألف ونون في أخرها ،وعلى هذا يمنع (عثمان)و(غضبان)من الصر ف ،ولكن إذا صغر صاحب الزيادة ؟

ذهب يونس وسيبويه و أبو عمرو (١٥٤هـ) إلى صرف المصغر إذا تغيرت بنيته عن الزيادة كما في (سرحان) إذا صغر سيكون : (سريحين) فتغيرت علة منعه من الصرف إذ صار أخره لا يشبه أخر مكبره .[٦]

وإلى ذلك ذهب السيرافي(٣٦٨ه) إذ أن لزوال الألف بقلبها ياءً زال تشبيه (سرحان) بـ(سكران) ؛ لأن عند تصغيره يكون (سكيران) فتبقى الألف والنون، وهي بلفظها باقية فمنعت من الصرف ،وكذلك الحال مع تصغير (عثمان)على :(عثيمان)،و(سعدان)على :(سعيدان). [٧]

وقد ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أن تصغير في"عمير" و"شميمر" و"سريحين" و"عليق" و"جنيدل" يؤدي إلى زوال صيغة العدل، ووزن الفعل، وألفي "سرحان" و"علقى"، وصيغة منتهى التكسير. لذا فقد تتصرف لذلك .[٨]

وإلى ذلك ذهب ابن عقيل(٧٦٩هـ) فقال :«وخرج سرحان ونحوه علما فيقال في تصغيره سُريحين فيصرف في التصغير لعدم المضارعة إذ لا يدخله حينئذ التأنيث ،كما لا يدخل سمراء ونحوه. »[٩]

---

(١) ينظر : شرح السيرافي: ٤٩٣/٣ .
(٢) ينظر : التعليقة :٥٥١/٣ .
(٣) ينظر : التعليقة :٥٥١/٣ الحاشية .
(٤) المقتضب : ٣/ ٣٢٤.
(٥) التعليقة : ٥٥١/٣ .
(٦) ينظر : الكتاب: ٢١٧/٣.
(٧) ينظر : شرح السيرافي: ٤٨٢/٣ .
(٨) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٣.
(٩) المساعد : ٤٢/٣.

٥ـ منع صرف (أَحيّ) :

ذهب عيسى بن عمر (١٤٩هـ) إلى صرف (أَحيّ) تصغير(أحيوٍ)وأصله (أحوى) مستندا في ذلك إلى خفة لفظه ،وذهب سيبويه إلى تخطئة ذلك ، فقد منع صرفها ، وأحتج لذلك بأنه لو جاز صرف (أَحيّ) لجاز صرف (أصم) لأنه أخف من (أحمر) ،وأيضا صرف (أرأس) إذا سميت به ولم تهمز فقلت (أرس)، ونسب هذا القول إلى شيخه يونس الذي منعه من الصرف فقول : (هذا أحي) وقد وصف هذا القول بالقياس والصواب .(١)

وقد نقل للعلامة منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) في هذه المسألة أربعة أقوال وهي كما يأتي:(٢)

الأول : للخليل وسيبويه ويونس فعندهم ان (أحيّ)(٣) غير منصرف ؛ لأنّ الياء الأخيرة حذفت، لتجنب اجتماع الياءات ، وهذا ما يؤدي إلى الثقل فحذفت طلباً للتخفيف ، وهي في حكم المنطوق بها ، فلا يقدح في منع الصرف ، كما لم يقدح تغيير صيغة (أفعل) في نحو : (أشد) و(أصم) في منع صرفه.

والقول الثاني: لعيسى بن عمر(٤) : (أحيٌّ) منصرف والذي فرق بين ما حذف للتخفيف وما حذف للإعلال ، فما حذف للتخفيف لا يكون مراداً ،بخلاف ما حذف للإعلال ،وإذا لم يكن مراداً خرج عن صيغة (أفعل) فانصرف (٥)، وأما (أصم) و (أشد) فليس فيه سوى نقل حركة عينه إلى فائه ، وإدغام عينه في لامه ،وصيغة (أفعل) لم يحذف منها شيء ، فلذلك لم يقدح تغيره في منع الصرف .

والقول الثالث :لأبي عمرو(٦) : (أُحَيٍّ) بالكسر والتنوين ؛ لأنه يعله إعلال المنقوص نحو : جوار ، فيكون تنوينه عوضاً ، فيثبته في الرفع والجر، ويحذفه في النصب ؛ لتمام الكلمة ، فيقول :هذا أُحَيٍّ ، ومررت بأحيّ ، ورأيت أحيّ ، وقد ألزم أنْ يعل فعله إعلال المنقوص ؛ لأنّ علة اجتماع الياءات موجودة ، ولم يقل به .

والقول الرابع : أُحَيْوٍ ،يعلّه إعلال المنقوص ؛ لأنّه لم تجتمع فيه ثلاث ياءات فيحذف للتخفيف.

وقد ذهب النحاس(٣٣٨هـ) إلى أن الصواب هو منع (أحي) من الصرف الا أنه نسب بذلك ليونس رافضا بذلك قول عيسى بن عمر بصرفها، وعد هذا غلطٌ ؛ لأن نقص عن تصغير (أفعل) ولو كان ذلك جائز لجاز أن يصرف فعل إذا سمي به. وكذلك رافض قول أبي عمرو بن العلاء ؛لأنه يلزم من قاله أن يقول في تصغير عطاءٍ عطيٍ . (٧)

٦ـ صرف أسماء القبائل:

القبيلة هي اسم مؤنث والمضاف إليها يكتسب هذه الصفة منها من جملة ما يكتسبه المضاف إليه من المضاف ،والمضاف إليه لابد من أن يكون معرفة ؛لذا تمنع من الصرف للتأنيث والتعريف .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٧٢/٣.
(٢) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح اليمني : ص٨٢٥ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٤٧٢/٣.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : المصدر نفسه .
(٦) ينظر : المصدر نفسه .
(٧) ينظر : عمدة الكتاب : ص ٢٦١-٢٦٢ .

فقد نقل سيبويه عن شيخه يونس ذلك فقد ذهب يونس إلى أن بعض العرب يقولون : (هذه تميمُ بنت مرٍ) وسمعهم أيضا وهم يقولون: (قيسُ بنت غيلان) ،وعلل لذلك أن (تميم) اسم للقبيلة ؛ لذا فهي مؤنث ، فقال: (بنت) حين جعله اسما للقبيلة .

أما إذا كانت اسما للحي فقد ذهب سيبويه إلى تذكيرها وصرفها واستدل على ذلك بقول للأخطل:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بدِرْهَمَيْها فإنَّ الريح طَيِّبةٌ قَبولُ[(١)]

فهي هنا اسم للحي وليس للقبيلة ،وقد أريد بها اسم الأب .[(٢)]

وإلى ذلك ذهب ابن خروف (٦٠٩هـ) ،إذ أن أسماء القبائل على قسمين من إذ التسمية:

(١) ما يكون الأصل في الاسم اسما للأب الأول نحو(تميم) . فيقال فيهم : بنو تميم وبنو أسد فيصرفان ذلك الاسم على الحي .

(٢) ما يكون الأصل في الاسم اسما للأب نحو (باهلة) على القبيلة فيسمونها باسم إلام فغلبت تسمية القبيلة لم ينصرف للتأنيث والتعريف .[(٣)]

ذهب الصيمري (٥٤١ه) إلى صرف اسم القبيلة على ثلاثة مذاهب :

الأول : أن يستعمل على نية الإضافة فيكون على قولهم :(هؤلاء تميمٌ) ،و(هؤلاء أسدٌ) فيكون تقديرها على : (هؤلاء بنو تميم) و (هؤلاء بنو أسد) .

الثاني : أن تجعلهما أسماء للقبيلة ،فتمنع من الصرف ،فتكون اسما لمؤنث فتقول :(هذه تميمُ) ، و(هذه أسدُ) .

الأخير : إذا أريد به اسما للحي ،فعندئذ تصرف الذي ليس ممنوعا منه فيقال :(هذا تميمٌ) ، و(هذا أسد) ،لأنهما اسمان مذكران سمي بهما مذكران و لا توجد علة مانعة له ،ولا يصرف من كانت فيه علة مانعة نحو:(تغلب) و(باهلة) وعلى هذا قول الشاعر[(٤)]:

نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وعَجّتْ عجيجاً مِن جُذامَ المَطارِفُ[(٥)]

وأما ابن هشام (٧٦١هـ) فذهب مذهبا مخالفا فقد منع الصرف في كل الأحوال سواء قصد الأب أم الأم أو كان الحي أم القبيلة لكن المقصود هو أن تكون المعرفة والنكرة فقال: «اعلم إن كل

---

(١) له في : ديوانه: ص٢٥٣، الصحاح: ٦/ ٧٣،التبصرة: ٥٧٧/٢، الحلل في شرح أبيات الجمل :ص ١٥١،١٥٢، المخصص :٥/ ١٥٨،الأغاني :٨ / ٣٢٢، اللسان : ٧٢/٥ ، ١٠٥/٦ ،١١ / ٥٣٤، تاج العروس :٣٠ / ٢١٠، بلا نسبة : الخصائص :٣ / ١٧٦.

(٢) ينظر : الكتاب: ٢٤٨/٣ -٢٤٩.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ص٣٣٣-٣٣٤.

(٤) البيت: لهند بنت النعمان بن بشير الأنصاري في: الكتاب :٣ / ٢٤٨، الحلل في شرح أبيات الجمل :ص ١٥٣، اللآلي في شرح أمالي القالي: ١/ ١٨٠، بلا نسبة : المقتضب : ٣/ ٣٦٤، شرح ديوان الحماسة :١ / ٤٦٧،المحكم :١/ ٥٠.

(٥) ينظر : التبصرة :٥٧٧/٢.

شيء قصدت به القبيلة أم لم تقصد لم ينصرف في المعنى المعرفة، وانصرف في النكرة تقول من ذلك: هذا تميم وتغلب، وطيي فلا تعرف إذا أردت القبيلة ،وإن أردت الحي صرفت فقلت طي وتميم وتغلب.»(١)

على هذا فهو يرى أن (سدوس) ممنوعة من الصرف ؛ لأنها معرفة ،وهي مؤنثة، فهذه علتان تمنعانها من الصرف . وهذا رأي لا بأس به ولكن الأول أوجه؛ لأنه فصل في قصد المتكلم وبين مقصود الكلام ،أما ابن هشام فقد رأى أن المقصود كله مؤنث ،والنظر تتوجه نحو التعريف والتنكير .

٧ ـ*منع المركب المزجي من الصرف:*

من العلل المانعة من الصرف هي العلمية والتركيب، فقد سأل سيبويه شيخه يونس عن صرف (معد يكرب) ، فقال :« قلت ليونس هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي، فقال : ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحدٌ إلا لم يصرف» (٢) .

والذي يفهم من كلام يونس: أن العرب لا ترى في الكلمة المركبة إلا المنع من الصرف .

قال ابن عقيل(٦٧٩هـ) في ذلك :«مما يمنع صرف الاسم العلمية والتركيب نحو: (معد يكرب) و(بعلبك) ، فتقول: (هذا معد يكرب) ،و(رأيت معد يكرب)، و(مررت بمعد يكرب) فتجعل إعرابه على الجزء الثاني وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.»(٣)

وعلل ذلك سيبويه أن العرب استثقلوها لكونها من جزأين ،ذلك لأن الاسم في أصل بنائه يكون من كلمة واحدة واستدل على ذلك بقلته في كلام العرب ، فبما أنه خارج عن بنية الأسماء ، فقد كرهوا أن يكون كالاسم المتمكن الجاري على الأصل فمنعوه من الصرف كما منعوا الاسم الأعجمي .(٤)

يقول ابن مالك (٦٧٢هـ) في ذلك: ((ولأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء "معد يكرب" ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح .)) (٥)

وقد بيّن د. عوض القوزي قصد سيبويه بتشبيهه بالاسم الأعجمي بان مذهب العرب في الأسماء المركبة ترك الصرف كما تركوا صرف الاسم الأعجمي وهو مصروف في النكرة ،فقد منع (إسماعيل) و(إبراهيم)من الصرف ؛ذلك لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا ينصرف في النكرة.(٦)

---

(١) شرح الجمل لابن هشام : ص٣٠٤.
(٢) الكتاب: ٢٩٧/٣، ما لا ينصرف :ص١٠٢-١٠٣.
(٣) شرح ابن عقيل : ٣٢٩/٣.
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٥٦.
(٦) ينظر : التعليقة ١٠٨/٣ الحاشية .

ويرى الزجاج (٣١١هـ) أن سبب منع المركب من الصرف أنه معرفة وأنهما اسمان صارا اسما واحد ، وهذا غير موجود في الأسماء التي تدل على ذات نحو(رجل)و (فرس)، فلما خرج عن بنية أصول الأسماء ،وكونا معرفة منعت الصرف كما منع (حمزة) و(طلحة) الصرف ،لأنهم أضافوا الهاء إلى أخر (طلح) و (حمز) .(١)

أما السيرافي(٣٦٨هـ) فقد ذهب إلى جواز صرفه بشرط انه باسمين مركبين تركيبا مزجيا الأول معروف والآخر نكرة غير معروف فستنونه تنوين التنكير كقولهم : (مررت بحضرموتَ بحضر موتٍ آخر)، و(هذا معدي يكربُ معدي يكربٍ آخر) ؛ لان الذي كان يمنع الصرف التعريف التركيب ، أما إذا نكرت فستزيل إحدى العلتين . (٢)

٨ -المنع من الصرف لوزن الفعل :

أ - وزن فعل الأمر:

ذهب سيبويه ويونس وقبلهما الخليل إلى منع الأسماء التي تشبه فعل الأمر في وزنها من الصرف، فقد منعوا (إثمد) من الصرف حينما تسمي بها رجلا ؛لأنها تشبه (إضرب)على وزن (إفْعلْ) ،و(كذلك) إذا سميت رجلاً (إصبع) لا تصرفه ؛ لأنه يشبه (إصنع) وإن سميته بـ(أبلمٍ) لم تصرفه لأنه يشبه (اقتل) . (٣)

أما ابن هشام (٧٦١هـ) فقد وصفها: بالأسماء الوزن الذي به الفعل أولى،وهي واحدة من سبعة لا تنصرف معرفة وننصرف نكرة ؛ ذلك لكونه غالبا فيه؛ كـ(إثمد)، و(أصبع)، و(أبلم)، أعلاما؛ فإن وجود موازنها في الفعل أكثر كالأمر من ضرب، وذهب، وكتب. (٤)

وأما ابن عقيل (٧٦٩هـ) فقد عبر عن ذلك بأمرين :

(١) الأسماء التي يغلب فيها أن يكون الوزن موجود في الفعل كثيرا كما في كلمتي (إثمد) و(إصبع) فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كـ(أضرب)و(أسمع) ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت رجلا بهما منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول: (هذا إثمدُ) ،و(رأيت إثمدَ) ،و(مررت بإثمدَ).

(٢) أو أن تكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل كالهمزة والياء كما في كلمتي (أحمد) و(يزيد) ،ولا تدل على معنى في الاسم كالتاء والنون والياء وهذا ليس في هذا الموضع إنما في تاليه فتمنع من الصرف كما في سابقتها ،فتقول: (هذا أحمدُ ويزيدُ) ،و(رأيت أحمدَ ويزيدَ) و(مررت بأحمدَ ويزيدَ)، فيمنع للعلمية ووزن الفعل .(٥)

---

(١) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف :ص١٠٢ .
(٢) ينظر : شرح السيرافي : ٦٣/٤ .
(٣) ينظر : الكتاب: ١٩٦/٣-١٩٧.
(٤) ينظر : أوضح المسالك: ١٢٦/٤ .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل: ٣٣٣/٣ .

ب -المضارع المبدوء بالتاء والنون

وردت في العربية أسماء تشبه الأفعال من إذ البنية الخارجية مثل : (نهسرا) ،و(تولب) و(نهشل)إذ أنهما يحتويان على أربعة أحرف ،وكذلك يبدأن بأحد حروف المضارعة ،والحرف الثاني منهما ساكن ،وحالهما في هذا حال الفعل المضارع .

و القياس يقتضي على هذا أن تمنع هذه الأسماء من الصرف ، ولكن ورد في كلام العرب ما يخالف ذلك إذ جاء في كلام العرب هذه الأسماء مصروفة ومن ذلك قول الشاعر:

وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقْيماً كفَضْلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصيلِ (١)

وقال النابغة الجعدي (رضي الله عنه) :

فَأَمْسَى عَلَيْهِ أَطْلَسَ اللَّوِنِ شَاحِياً شَحيحاً تُسمّيهِ النّباطيَّ نَهسرَا (٢)

وقول أوس بن حجر :

وذاتُ هدْمٍ عارٍ نَواشرُها تُصْمتُ بالماء تَوْلباً جَذعاً (٣)

لذا فقد ذهب يونس وسيبويه وكذلك الخليل إلى صرفها هي و ما جاء نحوها من نفس الحرف، الا إذا جاءت علة أخرى تذهب بها إلى غير ذلك، وكذلك فعلت به العرب ؛لأن زيادة (التاء)، و(النون) فيها ليست كحال (الألف) و(الياء)؛ لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين كما أتت (الألف) و(الياء). (٤)

وقد رفض الزجاج (٣١١هـ) قول بعض النحويين منعه من الصرف على أنه على وزن الفعل (نفعل) وعد هذا غلطا ،واحتج بالسماع، فيقال: (رجل نهشلٌ)، و(امرأة نهشلةٌ) للمسنة ،ولو كانت النون زائدة لكانت (هشل) وهذه تخرج إلى معنى آخر غير الذي تدل عليه (نهشل) .وإذا بنيت من فعلل قلت: (قد نهشلت امرأة) فتأويله (فعللت)، وليس في الكلام قد: (نفعللت المرأة) .(٥)

وأما ابن السراج (٣١٦هـ) فذهب إلى أنها مصروفة إذ أنك لو سميت اسم رجل به لصرفته لأنه اسم رباعي كما أن (جعفر) رباعي، وهو على وزن (فعلل) ، وليس فعل على وزن (تفعل) ، كما انك تمنعه من الصرف لو سميت رجلا بـ(تذهب) فيقال :(هذا تذهبُ) و(رأيت تذهبَ) و(مررت بتذهبَ) . (٦)

---

(١) للفرزدق في : الكتاب: ٢ / ٩٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٤٢٧/١، لجرير في :المحكم: ٥/ ٥١، اللسان : ٧/ ٢٢٩،بلا نسبة : المقتضب :٤/ ٤٦، الصحاح : ١٠٦/٣، المخصص: ٢/ ١٣٦.
(٢) له في : جمهرة أشعار العرب :ص ٦٢١،المعاني الكبير :ص ٤٣.
(٣) له في : المزهر : ٢/ ٣١٢،٣٢٥، تهذيب اللغة : ١ / ١١ ، الخصائص :٣ / ٣٠٦، المخصص :١ / ٥٤، اللسان: ١/ ٢٣٢، ٨/ ٤٢،بلا نسبة في: جمهرة اللغة: ٣/ ١٣١٣.
(٤) ينظر : الكتاب: ١٩٦/٣-١٩٧.
(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف : ص١٧-١٨.
(٦) ينظر : الأصول: ٨١/٢.

ت ـالمضارع المبدوء بالياء

هنالك أسماء لذوات جاءت على صيغة فعل مضارع أمثال (تغلب) ،و (تعز)، و(يزيد) فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

أما إذا سمي رجل بـ(يغزو) فقد ذهب يونس وسيبويه إلى منعه من الصرف قال سيبويه:« وسألته عن رجلٍ يسمى يغزو فقال : (رأيت يغزيَ قبل) و(هذا يغزي) و(هذا يغز زيدٍ) وقال لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزي وثبات الواو خطأ لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم وإنما هذا بناءٌ اختص به الأفعال ألا ترى أنك تقول: سرو الرجل ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء ألا ترى أنه قال أنا أدلو حين كان فعلاً ثم قال أدلٍ حين جعلها اسماً فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا .»(١)

وعلل المبرد (٢٨٥هـ) ذلك؛ لأنه على وزن الفعل:« أَلا ترى أَنَّك لو سمّيت رجلا (يَغْزُو) لقلت هذا يَغْزٍ كما ترى كما قلت في الفِعْل هو يدْلُو دَلْوه وأَنا أَدْلُو لأَنَّ هذا المثال للفعْل». (٢)

فالعلمية ووزن الفعل علتان تمنعان الاسم من الصرف ، قال ابن الخشاب(٥٦٧هـ): «الاسم الذي يكون على وزن الفعل وهو علم تمنعه من الصرف لوزن الفعل والتعريف ووزن الفعل لا يخلو من إن يكون مختصا بالفعل أو غالبا عليه كثير منه»(٣)

وذهب ابن عقيل (٧٦٩هـ)إلى أن الياء في يغزو منقلبة:« فلو سميت رجلا بيغزُ من لم يغزُ، رددت الواو ثم قلبتها ياء والضمة كسرة لتصلح الياء وإنما فعل ذلك، لأنه لا يوجد اسم معرب أخره الواو قبلها ضمة ،فتقول هذا يغزُ ورأيت يغزي ،ومررت بيغز، كما تقول بالمنقوص.»(٤)

٩ ـمنع صرف غدوة:

ذهب يونس و سيبويه وقبلهما أبو عمرو إلى منع صرف (غدوة) إذا كانت معرفة كما في قولهم : (لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام)ثم قلت (غدوة) أو (بكرة) . (٥)

وإلى ذلك ذهب المبرد (٢٨٥هـ) وعلل لذلك بأنها ليست من باب المعدول من النكرة ؛ لأنها صارت اسماً للوقت علماً ليست على أصل بنائها وهي النكرة وعلى الأصل يقال: (هذه غداةٌ طيبة)، و(جئتك غداة يوم الأحد). وإذا كان المقصود بها الوقت بعينه فعندئذ تقول: جئتك اليوم غدوة يا فتى، فهي ترفع وتنصب، ولا تصرف لأنها معرفة. (٦)

---

(١) ينظر : الكتاب :٣١٦/٣.
(٢) المقتضب : ١٩٠/١.
(٣) المرتجل : ص ٨٩.
(٤) المساعد : ٥١/٣.
(٥) ينظر : الكتاب : ٢٩٣/٣.
(٦) ينظر : المقتضب : ٣٨٠/٣.

وإلى ذلك ذهب ابن جني(٣٩٢هـ) فقال:« سألت أبا عليّ عن ترك صرف (زوبر) فقال : علَّقه عَلَما على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون ... ومثله (غُدْوة) جعلوها علما للوقت . » (١)

أما الرضي(٦٨٦هـ) فعرض لنا رأي الخليل وأبي الخطاب الأخفش (١٧٧هـ) فقال: «أما غدوة وبكرة، فقد زعم الخليل إنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة، نحو: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، وكذا قال أبو الخطاب إنه سمع ممن يوثق به: آتيك بكرة، وهو يريد الإتيان في يومه أو غده .» (٢)

وذهب أيضا إلى منعها من الصرف فقال: «لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين، كما كانتا كذلك علمين للجنس، كما يجئ، فيقدر العلمية فيهما كما في سحر.

فالمقصود مما تقدم أن عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من دون علمية ولا آلة تعريف، وتعينها، كذلك مستند إلى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو: شهر وسنة، وساعة، وغدية وغيرها، فلا يثبت، إذن، عدم تصرفها.»(٣)

من الملاحظ ان أقوال العلماء في النصوص السابقة ينتابها الغموض إذ استخدموا لتعليل صرفها بأنها معرفة .

أما عند المحدثين فقد وجه ذلك بالتعيين في يوم بعينه أنظر مثلا قول د. فاضل السامرائي : «ظرف زمان ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وهو ممنوع من الصرف إذا كان معينا أي من يوم بعينه كان تقول: (اتيته يوم الجمعة غدوةَ) فان نكّرت صرفت ،تقول :(سير عليه غدوةٌ من الغدوات). » (٤)

١٠ - صرف المؤنث الساكن الوسط:

من المعروف أن التأنيث من العلل المشهورة في المنع من الصرف ،ولكن ليس كل ما هو مؤنث يمنع من الصرف ،فقد ذهب يونس وسيبويه إلى صرف المؤنث الساكن الوسط قال سيبويه: «وقال يونس من صرف هنداً قال هذه هندٌ بنت زيدٍ فنون هنداً ؛ لأن هذا موضع لا يتغيَّر فيه الساكن، ولم تدركه علة. وهكذا سمعنا من العرب. »(٥)

وقد ذهب د. دخيل العواد إلى أن المنع من الصرف هو للعلمية والتأنيث من المسائل المتفق عليها عند النحويين فقال: «وعلة منعه من الصرف هي علة ما زاد عن الثلاثة من علم مؤنث وهو

---

(١) الخصائص : ٢/ ١٩٨.
(٢) شرح الرضي : ٤٩٧/١.
(٣) المصدر نفسه .
(٤) معاني النحو :١٨٦/٢.
(٥) الكتاب :٥٠٦/٣.

العلمية والتأنيث. وعلة من صرفهما فيه من الخفة ؛لأنه على أقل الأصول ،فكان ما فيه من الخفة معادلا ثقل التأنيث ،وفيه أيضا رد إلى الأصل. » (١)

وذكر ابن السراج (٣١٦هـ) لغتين الأجود فيهما ترك الصرف «إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط معرفة نحو هند ودعد فالأجود ترك صرفه وقال الأخفش لا ينصرف.»(٢)

وقد علل العكبري (٦١٦ه) لكل من الفريقين فحجة الفريق الأول السماع والقياس، أما السماع فقد جاء في قول الشاعر:

لَم تتلّفع بفضلِ مئزرها   دَعْدُ ولم تُغْذَ دعدُ في الحُلَبِ (٣)

فصرف الأول، وأما القياس فهو أنه أخف الأسماء إذ كان أقل الأصول عددا وحركة فعادلت خفته أحد السببين. واحتج الفريق الآخر بوجود السببين ولا عبرة بالخفة، لأن العلل التي تمنع من الصرف تشبه المعنوية تقريبا ،فلا يجود ما يتعارض بينها وبين اللفظ . (٤)

وكذلك جاء في شعر كثير عَزّة فقال:

وأبكي إذا فارقتُ هنداً صبابةً   وأبكي إذا فارقتُ دعداً على دعدِ (٥)

وذهب ابن هشام إلى جواز الوجهين في كتابه شرح قطر الندى فقال:« فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران. »(٦)

أما في كتابه شرح شذور الذهب ففضل المنع فقال: «وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان وإن لم يكن منقولا من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهند ودعد وجمل ومنع الصرف أولى وأوجبه الزجاج» (٧)

سادسًا: النكرة والمعرفة

١ ـ *أسماء الجنس أعلام:*

ذهب ويونس وسيبويه إلى أن (ابن عرس) و(أم حُبَين) و(سامٌ أبرص) و(ابن مطر) معرفة وهي أعلام ؛ ذلك لأنها لا تُدخل عليها الألف واللام عندما يضاف إليها فصار بمنزلة زيد وعمرو ألا ترى أنك لا تقول: أبو الجخادب (٨)

---

(١) المسائل المتفق عليها : ص٨٩ .
(٢) الأصول :٥٠٨/١ .
(٣) البيت لجرير ديوانه: ص ٧٩، واللسان : ٣/ ١٦٦ ،٩/ ٣٢١ ، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه :ص١٧٨، وبلا نسبة في أدب الكاتب: ص٢٨٢، وأمالي ابن الحاجب :ص٣٩٥، والخصائص: ٣/ ٦١، وشرح قطر الندى: ص٣١٨، وشرح المفصل: ١/ ٧٠ .
(٤) ينظر : اللباب: ٥٠٩/١
(٥) ديوانه :ص٦٦.
(٦) شرح قطر الندى : ص ٣١٨.
(٧) شرح شذور الذهب : ص ٥٩٦.
(٨) ينظر : الكتاب : ٩٦/٢.

وقال السيرافي(٣٦٨هـ)في بيان ذلك :« وأما ما له كنية ،ولا أسم له علما ،فنحو: أبي برقش، وأما المضاف فنحو : ابن عرس ابن مِقْرض. وفي هذه الأشياء ماله اسم جنس واسم علم، كأسد وليث وثعلب وذئب.

هذه أسماء أجناسها ؛ كرجل وفرس ولها أعلام نحو : أسامة وثعالة، وسمسم ودألان ،وهي كزيد وعمرو وطلحة أسماء الناس. » (١)

وإلى ذلك ذهب المبرد (٢٨٥هـ)وعد هذه الألفاظ معرفة ،وهي عنده بمنزلة رجل كان اسمه كنيته ولم يعرف باسم غيرها، واستدل على أنها معرفة بان (آوى) ممنوعة من الصرف، وكذلك ما قاله سيبويه من الألف واللام لا تدخل على (عرس) ولا تصرف قترة وأسامة وقبان ولو كن نكرات لانصرفن. (٢)

وذهب الرضي (٦٨٦هـ) إلى أن المضاف إليه صار كالعلم في الكنى والأعلام، للأناسي وغيرها، كأبي القاسم، وامرئ القيس، وابن آوى، وابن عرس، وابن قترة، وابن مقرض، وأم حبين، وسام أبرص، صار، كبعض حروف الكلمة كما ان المركب في (بيت بيت) وخمسة عشر وبعلبك.(٣)

وهذا ليس مطرد في كلام العرب بل إن سيبويه نفسه قد نقل أن بعض العرب تضيفها إلى نكرة فقال: « قد زعموا أن بعض العرب يقول هذا ابن عرس مقبل فرفعه على وجهين فوجه مثل هذا زيد مقبل ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافا إلى نكرة بمنزلة قولك هذا رجل منطلق ، ونظير ذلك هذا قيس قفة »(٤)

وعلى هذه اللغة إن (عرس) في قولهم :(هذا ابن عرس مقبل) فتكون مضافة إلى نكرة لان المضاف إليه نكرة فاكتسبت ذلك منه.

٢ -*يا فاسقُ الخبيثُ معرفة:*

ذهب يونس وسيبويه إلى أن كلمة فاسق إذا وصفت في باب النداء صارت معرفة ،واحتجا لذلك بما سمعه يونس من العرب من قولهم: (يا فاسق الخبيث). (٥)

وأضاف سيبويه على ذلك إن هذه الكلمة نحو: (يا خباث) ،و(يا لكاع)، و(يا فساق) ، وغيرها من الكلمات عند دخولها باب النداء تكون معرفة، وتكون أعلاما كما كانت (جعار) علما للضبع وكما كانت (حذام)، و(رقاش) اسما للمرأة، و(أبو الحارث) اسما للأسد. (٦)

---

(١) شرح السيرافي : ٤٢٢/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٣٢٠/٤ .
(٣) ينظر : شرح الرضي : ٣٥/٣ .
(٤) المقاصد الشافية : ٢٦٨/٥ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٩٩.
(٦) ينظر : المصدر نفسه .

وإلى ذلك ذهب أبن السراج(٣١٦هـ) في تفسيره رواية يونس فقال : «كذلك ما حكى سيبويه عن يونس : أنه سمع من العرب من يقول : يا فاسقُ الخبيثُ فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصفه بما فيه الألف واللام .»(١)

ذهب الشاطبي (٧٩٠هـ) إلى أن المنادى إذا كان معرفة بالقصد والإقبال لا يوصف إلا بالمعرفة ،وذلك لأنه لا يمكن القول في وصف (يا رجل)إلا بكلمة معرفة بالألف واللام فتقول : (يا رجل الكريم)ولا يقال : (يا رجل كريما) (٢)

أما ابن الأنباري(٣٢٨) فقد ذهب إلى القياس على ذلك في تفسيره لمن قال: (يا باقلاءُ الحارُّ)، فـ(الباقلاء) مرفوعة على أنها منادى مفرد، و (الحار) نعتها، وذلك أن النكرة إذا نوديت صارت معرفة ونسب أيضا إلى الفراء أنه يجيز (يا فاسقُ الخبيثُ أقبلْ) .(٣)

أما الزبيدي(١٢٠٥هـ) فرفض قول ابن الأنباري ومنع القياس عليها فقال :«وقد حَكَى يُونُس: (يا فَاسِق الخَبِيث) ، وليسَ بقِياسٍ ، والعِلَّة اسْتِطالَتهم إيَّاه بوَصْفِه مع ما ذُكِرَ في امْتِناعِ بِناءِ المُضافِ، وأمَّا العلم فلما لم يَكُنْ مفيداً مِن الأَلْفاظِ ولا مَعْنى له إلاَّ الإشَارَة لم يُسْتَطَل . » (٤)

٣ -تنكير (من) و(ما):

ذهب يونس وسيبويه إلى عدّها نكرتين موصوفتين قال سيبويه :« (من) بمنزلة (رجل) حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة كما قال :

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوس مِنْ الأ   مرِ له فَرْجةُ كَحلِّ العِقالِ (٥)

فجعل ما نكرة ». (٦)

فتكون (من) و (ما) نكرتين مقصودتين بمعنى (شيء) وعلى هذا معنى البيت والتَّقْدير: رُبَّ شيءٍ تكْرَهُهُ النُّفُوسُ . (٧)

وإلى ذلك ذهب الرماني(٣٨٤هـ) مستدلا بدخول رب على (من) في قول الشاعر(٨) :

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا   رُحْنَ عَلَى بَغْضائِه واغْتَدَيْن

وكذلك قول الآخر(٩)

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظا قلبَه   قد تمنَّى لي موتاً لم يُطعْ

---

(١) الأصول : ١/ ٣٤٧.
(٢) ينظر : المقاصد الشافية :٥/ ٢٦٨.
(٣) ينظر : الزاهر :٢ / ٩.
(٤) تاج العروس:٤٠ / ٥٦٠-٥٦١.
(٥) الحماسة البصرية ص ١٤٠، ديوان ابن شهاب: ص ٣٧٩، نسب لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه: ص ٤٤٤ ولعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه :ص ١١٢، ولم ينسب في: تهذيب اللغة : ٣٣/١١، الأصول :٢ /٣٢٥، الحلل في شرح أبيات الجمل : ص ٧٤، المغني: ص ٣٩١.
(٦) الكتاب :٢ / ٣١٥.
(٧) المغني :ص ٣٩١
(٨) لعمرو بن قميئة في ديوانه:ص١٩٦، الكتاب :١٠٨/٢،أمالي الشجيري : ٦٤/٣،الأزهية :ص١٠١، ولم ينسب في :الحيوان:٣/ ٣٠٦، المقتضب :١٧٩/١، والتبصرة :ص ٢٨٩،وشرح ابن يعيش :٤١٢/٢.
(٩) لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات :ص ١٩٨، الأمالي الشجرية: ١٦٩/٢، والمرتجل: ص ٣٠٧، والدرر: ١/ ٣٠٢، وبلا نسبة في : شرح الرضي :٣ / ٥٤، شرح الأشموني : ١٥٤/١.

فـ(رب) لا تدخل على المعرفة. وتكون اسما نكرة لازمة للنعت [١]

وكذلك الجَوجَري[٢] (٨٨٩هـ) ذهب هذا المذهب فقال: «وكلام المصنف يوافق هذا، فإنه ذكر أن علامة النكرة دخول (رُبَّ) عليها، أي وعلامة المعرفة عدم دخول (رُبَّ) عليها.

وكأنه اكتفى بما ذكره في النكرة عن ذكر مقابله في المعرفة، لتقابلهما، أو اكتفى عن ذلك بعدّه لأنواعها وشرح كل نوع منها.»[٣]

٤ ـالأسماء المبهمة لا تتعرف

أ - (غير)

في العربية هنالك ألفاظ موغلة في الإبهام لا يمكن أن تتعرف لشدة إبهامها فمثلا كلمة (غيرك) هذه الكلمة تعني بها كل الناس الا المخاطب وهذا يجعلها نكرة .

أما إذا كانت الكلمة المبهمة هي "مثل" فقد أجازوا أن تكون معرفة.

ذهب يونس وسيبويه وكذلك الخليل إلى أن (غير) في قولهم: (مررت بغيرك مثلك) و (بغيرك خير منك) وأخواتها في هذا الموضع نكرة فهي تشبه قولهم : (مررت برجل غيرك خير منك) ، ويجوزان تكون معرفة في قولهم: (مررت بمثلك خيرا منك) .[٤]

وقد فسر د طالب التكريتي ذلك في معرض كلامه عن رأي يونس انه عد هذه الألفاظ حينما تضاف إلى الضمائر معرفة ونكرة ،فيجوز أن توصف بهن المعرفة والنكرة فيقال : (مررت بمثلك خيرا منك) ،وتُجعل معرفة وتكون (خيرا) حالا منها والحال لا تكون من النكرة فيقال : مررت بمثلك خيرٍ منك بجعل (مثلك) وجر خير على البدلية.

وتكون بعد تلك الإضافة شبيهة بالأسماء المضافة إضافة لفظية كـ(ضاربك) و(صاحبك) إذ يجوز في هذه الأسماء أن تكون معرفة وكذلك يجوز أن توصف بها المعرفة في مثل : (مررت برجل ضاربك) ،كذلك يمكن أن تعد نكرة وتوصف بها النكرة مثل :(مررت بعبد الله ضاربك) .[٥]

وإلى ذلك ذهب المبرد (٢٨٥هـ) إذا كنت تريد بـ(مثلك) على امر معناه معروفا بشبهك فهذا لا يكون إلا معرفة، فتقول على ذلك : (مررت بزيد مثلك) كما تقول: (مررت بزيد أخيك) ، و(مررت بزيد المعروف بشبهك)، ومثل ذلك في الوجهين: (مررت برجل شبهك) ،ومررت برجل نحوك) .

فأما(مررت برجل غيرك) فلا تكون إلا نكرة، لأنها مبهمة في الناس أجمعين فإنما يصح هذا ويفسد بمعناه ، فأما كلمة (شبيهك) فهي معرفة أبدا ؛لأنه مأخوذ من شابهك فمعناه ما مضى كقولك: (مررت بزيد جليسك) ،فإن أردتها نكرة فتقول: (مررت برجل شبيه بك) كما تقول: (مررت برجل جليس لك) . [٦]

---

(١) ينظر : منازل الحروف :ص ١١، وحروف المعاني :ص ٥٥،ورسالتان في اللغة :ص ٤١.
(٢) محمد بن عبد المنعم بن محمد من فقهاء الشافعية. ولد بجوجر (قرب دمياط) وتحوّل إلى القاهرة ، فتعلم، وناب في القضاء، ثم تعفف عن ذلك. ومات بمصر. ينظر : الأعلام للزركلي ٦/ ٢٥١.
(٣) شرح شذور الذهب :١/٢٨٠-٢٨١.
(٤) ينظر : الكتاب :٢/١٣-١٤.
(٥) ينظر : يونس بن حبيب آراؤه :ص٥٢.
(٦) ينظر : المقتضب: ٤/ ٢٨٧-٢٨٨ .

وذهب ابن هشام (٧٦١هـ) إلى أن المضاف إذا كان شديدَ الإبهام كـ(غَيْرٍ) و(مِثْل) و(شِبْهِ) وِ(خِدْنٍ) بمعنى صاحب لا تكتسب من الإضافة تعريفا إنما يتخصص بها، واستدل على ذلك بجواز أن تصف بها النكرات فتقول: (مَرَرْتُ بِرَجْل غَيْرِكَ) ،وَ(بِرَجُل مِثْلِكَ) و(بِرَجُل شِبْهِكَ) وَ(بِرَجُلِ خدْنِكَ)، كقول الله تعالى: ﴿ رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (فاطر: ٣٧) . (١)

وذهب الزمخشري (٥٣٨هـ) أن كلمة (غير) المضافة لا تتعرف الا ألفاظ اشتهرت فقال: «وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات، فقيل: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النساءِ غَرِيرةٍ (٢)

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل : ﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ** ﴾(الفاتحة: ٧)أو بمماثلته .» (٣) فـ(غير المغضوب) هنا معرفة ؛ لان المقصود بهم أناس بعينهم وهم اليهود .

ب- (مثل)

من المعروف عند كل من درس النحو أن الوظيفة الأولى والأساس للإضافة هي التعريف ثم التخصيص هذا إذا كانت الإضافة محضة التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال والمضاف فيها واضح يسهل تمييزه بين نظائره أما إذا كانت غير ذلك كما هو الحال مع الأسماء المبهمة فالمضاف لا يكتسب الا التخصيص والإيضاح.

ذهب سيبويه ويونس إلى أن (مثل) لا يمكن إن تتعرف بالإضافة فهي نعتٌ ويكون على أنّك قلت :هو رجلٌ كما أنك ويكون نعتاً أيضا فيكون المعنى على ذلك أنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك في شيء من الأمور الموصوف بها أنت ،ومثلُه ذلك : (مررتُ برجلٍ مِثْلِك) أي صُورتُه شَبيهةٌ بصورتِك وكذلك الأمر مع قولهم : (مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ) ،وأيضا : (نَحْوِك) فهن متشابهات في المعنى والإعرابِ ويجرين مُجْرًى واحدا وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ .(٤)

يرى المبرد (٢٨٥هـ) أن كون : (مثلك) مبهما مطلقا، جعلها تختلف عن قولهم: (مررت بعبد الله أخيك) فالأخوة مخصصة جدا فلا يمكن أن يكون للإنسان أكثر من أخ أسمه عبد الله الا في حالات نادرة ، أما وهذا غير ممكن في (مثلك)؛ لأنها غاية في الإبهام في أنهما رجلان أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتما به فالتقدير في ذلك التنوين كأنه يقول: (مررت برجل شبيه بك) و(برجل مثل لك).(٥)

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب :ص ٤٢٣- ٤٢٤ .
(٢) لأبي محجن الثقفي، ينظر: الكتاب ٢٨٦/٢، المقتضب :١ / ٢٦٣،إعراب القرآن للنحاس :٢/ ٢٧٩،سر صناعة الإعراب: ٤٥٧/٢،الفصول المفيدة :ص٢٦١،الأغاني: ٢٢٥/١٣،
(٣) المفصل : ١١٦/١-١١٧
(٤) ينظر : الكتاب : ٤٢٣/١ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢٨٧/٤-٢٨٨.

وذهب خالد الازهري (٩٠٥هـ) في تفسير قولي سيبويه والمبرد إلى أن السبب في تنكيرها أن الإضافة للتخفيف لأنهما يتشابهان مع اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن "غيرك" و"مثلك" بمنزلة "مغايرك" و"مماثلك". (١)

وعلل ابن الوراق(٣٨١هـ) ذلك بقوله : « واعلم أن في الأسماء أسماء تضاف إلى المعرفة، ولا تكون معرفة لمعان تدخل فيها، فمن ذلك (شبهك ومثلك) لم يتعرفا بالإضافة ؛ لأن المماثلة تكون من جهات وإنما تفيد المخاطب أنه مثله ؛ وليس يعلم من أي وجه يماثله فلذلك لم يتعرفا ألا يكون شخصان ،وقد اشتهرا في الشبه بين الناس فيكون على هذا الوجه معرفة ، فتقول: (مررت برجل مثلك وشبهك) المعروف بشبهك، فلذلك تعرف على هذا الوجه .» (٢)

يرى أبن يعيش (٦٤٣هـ) أن هذه الأسماء وان كانت مضافة إلى معرفة واشتهرت أنها معارف، فهي لا تتفيد منها شيء من ذلك؛ لأنها معروفة بمغايرة المضاف إليه أو مماثلته ،فيكون اللفظ بحالة ،والتقدير مختلف فاختلف في قولهم : (مررت برجل مثلك أو شبيهك) . فضرب المماثلة والمشابهة كثيرة جدا وغير منحصرة . (٣)

وذهب أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، إلى أن هذا كلمات مرجعها السماع وأضاف إلى "مثل" كلمات أخرى منها :"شبهك" و"خدنك" و"ضربك" و"تربك" و"نحوك" و"ندك" و"حسبك" و"شرعك"، وأمها "مثلك" و"غيرك" بشرط إذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة، ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو : (مررت برجل مثلك، أو غيرك)، والنكرة لا توصف بالمعرفة ، وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه؛ معنوية ؛ لأنها أفادت أمرًا معنويا ، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه .(٤)

وذهب عباس حسن إلى أن هذه الألفاظ نكرة البتة ولا يمكن لها أن تكون معرفة فقال : «وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير في الأغلب؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفًا، ولا تخصيصًا في أكثر الاستعمالات؛ ولذا تسمى: "بالألفاظ المتوغلة في الإبهام"؛ ومنها: غير، حسب، مثل، ناهيك".. فإنها نكرات في أغلب حالاتها وإن أضيفت لمعرفة؛ نحو: غيرك، حسبك، مثلك.»(٥)

٥ ـ التعريف بالإضافة:

من المعروف أن الإضافة أهم ما تكسبه للمضاف هو التعريف وهذا ما ذهب إليه يونس وسيبويه إذ أن يونس قد أجاز تعريف (غير) بإضافة الكاف إليها فأجاز يونس قولهم : (عشرونَ غَيرَك) قياسا على قوله: (عشرون مثلكَ).

وكذلك أجاز يونس والخليل تعريف (الدّرهم) بقولهم: (مائةُ الدرهمِ) التي هي مضاف إليه فهي بمنزلة (عبد الله) . (٦)

---

(١) ينظر : شرح التصريح : ١/ ٦٧٨.
(٢) علل النحو : ٣٨٤/١.
(٣) ينظر : شرح ابن يعيش :١٢٦/٢ .
(٤) ينظر : النكت الحسان :ص١١٨، و شرح التصريح:١/ ٦٧٨.
(٥) النحو الوافي : ٣/ ٢٤-٢٦.
(٦) ينظر : الكتاب : ٤٢٨/١-٤٢٩.

وذهب يونس والخليل ووافقهم سيبويه على أنّ الصفاتِ (أي المشتقات) المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهنّ كلَّهنّ أن يكنّ معرفةً، واستدلّوا على ذلك أنّه يجوز أن يقال: (مررتُ بعبد الله ضاربِك) فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك.(١)

قال السيرافي (٣٦٨هـ) مفسرا: «وقاس يونس عشرون غيره على عشرون مثله ، والمسموع هو: عشرون مثله، ولم يخالف احد من البصريين في ذلك يونس ،وأستدل يونس والخليل على تنكر مائة درهم بقوله : مائة ألف درهم ،وفصل بين صفتيها بقوله نظرت إلى مائة درهم وإلى مائة الدرهم الرديئة .»(٢)

وكذلك فسر د حسام النعيمي قائلا: «ونقل سيبويه عن يونس والخليل إنهما قالا: إن هذه الصفات المضافة إلى معرفة ،والتي صارت نعتا للنكرة قد يجوز فيهن كلهن إن يكن معرفة وأيد سيبويه رأيهما . »(٣)

وإلى ذلك ذهب ابن سيده (٤٥٨هـ) ففال: (فإذا أردت تعريف المائة والمائتين أدخلت الألف واللام في النوع وأضفتها إليه كقولك: مائة الدرهم ومائتا الثوب) (٤)

وقد ذهب الرضي (٦٨٦هـ) إلى جواز إن تكون إضافة اسم الفاعل أو المفعول المستمر إضافته محضة، أو ألا يكون كذلك ،وعلل لذلك يقوله :« وذلك لأنه وإن كان بمعنى المضارع، إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه، يصحح تعينه به أو تخصصه، ولا سيما إذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي، فإن وضعه على الحدوث.» (٥)

سابعًا: الإفراد والتثنية والجمع

١ -جمع (أبي زيد)على (آباء زيد) :

إذا أريد جمع العلم إذا كان كنية فالأفضل فيه جمع صدر الكنية، فتقول في جمع (أبي زيد): (آباء زيد) وعلل سيبويه ذلك بأن هذا بمنزلة (ابن كراع) (٦) الذي يجمع على أبناء كراع إذ أن الاسم الثاني أكثر تعريفا من الأول.

قال سيبويه:« وهو أحسن من آباء الزيدين وإنما أردت أن تقول: كل واحدٍ منهم يضاف إلى هذا الاسم، وهذا مثل قولهم بنات لبونٍ إنما أردت كل واحدة تضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسم»(١)

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .
(٢) شرح السيرافي : ٣١٨/٢.
(٣) التوابع في الكتاب : ص ٢٣.
(٤) العدد في اللغة : ص ١٣.
(٥) شرح الرضي : ٢ / ٢٢٣-٢٢٤.
(٦) ينظر : الكتاب : ٤٠/٣

قال ابن سيده (٤٥٨هـ) في ذلك : « وإنما اختار سيبويه توحيد الاسم المضاف إليه؛ لأنه ليس لشيء بعينه مجموع وذكر أن هذا مثل قولهم بناتُ اللّبُون؛ لأنهم أرادوا به السّنَّ المضافة إلى هذه الصفة وكذلك ابنا عمٍّ وابنا خالة وبَنو خالة ، كأنه قال: هما ابنا هذا الاسم تُضيف كل واحد منهما إلى هذه القرابة وكذلك آباء زيد وكأنه آباء هذا الاسم » (٢)

أما المبرد (٢٨٥هـ) فقد ذهب إلى أن هذا عام في كل المضافات ، ومن بينها الكنى فقال : « وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْهُ كنية تَقول: هَذَا أَبُو زيد وَهَذَانِ أَبَوا زيد؛ لِأَنَّك تُرِيدُ هَذَانِ المعروفان بِهَذَا الِاسْم وصاحبا هَذِه الكنية وَهَؤُلَاء أَبُو زيد وآباء زيد لَا يكون إِلَّا ذَلِك وَمثله هَذَانِ ابْنا عَم وَهَذَانِ ابْنا خَالَة أَي كل وَاحِد مِنْهُمَا مُضَاف إِلى هَذِه الْقَرَابَة ، فَإِن أردْت أَلا تخبر عَن الكنية نَفسهَا ، وَلَكِن تخبر أَن كل وَاحِد مِنْهُمَا أَو مِنْهُم لَهُ ابْن يُقَال لَهُ زيد قلت: هَذَانِ أَبَوا الزيدين، وَهَؤُلَاء آبَاء الزيدين تخبر أَنهم آبَاء هَؤُلَاءِ الْقَوْم كَقَوْلِك هَاتَانِ دَارا الرجلَيْن ومنزلا أخويك .»(٣)

وإلى ذلك ذهب ابن السراج(٣١٦هـ) ،وعلل لذلك بأن الثاني هو المعرفة ،ولان به عرف الأول .(٤)

ونقل السيرافي (٣٦٨هـ) اتفاق النحويين على ذلك فلم يختلف النحويون في جمع الاسم الأول من الاسم المركب تركيب إضافيا ،فإذا كان لكل رجل ابن عرف به اسمه : (زيد) فان جمعهم (أباء زيد) .(٥)

٢ ـ ذكر المثنى بصيغة الجمع:

إن من العرب من يتكلم بالواحد ويريد أكثر من ذلك وقد يكون العكس فيتكلم بالجمع أو المثنى وهو يريد الواحد حسب ما يقتضيه حال الكلام ،أو ما يظهر للمتكلم من أسباب قد تكون معنوية فيحكم المعنى في الزيادة أو النقصان كالمدح، أو الذم ،أو الفخر، أو أمور نفسية تكون في نفسه كالتفاؤل أو التشاؤم ..الخ .

فقد ذهب يونس وسيبويه إلى أن العرب قد يثنُّون ما يكون بعضاً لشيء وقد استدلا بأن رؤبة كان يقول: (ما أحسن رأسيهما) قال خطام:

ظَهرْاهما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ (٦)

---

(١) الكتاب : ٤٠/٣.
(٢) المخصص :٤ / ١٤١.
(٣) المقتضب: ٤/ ٣٢٦ .
(٤) ينظر : الأصول: ٤٢٣/٢ .
(٥) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي :١٧٥/٤ .
(٦) وتمامه : ومهمهين قذفين مرتين، له في شرح ابن يعيش : ٤/ ١٥٦، واللسان : ٢/ ٨٩، الخزانة : ٣١٤/٢، ولهميان بن قحافة في : إيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٥٧٥، والمقاصد النحوية :٤/ ٨٩،

وأيضا قولهم: (وضعا رحالهما) يريد : رحلي راحلتين وحد الكلام أن يقول وضعت رحلي الراحلتين فأجروه مجرى شيئين من شيئين . (١)

يرى الباقوري (٥٤٣هـ) أن الجمع والمثنى والمذكر والمؤنث يمكن أن يأتي بلفظ الجمع بقول خطام ، فقال ظهور وهو يريد اثنين ،وكذلك قال تعالى: ﴿ **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثا** ﴾ النساء: ١١) ، والإجماع منعقد على الاثنين منهم يحجبان إلام من الثلث إلى السدس وجاءت نحن مبنية لأنها اسم مفرد . (٢)

كذلك العكبري(٦١٦هـ) قد أجاز ذلك إذ خرج قول عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) : (**فلو كنت برميلة مصر لأريتكم قبورهما يشير**) (٣) فقال :إلى والقياس قبريهما ،ولكنه جمع إما لأن التثنية جمع وإما لأنه جمع كل ناحية من نواحي القبر قبرا كما قال امرؤ القيس:

يَزِلُّ الْغُلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ   وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ (٤)

فقال صهوات وليس للفرس إلا صهوة واحدة ،ويجوز أن يكون جمع ؛ لأن كل واحد له قبر واحد وقد أضاف إلى المثنى فاستغنى عن التثنية لأمن اللبس كما قال الله تعالى: ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما**﴾ (التحريم: ٤) .»(٥)

٣ ـ *جمع حرة وارض مذكرا سالما:*

اشترط النحاة للاسم حتى يجمع جمعا مذكرا سالما شروط عدة منها أن يكون لعَلَمُ لمذكّرٍ عاقلٍ، وهذا يرتبط بشرطٍ آخر هو أن يخلو من التاء ومن التركيب، مثلُ (أحمدَ وسعيدٍ وخالد).

وأما ما ليس فيه الشروط التي وضعت مثل كونه علما لما لا يعقل و(أرضون) جمع (أرض) و(أرض) اسم جنس جامد مؤنث و(السنون) جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط . (٦)

وكذلك كلمة (حرة) إذ ذهب يونس وسيبويه إلى جمعها جمعا مذكرا سالما ، واستندا في ذلك على تشبيهها بقولهم: (أرضٌ وأرضون) أي إلحاقها بجمع المذكر السالم ،وذلك لكونها مؤنثة

وبلا نسبة في : الصحاح :٢ /٢٨٨، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص: ١٣٠، شرح الشافية: ١/ ١٩٤

(١) ينظر : الكتاب : ٢/٤٨-٤٩.
(٢) ينظر : شرح اللمع: ص ٢٦٩-٢٧٠.
(٣) مسند أحمد :٧ / ٣٣٧، المعجم الأوسط :٦ / ٣٥١،
(٤) ديوان امرئ القيس: ص٦ ، جمهرة اللغة : ١٠٦/١، الاشتقاق : ٣١٠/١، جمهرة أشعار العرب: ٨٥/١، الصحاح :٥ / ٣٩، المزهر : ٢/ ١٧٤،الخزانة : ٢٢٩/٣.
(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :ص ١٢٩ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل :١ / ٦٣.

مثلها ، والخلاف بينهما إن الأولى مكسورة الحرف الأول ، ولم يكسروا أول أرضين لأن التغيير قد لزم، الحرف الأوسط كما لزم التغيير الأول من سنةٍ في الجمع وقالوا: إوزةٌ وإوزون كما قالوا حرة وحرون. [١]

وقد نقل سيبوبه ليونس قولا آخر في جمعها فقال :« وزعم يونس أنهم يقولون أيضا حرةٌ وإحرون يعنون الحرار كأنه جمع إحرة ، ولكن لا يتكلم بها »[٢]

وعلل ابن جني(٣٩٢هـ) ذلك لأنها أعلت فقال: «للإعلال ألا تراهم كيف جمعوا حرة بالواو والنون فقالوا: إحرون لأن العين أعلت بالإدغام فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، وله نظائر فاعرفه باب في اقتضاء الموضع لك لفظا هو معك إلا أنه ليس بصاحبك»[٣] وذهب الجوهري (٣٩٣هـ) إلى جواز الوجهين فقال :« والجمع الحرار والحرات، وربما جمع بالواو والنون فقيل حرون، كما قالوا أرضون، وإحرون أيضا، كأنه جمع إحرة. قال الراجز [٤] :

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإِحَرِّين والخَمْسُ قد جَشَّمْنَكِ الأَمَرِّين » [٥]

وربما يكون المقصود من قول سيبويه: (يشبهونها بقولهم أرضٌ وأرضون) إن الحرة كما نقل لنا ابن دريد : أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار[٦]، وعل هذا يكون التشبيه بأرض معنوي فضلا عن كونه لفظي .

وقال أيضا في الجمهرة: « أرض غليظة تركبها حجارة سود، والجمع حِرار وحَرُّون وإحَرُّون. »[٧]

٤ ـ(مَن) للمفرد والمثنى والجمع:

لقد ذهب النحاة في دلالات الأسماء الموصولة إلى أن منها ما يدل على المفرد المذكر ومنها ما يدل على المفرد المؤنث ...الخ بحسب الزيادات الداخلة على اسمي الموصل (الذي) و(التي)،أما الأسماء (مَن) للعاقل و(ما) لغيره و(أي) بحسب ما تضاف إليه، فإنها اختلفت هن سابقاتها فهي تدل على الإفراد والتثنية والجمع .

أجاز يونس وسيبويه مجيء (مَن) للمفرد والمثنى ، فمن ذلك قول العرب : (مَنْ كانت أُمَّك)، و(أَيُّهنَّ كانت أمَّك) فقد أَلحقَ بـ(كان) تاء التأنيث مؤنثا ، وهي صلة لـ(من) كما في قوله

(١) ينظر : الكتاب: ٥٩٩/٣ ـ٦٠٠ .
(٢) الكتاب : ٥٩٩/٣ ـ٦٠٠ .
(٣) الخصائص :٥٦/٣.
(٤) زيد بن عتاهية التميمي ، اللسان : ٤/ ١٧٧،ولأصحابُ عَليّ (ﷺ) في : المحكم: ٢/ ٥١٩، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٨٠٩ ،وبلا نسبة: العين : ٣/ ٢٤، سر صناعة الإعراب :٢ / ٦١٧.
(٥) الصحاح :٣ / ١٨٩ـ١٩٠ .
(٦) ينظر : الاشتقاق : ١ / ٢٤٤ ،الصحاح :٣ / ١٨٩ـ١٩٠ .
(٧) جمهرة اللغة : ١/ ٢٥.

تعالى : ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ** ﴾ (يونس:٤٢) حين عنى جميعا، وكذلك استشهد بقراءة نقلها الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ : ﴿ **وَمَنْ تقنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ** ﴾(الأحزاب: ٣١) [١] فدلت على التأنيث ؛ لأنها صلتها تدلت على ذلك، ولذلك دلت على الاثنين في قول الفرزدق[٢] :

تَعالَ فإنْ عاهدتَني لا تَخوُنِني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطحِبانِ . [٣]

وقد ذهب المبرد (٢٨٥هـ) مذهبهما لأن (مَنْ)، وإن كان في لفظها تدل على الواحد فإن معناه هاهنا الجمع واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ** ﴾ (الحاقة: ٤٧) فجمع على المعنى. [٤]

وعلل لذلك أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤ه) فقال :« و(من) إنما تذكر وتؤنث باعتبار مدلولها وإبهامه وشيوعه كالمشترك ، وأما لفظ (من) فليس إلا مذكرا ». [٥]

وقد أجاز ابن عصفور(٦٦٩هـ) في الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد حملا على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد ، وعلى المعنى فيُثنّى أَو يُجمع . فاستشهد بقوله تعالى : ﴿ **وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ** ﴾ (الأنعام: ٢٥). فجعل الضمير العائد على(من يستمع) مفرداً، مع إن كلمة (وَمِنْهُمْ) كانت دلالتها على جمع. واستشهد للحمل على المعنى في قال تعالى : ﴿ **وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾ (يونس ٤٢). فجمع على المعنى. [٦]

وعلل العكبري (٦١٦هـ) مجيئها للدلالة على المفرد والمثنى والجمع بأمرين [٧] :

الأول : أنَّ (مَنْ) و(ما) على حرفية أقرب منه إلى الوصف ، وليسَ لهما شبه في الصفات أما (الذي) فهي كذلك فيمكننا أن نثُنّي(الذي) ونجُمع ،أما (مَنْ) و(ما) فلا، وأمَّا أيّ فلزمتها الإضافة، وحكم الصفةِ أن تستقلّ وتعرّف بالألف واللام والإضافة تمنع من ذلك .

والآخر : أنَّ لكل منهما اختصاصه ، فـ(مَنْ) للعاقلُ ، و(ما) لِما لغير العاقل ،وأما الذي فتصلحُ للأمرين معا، والأصلُ في الصفة أن تكونَ مشتقَّةً من الفعل، والفعلُ لا يختصُّ فالمشتقُّ منه

---

(١) قرأها ابن عامر في رواية ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر،وشيبة ،ونافع ينظر: البحر المحيط : ٢٢١/٧، واضاف اليهم أيضا ابن عادل : الجَحْدَرِيُّ ويعقوبُ، ينظر: اللباب في علوم الكتاب :٥٤٠/١٥ .

(٢) له في :ديوانه: ٣٢٩/٢، وتخليص الشواهد: ص١٤٢، والدرر: ٢٨٤/١، والمغني :٢/ ٤٠٤، والمقاصد النحوية : ٤٦١/١، وبلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤٢٢، وشرح المفصل: ٢/ ١٣٢، ١٣/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب: ٢/ ٤١٥-٤١٦.

(٤) ينظر : المقتضب :٢٥٢/٣-٢٥٣.

(٥) الكليات :١ / ١٣٤٩.

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٨/١.

(٧) ينظر : اللباب علل البناء والإعراب :٢ / ١١٤.

لابد أن يأخذ ذلك منه ،وأما (مَنْ) و(مَا) فاختصاصهما هذا يجعلهما اقرب للأعلام فتشبها به لذ فلم يوصف بهما .

٥ ـ جمع الأعلام تكسيرا أو سالما:

أجاز وسيبويه جمع الأعلام جمعا تكسيرا أو مذكرا سالما وهذا الأخير قول الخليل و يونس كما في عمرو تجمع على عمرين أو العمور والأعمر مستشهدا بقوله :

أَنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِينَا (١)

وقد ذهب إلى أن ذلك كله كثير .(٢)

وإلى ذلك ذهب المبرد (٢٨٥هـ) الذي قال: «فأما الجمع بالواو والنون فهو لكل اسم معروف ليس فيه هاء التأنيث. قال الشاعر: أَنَا ابنُ سَعْدِ أَكْرَمُ السُّعْدينا» (٣)

أما الفراء(٢٠٧هـ) فقد ذهب إلى أن هذا الجمع هو من قبيل النسبة فقال : « إلياسينَ. وإن شئت ذهبت بإلياسين إلى أن تجعله جمعاً. فتجعَل أصحابه داخلين في اسمه، كما تقول للقوم رئيسُهم المُهَلّب: قد جاءتكم المهالبة والمهلَّبون، فيكون بمنزلة قوله: الأشعرِين والسَّعْدِين وشبهه. » (٤)

أما الطبري(٣١٠هـ) فقد تابع الفراء في ذلك فرأى إلى أن الجمع هنا يدل على لنسبة ،وعليه فانك ستدخل أصحاب (سعد) وقد جعلها من قبيل (إلياسين)في قوله تعالى: ﴿ **سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي**﴾ (الصافات ١٣٠) فجعل أصحابه داخلين في اسمه، وكذلك تقول لقوم رئيسهم المهلب: (قد جاءتكم المهالبة والمهلبون) فيكون بمنزلة قولهم :(الأشعرين) وكذلك في المثنى أن يضم أحدهما إلى صاحبه إذا كان أشهر منه اسما كقول الشاعر:

جَزَانِي الزَّهْدَمَانِ جَزاءَ سَوْءٍ   وكُنتُ المَرْءَ يُجْزَى بالكَرَامَةْ (٥)

واسم أحدهما زهدم وقال الآخر:

جزَى اللهُ فِيهَا الْأَعْوَرَيْنِ ذَمَامَةً   وَفَرْوَةَ ثَفْرَ الثَّوْرَةِ الْمُتَضَاجِمِ (٦)

واسم أحدهما أعور.(٧)

أما ابن يعيش(٦٤٣هـ) فقد رأى غير ذلك إذ أنه ربط بين الجمع والنصب على المدح ، فدلالة الجمع الأساس هي الكثرة إذ إن السعود كثر عند العرب فمنهم : سعد بن مالك في ربيعة،

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) الكتاب: ٣/ ٣٩٥-٣٩٦ .
(٣) المقتضب: ٢/٢٢٢-٢٢٣.
(٤) معاني القرآن للفراء :٤ / ٨٩ ، ينظر : تفسير الرازي١٣/١٤٧
(٥) لقيس بن زهير بن جذيمة في : غريب الحديث لابن سلام: ٣١٩/٤، مجاز القرآن : ١/ ١٠٧، إصلاح المنطق :ص٤٠٠، الصحاح :٦ / ٢٢٥، وبلا نسبة في: العين :١٢٣/٤، المقتضب :٣٢٦/٤.
(٦) الأخطل ديوانه :ص٢٨٢ ، والكامل :١/ ٢٢٣، وفقه اللغة للثعالبي :١ / ٤٢٦، الزاهر :١ / ٦٩، والصحاح :٣ / ١٦٨، ٢٤٩/٦، واللسان :٤ / ١٠٥،بلا نسبة في : جمهرة اللغة : ١/ ٤٢٢ .
(٧) ينظر : تفسير الطبري : ٩٥/٢٣-٩٦.

وسعد بن ذبيان في غطفان؛ وسعد بن بكر في هوازن، وسعد بن هذيم في قضاعة، ورؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ،ومن ناحية النصب على المدح ،فان في قول : السعدين قصد التفاخر بهم، ذلك أنهم ذوي منزلة كبيرة ، حظوة عند الناس ، والعدد الكثير ، وهذا مدعاة للفخر بهم .واستدل ابن يعيش بقوله :إن الرواية بنصب (أكرم) على الفخر والمدح . [١]

٦ ـ جمع المؤنث المجازي بالألف والتاء

ميز النحويون الجنسين (المذكر والمؤنث) بنوعين : حقيقي أو مجازي. فالحقيقي ما كان على أصل الوضع مذكرا للمذكر ومؤنثا لمؤنث ،والآخر ما يعامل معاملة المؤنث إذا كان مذكرأو اقترن بإحدى علامات التأنيث كالتاء مثل:(طلحة) و(حمزة) و(عروة) ،فتسمي الشيء باسم نقيضه كما يسمى المذكر بالمؤنث ،والعكس بالعكس كـ(زينب) ، و(شمس)،و (أرض).

لذا فقد أعطوا للمجازي منهما أحكام الأصل من إذ الجمع والصرف ومنعه وكذلك إسناد الفعل بتاء التأنيث .

لذا فقد ذهب يونس ومن تبعه إلى أن الاسم المذكر المختوم بتاء ،فانه يجمع بألف وتاء فانك إذا سميت رجلا طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة ثم أردت أن تجمع فلا تقول :(طلحون) أو(سلمون) ،أو (جبلون) ، ولكن تجمعه بالتاء، وكأنهم يجمعون (خديجة) ،أو(فاطمة) .أو (عائشة) .

واستدلا على ذلك بأنهم إذا وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا: (رجلٌ ربعةٌ) وإذا جمعوها جمعوا بالتاء فقالوا: (رجال ربعاتٌ) ولم يقولوا :(ربعون) وقالوا: (طلحة الطلحات) ولم يقولوا :(طلحة الطلحين) ، فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك كما أنه إذا صار وصفا للمذكر لم تذهب الهاء.[٢]

وقد ذهب الكوفيون ، وابن كيسان (٢٩٩هـ) إلى أن المؤنث المجازي تحذف عينه عند الجمع وتسكن عينه ،أو فتحها عند ابن كيسان ، ويضاف له الواو والنون رفعا ،والياء والنون نصبا وجرا. [٣]

وحجة الكوفيين في ذلك كما يرى ابن سيده (٤٥٨هـ) :« جمعَ ذلك بالواو والنون فإذا جمع بالواو والنون سكنوا اللام من طَلْحَةَ لأنهم يُقَدِّرُونَ جمعَ طَلْح فلا يُحَرِّكُونَ اللامَ .»[٤]

---

(١) ينظر : شرح ابن يعيش : ١٤٤/١.
(٢) ينظر : الكتاب: ٣٩٤/٣.
(٣) شرح الرضي : ٣ / ٣٧٢.
(٤) المخصص :٥ / ١٨٣.

أما حجة ابن كيسان فقال فيها :«كان أبو الحسن ابن كَيْسَانَ يذهب إلى جواز ذلك ويُحَرِّك اللامَ فيقول الطَّلَحُونَ فيفتحها كما فتحوا أَرْضُونَ حَمْلاً على أرَضياتٍ لو جمع بالألف والتاء لأنه بمنزلة تَمَراتٍ» .[(١)]

وقد رأوا أن جمعوه سالما لأنه في التقدير جمع (طلح) ؛لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر[(٢)]:

يا رُبَّ ذِي خَالٍ وذي عَمٍّ عَمَمْ قد ذَاقَ كَأْس الحَتْفِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ[(٣)] .

ورفض الأنباري (٥٧٧هـ)الاحتجاج بالبيت فقال فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه .[(٤)]

ورفض العكبري (٦١٦هـ) رأي الكوفيين وابن كيسان(٢٩٩هـ)، واستدل على فساد مذهبهم بأن العرب جمعته بالألف والتاء فقالوا: طلحة الطلحات ؛ حتى لا يجتمع نقيضان في كلمة واحدة ، فالاسم مؤنث بالتاء وهي من خصائص التأنيث والواو من خصائص المذكر فلم يجمعا لذلك .[(٥)]

وكذلك رفض ابن سيده وذهب أن الصحيح ما قاله غيرهم ؛لأنه قول العرب الذي لم يُسْمَع منهم غيرُه .فقد انه سُمع : (ما أَكْثَرَ الهُبَيْرَاتِ) يريدون جمع الهَبَيْرَةِ ولم نسمع رجال رَبْعُونَ ولا طَلْحَة الطَّلْحِين ولم نسمع: (ما أَكْثَرَ الهِبَيْرِين) ولا جمعَ شيء من ذلك بالواو والنون و تاء التأنيث.[(٦)]

كذلك البغدادي (١٠٩٣هـ) رفض رأي وابن كيسان (٢٩٩هـ) المحذوفة في أن التاء أصلها تجمع بألف وقد عده رأيا فاسدا ؛ ذلك لأن التاء وحينما تكون محذوفة فهذا الحذف في اللفظ فقط ، فهي ثابتة في التقدير؛ وعلل ذلك بأنهم حينما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع لابد من حذف تاء التأنيث التي كانت في الواحد ؛لكراهة أن يجمعوا بين علامتي تأنيث، وحذف الأولى أولى؛ لأن في الثانية زيادة معنى فإن الأولى تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على معنيين هما التأنيث والجمع ،وهي حرف إعراب وشبه حذف التاء الأولى بالحذف في التقاء الساكنين فإنه ، وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً ،والذي يدل على فساد ما ذهب إليه من فتح العين من الطلحون أن هذا الجمع يسلم فيه.[(٧)]

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) لم ينسب لأحد، ينظر : الاشتقاق :١ / ٣٥٠، جمهرة اللغة :٢ / ٦٠، المحكم :٢ / ٢٠٣، الأغاني :١٦ / ٨٣، ٨٤، اللسان :١٢ / ٣٤٢، ٦٢٣، ١٤/ ٤٧١، تاج العروس :٣٢ / ٥١٥، ٣٤ / ١٢٦.
(٣) ينظر : الإنصاف :١ / ٤٠.
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) ينظر : اللباب : ١٢١/١-١٢٢.
(٦) ينظر : المخصص :٥ / ١٨٣.
(٧) ينظر : الخزانة : ١٢/٨.

ثامنًا: النـداء و الندبة

١ ـ منــع ندبــة النكــرة:

إن من مظاهر الحزن هي الندبة وهي مصدر ندب الميت إذا ناح عليه، وذكر خلاله الكريمة ومآثره الحميدة، ويكون بنداء موجه للمندوب، بلفظ: (وا) أو (يا) عند أمن اللبس ،وهذا المندوب لابد أن يكون شخصا عزيزا على من يندبه .

لذا فقد قبح الخليل ويونس وسيبويه ندبة النكرة فلا يقال: (وارجلاه)، و(يا رجلاه) فعدوه قبيحا و أما سبب قبحها فهو كونها مبهمة .

وقد شبهها بندبة أسماء الإشارة فقبح أن يقال : (واهذاه)؛ ذلك لأن من يندب ينبغي له أن يتفجع بأعرف الأسماء وأن يخص ولا يبهم لأن الندبة على البيان ولو كان هذا جائزا لجاز يا رجلا ظريفا فكنت نادبا نكرة .[(١)]

وقال سيبويه أيضا في تعليل ذلك :« وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغي لك أن تبهم »[(٢)]

وإلى ذلك ذهب المبرد(٢٨٥هـ) ومنع أن تندب نكرة، وأضاف إليها المبهم و النعت ،فلا يقال: (يا هذاه) ، ولا (يا رجلاه) إذا جعلت رجلا نكرة، ولا (يا زيد الظريفاه) ،وعلل لذلك بقوله : « لأن الندبة عذر للتفجع وبها يخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم ووقع في خطب جسيم . »[(٣)]

ووافقهم ابن هطيل (٨١٢هـ) فقد ذهب إلى قريب من تفسير المبرد في تعليل لذلك فقال : «وذلك لأَنَّ الغَرَضَ بالنُّدبَةِ الإعْلامُ بالتَّفَجُّعِ، وإقامَةُ العُذرِ، أو أحَدُهُمَا، وذلِكَ لا يَحصُلُ بِغَيرِ مَعرُوفٍ.»[(٤)]

وقد ذهب المرادي (٧٤٩هـ)إلى أن الغرض من الندبة هو إعلام الناس بعظمة المصاب؛ فلذلك لا يندب إلا المعرفة البعيد عن أي إبهام، لذا فلا تندب النكرة.[(٥)]

وقد ذهب الكوفيون والرياشي (٢٥٧هـ) من البصريين إلى جواز الندب بها .

فأما الكوفيون فحجتهم بأن قالوا إن الاسم النكرة قريب من المعرفة بالإشارة نحو (واراكباه) فجازت ندبته كالمعرفة .[(٦)]

وإما الرياشي (٢٥٧هـ) فاحتج لجواز أن تندب النكرة بأن ذلك قد ورد في الحديث كما في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال:« أغمي على عبد الله بن رواحة فجعلت أخته عمرة تبكي وا جبلاه وا كذا وكذا... »[(٧)]

وبحديث أبي موسى الأشعري (ﷺ)[(١)]: ـ أن النبي صلى الله عليه و سلم قال (الميت يعذب ببكاء الحي إذا قالوا واعضداه . واكاسياه . واناصراه . واجبلاه . ونحو هذا . يتعتع ويقال أنت كذلك ؟ أنت كذلك ؟) [(٢)].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٢٧/٢.
(٢) الكتاب : ٢٢٧/٢.
(٣) المقتضب : ٢٦٨/٤.
(٤) معونة الطالب : ص ٦١ .
(٥) توضيح المقاصد :٣ / ١١٢٢.
(٦) الإنصاف : ١ / ٣٦٢.
(٧) صحيح البخاري :٤ / ١٥٥٥ برقم : (٤٢٦٧).

وذهب بعض النحاة إلى رفض هذا الرأي بحجة انه نادر. [٣]

ومن الرافضين لقوله خالد الأزهري (٩٠٥هـ) فقال :«الا أنه لا يكون نكرة ك (رجل)، فلا يقال : وارجلاه ، خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث :(واجبلاه) فان صح فهو نادر».[٤]

٢ -الفتحة في يا (أمَّ) هي مكان الهاء:

ذهب يونس وسيبويه إلى أن الفتحة في: يا (أمَّ) في قول بعض العرب:(يا أمَّ لا تفعلي) هي عوض عن الهاء المحذوفة للترخيم ،قال سيبويه : «و جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء (طلحة) إذ قالوا: (يا طلحَ أقبل) ؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء (طلحة) فحذفوها ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف.»[٥]

وقد أجاز الأخفش ذلك الا انه رأى أن الأجود الضم فقال : « ومن العرب من يقول: (يا أمَّ لا تفعلي) رخّم كما قال: (يا صاحِ). ومنهم من يقول (يا أميّ) و(يا أبي) على لغة الذين قالوا: (يا غلامِي. ومنهم من يقول (يا أبِ) و(يا أمِّ)وهي الجيدة في القياس. »[٦]

أما شرح الكتاب فقد اختلفوا في تقدير المحذوف فبين الفارسي ذلك فقال :« الأصل في هذا يا أمي فأبدل من الياء الألف فقال يا أما ثم رخم فقال يا أم » . [٧]

وقد نقل د. عوض القوزي أن السيرافي (٣٦٨هـ)، والرماني (٣٨٤هـ) وافقاه انها (أم) ، ولكنهما خالفاه في تقدير المحذوف، فالفارسي يقدر الألف المحذوفة منقلبة عن الياء ،وهما يرياها تاء فتكون بذلك (يا أمّة) . [٨]

فهما في ذلك يتابعان المبرد (٢٨٥هـ) والذي قال : « إذا لم ترد قول من يثبت الياء، أو يعوض منها الهاء التي هي تاء في الوصل، فإن جئت بالتاء، ووقفت عليها كانت بمنزلة قولك: يا عمى، ويا خالة، ويجوز الترخيم فيها؛ كما جاز في حمدة ونحوها؛ لأنها وإن كانت بدلاً فإنما هي علامة تأنيث في وصلها ووقفها سواء. .... فتقول إذا رخمت : (يا أمُّ لا تفعلي) ، فيمن قال: (يا حارِ) ، وترفع فيمن قال: (يا حارِ) ».[٩]

أما ابن سيده (٤٥٨هـ) فقد علل لذلك بأن (الهاء) متحركة فهي بذلك تشبه هاء طلحة فحذفوها ، وهذا غير جائز في غير(الأم) من المضاف، وإنما جازت هذه الأشياء في الأم والأب

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد :٣/ ١١٢٢ ،والهمع : ٢/ ٦٦.
(٢) سنن ابن ماجه :١ / ٥٠٨ برقم : (١٥٩٤).
(٣) ينظر : المساعد :٥٣٥/٢، توضيح المقاصد :٣ / ١١٢٢،الارتشاف :٢٢٢٣/٥، الهمع : ١/ ١٧٩، شرح التصريح : ٢/ ٢٤٧.
(٤) شرح التصريح : ٢/ ٢٤٧.
(٥) الكتاب : ٢١٣/٢.
(٦) معاني القرآن :١ / ٥٧.
(٧) التعليقة :٣٥٣/١.
(٨) المصدر نفسه في الحاشية نقلا عن شرح السيرافي :ج٢/ ق١٤٣، و شرح الرماني:ج٢/ق ٩٠ .
(٩) المقتضب: ٢٥٠/٤.

لأنها كثيرة في النّداء كما أن (صاحب) كثير فيه ،فقالوا فيه:(يا صاح) ، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل . (١)

أما الفراء فقد ذهب إلى غير ذلك فذهب إلى أن (يا أم) يقف عليها بالتاء، وذلك لأنها ليست للتأنيث المحض، كما في أخت وبنت. (٢)

٣ ـالمنـادى المضـاف إلى ياء المتـكلم:

ذكر النحويون في حال ياء المتكلم في المنادى المضاف لها أحوال خمسة بين الإبقاء والحذف والإبدال اتفق سيبويه ويونس على ثلاث منها وهي كما يأتي :

- **إثبـات اليـاء :**

أجاز يونس وسيبويه إثبات الياء، وذلك لأنه غير منادى وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء فذلك كما في قولك: (يا ابن أخي)و(يا ابن أبي يصير)، وكذلك يا غلام غلامي، وقال الشاعر -أبو زبيد الطائي- (٣):

يا ابنَ أمي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنتَ خَلَّيْتَني لدهرٍ شَديدِ (٤)

وإلى هذا ذهب ابن هشام (٧٦١هـ) فقد أجاز في ذلك إثبات الياء فقال :« وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير كقولك : (يا ابْنَ أخِي) و (يا ابْنَ خَالِي) .» (٥)

- **إبدال الياء فتحة:**

وفتح الميم في (ابْنَ أُمَّ) قراءة سبعية قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وهي أيضا لغة مشهورة في المنادى المضاف إلى أم أو عم .(٦)

ذهب يونس وسيبويه إلى إبدالها فتحة في (يا ابنَ أُمَّ)، و(يا ابنَ عَمَّ) قال سيبويه :« فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي وقد قالوا أيضا يا ابن أُمِّ ويا ابن عم كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أَحَدَ عَشَرَ أَقبِلوا .»(٧)

وهذا يعني انه يريد أن (ابنَ أُمَّ)، و(ابنَ عَمَّ) مبنيان على فتح الجزأين .

إما المبرد فقد ذهب إلى قريب مما عبر عنه سيبويه ،فهو يرى أنهم جعلوهما اسماً واحداً بمنزلة (خمسة عشر) ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال.

---

(١) ينظر : المخصص :٤ / ١١١.
(٢) ينظر : المصدر نفسه .
(٣) لأبي زبيد في ديوانه: ص٤٨، وجمهرة القرشي :ص ٢٦٢ ، واللسان : ١/ ١٨٢ ، وشرح التصريح: ٢/ ١٧٩، والمقاصد النحوية :٤/ ٢٢٢، وبلا نسبة في المقتضب :٢٥٠/٤، الجمل للزجاجي :ص ١٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٤، وشرح ابن يعيش: ٢/ ١٢، توضيح المقاصد :٢ / ١٠٨٩ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٢١٤/٢.
(٥) أوضح المسالك :٤ / ٤٠.
(٦) ينظر: السبعة: ص ٤٩.
(٧) ينظر: الكتاب: ٢١٣/٢-٢١٤.

وأحتج لذلك بأن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف، ولمن ليس بينهما صلة رحم : (يا ابن عم)، و(يا ابن أم)،فصارت هذه العبارات كلاماً شائعاً مخرجاً عمن هو عليه في الأصل ولما صار الحال كذلك صارت خفيفة، فجعلت اسماً واحداً. قال الله عز وجل: ﴿ **قَالَ يَا بْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي**﴾ (طه: ٩٤). ولا يجوز أن يكون ذلك في غير هذا الموضع. (١)

وذهب بعض النحويين مذهبا آخر غير ما قيل ومنهم ابن عصفور (٦٦٩هـ) الذي يرى أنه الألف المنقلبة حذفت ، وبقيت الفتحة عوضا عنها ؛لأن هذه الإلف لما كانت منقلبة عن ياء ،وتلك الياء قد كان يجوز حذفها ، وأجريت الإلف المنقلبة عنها مجراها. (٢)

أما ابن هشام (٧٦١هـ) فقد ذهب إلى رأي وسط بينهما فقال : «أما قول العرب: يا ابن أمَّ ويا عمّ، فإنه نداء مضاف إبدال من كسرة الميم فتحة ،وجعل ابن أم بمنزلة اسم واحد فبنيا على الفتح بمنزلة (خمسة عشر) .»(٣)

وبهذا ذهب ابن هشام مذهبا وسط بين إذ قال بتركيب (أبن) مع (أم)،وأيضا قال بإبدال الكسرة ضمة .

- **إبدال الياء ألفا:**

كما أجازوا أيضا حذفها وإبدالها ألفا قال سيبويه :« أَقبِلوا وإن شئت قلتَ حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم وعلى هذا قال أبو النجم :

يا ابْنَةَ عَمَّا لا تلَومي واهْجَعي (٤) »(٥)

ويرى المبرد(٢٨٥هـ) أن ما حدث هو أنهم أبدلوا الكسرة بالفتحة، و الياء بألف؛ وذلك لأن الياء والكسرة ثقيلتان .

وهذا يشمل كل مضاف إلى ياء المتكلم في النداء يجوز فيه قلب الياء ألفاً؛ لأنه ليس فيه لبس وأنه أخف، وباب النداء باب تغيير.(٦)

وإلى ذلك ذهب ابن عادل (بعد ٨٨٠) في تأويله لقراءة الحسن لقوله تعالى : ﴿ **قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ** ﴾ (المائدة: ٣١) قرأها: (يَا وَيْلَتَا) (١) قلب يَاء المُتَكلم أَلِفاً، وقد عدها هي لغة فاشيةٌ في المُنَادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وهي إحدى اللُّغات السِّت فيه.(٢)

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٥٠/٤.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٢/٢.
(٣) شرح الجمل لابن هشام : ص ٢٤٤.
(٤) لأبي النجم وتمامه: لا يَخْرِقُ النومُ حجابَ مسمعي .في: والنوادر: ص١٩،واللسان:١٢/ ٤٢٤، وشرح التصريح :٢/ ١٧٩، الخزانة: ١/ ٣٦٤، وبلا نسبة: المقتضب ٤/ ٢٥٢،والهمع : ٢/ ٥٤.
(٥) الكتاب: ٢١٤/٢.
(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥٢

كما انه استشهد لذلك في موضع أخرمن كتابه [٣] بقول الشاعر:

كُنْ لِيَ لا عَلَيَّ يَا بْنَ عَمَّا   نَدُمْ عَزِيزَيْنِ ونُكْفَ الذَّمَّا [٤]

٤ـ حذف الياء في المنادى المنقوص:

نقل لنا سيبويه جواب الخليل عن كفية نداء رجل مسمى القاضي فأجابه بـ(يا قاضي) وقد رفض سيبويه إثبات الياء في المنادى المنقوص ،وفضل في ذلك رأي يونس الذي يرى حذف الياء وعبر عنه بأنه أقوى من رأي الخليل، وعلة ذلك عنده بأنه لما أنهم لاما أجازوا حذف الياء في غير النداء كان ذلك في النداء أجدر ؛ لأن في النداء مواضع تحذف في حروف كما في :(يا حار) و(يا صاح). [٥]

فحذف حرف العلة الذي هو أسهل من حذف الحروف غير المعتلة التي لا تحذف بينما حروف العلة تحذف في الجزم في الفعل المضارع مثل: (لم يدعُ) أو في البناء كما في: (أدعُ) وكذلك في التنكير مع الأسماء .

ونقل الآبدي(٦٨٠هـ) أن في يا قاضي مذهبين:

الأول : نسبه لسيبويه وهو إثبات الياء في النداء ،فتقول : (يا قاضي أقبل).

والآخر : ليونس وهو حذف الياء وتعويضها إما بكسرة كما في قولهم : (يا قاضِ أقبل) ، أو بالتنوين كما في : (يا قاضٍ أقبل)، والتنوين تكون هنا عوضا عن الياء كما في (جوارٍ) و (غواشٍ). [٦]

من الملاحظ في كلام الأبدي نسبة إثبات الياء لسيبويه مع انه رفض ذلك صراحة فقال : «وأما يونس فقال يا قاضٍ وقول يونس أقوى.» [٧]

قال الرضي (٦٨٦هـ) في ذلك: « ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول: يا قاضٍ، لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام أو إضافة. » [٨]

وذهب إلى أن اختيارهما الحذف سببه ان المنادى يكون دائما في موضع التخفيف، وذلك لأن المندى يدخله الترخيم ،وكذلك قلب الياء ألفا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (يا غلاما) ، وأيضا حذف الياء في نحو: (يا غلام) أكثر من حذفها في غير النداء. [٩]

٥ـ جواز الحاق المندوب الهاء:

من َحَرْفُهُ الندبة الألف، كما في نحو: وا زيداه، والهاء التي تلحقه للوقف. وهذه الألف تزاد بشرط ألا تؤدي إلى لبس، فإن أدت إليه أتينا بحرف مد آخر.

---

(١) قراءة الجمهور ينظر : البحر المحيط :٣ / ٣٧٥، والمعجم القراءات :٢٦٠/٢ولم ينسبها للحسن له قراءة : (يَا وَيْلَتَي).
(٢) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٧ / ٢٩٤.
(٣) ينظر : المصدر نفسه .
(٤) لا يعرف له قائل ينظر : توضيح المقاصد :٢ /١٠٩٠، شرح المكودي: ٦٠٦/٢، الهمع:٢/ ٥٣.
(٥) ينظر : الكتاب :٤ / ١٨٤.
(٦) شرح الجزولية السفر الثاني من باب التنازع حتى باب أسماء القبائل والاحياء والسور: ص١٨٢
(٧) الكتاب :٤ / ١٨٤.
(٨) شرح الرضي :١ / ٣٥٠ .
(٩) شرح شافية ابن الحاجب :٢ / ٣٠١.

ذهب يونس وسيبويه إلى أن إلحاق المندوب هاء السكت جائز، فإذا لم تلحق الألف قلت وازيد إذا لم تضف وازيد إذا أضفت وإن شئت قلت وازيدي، قال سيبويه: « والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس . »(١)

وقال الخليل في ذلك :« والمندوب يندب بالهاء والألف وإنما ألحقوا الألف لبعد الصوت فقالوا يا زيدا، ويقال: بالهاء أيضا يا زيداه ، وقال جرير بن عطية يرثي عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه:

قُلّدتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ   وسَرْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا (٢)

فألحق الألف للندبة قال الله عز وجل: ﴿ **يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ** ﴾ (الزمر: ٥٦). » (٣)

وعلل العكبري (٦١٦هـ) زيادة (الألف) في آخر المندوب على وُقف زيادة مدُّ الصوت لكي يشيع حال المندوب، وزيادة الدلالة على تفجُّع النادب عليه ، وتزاد عليها (هاءٌ) حتى تتبين أن الألف للندبة ، فإن حذفت الهاء، تحذف معها الألف حتى لا تتلبس مع الألف التي هي بدل من ياء المتكلّم . (٤)

وذهب ابن مالك(٦٧٢هـ) إلى أنها تدخل على آخر ما تم به المندوب فتدخل آخر المفرد نحو: (وا زيداه) ، وآخر المضاف إليه نحو: (وا عبد الملكاه) ،وآخر الصلة إليه نحو: (وا من حفر بئر زمزماه) ،وآخر المركب تركيب مزج نحو:(وا معد يكرباه)،و(وا سيبويهاه) ،وآخر المركب إسنادي نحو: (وا تأبط شراه).وذهب إلى أن إلحاقها على هو على سبيل الجواز لا الوجوب . (٥)

أما عباس حسن فقد ذهب إلى أن الغرض من الزيادة والمد فيها ليكون أقوى بنبراته حتى يتبين ما في النفس ،وهذه الزيادة ليست واجبة وإنما تكون في الأغلب أما الواجب منها فيكون في أمرين :

الأول : مع العلم المركب سواءا كان تركيبا اسناديا نحو:(وا زاد محمودا)؛ فيمن اسمه: (زاد محمود) ومثال المضاف:(واحارس بيتاه). في ندبة: (حارس بيت).

---

(١) الكتاب : ٢٢١/٢.
(٢) لم يرد في هذه الرواية الا في :الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة : ص ١٨. وورد بـ :
حُمِّلتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرت له   وقُمْتَ فيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا
في :ديوان جرير: ص ٣٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ: ص٢٨٩،شرح التصريح: ٢/ ١٦٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ٢٢٩، والدرر: ١/ ١٥٥، وبلا نسبة ف : أوضح المسالك: ٤/ ٩، والهمع : ١/ ١٨٠.
(٣) الجمل في النحو:ص١١١.
(٤) ينظر : اللباب :١/ ٣٤٢.
(٥) ينظر : شرح التسهيل: ٤١٥/٣ .

و الآخر: فأن يتحرك ما قبلها بالفتحة -بشرط أمن اللبس- إن كان غير مفتوح؛ لأن الفتحة هي التي تناسبها؛ كالأمثلة السالفة. [١]

٦ -منع ترخيم(مي):

ذهب النحاة البصريون إلى أن الاسم الثلاثي لا يرخم؛ ذلك لأنه خفيف فلا يحتاج إلى خفة أخرى هذا إذا كان غير مقترن بتاء التأنيث، أما المقترن فيجوز ترخيمه (مطلقًا) سواء أكان علماً، أم نكرة مقصودة ، ثلاثيًا أم أكثر .

وذهب يونس إلى أن (مي) ليست مرخمة من (مية) في قول ذي الرمة :

ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا   ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَربُ [٢]

وذلك لأنه لم يسبقها نداء فرأى انه لا ضرورة في البيت إنما هو اسم آخر ،أما سيبويه فلم يرفض ذلك فقال: « فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ومرة ميا ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره ، وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا: (يا طلحَ)، و(يا عنتر) ، وقد يكون قولهم يدعون عنتر بمنزلة (مَي) ؛ لأن ناس من العرب يسمونه : (عنتراً) في كل موضع. » [٣]

وكذا في صحاح الجوهري (٣٩٢هـ) إلى أنهما اسمان قال :« قال مية اسم امرأة و(مي) أيضا.»[٤] وإلى ذلك ذهب الآبذي (٦٨٠ه) فرفض الترخيم إذ لا حجية فيه في غير النداء مستندا في ذلك إلى قول يونس السالف . [٥]

وفسر البغدادي(١٠٩٣) فقال:« وكذا في الصحاح قال مية اسم امرأة و(مي) أيضا ، وعلى هذا يكون ما في البيت على أحد الوجهين فلا ترخيم ولا ضرورة ،فيكون (مي) مصروفاً كما يصرف (دعد)؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط . »[٦]

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنها ضرورة فمنهم اللَّيْث الذي فهي عنده في الشِّعْر خاصَّةً .[٧]

ذهب ناظر الجيش(٧٧٨هـ) إلى رفض أنهما اسمان لمحبوبة ذي الرمة وعد هذا تكلف من يونس لا حاجة له ،ويرى انه من الترخيم الضروري كما اسماهاه وينوي بذلك ما يحذف من الكلمة ويقدر ثبوته فيها وشبه ذلك بقول عمر بن الأحمر الباهلي:

---

(١) ينظر : النحو الوافي :٤ / ٩٤-٩٥.
(٢) ديوانه :ص ١،٢٣، الكامل في اللغة والأدب :٣ / ٣١،شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي :٥٤٨/١، النوادر في اللغة : ص٢٠٨، الهمع :٢١/٣ ، الخزانة: ٣٠٠/٢.
(٣) الكتاب ٢٤٧/٢-٢٤٨
(٤) الصحاح : ٧ / ٣٤٩،وينظر : مختار الصحاح: ص ٦٤٢،الخزانة: ٣٠٠/٢.
(٥) ينظر : شرح الجزولية السفر الثاني من باب التنازع حتى باب اسماء القبائل والاحياء والسور والبلدان :ص٢٦١.
(٦) الخزانة: ٣٠٠/٢.
(٧) تاج العروس :٣٩ / ٥٨١.

يُوَرِّقُنا أبُو حَنَشٍ وطَلْقٌ وعَمَّارٌ وآوِنَةً أُثالا [(١)]

وأراد (أُثالة) فحذف التاء ونوى ثبوتها لذلك أبقى اللام مفتوحة مع انها مرفوعة لأنها معطوفة على مرفوع وهو فاعل يؤرقني . [(٢)]

تاسعًا : مسائل أخر

١ ـ *منع إضافة اسم الزمن إلى جملة اسمية:*

أجاز النحاة إضافة أسماء الزمان إلى الجمل الفعلية فهي عندهم أصل الإضافة أن تكون إلى جملة الفعل للشبه بين الفعل والزمان ، فالفعل يدل على حدث ، والحدث مقترن بالضرورة بزمن ، والفعل كما يقول ابن الشجري (٥٤٢هـ) : (نتيجة حركات الفاعلين ، كما أن الزمان نتيجة حركات الفلك) [(٣)] .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ هُم بَارِزُونَ** ﴾ (غافر: ١٦) . ومنه أيضا قوله سبحان: ﴿ **يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ (المطففين : ٦) ثم أضافوا الزمان إلى جملة الابتداء ؛ لأنها أخت الجملة الفعلية . أما في الجمل الاسمية فلابد أن تكون الجملة في الماضي .

لذلك فقد منع يونس و سيبويه إضافة اسم الزمن إلى جملة اسمية في قولهم : (هذا يوم زيدٌ أميرٌ)، فقد عده سيبويه خطأ مستندا في ذلك على ما حدثه به يونس عن العرب ، وقد كان سبب رفضه أنه شبه : (هذا يوم زيد) بقوله : (كان ذاك زمن زيدٌ أميرٌ) فهذا لا تقول العرب.[(٤)]

قال السيرافي في بيان ذلك : « وأجروها في الإضافة مجرى (إذ) وإذا تقول : (كان هذا إذا زيدٌ أميرٌ) لان معناها (إذ) ، ولو قلت : (يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ) لم يجز ؛لان معناها معنى إذا ويكون ذلك زمن يتأمر زيد .» [(٥)]

علل الوراق(٣٨١هـ) أن إذا شديدة الإبهام في الماضي لذا المضاف إليها من الجمل الاسمية لابد أن يكون في الزمن ذاته. [(٦)]

وذهب المبرد (٢٨٥هـ) إلى جواز الإضافة إذا كان المضاف بمعنى (إذ) ،فكل أسماء الزمان في معنى (إذ) فيضاف إلى ما يضاف إليه إذ من الابتداء والخبر والفعل والفاعل ،وما كان

---

(١) له في : ديوانه :ص١٢٩ ، الكتاب: ٢/ ٢٧٠، الحماسة البصرية: ١ / ١٠٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي :١/ ٤٨٧، اللسان :٦/ ٢٨٩، المقاصد النحوية: ٤٢١/٢، بلا نسبة : الخصائص: ٣٧٨/٢، الإنصاف:٣٥٤/١، شرح ابن عقيل : ٥٣/٢،وتخليص الشواهد: ص٤٥٥، شرح الأشموني: ١/ ٣٧٢.

(٢) ينظر : تمهيد القواعد : ٣٦٥٠/٧ .

(٣) الأمالي الشجرية : ١٩٩/١ ، وينظر : المقتصد: ١ /١٢٧ ، واللباب: ١ /٣٩٢، المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء :١ / ١٢٥.

(٤) الكتاب : ١١٩/٣.

(٥) شرح السيرافي : ٣٣١/٣ .

(٦) ينظر : علل النحو : ٤٤٥/١.

في معنى (إذا) ،فلا يضاف إلا إلى الفعل إذا كان كذلك ، تقول: (جئتك يوم زيد أمير)، و(أتيتك يوم قام زيد) ،وتقول في المستقبل : (أتيتك يوم يقوم زيد): ولا يجوز: (يوم زيد أمير) لما تقدم لك.[١]

وكان قد علل عدم مجيء بعد إذا فقال:« فأما جواز الوجهين في (إذ) فلأن الابتداء والخبر كالفعل والفاعل لأنهما جملتان، فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأن إذا في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل ،ألا تراها تحتاج إلى الجواب كما تحتاج حروف الجزاء. »[٢]

وعلى هذا يكون الشرط الأساس هو ليس كل اسم لزمان يضاف إلى كل جملة ، بل إذا أضيف اسم الزمان إلى جملة اسمية امتنع عند يونس سيبويه ومن تبعهما أن تكون مستقبلة المعنى ، و إذا كان الزمان ماضياً أضيف إلى كل جملة إسمية أو فعلية ،وهذا لم يكن محط إجماع النحويين فقد ذهب نحاة آخرون إلى جواز أضفتها في كل الأزمنة.

فقد خالف في ذلك ابن السراج (٣١٦هـ) وأجاز أن تضيف فقال :« ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى المبتدأ وخبره كقولك: (أتيتك زمن زيد أمير)، كما تقول: (إذا زيد أمير) ،والأوقات التي يجوز أن يفعل فيها هذا ما كان حينا وزمانا يكون في الدهر كله لا يختص منه به شيء دون شيء كقولك: (أتيتك حين قام زيد) وزمن قام، ويوم قام ،وساعة قام ،وعام وليلة وأزمان وليالي قام وأيام قام، ويفتح في الموقتات كقولك :شهر قام وسنة قام. »[٣]

٢ تنوين رجلاً للضرورة

اختلف الخليل و يونس في قول الشاعر:

ألا رجلاً جزَاه اللهُ خيراً يَدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ [٤]

أما الخليل فقد ذهب إلى أن تنوين (رجلا) أنه ليس من اسلوب التمني الذي أدت معناه الهمزة مجازا. ولكنه أسلوب التحضيض فكأنه قال: (فهلا خيرا من ذلك) أما النصب فعلى تقدير فعل محذوف فكأنه قال: (ألا تروني رجلا جزاه الله خيرا) .[٥]

النصب واجب ؛ لان الاسم وقع بعد ما يختص بالفعل (أدوات التحضيض)، نحو: (هَلاّ زَيْداً أكْرَمْتَهُ) وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة نحو: (هَلْ زَيْداً رَأَيْتَهُ) و (مَتَى عَمْراً لَقِيَتهُ) وكذلك الأمر مع أدواتِ الشرط نحو: (حَيْثُمَا زَيْداً لَقِيتَهُ فأكْرِمْهُ) [٦].

---

(١) المقتضب : ١٧٧/٣.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) الأصول : ١٢/٢.
(٤) وهو لعمرو بن قعاس المرادي في الخزانة : ٣/ ٥١، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ص٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة في :الكتاب: ٢/ ٣٠٨، والنوادر: ص٥٦، وإصلاح المنطق : ص٤٣١، الأزهية: ص١٦٤.
(٥) ينظر : الكتاب ٣٠٨/٢.
(٦) ينظر : أوضح المسالك :٢ / ١٦١.

ومما سبق يتبين لي أن الخليل يعد (ألا) كلمة واحدة ليست مكونة من همزة الاستفهام و(لا) النافية للجنس، وما ذهب إليه يونس وأن دلالة همزة الاستفهام على التمني ، ولكن ما أشكل عليه تنوين (رجلا) مع (لا) النافية للجنس وقد خرجها يونس للضرورة ،وهي مثل قول أنس بن العباس بن مرداس [١]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً [٢]

قال الأعلم(٤٧٦هـ) في بيان ذلك:« الشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لأنه حمل على إضمار فعل، وجعل ألا حرف تحضيض والتقدير ألا ترونني رجلاً ،ولو جعلها ألا التي للتمنّي لنصب ما بعدها بغير تنوين هذا تقدير الخليل وسيبويه ويونس يرى أنه منصوب بالتمني ونوّن ضرورة .»[٣]

وثم بعد ذلك رجح رأي الخليل فقال : «والأول أولى لأنه لا ضرورة فيه وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل.»[٤]

الا انه في كتابه (النكت) لم ير أن (ألا) تدل على التحضيض بل على التمني فقال : «فزعم أن (رجلا) منصوب بإضمار فعل .كأنه قال: (الا تروني رجلا) ،وفيه معنى التمني ،وهذا قول حسن؛ لأنه حذف لعلم السامع المعنى الدال عليه .»[٥]

ومما سبق يتبين لي أن سيبويه مع ميله الشديد إلى شيخه الخليل الا انه وافق شيخه الآخر يونس بقوله :« والذي قال مذهب»[٦] وهذا يدل على انه يرى في المسألة جواز الوجهين.

ونقل لنا ابن السراج(٣١٦هـ)عن الأخفش (٢١٥هـ) أنه وافق يونس فقال:« وأما يونس فكان يقول إنما تمنى ولكنه نون مضطرا وكان يقول في قول جرير:

فَلا حَسَباً فَخَرْتَ به لتَيْمٍ   ولا جَدّاً إذا ذكر الجُدودُ [٧]

إنما نون مضطرا وكذا يقول أبو الحسن الأخفش ومن قال: لا رجل ولا أمرآة لم يقل في التمني إلا بالنصب .»[٨]

ونقل لنا ابن هشام (٧٦١هـ) رأيا ثالثا في المسألة فقال :«وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا وألا على هذا للتنبيه .»[٩]

---

(١) وتمامه: اتسع الخرق على الراقع ،له في: شرح التصريح: ٢٤١/١ ، والدرر : ١٧٥/٦، وبلا نسبة : اللمع : ١٢٨، وأوضح المسالك :٢/ ٢٠، وشرح ابن عقيل : ١٢/٢، والهمع : ١٤٤/٢.
(٢) ينظر : الكتاب ٣٠٨/٢-٣٠٩.
(٣) تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب بولاق:١/ ٣٥٩،الخزانة: ٢٠٢/١١.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) النكت :٢٢٣/٢ .
(٦) الكتاب ٣٠٩/٢ .
(٧) هكذا ورد في الأصول ،وورد: ولا جد إذا ازدَحَمَ الجُدودُ ، في ديوان جرير: ص١٥٥، الكتاب ١٤٦/١، تحصيل عين الذهب : ص١٢٧، وشرح ابن يعيش: ٢٧٠،٤١١/١ ، المفضل شرح المفصل: ص٢١٤، التخمير :٣٩٢/١، والخزانة : ٢٧/٣.ولم ينسب في: شرح الرضي: ١ / ٤٥٨.
(٨) الأصول: ٣٩٨/١ -٣٩٩.
(٩) المغني : ص٩٨.

وإلـى قريـب مـن ذلـك ذهـب البغـدادي(١٠٩٣هــ) « والأولـى عنـدي أن يكـون مـن بـاب الاشتغال ،فيكون (رجلا) منصوبا بـ(جزى) مقدرا يفسره المذكور ،وعليه تكون (الا) للتنبيه». [١]

٣ ـ إضافة الاسم إلى اللقب:

الإضافة دائما ما تكون في نكرة إلى معرفة لغرض التعريف أو نكرة إلى نكرة لغرض التخصيص أما إضافة معرفة إلى معرفة فقليل ولاسيما إضافة الأعلام بعضها إلى بعض .

فمن ذلك إضافة (سعيد) إلى (كرز) وهما اسمان مترادفان مسماهما واحد، وأضيف أحدهما إلى الآخر. وكذلك (قيس) إلى (قفة) وأيضا (زيدٌ) إلى(بطة) .

وهذا مثال إضافة المسمى إلى الاسم، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي مسمى هذا الاسم.

فقد أجازه سيبويه ونسبه إلى يونس وكذلك إلى أبي عمرو والخليل ،فإذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب فـ(قفة) معرفةً لأن المقصود المعرفة إذ أنها لقب لرجل معروف ، وإذا نونت (قيسٌ) في قولهم: (هذا قيسٌ) صارت (قفةً) نكرةً . [٢]

وإلى ذلك ذهب ابن سيده (٤٥٨هـ) فقال: « إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى اللقب، وذلك قولك هذا سعيد كرز، جعلت كرزاً معرفة لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا سعيد، فلو نوّنت كرزاً صار سعيد نكرة، لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير (كرز)هاهنا كأنه كان معرفة قبل ذلك ثم أضيف إليه. »[٣]

ذهب المرادي (٧٤٩هـ)إلى جواز ذلك بتأويل مسمى إذا كان اللقب، والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو: (هذا سعيد كرز) ؛ لأن المعوض للإسناد إليه والثاني بالاسم، والمعنى (هنا) مسمى هذا اللقب. وقوله (حتما) هو مذهب جمهور البصريين؛ لأنهم لا يجيزون (في المفردين إلا الإضافة». [٤]

وذهب الجامي (٨٩٨هـ) إلى أن (سعيدا) و(كرزا) هما اسمان لمسمى واحد كما ان (ليث) و(أسد) هما اسمان لمسمى واحد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر . فقد أول ذلك بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ ، فأنت إذا قلت : (جاءني سعيد كرز) قلت جاءني مدلول هذا اللفظ. ولم يقولوا : (كرز سعيد) ، لأن قصدهم بالإضافة التوضيح ، واللقب أوضح من الاسم غالبا.[٥]

---

(١) شرح أبيات المغني:٩٤/٢.
(٢) ينظر : الكتاب : ٢٩٤/٣-٢٩٥.
(٣) المحكم :٣ / ١٤٩.
(٤) ينظر : توضيح المقاصد :١٧١/١ .
(٥) ينظر : الفوائد الضيائية : ٢٢/٢.

٤ -بناء الضمائر لشبهها الحروف :

قسم النحاة الأسماء على قسمين الأول: متمكن يقبل الحالات الإعرابية المختلفة والتنوين ، والآخر :غير متمكن وهذا باق على حركة واحدة مهما تغير موقعه في الجملة وهو الاسم المبني ، وهذا البناء سببه الشبه بالحرف ويكون على أربعة أوجه:

الأول : الوضعي : وهو كون الضمير يشبه الحرف من إذ عدد أحرفه، كما في تاء الفاعل و واو العطف ، و(مَن)بمختلف دلالاتها ،مع (من) حرف الجر(أنت) مع (إلى) .

الثاني : المعنوي : وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كما في أسماء الاستفهام مثل (متى) إذ تضمنت معنى الاستفهام الموجود في (الهمزة)،و(هل) .

الثالث : في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كما في أسماء الأفعال نحو: (دراك زيدا) فدراك يشبه الحرف من إذ أنه يعمل ولا يعمل فيه غيره.

الأخير : شبه الحرف في الافتقار اللازم إذ أنها تلزم ما يبين معناها كما في الأسماء الموصولة التي تحتاج إلى صلتها حتى تتم معناها .(١)

ذهب سيبويه ويونس إلى أن الأسماء المبهمة (ذا وذي وتا وألا وألاء) ،وغيره من الأسماء المبهمة فهي قد تختلف عن الأسماء إذ أنها لا تصغر، وهي تشبه الحروف بأنها مبهمة مثلها ، وأيضا بمنزلة الأصوات ،نحو (غاقٍ) ،وكذلك أنها تلزمه حالة واحدة فـ(ذا) اسم إشارة يدل على التذكير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدل على المؤنث .(٢)

وهي أيضا تكون: كـ(لا) عند مدها على (لاء) ، فتكون: (ذاء ،وتاء).

وإلى ذلك ذهب الفارسي(٣٧٧هـ) فقال :«إن هذه المبهمات وان كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية كما إن الحروف مبنية ،وإنما بنيت لأنها لزمت موضعا واحدا كما لزمت الحروف موضعا واحدا ،فوقعت الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلا مبنيا. »(٣)

أما الرماني(٣٨٤هـ) فقد أجاز أن تأخذ هذه الأسماء المبهمة حركات إعرابيا مثلا إذا سمي رجل (ذا) قلت :(هذا ذآءٌ) كما تقول في (لا) :(هذا لآءُ) بهذا ينتفي السبب الذي يوجب البناء فتنتقل منه إلى التمكين ،فزال حكمه بزوال علته ،فزال موجبها من الحكم ،ورجعت إلى أصلها في الإعراب مع خروجها إلى حال الأسماء المتمكنة من الأسماء الإعلام .(٤)

وهذا لا يكون الا في حالات قليلة .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل :١ / ٣٢ وما بعدها ،و أوضح المسالك: ١ / ٥٤وما بعدها .
(٢) الكتاب : ٣/٢٨٠-٢٨١.
(٣) التعليقة : ٣/٩٠.
(٤) التعليقة : ٣/٩٠ الحاشية ، نقلا عن شرح الرماني : ج٣،ق٢٩٥.

٥ ـمميز كم مفرد:

من أبرز ما تميزت به (كم) الاسْتِفْهَامِيَّةُ عن كم الخَبَرِيَّةُ، أن الأولى يكون تَمْيِيزُها مُفْرَدا مَنْصوبا ، وأما الأخرى فيجوز أن يكون مُفْرَدا مَجْرُورا أوْ جَمْعا مَجْرُورا .[(١)]

وقد منع يونس و سيبويه ذلك أن يأتي ،فلا يجوز أن يقال :(كم غلمانا لك ؟)؛ وقد شبه (كم) بـ(عشرون) فكما لا يجوز أن يقال: (عشرون ثيابا لك) إلا على وجه : (لك مائة بيضا)، و(عليك راقود خلا) أريد الكلام بهذا المعنى لابد من تأخير التمييز فتقول :(كم لك غلمانا) .[(٢)] وعلل الدماميني (٨٣٧هـ) ذلك بأنه لم يسمع الا التمييز بالمفرد ؛ و لأن (كم) الاستفهامية مقدَّرة بعدد مقرون باستفهام، فهي في ذلك كالعدد المركب فتقول: (خمسة عشر رجلا) ، فأفرد مميزها ونصب .[(٣)]

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يأتي تمييزكم جمعا ، فأجازوا (كم غلمانا لك) على أن غلمان تمييز [(٤)] ، وحجتهم في ذلك ،إنهم يجيزون إن تكون جمعا فتقول كم غلمان لك ،كما جاز في تمييز الخبرية .[(٥)]

قال ابن السراج (٣١٦هـ) في ذلك: « وحكى الأخفش : أن الكوفيين يجيزونه، وإذا قلت : (كم عبد الله ماكث ؟) ، فـ(كم) ظرف، فكأنك قلت : كم يوماً عبد الله ماكث ،فكم أيام و(عبد الله) يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت : (كم رجلاً ضرب عبد الله ؟) وتقول : كم غلمان لك فتجعل (لك) صفة لهم والمعنى : كم غلاماً غلمان لك». [(٦)]

ذهب الزمخشري (٥٣٨هـ)إلى أن مميزه مفرد لا غير، ولكنه أوّل قولهم :(كم لك غلمانا؟) بأن المميز فيه محذوف ،و(الغلمان) منصوبة على الحال، وعد العامل فيها الظرف لأن فيه معنى الفعل ،ويكون التقدير على ذلك: كم نفسا لك غلمانا ؟ .[(٧)] ونقل ذلك ابن الفخار(٧٢٣هـ) عن البصريين ، وما أوهم ذلك فأوّله على انه الحال كقولهم: (كم غلمانا ؟)، فغلمانا ها هنا حال عند البصريين. والتمييز محذوف تقديره : (كم شخصا في حال كونهم غلمانا (لو كان غلمانا تمييز).[(٨)] ثم رفض قول الكوفيين بحجة انه لو جاز ذلك لجاز تقديمه على(لك) ،وذلك غير مسموع.[(٩)]

---

(١) الهداية في النحو: ص ٨٣.
(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٩/٢.
(٣) ينظر : حاشية الصبان : ٤/ ١١٢.
(٤) ينظر : الأصول :١ / ٣١٧، شرح الرضي: ٩٦/٢ ،توضيح المقاصد :٣ / ١٣٣٥، والهمع: ٢٥٤/١، شرح الأشموني :١ / ٤٠٥.
(٥) ينظر : الارتشاف: ٧٧٩/٢.
(٦) الأصول :١ / ٣١٧ .
(٧) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب :ص ٢٢٥.
(٨) ينظر : شرح الجمل لابن الفاخر:٦١٢/٢-٦١٣.
(٩) ينظر : شرح الجمل لابن الفاخر:٦١٢/٢-٦١٣.

أما الأخفش فقد أجاز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، فتقول :كم غلمانا لك تريد كم غلمانا عندك من هذه الأصناف[١] ، وإلى هذا جنح بعضهم إذ ذهبوا إلى أنها : تفسر بالجمع بشرط إن يكون السؤال عن عدد الأشخاص .[٢]

ورفض السيوطي (٩١١هـ) قول الأخفش فقال : «ورد بأنه: لم يسمع الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد كم عندك من هذه الأصناف واختاره بعض المغاربة فقال كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. »[٣]

أما د. فاضل السامرائي فأجاز أن يأتي تمييزها جمعا على معنى الحال ،أو الجماعات نحو : (كم غلاماً غلمان لك) ،و (كم عندك رجالا)، وخرج معنى الحال على : كم غلاماً لك في حالة الغلمان، وكم رجالا في حالة الرجال؟. ومعنى التمييز يكون على إرادة الجماعات فيكون على تقدير : كم جماعة من الرجال عندك .؟[٤]

٦ ـمعنى (ويكأنه):

أختلف النقل عن يونس وسيبويه في معنى (ويكأنه) على ثلاثة أقوال :

الأول : يرى عباس حسن[٥] أن ابن جني (٣٩٢هـ)نسب في كتابه المحتسب للخليل وسيبويه أن (وي)اسم فعل بمعنى (أعجب) فقل : « (الوجه فيه عندنا قول الخليل سيبويه، وهو: أن (وي) على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل (أي: اسم فعل) في الخبر؛ فكأنه اسم: (أعجب) ثم ابتدأ فقال: (كأنه لا يفلح الكافرون) وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** ﴾ (القصص: ٨٢)؛ فـ(كأن) هنا إخبار عار من معنى التشبيه. ومعناه: أن الله يبسط الرزق لمن يشاء. »[٦]

الثاني : نقل الرازي (٦٠٦هـ) عن قطرب فيما حكاه عن يونس أن (وي) أصلها (ويلك) ويلك فحذف اللام وهذا الحذف جائز لكثرته في كلام العرب ،وجعل (أن) مفتوحة وفتحتها هذه بتأويل فعل مضمر كأنه قال: (ويلك اعلم أن الله). [٧]

الثالث : ما نقله أبو حيان (٧٤٥هـ) عن يونس انها على معنى التعجب فقال بعد أن نقل قول الأخفش :« وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم وغيرهم :إلى أن أصله ويلك ، فحذفت اللام والكاف

---

(١) ينظر : ، شرح الرضي: ٩٦/٢ ،توضيح المقاصد :٣ / ١٣٣٥، الارتشاف: ٢/ ٧٧٩، شرح شذور الذهب للجوجري :٢ / ٤٦٨ ، شرح التصريح : ٢٧٩/٢، وشرح الأشموني : ٧٩/٤.
(٢) الارتشاف : ٧٧٩/٢.
(٣) الهمع : ٢٥٤/١.
(٤) ينظر : معاني النحو : ٢٩٢/٢.
(٥) ينظر : النحو الوافي : ٤/ ١٤٥-١٤٦.
(٦) المحتسب :٢ /١٥٥.
(٧) ينظر : تفسير الرازي : ٢٥ / ١٧.

في موضع جر بالإضافة. فعلى المذهب الأول ... وعلى المذهب الثاني ، فالمعنى : (أعجب لأن الله)،» [١]

والأخير : ما أثبته سيبويه في كتابه إذ ذهب إلى أن ويكأنه ليست كلمة واحدة بل كلمتين فـ(وي) مفصولة عن (كأنه) لم يذكر يونس في الكتاب بل ذكر الخليل رحمه الله تعالى إذ سأله عن قوله تعالى جده :﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ** ﴾ (القصص: ٨٢) فأجابه : أن (وي) مفصولة من كأن،وهما بمعنى التنبيه وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا ، والله تعالى أعلم وأما المفسرون فقالوا ألم تر أن الله. [٢]

ومما يلاحظ في كلام سيبويه أنه لم يذكر يونس أما من ذكره فهو الزجاج (٣١١هـ) فقال مؤيدا لهما: « والقول الصحيح ما ذكره سيبويه عن الخليل ،ويونس قال: سالت الخليل فزعم أنها وي مفصولة من كأن والمعنى وقع على أن القوم تنبهوا، فقالوا: وي كما تعاتب الرجال »[٣]

ومن استقراء الآراء الثلاثة نجد أن ما نقله ابن جني عن سيبويه لا يمكن أن يعتمد من ناحية اللفظ ولا المعنى ؛ لأن سيبويه يرى انها مركبة يخالف ما نقله ابن جني على انها اسم فعل كما في (حيّهل) ،وأما المعنى فسيبويه يرى انه للتنبيه أو التحذير وما نقله ابن جني انه يدل على التعجب وشتان بين التعجب والتنبيه .

أما الرأي الثاني الذي نقله الرازي قطرب عن يونس أن أصلها (ويلك) وأنها مؤوله يفعل مضمر تقديره : (ويلك اعلم أن الله) .فهذا متطابق مع ما نقله الزجاج غير أن الزجاج ذكر إن الراوي هو سيبويه مع انه لم يذكر يونس في كتابه ،والراجح في ذلك ما نقله الرازي لما ذكرته.

أما ما نقله أبو حيان فهو يختلف عما نقله سابقيه ،إذ أنها تدل على معنى التعجب ، ولم يسند ما نقل إلى راوٍ مثلما فعلا وهذا يجعل قوله أضعف من سابقيه .

والراجح في ذلك كله أن يونس وسيبويه اتفقا على انها مركبة وتدل على التنبيه .

وإلى ذلك ذهب الزمخشري(٥٣٨هـ) فقال :« (وي) مفصولة عن كأن وهي كلمة تنبُّهٍ على الخطأ وتندُّم ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تمنيهم وقولهم: ﴿ **يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ** ﴾ (القصص: ٧٩) وتندموا ثم قالوا: ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ** ﴾ (القصص: ٨٢)» .[٤]

وأما الفراء(٢٠٧هـ) فيرى أن (وي)، كلمة تعجب، ألحق بها كاف الخطاب، كقوله:

---

(١) البحر المحيط :٧ / ١٣٠.
(٢) الكتاب :١٥٤/٢-١٥٥.
(٣) معاني القران وإعرابه :٤/ ١٥٧ .
(٤) الكشاف: ٤٣٨/٣-٤٣٩.

ولقدْ شَفَى نَفْسِي وأبْرأ سُقْمَها قِيلُ الفَوارِس وَيكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ (١)

فالمعنى :و(يلك، وعجبا منك)، وضموا إليها (أن)، ومعنى (ويكأنه لا يفلح الكافرون) ألم تر كأن المخاطب كان يدعي أنهم يفلحون فقال له: عجبا منك. (٢)

٧ ـ حكاية الأعلام بـ(من)الاستفهامية :

الحكاية بأبسط تعريف :هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام . (٣) دون الالتفات إلى العامل أنما ترد على الحالة الأولى.

قال عباس حسن في ذلك : « الحكاية الأصيلة معناها: أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئا من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نردده بمعناه إن لم يمنع ما نع ديني، أو غيره، كإرادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه. » (٤)

والحكاية لا تكون يحكى بإجماع النحاة إلا على لغة الحجاز بـ(مَن) دون عاطف، فيكون إعرابه مقدّر كله على الأصح، كما في قولك: لمن قال (زيدٌ): (مَن زيدٌ؟)، ولمن قال: (رأيت زيداً) (مَن زيدا ؟)، ولمن قال (مررت بزيدٍ): (مَن زيدٍ؟) فـ(مَن) في الأحوال الثلاثة مبتدأ و(زيد) خبر، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة؛ لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية. (٥)

ويقول العكبري(٦٠٦هـ) في أعراب المحكي(رأيتُ زيداً قلتَ من زيداً فـ (من) مبتدأ و (زيداً) مفعول سدَّ مسدَّ الخبر وكذلك في الجرَّ) (٦)

أ ـ منعها في العلم المعطوف عليه غيره:

ذهب يونس وسيبويه إلى منع حكاية الأعلام قال سيبويه:« وقال لك: يونس إذا قال: رجل رأيت زيدا وعمرا أو زيدا وأخاه أو زيدا أخا عمرو فالرفع يرده إلى القياس ،والأصل إذا جاوز الواحد كما ترد ما زيد إلا منطلق إلى الأصل. » (٧)

وعلل ابن الوراق (٣٨١ هـ) أن العطف لا تجوز فيه الحكاية ، لأن الكلام فيه يطول قد دل على ذلك أن المستفهم عنه هو الذي يقوم بنفس الخبر ، يبعد الوقوع سؤال آخر عن غير المذكور.(٨)

قال خالد الازهري في ذلك: « وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية .» (٩)

أما ابن هشام (٧٦١هـ) فقد ذهب إلى جواز ذلك فقال : «أو علماً معطوفاً كـ (زيداً وعمراً) فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية .» (١)

---

(١) البيت لعنترة في ديوانه :ص٢١٩، والمحتسب: ١/ ١٦،والصاحبي : ص١٧٧، والجنى الداني: ص٣٥٣، وشرح ابن يعيش: ٤/ ٧٧، واللسان :١٥/ ٤١٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص٤٨١، ٧٨٧، والخزانة :٦/ ٤٠٦، والمقاصد النحوية: ٤/ ٣١٨، وبلا نسبة في المغني :ص٣٦٩.
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء :٣ / ٢٨٤،وشرح الرضي : ٣ / ١٢٥-١٢٦.
(٣) ينظر: الهمع : ٣٢٣/٥ ،ودور اللهجة في التقعيد النحوي : ص٤٢ .
(٤) النحو الوافي :١ / ٣١٠.
(٥) ينظر: الهمع : ٣٢٣/٥ ،ودور اللهجة في التقعيد النحوي :ص ٤٢ .
(٦) اللباب :٢ / ١٣٦.
(٧) الكتاب :٤١٣/٢-٤١٤.
(٨) ينظر: علل النحو :١ / ٤٢٩.
(٩) شرح التصريح :٤٨٦/٢.

ب -جوازها في الموصوف بابن:

أجازا الحكاية أيضا مع قولهم : (رأيت زيدَ بنَ عمرو) « وسألت يونس عن: (رأيت زيدَ بنَ عمرو) فقال: أقول: (من زيدُ ابنُ عمرو؟) ؛ لأنه بمنزلة اسم واحد ،وهكذا ينبغي إذا كنت تقول: (يا زيد ابن عمرو)،و(هذا زيد بن عمرو) فتسقط التنوين . »[٢] ،والذي يفهم من تعليل يونس لتلميذه سيبويه انه يعد الصفة والموصوف أسما واحد .

وإلى ذلك ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) فقد أجاز حكاية العلم الموصوف مع صفته ،ولكنه اشترط إن يكون الوصف بـ(ابن) مضاف إلى علم كقولك: (من زيد بن عمرو؟) لمن قال: (مررت بزيد بن عمرو.) فإذا كان الوصف بغير (ابن) لم يجز أن يحكي بصفته . [٣]

وإلى ذلك ذهب الرضي (٦٨٦هـ) فقال: «لو وصف بابن، وأسقط تنوينه لوقوعه بين علمين، لم تمتنع حكايته عند أهل الحجاز، لأنه، وإن أغنى الوصف المذكور أيضا، كسائر الأوصاف، إلا أن تنزيل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف.»[٤]

٨ -البناء على فتح الجزأين أو إضافة الأول إلى الثاني:

من المعرف في كتب النحو أن المركب المزجي مبني على فتح الجزأين نقل سيبويه عن شيخه أنه يجيز جر (كفة)الثانية على انها مضاف إليه وليس كـ(عشر) من (خمسة) ،واستند يونس في ذلك على ما سمعه من شيخه رؤبة قوله: (لقيته كفةً عن كفةٍ يا فتى) ،وعلل سيبويه لذلك بقوله : «وإنما جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأن حد الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً ، وأما أيادي سبا وقالي قلا وبادي بدا فإنما هي بمنزلة خمسة عشر تقول جاءوا أيادي سبا ومن العرب من يجعله مضافاً فينون سباً قال الشاعر وهو ذو الرمة :

فيالكِ من دارٍ تَحمَّلَ أهلُها أيادِي سَباً بعدي وطال احتيالُهَا [٥]

فينون ويجعله مضافاً كمعد يكربٍ وأما قوله كان ذلك بادي بدا فإنهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ولا نعلمهم أضافوا ولا يستنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب ومن العرب من يقول بادي بدي قال أبو نخيلة.»[٦]

ذهب المبرد إلى أن الإضافة في هذين الاسمين أجود. وشبه ذلك بقولهم :(بيتا إلى بيت) معنى الإضافة فيه صحيح إذا قالوا: (بيت بيتٍ) ،والحال في قولهم تقول : (لقيته كفة لكفة)، و(كفة عن كفة). فما صح معناه فبابه الإضافة. وإذا كان الحرف المقدر اللام لم يجز فيها إلا الإضافة.[٧]

وإلى ذلك ذهب ابن السراج (٣١٦هـ) وقد عد الإضافة أقيس فقال:« واعلم : أنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحدٍ إلا إذا أرادا الحالَ والظرفَ والأصل والقياسُ الإِضافة »[٨]

---

(١) أوضح المسالك :٤ / ٢٨٥-٢٨٦.
(٢) الكتاب :٤١٤/٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١٧١٩/٤-١٧٢٠.
(٤) شرح الرضي : ٣/ ٧٧.
(٥) لذي الرمة في ديوانه : ص ٥٢٢ ،٥٤٤، وتهذيب اللغة : ١٥٨/٥، المحتسب :٣٤٥/١، المخصص : ٣٦٠/٣ ، اللسان : ١١ / ١٨٤ ، ولم ينسب في : المقتضب : ٢٦/٤.
(٦) الكتاب :٣ / ٣٠٤.
(٧) ينظر : المقتضب : ٢٦/٤.
(٨) الأصول :٢ / ١٤٠.

وذهب ابن سيده (٤٥٨هـ) إلى أن علة جواز الإضافة سوغها فمعنى (صباحَ مساءٍ) هو (صباحاً مقترناً بمساءٍ) فوقعت الإضافة وإذا دخل حرف الجر لا يجوز إلا الجر كَفَّةَ كَفَّةَ : أي كَفَّةً لِكَفَّةٍ ، وإن شئت قدَّرْت بكفَّة عن كفَّة ، وكَفَّةٍ على كَفَّةٍ . (١)

كما أجاز الرضي (٦٨٦هـ) الوجهين في الاسم المركب سواءا البناء لان في (خمسة عشر) تتضمن حرفا ، وذلك لأن الحرف المحذوف يحتمل أن يكون بتقدير حرف العطف، والوجه الآخر: إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز. (٢)

---

(١) ينظر : المخصص : ٤/ ٢٦٠- ٢٦١.
(٢) ينظر : شرح الرضي : ٣/ ١٤٢.

الباب الثاني

ما وافق فيه سيبويه شيخه

الفصل الثاني : الأفعال والأدوات والحروف

أولا : الأفعال

دخول نون التوكيد على الفعل:

١ -في العرض و التحضيض

لدخول نون التوكيد على الفعل أحوال منها ماهو واجب وقريب من الواجب، وقليل وأقل وممتنع ، ويكون أيضا كثيرًا إذا وقع بعد طلب: كالأمْرِ، أَوْ النَهْي، أَوْ الدُعاءِ، أو العَرْضِ، أو التمنّي، أو الاستفهام، (١) أجاز يونس إدخال نون التوكيد على العرض والتحضيض قياسا على الاستفهام لأنهما من أساليب الطلب ،والاستفهام كذلك ، ووافقه سيبويه قول: (هلا تقولنّ) و(ألا تقولنّ). (٢)

وذهب د. أحمد مكي الأنصاري إلى مدح يونس في رايه هذا ،وعده من الأقيسة الفريدة فقال: « ومن الأقيسة التي تفرد بها يونس بن حبيب قياس العرض و التحضيض على نظيرها وهو الاستفهام فيأخذ كل واحد منهما نفس الحكم الذي يأخذه الاستفهام من إذ دخول التوكيد على الفعل بعده جوازا .... وهو قياس موفق إلى حد كبير ولهذا قال عنه سيبويه : وهذا اقرب»(٣)

وعلل السيرافي(٣٦٨هـ) لذلك بقوله: «فصار بمنزلة الأمر والنهي ؛لأنه استدعاء كما نستدعي بالأمر، وقد تقدم الكلام في موافقة حروف الاستفهام في الأمر والنهي في باب الجزاء بما أغنى عن إعادته »(٤)

وإلى ذلك ذهب ابن السراج (٣١٦ه) وعدها من المواضع الذي تدخل النون فيه على الفعل كالأمر والنهي وما جرى مجراهما من الأفعال غير الواجبة وذلك قولك: (أفعلن ذاك) و(لا تفعلن) و(هل تقولن) و (أتقولن) ؛لأن معنى الاستفهام طلب الإخبار، وكذلك الحال مع جميع حروف الاستفهام .(٥)

وإلى ذلك الفارسي (٣٧٧هـ) فقد أجاز ان تدخل النون على الفعل المضارع ،وأجاز كذلك ان لا تدخل ، وإلا انه يرى الأخير أكثر ،و ذلك لأنهما كما يرى بأنهما ليسا بمنزلة القسم .(٦)

---

(١) ينظر : شذا العرف : ص ٤٥.
(٢) ينظر : الكتاب : ٥١٤/٣.
(٣) يونس البصري : ص١٤٣.
(٤) شرح السيرافي : ٢٥٠/٣ .
(٥) ينظر : الأصول: ٢٠٠/٢.
(٦) ينظر : التعليقة :٢٠/٤-٢١.

٢ -دخولها على الفعل المسبوق بـ(ربما):

أجاز يونس دخول نون التوكيد على الفعل المسبوق بـ(ربما) كما في قولهم : (ربما تقولن ذاك)، و(كثر ما تقولن ذاك) ؛ لأنه فعلٌ غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم. (١)

اما سيبويه فقد اجز ذلك لأنهم شبهوها بلام القسم ،الا انه أجاز أيضا منع دخولها ،وعد ذلك المنع أكثر وأجود من ادخالها ؛وعلة ذلك عنده أنه (ما) ليست بمنزلة القسم ،إذ إن اللام تلزم اليمين كما تلزم اللام النون، وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، وإذا لم تلزمه اللام التبس بالنفي إذا خاف أنه لا يفعل فما تجئ لتسهل الفعل بعد رب، وهذا لا يشبه القسم.(٢)

من الواضح في معنى (ربما) أنها تفيد الشك أو تفيد التقليل ، والشك على النقيض تماما من القسم ،والذي يؤدي معنى اليقين، لذلك ذهب سيبويه إلى أن الأكثر والأجود فيها ان لا تدخل نون التوكيد على الفعل بوجود (ربما) . وهي مركبة من حرفي (رب) وهو حرف جر .

هذا من جانب والجانب الآخر :أن (ما) حرف كاف عن العمل فدخل على (رب) والتي هي حرف جر ،فكفها عن العمل فدخلت على الجملة الفعلية؛ ولو بقي عمل (رب)؛ لدخل على الاسم .

وإلى ذلك ذهب ابن السراج (٣١٦هـ) فقال معللا:« وزعم يونس أنهم يقولون: (ربما تقولن ذاك) ،و(كثر ما تقولن) ؛ ذاك لأنه فعل غير واجب ،ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة، وإن شئت لم تدخل النون فهو أجود فهذه النون تفتح ما قبلها مرفوعا كان أو مجزوما.»(٣)

وذهب الفارسي(٣٧٧هـ) إلى توجيه قولهم : (كثر ما تقولن ذاك) ، إلى احتمالين :

الأول : يحتمل أنها جاءت على تأويل : (قلما يقوم) .

والآخر : أن تكون (ما)اسما موصولا بمعنى (الذي) فيكون التقدير:(كثر الذي يقوله).(٤)

اما ابن مالك (٦٧٢هـ) فقد أجاز ذلك لكن على قلة فقال:« وإنما قل التوكيد بعد (ربما)، و(لم) ؛ لأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ولا حَظ للماضي في هذا التوكيد. وهو بعد (ربما) أحسن. وحكى سيبويه: (ربما تقولن ذاك).»(٥)

ويرى الاشموني(٩٢٩هـ) أن ابن مالك (٦٧٢هـ) قد قال بشذوذها قال: «الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي

---

(١) ينظر : الكتاب : ٥١٨/٣.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) الأصول : ٢٠١/٢.
(٤) ينظر : المسائل البغداديات : ص ٣٠١.
(٥) شرح الكافية الشافية :١٢٥٣/٢.

المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ،وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى : ربما يقولن ذلك.»(١)

وكذلك يراها ابن يعيش(٦٤٣هـ) حسنة فقل: «والذي حسن دخول النون زيادة (ما) مع (رب) وترفعن من جملتها . »(٢)

نقل البغدادي(١٠٩٣هـ) عن ابن بري (٥٨٢هـ) أنه يرى في قوله : (ترفعن ثوبي شمالات)، أنه كلام منقطع مما قبله ،ويبدو الأمر وكأنه استأنف الحديث . ورفض أن يكون الفعل دالا على الحال؛ ذلك لان النون لا تدخل إلا على ما دل على الاستقبال . (٣)

أما الميلاني(٨١١هـ) فقد أجاز دخول ربما عليه قياسا على النفي فقال : « قوله: وكذا ما يُقَارِبُ النَّفي ، أي: وكذا تدخلُ النُّون المؤكِّدة فيما يُقاربُ النَّفي نحو: رُبَّما تقُولَنَّ ، فإنَّ التقليلَ قريبٌ من النَّفي .» (٤)

وكذلك يرى الأزهري(٩٠٥هـ) أن دلالة (ربما)على القلة تشبهها بالنفي مؤيدا بذلك التفتازي فقال: «والذي سهل ذلك أن (ربما) للقلة ،والقلة تناسب النفي والعدم ،والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازي .»(٥)

النصب بفعل محذوف:

وردت كلمة (قادرين):في قوله تعالى: ﴿ **بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ** ﴾ (القيامة: ٤) منصوبة بعد حرف الجواب (بلى)،وقد ذهب أكثر النحويين إلى أنها منصوبة بفعل محذوف تقديره (نجمع) ،وهذا ما ذهب إليه سيبويه موافقا شيخه يونس فقال: «فهو على الفعل الذي أُظهر كأنّه قال: بَلَى نَجمعُها قادرينَ حدّثنا بذلك يونسُ . » (٦)

وأيد القيسي(٤٣٧هـ) قول سيبويه ويونس أنها منصوبة على الحال من فاعل في فعل مضمر تقديره: بلى نجمعها قادرين . (٧)

كما نقل لنا قولا آخر: «وقيل انتصب قادرين لأنه وقع في موضع نقدر التقدير: بلى نقدر فلما وضع الاسم موضع الفعل نصب ،وهو قول بعيد من الصواب يلزم منه نصب قائم في قولك : مررت برجل قائم ؛ لأنه في موضع يقوم. »(٨)

---

(١) شرح الاشموني : ٣/ ١١٨.
(٢) شرح ابن يعيش : ١٦٩/٥.
(٣) ينظر : شرح أبيات المغني للبغدادي :١٦٥/٣.
(٤) شرح المغني : ص٣٤٨ .
(٥) شرح التصريح :٣٠٦/٢.
(٦) الكتاب : ٣٤٦/١.
(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٧٧٧/٢.
(٨) المصدر نفسه .

وقد ذهب الخوارزمي(٦١٧هـ) [١] ،والخفاف (٦٤٦هـ) [٢] ،وابن عقيل (٧٦٩هـ) [٣] إلى أن الحذف جاء للدلالة على ما قبله عليه وهي قوله تعالى : ﴿ **أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ** ﴾ (القيامة: ٣).

ولم يكن هذا محل اتفاق بين النحويين فقد خالف بعضهم فذهب إلى أنها منصوبة بعامل آخر غير الذي قدره النحاة الذين قدمت .

ومن ابرز من خالف ذلك أو بعبارة أدق من خولف الخليل إلا إنه ذهب أنها منصوبة على الصرف فقال:« ومن الصرف أيضا قول الله عز وجل: ﴿ **بَلى قادِرِينَ** ﴾ (القيامة: ٤) معناه بلى نقدر ، فصرف من الرفع إلى النصب، وقال بعضهم: على معنى بلى كنا قادرين.»[٤]

وخالف الفراء (٢٠٧ه) في تقدير الفعل نفسه إلا إنه وافقهم في أن (قادرين) منصوبة بفعل مقدر فقال :«إن التقدير بلى ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن ،والمحذوف بمعنى العلم إذ التردد في الإعادة كفر ،فلا يكون مأمورا به ، وقال: بعض العلماء في بيت الكتاب. »[٥]

نصب الفعل المضارع للضرورة

من المعروف في نصب الفعل المضارع أنه ينصب بأن مضمرة جوازا بعد أدوات لا تصلح أن تدخل على الفعل المضارع مثل لام التعليل ، ولام الجحود و(حتى) ، والفاء السَّبَبِيَّة وواو المعية، و(أو)،وأما الفاء السَّبَبِيَّة فيُشترط فيها لنصب الفعل المضارع أن يكون ما قبلها نفي محض ، أو طلب بالفعل .

أما في كتاب سيبويه فقد وردت شواهد الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة دون هذا الشرط كما في قول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ وأَلْحَقَ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيحَا [٦]

وقول الأعشى:

ثُمَّتَ لا تَجْزونَني عِنْد ذَاكمُ ولَكنْ سَيَجْزيني الإلهُ فيُعقِبَا [٧]

وكذلك قول طرفة:

لنا هَضْبَةٌ لا يَدخلُ الذُّلُّ وَسطَها ويَأْوي إليها المُستجيرُ فيُعْصَمَا [٨]

---

(١) ترشيح العلل : ص١٣٣.
(٢) المنتخب : ٧٣٥/٣.
(٣) المساعد : ٣٧/٣.
(٤) الجمل للخليل :ص٩٦ .
(٥) ينظر : معاني القران: ١/ ٣٤٦، المساعد: ٣٧/٣،المغني: ص٧٩١.
(٦) للمغيرة بن حيناء في وشرح شواهد الإيضاح: ص٢٥١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص٤٩٧، الخزانة: ٨/ ٥٢٢،وبلا نسبة في المحتسب:١/ ١٩٧، وشرح ابن يعيش: ٧/ ٥٥، والمغني : ١٠/ ١٧٥.
(٧) ديوانه:٤/١،الكتاب:٣٩/٣ ، الأصول :٣/ ٤٧١،سر صناعة الإعراب:٣٨٦/١، ولم ينسب في : الجمل للخليل :ص ٢٧٥،شرح ديوان الحماسة :١/ ٣١.
(٨) للأعشى في : الخصائص :٣٨٩/١،والمقاصد الشافية :٥٠/٦ ،الخزانة : ٨ /٣٤١ ،لطرفة في: الأصول: ٤٧١/٣، ولم ينسب في الجمل للخليل :ص٣٣٠، المقتضب: ٢٤/٢، الجنى الداني: ص ١٢٣.

ومن الملاحظ أن الأبيات الثلاثة جاءت منصوبة دون أن تسبق بنفي أو شبه النفي ، ومما يلاحظ أيضا أن الأفعال كلها في نهاية البيت أي أنها قافية والأبيات الثلاثة ضمن قصيدة منتهية بالألف التي هي للإطلاق الشعري ؛لذا فقد ذهب يونس وسيبويه إلى أن هذه الأفعال منصوبة فِي الاضطرار إذ إن انتصابها فِي غير الْوَاجِب وَذَلِكَ لِأَنَّك تجْعَل أَن العاملة. وذهب سيبويه أيضا إلى أن هذا ضعيف في كلام العرب .[١]

يقول المبرد (٢٨٥هـ) في ذلك :« وأعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب في إضمار (أن)، يذهب بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول: (أنت تأتيني فتكرمني) ، تريد أنت يكون منك إتيان فإكرام، فهذا لا يجوز في الكلام، وإنما يجوز في الشعر للضرورة كما يجوز صرف ما لا ينصرف وتضعيف ما لا يضعف في الكلام .»[٢]

ويرى ابْن السراج (٣١٦هـ) سببا أخر غير الاضطرار إذ إنه جعل لحاقه بالحجاز سَببا لاستراحته فيكون تقدير الكلام وكأمه قَالَ: (يكون لحاقٌ فاستراحة). [٣]
وإلى قريب من هذا فسر قول رؤبة :

قد سالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَما ... الأُفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وذاتَ قَرنَيْنِ ضمُوزاً ضِرْزَما [٤]

فقال : «لأنه حين قال: سالم الحيات منه القدما علم أن القدم مسالمة كما أنها مسالمة ، فنصب الأفعوان بأن القدم سالمتها لأنك إذا قلت: (سالمت زيدا وضاربت عمرا)، فقد كان منك مثل ما كان إليك فإنما صلح هذا لاستغناء الكلام الأول فحملت ما بعده بعد اكتفاء الكلام على ما لا ينقض معناه .»[٥]

يرى ابْن عُصْفُور(٦٦٩هـ) أن الشاعر حينما ما اضْطر إلى أن ينصب بدل أن يرّفْع حكم لَهَا حكم الْأَفْعَال الْوَاقِعَة بعد الْفَاء بحكم يجيز النصب بعدها فنصب بإضمار (أَن) ، وكذلك الْأَفْعَال الَّتِي قبلهَا تؤولت تَأْوِيلا يُوجب النصب فَحكم لقَوْله: (وَألْحق بالحجاز) بِحكم: وَيكون مني لحاقٌ بالحجاز فاستراحة فعطفت بِالْفَاءِ على الْمصدر المتوهم. [٦]

---

(١) ينظر : الكتاب :٣٩/٣-٤٠.
(٢) المقتضب: ٢٣/٢.
(٣) الأصول :٣/ ١٨٢.
(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه: ٣٣٣/٢، الكتاب:٢٨٧/١،الجمهرة :١١٣٩/٢، تهذيب اللغة : ٢٠٠/٣، والمنصف :٣/ ٦٩ الخزانة: ٤٤١/١١، وبلا نسبة في :المقتضب :٢٨٣/٣ ، الأشباه والنظائر: ٦/ ١٢٢،
(٥) الأصول :٤٧٢/٣- ٤٧٣.
(٦) ينظر : ضرائر الشعر : ، الخزانة: ٨/ ٥٢٢.

رفع الفعل المضارع في جواب الشرط:

وقد أجاز سيبويه رفع الفعل المضارع (يأتني) في قولهم : (آتي من يأتني) بما أنشد يونس من قول أبي ذؤيب الهذلي :

فقلتُ تَحَمَّلْ فَوقَ طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُهَا (١)

إذ رفع الفعل المضارع "يضيرها" الواقع جوابا؛ لشرط، غير ماضٍ، ولا مضارع منفي . وعلل سيبويه رفع الفعل المضارع **أ**نه يقدر الضَّمِير فِي الفعل (يضير) على مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي التَّأْخِير. وَمن مبتدأه على أَصْلهَا فَلَا يلْزم أَن يرْتَفع من بِهِ وَتبطل من عمل الْجَزْم ،التقدير على هذا: (لا يضيرها من يأتها). (٢)

قال ابن السيرافي (٣٨٥هـ) في شرحه للشاهد:« الشاهد فيه انه رفع يضيرها ،ونوى به التقديم كأنه قال :لا يضيرها كذا قدّره سيبويه. وأجاز أيضا في هذا البيت ،وفي نظائره أن تقدر الفاء فيه محذوفة منه ،ولا يقدر فيه التقديم .كأنه قال من يأتها فهو لا يضيرها ،وحذف الفاء والمبتدأ فأما هذا الوجه فيوافق عليه ،اعني حذف الفاء والمبتدأ فإما هذا الوجه فيوافق عليه؛ اعني حذف الفاء اما تقدير تقديم الفعل.» (٣)

رفع المضارع المسبوق بالفاء

وذهبا إلى رفع ينطق في قول جميل:

ألم تَسْألِ الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ وَهَل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ(٤)

مع أن الفعل (ينطق) يجب أن يجزم عطفا على (تسأل) المجزوم بـ(لم)، ولكن ارتفاعه بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ لأن هذه الفاء، ليست عاطفة، ولا بالسببية؛ وإنما هي حرف استئناف. (٥)

قال الأعلم (٤٧٦هـ) في شرحه الشاهد : (الشاهد فيه على الاستئناف والقطع على معنى: فهو ينطق وإيجاب ذلك له ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن.) (٦)

---

(١) له في :الشعر والشعراء:٢/ ٦٥٩ ،وشرح أبيات سيبويه:٢/ ١٩٣، وشرح التصريح:٢/ ٢٤٩،الخزانة:٩/ ٥٢، ٥٧، ٧١، واللسان:٤/ ٤٩٥ ، ٨/ ٢٣٣ ، والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤/ ٢٠٨، وشرح ابن يعيش :٨/ ١٥٨، والمقتضب :٢/ ٧٢.
(٢) ينظر : الكتاب :٧١/٣-٧٠.
(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:١٨١/٢- ١٨٢.
(٤) البيت لجميل في :ديونه :ص٦٥، الجمل للزجاجي: ص٢٠٤، الحلل في شرح أبيات الجمل :ص١٧٥،١٣٦، وبلا نسبة في :إعراب القرآن للنحاس: ١٠٥/٣، المفصل :ص٣٢٩ ، اللسان: ٣٠٠/١، الخزانة :٢٢٧/٨.
(٥) ينظر : الكتاب: ٣٨/٣-٣٧.
(٦) تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ط بولاق:٤٢٢/١، وينظر : المسائل البغداديات: ص ٣٠١ ،الخزانة : ٥٢٧/٨ .

وقد ذهب الفراء(٢٠٧هـ) إلى منع الرفع في قوله تعالى : ﴿ **فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوها كَالْمُعَلَّقَةِ** ﴾ (النساء: ١٢٩). في واحد من الوجهين إلا أن المراد منه الاستئناف كما في قولهم : (لا تركب إلى فلان فيركبُ إليك تريد لا تركب إليه فإنه سيركب إليك)، فهذا مخالف للمعنيين لأنه استئناف، وقد فسر قول جميل بأنه أراد: ألم تسأل الربع فإنه يخبرك عن أهله، ثم رجع إلى نفسه فأكذبها، كما قال زهير بن أبي سُلْمَى المُزَنيّ [(١)] :

قِفْ بِالدِّيَارِ التي لَمْ يَعْفُها الْقِدَمُ بَلَى وغَيَّرها الأرْواحُ والدِّيَمُ [(٢)]

أما الرضي (٦٨٦هـ) فقد أجاز الرفع فتكون الفاء سببية، والمبتدأ محذوف، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾ (القلم : ٩) أي: فهم يدهنون، وكذا قوله تعالى: ﴿ **وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ** ﴾ (المرسلات : ٣٦) ، أي: فهم يعتذرون، فكأنه قال: فيدهنوا، وفيعتذروا، كما أن قوله تعالى: ﴿**فَأَنْتُمْ فِيهِ سَواءٌ** ﴾ (الروم: ٢٨) بمعنى: فتستووا، وكذلك قول الشاعر:

لم تدرِ مَا جَزِعٌ عَلَيْك فَتجزع [(٣)]

وفسر قول سيبويه بأن المعنى: (فهي مما ينطق)، وهذا مبني على توهمات الشعراء وتخيلاتهم، ثم رجع وقال: وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق. [(٤)]

أجاز المرادي (٧٤٩هـ) أن تكون للاستئناف. وأستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴾ (الأنبياء: ١٠٨) . ونقل عن بعض النحويين : وإذا أردت الاستئناف بعدها، من غير تشريك للجملتين، كانت (الفاء) حرف ابتداء. نحو:(قام زيد، فهل قمت). وقام زيد، فعمر قائم. وعليه قوله: ألم تسأل الربع القواء، فينطق أي: فهو ينطق. [(٥)]

ونقل البغدادي (١٠٩٣هـ) لنا في كتابه الخزانة أقوال بعض العلماء في ذلك إذ قال: « قال أبو جعفر النحاس عن أبي إسحاق قال إنه تقريرٌ معناه إنك سألته فيقبح النصب لأن المعنى يكون

---

(١) له في : ديوانه: ص ١٤٥،والزاهر : ٢/ ٣٨٤، شرح شافية ابن الحاجب : ٤/ ٤٩٤، اللسان : ١٥/ ٤٨٨، معاهد التنصيص : ٢/ ٢٥٧ ، الخزانة : ١١/ ٢٤ ، ،وبلا نسبة في : الصحاح : ٦/ ٢٥٥٧،
(٢) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٢٧ .
(٣) عجز بيت لمُوَيْلِكٌ بن المَزْمومُ وتمامه: فَلَقَدْ ترَكْتِ صَغِيرةً مَرْحُومَةً في : ديوان الحماسة :١ / ٣٧، شرح أبيات المغني للسيوطي:ص٨٧٢، شرح أبيات المغني للبغدادي: ٦٠/٧، ولم ينسب : المحتسب: ١٩٣/١، المغني :١ / ٦٢٥.
(٤) ينظر :شرح الرضي :٤ / ٧١.
(٥) ينظر : الجنى الداني :ص٧٦ .

إنك إن تسأله ينطق، ويمنع سيبويه أن يروى ألا تسأل الربع لأنه لو رواه كذا حسن النصب لأن معناه فإنك إن تسأله ينطق.

قال: أبو الحسن ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة والقواء التي لا تنبت والسلق الخالية انتهى) [١]

نواسخ الابتداء

أ ـ ظن و أخواتها

١ ـالإلغاء في ظن

ذهب سيبويه إلى أن إلغاء في باب ظن وأخواتها توسط الفعلبين مفعوليها مستنداً في ذلك على رواية يونس في قول اللَّعين:

أَبِا الأراجِيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ توعِدنُي وفى الأراجِيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ[٢]

وعلة الإلغاء عند سيبويه انه ابتدأ الكلامَ على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر، كما في قولهم: (زيداً رأيتُ) و(رأَيتُ زيدا)، أما إذا طال الكلام بزيادة مفعول آخر فهذا يؤدي بعمل الفعل إلى الضعف شيئا فشيئا كما يضعُفُ في قولهم: (زيداً قائماً ضربتُ) وهنا يعمل الفعل إذا تقدم.[٣]

فألغيت (خلت)، لتوسطها بين مفعوليها ،فلذلك ورفع (اللؤم) بالابتداء، (وبالأراجيز) موضعه رفع، بأنه خبر المبتدأ.[٤]

أما العكبري(٦١٦هـ) فقد ذهب إلى أن ضعف هذه أفعال قد زاد ضعفا بتأخيرها عن مفعوليها ،وهذا بدوره يلغي تأثير الظن أو الرجحان والذي به صارت هذه الأفعال بالتعدي إلى مفعولين ،وهذه الأفعال في هذا تشبه القسم في جواز تلقِّيها بالجملة وذلك مع (اللام) و (ما) نحو: (علمت لزيدٌ منطلق) ، وكقوله تعالى :﴿ **وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ** ﴾ (فصلت: ٤٨).[٥]

وإلى ذلك ذهب ابن يعيش(٦٤٣هـ) فقال: «قد تقدم القول عن ضعف إعمال هذه الأفعال في المفعولين لكونهما غير مؤثر ،ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها وإنما أعملت ؛ لأن فاعلها قد تعلق ظنها وعلمه بمظنون أو

---

(١) الخزانة: ٥٢٧/٨، والمسائل البغداديات: ص ٣٠١

(٢) له في شرح ابن يعيش: ٨٤/٧-٨٥، الشواهد الكبرى للعيني: ٤٠٤/٢٢،ولجرير في: ملحق ديوانه :١٠٢٨، اللسان :٢٢٦/١١، ولمنازل المنقري في الدرر: ١/ ١٣٥، وشرح التصريح: ١/ ٢٥٣، والخزانة: ١/ ١٢٥. وبلا نسبة في الأصول: ١ / ١٨٣، اللمع :ص ٥٣، وشرح قطر الندى: ص ٢٣٢.

(٣) ينظر : الكتاب: ١١٩/١-١٢٠.

(٤) ينظر : شرح شواهد الإيضاح: ص٢٣، وشرح شواهد قطر الندى:ص١٣٣.

(٥) ينظر : اللباب :١/ ٢٥٠-٢٥١.

معلوم ، كما إن قولك: (ذكرت زيدا)يتعدى إلى الذكر اختص به ،وان لم يكن مؤثرا فيه، فلذلك تعدت هذه الأفعال .»[١]

ومن هذا يفهم أن قوة الاسم تتفوق على قوة الفعل الذي صار أضعف بتقديم الاسم عليه والذي هو في الاصل مبتدأ فتحرر من تأثير الفعل كما تحرر الاسم في قولنا: (زيد يذهب) فزيد ليس بفاعل للفعل يذهب وبالتالي ان العامل فيه هو الابتداء لا الفعل ،وهذا يتضح جليا في أفعال القلوب، فالأمر مع الأفعال الأخرى عادي لأنما أعني المبتدأ والفاعل مرفوعان ،ويتبقى لنا الخبر الذي تحرر هو الآخر من الفعل الضعيف وخضع للعامل الأقوى هنا .

٢ ـ *تقول بمعنى تظن:*

أجاز النحاة ان يجري القول مجرى الظن فيصير فعله على ذلك من أفعال الرجحان وبذلك يدخل على المبتدأ والخبر، فينصبهما على أنهما مفعولان ،ويكون ذلك في لغتين :

الأولى : لعامة العرب وهي ان يجري القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر ، ولكن بشروط أربعة عند العرب:

(١) لابد ان يكون الفعل بصيغة المضارع .

(٢) ان يكون للمخاطب .

(٣) ان يكون مسبوقا بالاستفهام .

(٤) ان لا يفصل بين الاستفهام والفعل فاصل غير ثلاثة أشياء بينها الظرف أو عمل. [٢]

وإلى ذلك ذهب ويونس حينما أجاب سيبويه قوله: (متى تقول أنه منطلقٌ) ،إذ أجابه أنها تحتمل وجهين :

الأول : ما ذكرت من أنها فعل من أفعال القلوب إذا لم يكن المقصود منها الحكاية؛ لأنها مستوفية للشروط المذكورة ،وعلى هذا يجوز لنا ان نقول: (متى تقول زيدا منطلقا).بنصب (زيدا) و(منطلقا)،على أنهما مفعولا (تقول).

أما الآخر : إذا كان المقصود منها الحكاية ،وعلى هذا يرفعان على أنهما مقولتا القول. فنقول: (تقول متى تقول زيدٌ) ، فلا تعمل (قال) هنا كما لا تعمل إذا قلت:(قال عمروٌ هو منطلقٌ).[٣]

وأما اللغة الأخرى : فهي ما ورد عن قبيلة (سليم) من استعمال فعل (القول) مكان فعل (الظن) في كلام العرب نثرهم وشعرهم.[٤]

---

(١) شرح ابن يعيش : ٢٢٨/٤-٢٢٩.
(٢) ينظر : شرح الماكودي :٥٩٦/١ ، ومعاني النحو: ٢٤/٢.
(٣) الكتاب :١٤٢/٣.
(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٧٥/١ ،توضيح المقاصد : ١/ ٥٧٠، الهمع: ٢٤٥/٢ -٢٤٦، ٢٤٨.

وإلى ذلك ذهب الخليل (١٧٥هـ) إلى أنه لابد من مجيء تاء الخطاب في الفعل وإلا سيعرب على الحكاية إذ قال: « فارفع بالحكاية ما لم تجئ بالتاء فإذا جئت بالتاء فانصب فإنه بمنزلة (تظن) و(ترى) أما الرفع فمثل قولك: (أقلت :عبد الله خارج فيم قلت الناس خارجون بكم قلت الثوبان)، فإذا جاءت التاء فانصب نحو قولك: (أتقول زيدا عالما أتقول الناس خارجين) قال الشاعر:

أنوّاما تَقولُ بَني لُؤَيٍّ قَعيد أبيك أم متناومينا [(١)]

نصب نواما وبني ب تقول وقال آخر:

مَتَّى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما يَلحَقنَّ أمَّ غَانِمٍ وغَانما[(٢)]

نصب القلص الرواسما لما أدخل التاء وقال آخر:

أمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتى تَقُولُ الدارَ تجمَعُنا [(٣)]

نصب الدار على معنى تظن .»[(٤)]

وعلل الصيمري (٥٤١هـ) أنهم اشترطوا ذلك في الخطاب لأنه كثرة استفهام الخطاب عن الظن نفسه بقوله:« إنما نصبوا في الخطاب، ورفعوا في الخبر لأنه كثرة استفهام الخطاب عن الظن نفسه واعتقده فيقال له: ما تقول في كذا ؟ وأتقول كذا ولم ولن يكثر استفهامه عن ظن غيره فإذا استفهامه عن ظن غيره رجعوا إلى القول في الحكاية قال الكميت في النصب :

أجُهَّالاً تَقُولُ بني لُؤَيٍّ؟ لَعَمْرُ أَبِيكَ، أَمْ مُتَجاهِلينا؟ [(٥)] »[(٦)]

وأجاز الإمام بدر الدين العيني (٨٥٥ هـ) استعمال فعل القول مكان فعل الظن ، واحتجَّ له بقول رسول الله (ﷺ)، فيما رواه البخاري عن عائشةَ - رضي اللهُ عنها - أنَّ رسولَ اللهِ (ﷺ)، أن يعتكفَ ، فلمَّا انصرف إلى المكانِ الذي أرادَ أن يعتكف إذا أَخْبِيَةٌ ؛ خِباءُ عائشةَ ، وخِبَاءُ حفصةَ ، وخِباءُ زينبَ ، فقال : ((الْبِرَّ تقولون بهن)) [(٧)] ، وبعد أن ذكر الحديث الشريف قال : ((قوله : (تقولون

---

(١) من الغريب اني لم أجد البيت بهذه الصورة وما خرجه المحقق د فخر الدين قباوة من مصادر وجت البيت : أجاهلا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا، مثل الكتاب: ٦٣/١،والمقتضب :٢٤٩/٢ ، وشرح المفصل: ٧٨/٧ ،وشرح الكافية الشافية :٥٦٨/٢ وشرح ابن الناظم: ص٢١٢ وتوضيح المقاصد:٣٩٢/١ ، والمساعد: ٣٧٦/١، وشرح التصريح:٢٦٣/١، والهمع : ١٥٧/١ ، والخزانة : ١٨٣/٩.

(٢) هذا البيت وجدته: مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا. الشعر والشعراء: ١ / ١٤٧،الحمل للزجاجي: ص٣٤ ، شرح ابن عقيل : ٥٩/١، شرح شذور الَذهب ١ /٤٨٨، اللسان : ٥٧٥/١١، الهمع: ١٥٧/١، الدرر: ١٣٩/١،شرح الاشموني:٣٦/٢، تاج العروس: ٣٠٠/٣٠.

(٣) لعمر ابن أبي ربيعة ينظر :ديوانه: ص٥٥٨،الكتاب: ١ / ١٢٤، المقتضب :١ / ١٢٩، الجمل للزجاجي: ٣١٤، وشرح المفصل: ٧/ ٧٨، شرح التصريح: ١/ ٢٦٢، والخزانة: ١/ ٤٢٣،.

(٤) الجمل للخليل: ١٧٣/١-١٧٤.

(٥) للكميت بن زيد في الكتاب ١/ ١٢٣، وشرح التصريح: ١/ ٢٦٣، والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: المقتضب :٢/ ٣٤٩، وتخليص الشواهد: ص٤٥٧، والهمع :١/ ١٥٧.

(٦) التبصرة والتذكرة:١١٧/١-١١٨.

(٧) الموطأ :١ / ٣١٦ برقم: (١١٢٩)،صحيح البخاري :٧١٥/٢ برقم:(١٩٢٩) .

) أي تعتقدون أو تظنون ، والعرب تجري (تقول) في الاستفهام مجرى الظن في العمل ، وكان القياس أن يقال : (يقلن) بلفظ جمع المؤنث ، ولكن الخطاب للناس الحاضرين للرجال والنساء ، والمفعول الثاني لقوله (تقولون) هو (بهن) إذ تقديره (ملتبسًا بهن))) [١] .

٣ ـ دخول اللام على الخبر المسبوق بفعل غير أفعال القلوب:

ذهب يونس وسيبويه إلى منع دخول لام التوكيد على خبر (إنّ) إذا سبقت بفعل غير أفعال القلوب ،وعلى هذا لا يجوز أن تقول: (وعدتك إنك لخارجٌ) إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوهما . [٢]

وكذلك ذهب السيرافي(٣٦٨هـ) ومنع أيضا (وعدتك أنك لخارج) .وعلل لذلك بأن مفعولي (وعدت) يختلفان أحدهما غير الآخر .وأيضا أن اللام لا تلغي كإلغاء أفعال اليقين والرجحان. وكذلك بإمكانك ان تلغي في حال توسط ال فعلا بين مفعوليه كما في قولهم : (زيدا حسبت منطلقا)، وكذلك جاز أن يعلق (حسبت)عن العمل إذا وقع بعده لا النافية أو لام الابتداء أو غيرهما ،وكذلك يجوز في المفعول الثاني والذي هو الأصل خبر عن المفعول الأول ؛لذا يجوز أن تقع في موضعه الأفعال والظروف والجمل كقولهم: (حسبت زيدا أنه قائم)، و(حسبت أبوه لخارج') ،و(حسبت لزيد خير منك) ،وهذا كله لا يجوز شيء في (وعدتك) .لان (وعدت) فعل متعدٍ لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر. [٣]

أما الأعلم(٤٧٦هـ) فذهب إلى أن همزة (ان) تكسر لان حقا ظرف فقال:« فحقا في مذهب الظرف ،وانه منطلق في موضع مبتدأ، كأنه قال: في حق انطلاقه.»[٤]

وكذلك ذهب ابن خروف(٦٠٩هـ) فرأى فتح الهمزة فقال: «كما ذكر حقا فجعلها ظرفا، قال وان تقول حق انك ذاهب أجود ويدل تفسير سيبويه لها بقد علمت أنها حرف تحقيق أيضا ....وحكى بعضهم :حقا إنك ذاهب على التقديم والتأخير على تقدير أحق ذلك حقاً، قال وهو قبيح.»[٥]

ب- كان وأخواتها

١ ـ حذفا كان واسمها

مما تخص به (كان)عن باقي أخواتها أنها تحذف مع اسمها جوازا وذلك كثير بعد (إن) و(لو) الشرطيتين فقد حذف فعل الشرط واسمه، وبقي خبره

---

(١) ينظر : عمدة القاري : ٢٢٧/٩ ،والاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني :ص ٢٢.
(٢) ينظر : الكتاب: ١٤٩/٣.
(٣) ينظر : شرح السيرافي : ٣٧٨/٣.
(٤) النكت:٣٨٤/٢-٣٨٥.
(٥) شرح الكتاب لابن خروف : ص٢١٤ .

أجاز يونس وسيبويه في قول العرب:(إن خيرا فخير) وجهين الرفع والنصب ، وكذلك الحال في قول هُدْبَةَ بن خَشْرَم[(١)] :

فإنْ تَكُ في أموالِنا لا نَضِق بها ذِراعاً وإنْ صَبْرٌ فنَصْبِرُ للصَّبْرِ [(٢)]

كما فسر سيبويه الرفع على أنه فاعل لفعل محذوف فقال : «والنصب جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله :وان وقع صبر أو ان وقع صبرٌ أو ان كان فينا صبرٌ فانا نصبر.»[(٣)] ، ومثال حذفهما بعد لو ، قوله (ﷺ) : (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد) [(٤)] . و كذلك قول النعمان بن المنذر :

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلاَ [(٥)]

ذهب ابن السراج(٣١٦هـ) إلى تفسير النصب بأنه اسم لكان المحذوفة أو تقدير فعل أخر فيقول: «وقالوا: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر يراد إن كان خيرا، ومن العرب من يقول: إن خيرا فخيرا كأنه قال إن كان ما فعل خيرا جزي خيرا ،والرفع في الآخر أكثر لأن ما بعد الفاء حقه الاستئناف. »[(٦)]

اما الرفع فهو يرى إضمار كان واسمها فيقول: «ويجوز إن خير فخير على أن تضمر كان التي لها خبر وتضمر خبرها وإن شئت أضمرت كان التي بمعنى وقع ومثل ذلك قد مررت برجل إن طويلا وإن قصيرا ولا يجوز في هذا إلا النصب.»[(٧)]

وذهب ابن مالك(٦٧٢هـ)إلى أن هذا كثير في كلام العرب سواء كان نثر الكلام ونظمه ، وعد من ذلك ما نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم :(**الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بعَمَلِهِ إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ**) [(٨)] ،وذلك على تقدير : إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرا فجزاؤه شر.

ومن النظم قول الشاعر-وهو النابغة الذبياني[(٩)]:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّة كُلُّهَا إِنْ ظَالِما فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُوْما [(١)]

---

(١) وله أيضا في :معاني القران للفراء :١٠٥/٢، الكامل :٧١/٤، الفائق:٢ / ٢٤٢، أمالي الشجيري: ٢٣٦/٢، المغني: ٣٩٨/١ ،شرح شواهد المغني للسيوطي :ص٢٣٦، ٧١٥، شرح أبيات المغني للبغدادي: ٢٣٤/٥.
(٢) ينظر : الكتاب:٢٥٩/١-٢٦٠.
(٣) الكتاب :٢٥٩/١-٢٦٠.
(٤) مسند أحمد :٣٧ / ٤٩٨برقم:(٢٢٨٥٠) ،صحيح البخاري : ١٣ / ٤٢ برقم: (٥١٣٥) .
(٥) له في الكتاب: ١/ ٢٦٠، الأغاني: ١٥/ ٢٩٥، والدرر :٢/ ٨٢، و والمقاصد النحوية: ٢/ ٦٦، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل :١ / ٢٩٤، وشرح ابن يعيش :٢/ ٩٧، شرح الرضي: ٢ / ١٤٦، والمغني : ١/ ٦١.
(٦) الأصول :٢٤٨/٢.
(٧) الأصول :٢٤٨/٢ .
(٨) قال عنه المحقق محمد فؤاد عبد الباقي :(لم أقف على هذا الحديث) شواهد التوضيح: ص ٧١،الحاشية ،ولكن هناك أحاديث في نفس المعنى كما في قوله: (ﷺ): (إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا) المعجم الكبير للطبراني: ١٥ / ٤٦٤.
(٩) ديوانه:١٣١، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٤، أوضح المسالك:١ /٢٥٨،وقطر الندى:ص١٨٦، والتصريح : ١٩٣/١ ،والهمع : ١/ ١٢١، والدرر اللوامع: ١/ ٩٠.

اما المرادي (٧٤٩هـ)فذهب إلى أنه يجوز في ذلك أربعة أقوال:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أرجح هذه الأقوال ؛وذلك لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء والأمران كلاهما كثير مطرد.

والثاني: عكسه، وهو أضعفها؛ لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد (إن) وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. (ولذلك) لم يذكره سيبويه.

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان. (٢)

وكذلك ذهب الجامي(٨٩٨هـ): « وقد يحذف عامله (أي : عامل خبر كان ، وهو (كان) لا خبر كان وأخواتها لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا (كان) ، وإما اختصت بهذا الحذف . . . لكثرة استعمالها. »(٣)

٢ -حذف كان وأسمها وخبرها:

اختصت كان عن بقية أخواتها بخصائص كثيرة منها جواز حذفها في مواطن كثيرة مع معموليها أو معا اسمها أو وحدها. وذلك بعد ان المصدرية .

فقد ذهب يونس وسيبويه إلى حذفها وخبرها في قولهم : (أما أنت منطلقاً أنطلق معك)، فتكون على تقدير: (لأنْ كنتَ مُنطلقاً انطلقتُ). (٤)

فحذف "كانَ" لذلك المعوضة بـ(ما) ،والمدغِمَة مع النونُ من "أن" في الميم من "ما" فصار(أمَّا) و(أنتَ) هو الضمير الذي كان مقدرا فيها أظهر بعد الحذف .

قال أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) :«أن هذه هي االناصبة للفعل وما عوض من الفعل ،وأنت مرتفع بالفعل الذي صار (ما) عوضا منه، وهو (كان)، والتقدير :أن كنت منطلقاً، إلا أن (ما) لما صار عوضا من الفعل ،لم يجز ان يجتمع الفعل معه، كما لا يجوز أن يدخل فعل على فعل. »(٥)

وذهب أبو البركات الانباري(٥٧٧هـ) إلى موافقة يونس وسيبويه تقديرها بعد (ما) وأحتج على ذلك بقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع(٦)

والتقدير هنا : (أن كنت ذا نفر فحذف الفعل) واستدل على أن (ما) هنا عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العوض. (٧)

يرى المرادي(٧٤٩هـ) أن الحذف واجب فقال وعلة ذلك عنده أنه لا يجمع بين العوض والمعوض. (٨)

---

(١) ينظر : شواهد التوضيح: ص ٧١،و السير الحثيث:ص٢٨٣.
(٢) ينظر : توضيح المقاصد: ٥٠١/١.
(٣) الفوائد الضيائية :٤٣٢/١-٤٣٣.
(٤) ينظر : الكتاب : ١٠١/٣ ،وأوضح المسالك: ١/ ٢٦٥.
(٥) التعليقة :٢٠٩/٣ .
(٦) البيت له في ديوانه: ص١٢٨، والاشتقاق :ص٣١٣، وشرح شواهد الإيضاح:ص٤٧٩، ولجرير في ديوانه: ١/ ٣٤٩، والكتاب:٢٩٣/١، وشرح ابن يعيش: ٢/ ٩٩، والخصائص:٢/ ٣٨١، والمقاصد النحوية: ٥٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية: ص١٤٧ ،والهمع:١/ ٢٣، وتخليص الشواهد:ص٢٦٠.
(٧) ينظر : الإنصاف :١/ ٧١.
(٨) ينظر : توضيح المقاصد :٥٠٤/١.

وذهب ابن هيطل (٨١١هـ) إلى الحذف فقال شارحا كلام ابن الحاجب:« ويجبُ الحذفُ في مثلِ: (أمَّا أنْتَ مُنْطلِقًا انْطَلَقْتُ) أي: لأنْ كُنْتَ.

فحُذِفتِ (اللاَّمُ) حذفًا قياسيًّا، ثُمَّ حُذِفَتْ (كانَ) اختصارًا، فوجبَ رَدُّ المُتَّصِلِ مُنفصِلاً، لِتَعذُّرِ الاتِّصَالِ، وزيدت (مَا) بعدَ (أنْ) في موضعِ (كانَ)، عِوضًا عنها، ودلالةً عليها، فصارَ الكلامُ: أمَّا أنتَ مُنطلِقًا انطلقَتُ.»[1]

وجوز الكوفيون كون (إنْ) شرطية بمعنى (إن) المكسورة واحتجوا في ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ ﴾ المائدة: ٢ إن فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد.[2]

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى ﴾ (البقرة: ٢٨٢). قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر:

أَتَغْضبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حزَّتا   جِهاراً ولم تَغْضَبِ لِقَتْلِ ابن خازِمِ [3]

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية.[4]

٣ ـ جاء بمعنى صار:

من البديهي ان (جاء) فعل ماضي تام إلا انه قد يأتي بمعنى صار في قولهم :(ما صارت حاجتَك) برفع حاجتك، فقد روى يونس ذلك عن شيخه رؤبة قال سيبويه : « وزعم يونسُ أنه سمع رُؤبة يقول : (ما جاءتْ حاجتُك فيرفَع). »[5]

وأشترط سيبويه بأنها لا يجوزان تأتي إلا بلفظ التأنيث كما في قراءةُ بعض القرّاء لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قالُوا وَاللَّهِ رَبِّنا ما كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (الأنعام: ٢٣)[6] وقراءة بعضهم :﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فاعِلِينَ ﴾ (يوسف: ١٠)[7] بإبدال الياء تاءا في (يلتقطه).[8]

---

(١) معونة الطالب: ص٩١.
(٢) ينظر : شرح الرضي :٤/ ٣٧.
(٣) وهو لزيد بن رزين في شرح شواهد المغني للبغدادي: ١/ ٤٣٦، وله أو لرجل من محارب في ذيل سمط اللآلي: ص٤٩، وبلا نسبة في المحتسب: ١/ ٢٨١، والخزانة : ١٠/ ١٤٤، والدرر: ٤/ ١٠٧.
(٤) ينظر: الجني الداني: ص٢٤٨.
(٥) الكتاب: ٥١/١.
(٦) وهي قراءة :ابن كثير ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم، وينظر : السبعة :ص ٢٥٤، حجة القراءات :ص٢٤٣،الكشف :٤٢٦/١،معجم القراءات :٤٠٤/٢.
(٧) وهي قراءة : الحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبو رجاء، وابن ابي علبة و ينظر :أعراب القراءات السبع وعللها:٣٠١/١،البحر المحيط : ٣٠٥/٥، اتحاف فضلاء :ص٢٦٢، معجم القراءات :١٨٨/٤.
(٨) الكتاب: ٥١/١.

فيكون النصب على أن ما استفهامية في محل رفع مبتدأ، و(جاءت) فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر وحاجتك خبر. والتقدير أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها. وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً. (١)

ذهب الرماني (٣٨٤هـ): إلى تشبيها بقولهم : (من كانت أمك) من وجهين :

الأول : فحمل الضمير المستتر في (كان) على (من) .

والآخر : التأنيث حملا على (من) بالتأويل . (٢)

أما هل يجوز إن تعد جاء دائماً بمعنى صار فالحق لم يذهب احد من النحويين بالقول على أنه يجوز القياس عليه يقول ابن السراج(٣١٦هـ):«فقاسوا عليها كما حكى سيبويه: ما جاءت حاجتك أي صارت على جهة الشذوذ، فالشاذ محكي ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه، وأما أن يكونوا تأولوا أنه لغو وليس بلغو لشبهة دخلت.»(٣)

وذهب الرضي إلى عد (جاء) من الملحقات بكان وأخواتها وكذلك الخوارج، قالوه وقد نقل عن بعضهم أنه مطرد وعلى هذا فيمكن ان يقاس عليه ،وكذلك (قعد) قول الأعرابي: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، أي صارت، ونقل عن أبي محمد، القاسم بن أحمد الأندلسي (٦٦١هـ): لا يجوز هذين الفعلين (جاء، وقعد)،إلا قي الموضع التي استعملتهما فيه العرب.(٤)

وقد رفض د عدنان الدليمي ان تكون هذه الأفعال مطردة فقال : (أورد سيبويه (جاءت) بمعنى صار وعملها عمل كان في موضع لا يتعداه، إنما هو كالمثل وذلك قولهم: ما جاء ت حاجتك فكأنه قال :ما صارت حاجتك إذ ادخل التاء في(جاءت)إذ كان الخبر مؤنثا وهو الحاجة ،وقد ورد عن كثير من العرب قولهم: (ما جاءتْ حاجتَك) فيكون عندئذ ما خبرها وحاجتك اسمها .)(٥)

وذهب ابن فلاح (٦٨٠هـ)إلى احتمالية إن تكون (ما) نافية ويكون اسمها يعود على سابقاي ما جاءت الغزارة حاجتك إي قدر حاجتك .(٦)

---

(١) ينظر : شرح الأشموني :١ / ١١٥.
(٢) ينظر : شرح الرماني :١/ ٢٢٦-٢٢٧ .
(٣) الأصول : ٣٥١/٢.
(٤) ينظر : شرح الرضي :٤ / ١٨٧.
(٥) النواسخ في الكتاب:ص٥٥-٥٦.
(٦) ينظر : المغني في النحو:١٣/٣.

ثانياً: الأدوات و الحروف

مجيء (أم) المنقطعة مع(هل):

(أم) حرف مهمل وله دلالات، وذكر المرادي (٧٤٩هـ) لها أربع أقسام :

(١) أم المتصلة، وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحوقوله تعالى: ﴿ **سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾(البقرة :٦).

(٢) أم الزائدة. ذهب أبو زيد إلى أن أم تكون زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾ (يونس :٣٨) . وذكر الحريري أن بعض أهل اليمن يزيد أم في الكلام، فيقولون: أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب.

(٣) أم التي هي حرف تعريف، في لغة طيىء، وقيل لغة حمير. وجاء في الحديث: (ليس من امبر أم صيام في امسفر) (١)، وتكون الميم عندهم بدل من اللام.

(٤) والأخيرة هي (أم) المنقطعة. وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين. واختلف في معناها، فذهب البصريون إلى: أنها تقدر بـ (بل)والهمزة مطلقاً. و ذهب آخرون : إنها تقدر بـ (بل) مطلقاً. وذكر ابن مالك أن الأكثر في دلالتها على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط. ولكونها قد تخلو من الاستفهام .

و تدخل المنقطعة على كل أدوات الاستفهام، ما عدا الهمزة. نحو: (**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ**) (الرعد :١٦) ، " أم ماذا كنتم تعملون " . وهو فصيح كثير. وقد زعم بعضهم أنه قليل جداً ،وهذا وهم ؛ لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد. وقدر بعضهم أم هذه بالهمزة وحدها، في قوله تعالى " أم اتخذوا من دونه أولياء " . (٢)

ويذهب أبو عبيدة إلى أن "أم" المنقطعة على ثلاثة أوجه

(١) دالة على الإضراب وحده.

(٢) دالة على الاستفهام وحده.

(٣) دالة على الإضراب والاستفهام معا.

ويذكر بعض العلماء: أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء "أم"؛ للدلالة على الإضراب وحده، وإنما الخلاف في تسميتها؛ هل تسمى منقطعة أو لا؟. (٣)

---

(١) لم أجد له في كتب الحديث بهذه الرواية بل بـ «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»ينظر : سنن أبي داود : ٢/ ٣١٧،وسنن النسائي: ٤/ ١٧٤.

(٢) ينظر : الجنى الداني :ص٢٠٤ وما بعدها .

(٣) ينظر : المغني :ص ٦٦، شرح التصريح: ٢/ ١٤٤، ورصف المباني: ص٩٣.

ذهب يونس[١] وسيبويه إلى مجيء (أم) المنقطعة مع(هل) كما في قالوهم: (هل تأتينا أم هل تحدثنا) قول الجحاف السلمي:

أَبا مالِكٍ، هلْ لُمْتَني مُذْ حَضَضتَنِي عَلَى القَتْل أَمْ هلْ لامَني منكَ لائِمُ؟ [٢]

وكذلكما سمعه سيبويه من قول من العرب: (أم هل لامني لك لائم) ،

ثم قال :« فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه، وأما الذين قالوا: أو هل فإنهم جعلوه كلاماً واحداً»[٣]

فهي هنا تفيد الإضراب المحض ،وهو الذي لا يتضمن استفهامًا مطلقًا؛ لا حقيقيًا ولا إنكاريًا؛ قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ** ﴾ (الرعد: ١٦) ، أي: بل هل تستوي الظلمات؛ ولا يصح أن يكون التقدير: بل أهل تستوي الظلمات؛ لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . [٤]

والقصد من قوله: (على كلامين) يريد أن: في الكلام جملتين:

فأما الأولى : الجملة التامة بعد هل وهي قوله : (لُمَتْنَي مذ حَضَضتَني على القتل) .

والأخرى : الجملة التي بعد (أم) وهي قوله : (هل لامني لك لائمُ) .

وليس بين الجملتين عطفا بـ(أم) ولا يكون بين الفعلين عطفا ،لان (أم) ، إذا أريد بها ان تكون عاطفة لما بعدها من اسم أو فعل على ما قبلها، لابد من ان تكون مع همزة الاستفهام لا مع (هل) ولا تكون للتسوية الا معها . [٥] ومن ذلك قول الشاعر :

أقاطنٌ قوم سَلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا إنْ يَظْعَنوا فَعجيبٌ عيْشُ مَنْ قَطَنا [٦]

يرى الزبيدي(١٢٠٥هـ)أنها متى ما دَخَلَتْ تبطَلَ معنى الاستفهام الذي تؤديه (هَلْ) كما في قولُ الجَحّافِ ابن حَكِيم ، وسبب دخَولها على هَلْ لأَنَّها ستخُرجٍ من كلامٍ إلى كَلامٍ فلهذا السبب دَخَلَت على هَلْ فَقُلْتَ أَمْ هَلْ ولم تَقُلْ أَهَلْ . [٧]

---

(١) لم يذكر يونس في طبعة هارون ينظر :ص ٣/ ١٧٦-١٧٧، وقد ذكرد عبد السلام هارون :ان يونس مذكور في نسخة (ط) ، وهي نسخة مطبعة ديرنبورغ ، وهي الطبعة التي اعتمد عليها في المقابلة . كما ذكره ابن خروف في شرحه للكتاب: ص ٢٧١.
(٢) الجمل للخليل: ص٢٥٣، معاني القرآن ــ للأخفش :٢ / ٣٥، الصناعتين ٨٧/١، طبقات فحول الشعراء:٢ / ٤٨١ ،حروف المعاني- للزجاجي: ص ٤٩،الشعر والشعراء:١ / ١٠٣ ،الهمع :١٣٣/٢ ،والدرر:١٧٨/٢.
(٣) الكتاب : ٤٨٦/١ ط بولاق ،و ط أيميل : ٣٠٠/٣.
(٤) ينظر : النحو الوافي :٣ / ٦٠١.
(٥) ينظر : شرح أبيات سيبويه -لابن السيرافي: ٤٢/٢.
(٦) لم ينسب إلى قائل معين، ينظر : وشرح التسهيل ١/ ٢٦٩، وشرح ابن الناظم: ص٧٥، وقطر الندى: ص٣٩، ١٦٠ ، وتخليص الشواهد :ص١٨١ والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢.
(٧) ينظر : تاج العروس: ٢٥٢/٣١.

إعمال إذن وإلغؤها:

" إذن " كما هو معروف عند النحاة هي حرف جواب وجزاء ونصب ، وهي ناصبة بنفسها لا بـ (أنْ) مضمرة بعدها على الصحيح نصبها للفعل المضارع، بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع الواقع بعدها دالاً على الاستقبال . فإن دل على الحال رفع، كقولك لمن يحدثك: إذا أظنك صادقاً.

الثاني: أن تكون إذن في صدر جملة الجواب. فإن كان غير ذلك ألغيت ، نحو: أكرمك إذا. وأن توسطت، وافتقر ما قبلها لما بعدها مثل أن تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه - وجب إلغاؤها، أيضاً كالمتأخرة.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين المضارع فاصل غيرُ القسم أو النداء أو " لا " النافية. فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، نحو: إذا زيد يكرمك. وإن فصل بالقسم لم يعتبر، نحو: إذن، والله، أكرمك. [١]

أجاز سيبويه الوجهين إعمال وإلغاء(إذن) في قولنا: إن تأتني آتك وإذن أكرمك فرجح النصب موافقا شيخه فقال:« إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول وإن جعلته مستقبلاً نصبت وإن شئت رفعته على قول من ألغى وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك فإذن أفعل إذا كنت مجيباً رجلاً »[٢]

ووجه الإلغاء ورفع الفعل على اعتبار كون "إِذَنْ" ما بعد العاطف الذي ربط حرفه بين الجملتين ،وبسبب هذا الربطِ أصبح الكلام بعضه ببعضٍ، فصارت "إِذَنْ" بذلك متوسطةً ففقدت أجد شروط إعمالها .

والإعمال وهو نصب الفعل باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة، والفعل فيها بعد (إِذَنْ) غير معتمد على ما قبلها، وتكون "إِذَنْ" على هذا الوجه لها الصدارة في الكلام، لذلك فهي عاملة مع استيفاء الشرطين الآخرين.

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد :٣ / ١٢٣٩،الجنى الداني :ص ٣٦١-٣٦٢، التحفة الوفية : ٢١ .
(٢) الكتاب: ١٥/٣.

وقد خرّج النحاة القراءة الشّاذة في قوله تعالى : ﴿ **فإذاً لا يُؤتُوا النَّاسَ نَقِيراً** ﴾ [١] (النساء : ٥٣) ،على ذلك [٢]، وقولِهِ: ﴿ **وَإذا لايَلْبثُوا خَلْفَكَ إلاّ قَليلاً** ﴾ [٣] (الإسراء : ٧٦).[٤]

يقول الفراء(٢٠٧هـ) في ذلك :« وإذا رأيت الكلام تامّا مثل قولك: (هل أنت قائم؟) ثم قلت: (فإذا أضربك)، نصبت بـ(إذَنْ) ونصبت بجواب الفاء ونويت النقل. وكذلك الأمر والنهى يصلح في إذا وجهان: النصب بها ونقلها. ولو شئت رفعت بالفعل إذا نويت النقل» [٥]

اما الرضي(٦٨٦هـ) فأجاز ثلاث أوجه :

الأول :الجزم وهو الأقوى على أنه معطوف على الفعل المجزوم.

والثاني : والنصب على الاستئناف، وعطف إذن مع الفعل، وهما كالجملة الشرطية.

والأخير : والرفع على إضمار المبتدأ بعد (إذن)، أي: إذن أنا أكرمك. [٦]

إعمال إذن مطلقا :

من المعروف عن (إذَنْ) أنها جوابٌ وجزاءٌ، نحو: أتيك، فتقول: (إذنْ أُكرمَك)، وقد تأتي جواباً فقط ،نحو: أجيئك، فتقول: إذنْ أظنُّك صادقاً، وهي ناصبة بنفسها لا بـ (أنْ) مضمرة بعدها [٧].
وهي لا تعمل الا بشَرْوط:

(١) أنْ تكونَ مُصَدَّرَةً .

(٢) الفعلُ بعدها مستقبلٌ، فإنْ كان حالاً لم تعملْ، نحو: إذن أكرمُك الآن .

(٣) ألا يفصل، بينهما وبين الفعل، بغير القسم . [٨]

أجاز يونس و سيبويه إعمال إذن دون الشروط إذا كانت جوابا قال سيبويه :«وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : (إذن أفعل ذاك) في الجواب فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعدن ذا ولم يكن ليروي إلا ما سمع جعلوها بمنزلة (هل) و(بل) .»[٩]

قال الأعلم(٤٧٦هـ) في بيان ذلك : « وجاز ذلك فيها لأنها حرف جواب يكفي من بعض المتكلم كما تكفي (نعم)،و(لا)من كلامه .»[١]

---

(١) وهي قراءة ابن مسعود(ﷺ)، ينظر: مختصر شواذ القراءات :ص ٢٩، ومعاني القرآن– للفراء: ٢٧٣/١، والكشاف : ٢٧٤/١، والبحر المحيط :٢٧٣/٣. ولابن عباس (ﷺ) إعراب القرآن– لابن سيده :٣ / ٢٨٢.
(٢) ينظر :معاني القرآن للفراء :٤ / ٢٥، المحرر الوجيز :٣ / ٤٩٤، البحر المحيط : ٦ / ٤٨.
(٣) وهي قراءة أبيّ بن كعب (ﷺ)، كما نُسبت لابن مسعود(ﷺ)،ينظر: مختصر شواذ القراءات :ص ٢٧، ٧٧، والكشاف: ٣٧١/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٦٢/٥، والبحر المحيط :٦٦/٦.
(٤) ينظر : المقتضب: ١٢/٢،وإعراب القرآن – للنحاس:١ / ٤٦٣، الكشاف : ١ / ٥٥٤، تفسير الرازي : ١٠ / ١٠٦، شرح الكافية الشافية: ١٥٣٦/٣ و شرح الأشموني :٢٨٩/٣.
(٥) معاني القرآن للفراء :٤ / ٢٥
(٦) ينظر : شرح الرضي:٤٧/٤.
(٧) ينظر : التحفة الوفية :ص ٢١ .
(٨) ينظر : المرتجل : ص ١٩٦،الجنى الداني :ص ٣٦١.
(٩) الكتاب : ١٦/٣.

وفسر أبو حيان(٧٤٥هـ) إهمالها لأنها خرجت من باب(أن) و(كي) لأنك في قولك : (إذن أظنه صادقا) و (إذن أخالك كاذبا) تخبر أن تلك الساعة في حال ظن لا على اليقين ،والفعل بعدها غير واقع وليس حديثك فعل ثابت، فخرج عن نواصب الفعل المضارع وصارت بمنزلة (إنما) أي زال اختصاصها فزال عملها، ولو كان الكلام على وجه اليقين قلت: إذن أظنك تريد ان تخبره ان ظنك سيقع لنصبت وكذلك إذن يضربك ،إذا أخبرت انه في حال ضرب لم ينقطع.(٢)

ورفض ابن السيد (٥٢١هـ)«هذا على الإطلاق غير صحيح حتى يقيد ذلك بان يقول :إذا ابتدأت بإذن لم يكن الفعل ولم يمن الفعل فعل مال ، لأن فعل الحال لا تعمل فيه العوامل ،وهي في الأفعال بمنزلة المبتدأ في الأسماء» (٣)

إسناد الضمائر إلى أسماء الأفعال :

نقل سيبويه عن شيخه يونس أنه سمع من العرب من يقول (عليكني) من غير تلقين اتصال الهاء بـ(عليك) على أنهم أجازوا دخول ضمائر النصب على أسماء الأفعال كـ(رويد) ومع دخول الكاف على أسماء الأفعال، فتقول على ذلك:(عليكه) و (عليكني) ، وعلل لذلك ان قولهم : (عليك إياه) ولا(رويد إياه) صعبة في نطقها أصعب من قولهم : (عليكه) و (عليكني) . (٤)

ونقل المرادي (٧٤٩)عن الفراء (٢٠٧هـ) انه سمع من بعض بني سليم (مكانكني) يريد : (انتظرني في مكانك). (٥)

وأجاز السيرافي(٢٦٨هـ) ذلك الا انه رجح الفصل إذ قال: « وبعدهما عليك، وهي أقوى في الفصل، ويجوز: عليكه، وعليكني وعليك به، وعليك بي ،وعليك إياي»(٦).

وعلل لذلك بأن الإضافة إلى الكاف جعلت أسماء الأفعال أكثر شبهها بالمصدر المضاف منه إلى الفعل ،وقد جاز في المصدر الفصل والوصل كما في قولهم : (ضربك إياي وضربكني). (٧)

وأجاز الأعلم (٤٧٦هـ) في ذلك الوجهين:« يجوز: عليكه ، وعليك إياه ،وإنما جاز انفصال الضمير، لأنه بالإضافة إلى الكاف قد أشبه المصدر المضاف نحو ضربك إياي وضربكني» (٨)

أما الرضي(٦٨٦هـ) فقد قاس اسم الفعل على الفعل في دخول الضمائر على أسماء الأفعال فكما أنه واجب في الفعل كذلك يجب في اسمه فكما تقول: (تراكها من إبل تراكها)، يمكن ان تقول: (رويده، وحيهله) ،وعبر عن ذلك بقوله: (فالاتصال به واجب مع الإمكان، وكذا يجب الاتصال

---

(١) النكت : ٣١٤/٢.
(٢) ينظر : الارتشاف: ١٩٦/٢.
(٣) الحلل : ص٢٦٥ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .
(٥) ينظر : توضيح المقاصد :١ / ٣٨٧.
(٦) شرح السيرافي : ١٢٢/٣-١٢٣.
(٧) ينظر : المصدر نفسه .
(٨) النكت:٢٦٩/٢ .

باسم الفعل) وعلل لذلك بقوله : « وإنما وجب الاتصال في القسمين، لما ذكرنا من أن المنفصل لا يجئ إلا عند تعذر المتصل» .[١]

وعلل الصبان(١٢٠٦هـ) ذلك كونها متعدية فقال: «(كغيرهما من أسماء الأفعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالاً متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني أي انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملاً لها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال. » [٢]

تشبيه كم الخبرية بـ(ربَّ):

ذهب يونس و سيبويه إلى أن (كم) الخبرية تعمل في ما تعمل به (رب) قال سيبويه: «واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب.» [٣] وعلل سيبويه لذلك بأن المعنى فيهما واحد إلا أنهما يختلفان بأن (كم) اسم بخلاف (رب) ، والتي هي حرف بمنزلة (من)، واستدل على ذلك بقول العرب: (كم رجل أفضل منك) إذ إن (أفضل) هي خبر لـ(كم) . [٤]

ويرى أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) أنهما يتشابهان في عدة وجوه :

(١) في أنهما يقعان في صدارة الكلام .

(٢) وفي أنهما لا يدخلان الا على نكرة .

(٣) وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما لا بد ان يدل على أكثر من واحد. [٥]

وقد شبه النحويون (كم) الاستفهامية بالهمزة و(هل) فبنوها وأما الخبرية فقد شبهوها بـ(رب) فبنيت لذلك ، مما يلاحظ على هذا التشبيه تشبيها معكوسا إذ ؛ لأن (رب) للتقليل و (كم) للتكثير ، فهي كما يرى الأنباري (٥٧٧هـ) أنها نقيضة ، وعلل ذلك بان العرب يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . [٦]

جواز الفصل بين (كأين) ومميزها:

ذهب يونس إلى جواز الفصل بين كأين ومميزها ووافقه سيبويه في قولهم:: (كأين رجلا قد رأيت) ، و(كأين قد أتاني رجلا) ،وكذلك قال عز وجل: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ** ﴾ (الحج: ٤٨) و(محمد: ١٣) و (الطلاق: ٨)وقال عمرو بن شأس [٧]:

---

(١) شرح الرضي : ٤٣٢/٢.
(٢) حاشية الصبان : ١ /٢٦٧ .
(٣) الكتاب : ١٦١/٢.
(٤) ينظر : الكتاب : ١٦١/٢.
(٥) التعليقة :٣٠٠/١ .
(٦) ينظر : أسرار العربية : ص ٥٠.
(٧) البيت له في :شرح أبيات سيبويه للسيرافي:٤١٧/١، وتحصيل عبن الذهب :٢٩٧/١،ولم ينسب :الكامل :٣/ ٢٣١، سر صناعة الإعراب :١/ ٣٠٦، البحر المحيط :٣/ ٥٦، الهمع :٣٥٧/٢.

وكائِنْ رَدَدْنَا عنكُمُ مِنْ مُدَجِّجٍ   يجِئُ أَمامَ الأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا (١)

قال النحاس(٣٣٨هـ) في شرحه للشاهد: «هذه حجة في (إن كائن) عملها عمل (كم) من كذا أو كذا أو ذلك إذا قلت: وله كذا أو كذا درهما ،إنما اردتمن الدراهم فلما أخرجت من نصبت الدراهم ،وكذلك كائن له مالا يريد من مال ،لان معناها كم والرديان ضرب من المشي». (٢)

ذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ)إلى أن معناها معنى كم قال: (وأما كأين فمعناها معنى كم الخبرية ، إلا ان تمييزها يلزمه (من) ، ويجوز الفصل بينهما وبينه بالجمل ، فتقول: كأين جاءني من رجل). (٣)

وأكثر ورود تميزها مجروراً قال الأشموني(٩٢٩هـ) كما في قوله تعالى : ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ** ﴾ (آل عمران: ١٤٦)، وكقوله تعالى:﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ (يوسف: ١٠٥) وعلى الرغم من ورد النصب لتمييز(كأين) في كلام العرب، ومما روي من النظم بالنصب كقول الشاعر(٤):

وَكائِنْ لَنا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ومِنَّةً   قَديماً ولا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ

وقول الآخر(٥):

اطْرُدِ اليَأس بالرَّجَا فَكَأيِّنْ   آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسر. (٦)

منع العطف بأدوات الاستفهام:

ذكر النحويون بعضا من الأدوات التي أختلف في كونها من حروف العطف أم لا ،غير أن سيبويه ذكر أن بعض النحويين قد أجازوا العطف بأدوات الاستفهام وتحديدا بـ(كيف) . وقد ذهب يونس إلى منع العطف بها، ووافقه سيبويه في ذلك معللا بأنها أداة استفهام ليس الا فقال:« وأمّا ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٌ فزعم يونسُ: أنّ الجرَّ خطأ، وقال هو بمنزلة أَيْنَ ومَنْ جَرَّ هذا فهو ينبغي له أن يقول: (ما مررتَ بعبد الله فلِمَ أخيه)، و(ما لَقيتَ زيداً مرّة فكَمْ أبا عمرٍو). »(٧)

---

(١) الكتاب: ٢/١٧٠-١٧١.
(٢) شرح أبيات سيبويه : ص١٢٩.
(٣) شرح الجمل: ٢/٥١،المقرب:ص ٣٤٢.
(٤) لم ينسب لقائل: شرح التسهيل:٢/١١٥، المغني:ص١٨٧،البحر المحيط : ٣/٦٥، الهمع : ١/٢٥٥، شرح أبيات المغني للسيوطي :٢/٥١٣ ،شرح أبيات المغني للبغدادي :٤/١٦٧،الدرر اللوامع : ١/١١٢،
(٥) وهو بلا نسبة إلى قائل معين في: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣،و المغني: ص٢٤٧، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٧٦، والارتشاف : ١/ ٣٨٦، وشرح التصريح: ٢/ ٢٨١، والهمع : ١/٢٥٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٧ .
(٦) ينظر : شرح الاشموني : ٤/٨٥.
(٧) الكتاب : ١/٤٤١ .

وقال د حسام النعيمي في تفسير ذلك: « وذكر سيبويه سببا أخر لمنع العطف بأدوات الاستفهام نقله كذلك عن يونس ،وهو إن أدوات الاستفهام يجوز إن يبتدئ بها ولا تكون إلا على كلام. »(١)

ولم ينسب سيبويه هذا القول إلى أحد وقد نسب ابن عصفور(٦٦٩هـ)هذا القول للكوفيين ،إذ إنهم وزادوا في أدوات العطف إضافة لها : (هلاّ) و(أَينَ) ، ومستدلين في ذلك بقول العرب:(ما أكلتُ لحماً فكيفَ شحماً)، و(ما يَعجبني لحمٌ فكيفَ شَحم)، و(لقيتُ زيداً فأَينَ عَمراً)، و(ضربتُ زيداً فهلاّ عمراً)، وقالوا: فمجيء الاسم الذي هو بعد هذه الأدوات تابع للاسم المتقدم دليل على أنها للعطف. (٢)

ومما يلاحظ أن أدوات الاستفهام مقترنة بالفاء

ونقل أبو حيان (٧٤٥هـ) انه رأي هشام (٢٠٩هـ) فقال : « وإما كيف فذهب هشام إلى أنها حرف نسق، وزعم إن لا ينسق بها إلا عند النفي وأجاز : (مررت بزيد فكيف عمرو) .»(٣)

وخطأ ابن عصفور(٦٦٩هـ) هذا القول؛ لأنه لم يرد من ذلك الا مجروراً فقال :« قلت: وهذا خطأ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأةٍ؟ ولا يقولون: فكيفَ امرأةٍ، فدلَّ ذلك على أنها ليست بعاطفة، وَأَنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أَو منصوباً محمول على إضمار فعل، فكأنّك قلت: فكيفَ آكلُ شحماً؟ و فكيف يُعجِبُني عمروٌ؟ وفأَين أَلقى عمراً؟.

وأَما فأَينَ عمرو؟ فعمرو مبتدأ وأَين في موضع خبره فكأَنّك قلت: فهلاَّ لقِيتُ عمراً وفهلاّ جاء عمروٌ فإن قيل: فهلا قلت: فكيف امرأةٍ. »(٤)

وذهب أبو حيان (٧٤٥هـ) مذهبهما ورفض رأي هشام (٢٠٩هـ) في أنها عاطفة فقال : «هذا رديء لا تتكلم به العرب، وزعم يونس إن الجر به خطا. » (٥)

همزة (ال) همزة وصل:

(ال) التعريف حرف ثنائي أختلف علماء البصرة فيه فقد ذهب بعضهم أن همزته هي همزة وصل ،وذهب فريق آخر إلى أنها همزة قطع .

فقد ذهب سيبويه المذهب الأول ونسب ذلك إلى شيخه يونس، وكذلك إلى أبي عمرو بن العلاء فـ(ال) ليس حرفا واحدا إنما حرفان منفصلان كما إن ألف الاستفهام في قولهم: (أ أريد)

---

(١) التوابع في الكتاب : ص٦٧.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٩/٢.
(٣) الارتشاف : ٦٣٢/٢.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٩/٢.
(٥) الارتشاف : ٦٣٢/٢.

منفصلة. وان اللام وحدها هي حرف التعريف، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن. [١]

أما الخليل فقد ذهب المذهب الآخر فهي حرفٌ واحد كـ(قد) قول الرجز:

دَعْ ذَا وعَجِّل ذا وألحقْنا بِذَلْ　　　بالشحم إنَّا قد مَلْلَناهُ بَجَل [٢]

هي ههنا تشبه قول الرجل والذي يتذكر (قدي)، فيقول: (قد فعل ولا يفعل) . [٣]

ويرى د. فخر قباوة ان الخليل استند في أمور[٤] :

(١) الفرار من القول بالزيادة والنقصان ؛لأنه غير متصرف حتى يزاد وينقص فيه .

(٢) إن همزة الوصل مكسورة أبدا ،وأما همزة (ال) في مفتوحة .

(٣) إنهم نقلوا حركة همزة (الأحمر) إلى اللام في قولهم (لَأحمر) فيثبتونها مع تحريك ما قبلها ،فلو كانت زائدة لتوصل للنطق بالساكن ولم يثبتوها لعدم الحاجة إليها .

(٤) استدل بقول عبيد بن الأبرص:

يا خَليلَيَّ أرِبَعا وَاستَخبِرا الْ　　　مَنزِلِ الدارِسَ مِن أَهلِ الحَلالِ

مثلَ سَحْق البُردْ عفَّى بعدك الْ　　　قطر مغناه وتأويبُ الشَمَاَل [٥]

إذ وقف عليها الشاعر في التذكير .

(٥) استدلاله برجز غيلان إذ وقف على (ال) ثم أعاد الكلمة بالكامل.

كذلك يجوز إثباتها في القسم والنداء واستدل بقولهم: (يجوز وصل ألف الله في القسم والنداء وحذف ألفها في القسم) . [٦]

وأحتج المالقي (٧٠٢هـ) لسيبويه وشيوخه أن الالف تسقط في درج الكلام كما نسقط أي همزة وصل ،ولو ثبتت في موضعها فما كانت الا ألف قطع ،وأما لفظ الجلالة فقد اختص بقطع همزته لكثرة استعماله وتعظيمه كما توصلوا لندائها مباشرة دون (أيها). [٧]

وقد وجه المرادي (٧٤٩هـ) فتح الهمزة بأنها تفتح في موضعين في حرف التعريف وكذلك همزة (أيمن) . [٨]

---

(١) ينظر : الكتاب: ٣٢٤/٣ - ٣٢٥.

(٢) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر: ١/ ٢٤٥، والمقاصد النحوية: ١/ ٥١٠، وبلا نسبة في المقتضب: ١/ ٨٤، ٢/ ٩٤، واللامات: ص٤١، والمنصف: ١/ ٦٦ ، واللسان : ١٥/ ٦ ، والهمع :١/ ٧٩ .

(٣) الكتاب: ٣٢٤/٣ -٣٢٥.

(٤) مسائل الخلافية بين الخليل وسيبويه :ص٤١-٤٢.

(٥) له في ديوانه :ص١٢٠، والخصائص: ٢/ ٢٥٥، وشرح ابن يعيش : ٩/ ١٧، والمقاصد النحوية :١/ ٥١١، وبلا نسبة في المنصف: ١/ ٦٦، شرح الرضي :٣/ ٢٤١،توضيح المقاصد :١/ ٤٦٢.

(٦) شرح التصريح :١٨٠/١.

(٧) ينظر : رصف المباني :ص١٥٨.

(٨) ينظر : توضيح المقاصد :٣/ ١٥٥٦.

وأضاف ابن عقيل (٧٦٩هـ) تعليلا أخر بأنهم لو حركوها بالكسر فإنها ستلتبس بلام الجر، وإذا حركوها بالفتح ستلتبس بلام الابتداء، وإذا حركوها بالضم فستكون مما ليس له نظير في العربية، فلذلك سكنت اللام، وأبقيت على أصل وضعها، وجئ بهمزة الوصل قبلها.(١)

والذي أستند إليه المحتجون ليونس وسيبويه على أمور هي:

(١) سقوط الألف في درج الكلام .

(٢) أن سبب فتحها هو إنها متميزة عن غيرها من همزات التعدية بدخولها على الحروف .

(٣) قطعها مع النداء والقسم مع لفظ الجلالة فذلك يحتمل أمرين:

الأول : هو أن للفظ الجلالة خصوصية إذ إن لتعظيمه وتقديسه وكثرة استعماله جعلها تقطع.

والآخر : أن الهمزة فيها عوضا عن همزة (إله) فلما كثرة حلة محلها .

(٤) اما همزة: "آلذكرين" ففيها الإقتباس همزة الاستفهام بالخبر.

(٥) أن همزة الوصل تفتح في موضعين في حرف التعريف، وكذلك همزة (أيمن) .

ومما سبق يتبين أن همزة (ال) التعريف هي همزة وصل ،ولا يمكن عدها غير ذلك بحجة أنها قد تأتي متحركة في مواضع محددة لان خاصية اللغة تعتمد على الاطراد وما غيرها يعد شاذ .

إعمال أدوات الشرط إذا جُرت بحرف الجر:

من خصائص الأسماء المتميزة بها عن الأفعال هو دخول حروف الجر عليها ، بل هي من أكثر العلامات اطرادا إذ إن بعض الأسماء لا تقبل التنوين والكسر كما في الممنوع من الصرف ، وقد تدخل ياء النداء على الفعل لغرض التنبيه ،أما حروف الجر فهي تدخل على كل الأسماء ومنها أسماء الشرط.

لذلك فقد ذهب سيبويه إلى جواز دخول حروف الجر عليها ، فهذه الحروف لا تغير من حقيقة هذه الأسماء في شيء كما في قولهم :(على أي دابةٍ أحمل أركبه)،و(بمن تؤخذ أوخذ به) ونسب هذا القول إلى شيخيه الخليل ويونس، وهذا قياسا على أسماء الإستفهام فحروف الجر لم تغيرها، ألا ترى أنهم يقولون: (بمن تمر) و(على أيها أركب) فلو تغيرت عن الشرط تغيرت عن الاستفهام واحتج أيضا بقول ابن همام السلولي:

لمَّا تمكَّنَ دُنْياهُم أطاعهمُ　　　في أَيِّ نَحْوٍ يُميلوا دِينَه يَمِلِ (٢)

واستدل أيضا بأن الفعل إنما يتعدى إلى الاسم بالباء وغيرها من حروف الجر فالفعل إلى معموله أحيانا بحرف الجر وهذا لا يغير من حقيقة الفعل في شيء. (١)

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل:١/ ١٧٨.
(٢) بلا نسبة في : المحكم: ٧١/٧، اللسان : ٤١٤/١٣، شرح الأشموني : ١٤/٤، تاج العروس :٣٦/ ١٩٢.

وقد أجاز السيرافي(٣٦٨هـ) ذلك إذ عد (على)في قولهم :(على أي دابةٍ أحمل أركبه) ،والباء في قولهم : (بمن تؤخذ أوخذ به) في صلة فعلي الشرط (أحمل) ،و(تؤخذ)، فلذلك لم تبطل المجازاة.[٢]

أما ابن خروف (٦٠٩هـ) فقد رأى أن هذا أمر طبيعي؛ لأن الأسماء تدخل عليها حروف الجر وأسماء الشرط منها فقال: «الجزاء الباب بيّن في غاية البيان وموضوعه على أن حروف الجر تدخل على أسماء الشرط وتعمل فيها، وكذلك الأسماء تخفضها بالإضافة، وتعمل فيها فعل الشرط وكذلك في الاستفهام نحو بمن تمر؟ .» [٣]

وإلى ذلك ذهب ابن عصفور (٦٦٩هـ)فقال:« فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها نحو: بِمَنْ تَمْررْ أَمررْ بِهِ، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدّياً أو غير متعدَ. » [٤]

الأصل في الحروف الفتح:

ذهب يو نس وسيبويه إلى ان فتح الحروف هو الأص قال سيبويه :« والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوف، وثم. » [٥]

ومما يلاحظ هنا أن سيبويه لم يذكر لم يذكر أحدا من شيوخه.

الذي نسب هذا إلى يونس هو الزجاج(٣١١هـ) فقال: « الأصل في الحروف الفتح الا ان تجيء علة تزيله ؛لان الحروف الواحدة له حظ في الإعراب ،لأنه يقع في بداية الكلام...... . والذي قاله مذهب سيبويه ويونس والخليل ولأبي عمرو ومذهب النحويين الموثوق بعلمهم. » [٦]

يقول ابن جني : «رجع وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد عامته على الفتح إلا الأقلّ وذلك نحو همزة الاستفهام وواو العطف وفائه ولام الابتداء وكاف التشبيه .»[٧]

ويرى ابن عادل (بعد ٨٨٠هـ)أن الاصل في الحروف الأحادية الفتح ،وعلة ذلك عنده أنَّها يبتدأ بها والابتداء بالساكن غير وارد هذا هو الأصل الأوَّل مُحال فحرِّكت والضرورة تندفع بأخفَّ الحركات . [٨]

ها للتنبيه في قوله تعالى:﴿ ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ ﴾:

ذهب يونس وسيبويه إلى أن (ها) في قولهم: (ها أنت ذا) للتنبيه بمنزلتها في هذا يدلك على هذا قوله عز وجل : ﴿ **ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ جادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا** ﴾ (النساء: ١٠٩) وكذلك قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ** ﴾(البقرة: ٨٥)[١]

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣/٧٩-٨٠.
(٢) ينظر : شرح السيرافي :٣/٢٧٩-٢٨٠.
(٣) شرح الكتاب لابن خروف : ١/١٦٦.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور :٢/٢١٤.
(٥) الكتاب : ١/١٧ .
(٦) معاني القران وإعرابه :١/٤١.
(٧) الخصائص : ١ / ٧١.
(٨) اللباب :١ / ٣٦٢.

وإلى ذلك ذهب ابن عطية (٥٤٢هـ) في تفسيره للآية الكريمة فقال: «ها أنتم هؤلاء ،ها انتم هؤلاء وكرر هاء التنبيه تأكيدا»[٢]

ونقل السيوطي(٩١١هـ) في كتابه عقود الزبرجد أحاديث كثيرة تؤيد ذلك منها ما أسنده إلى النبي (ﷺ): (**هذا جبريل يحبنا ونحبُّه**)[٣] والمراد من كما يرى السيوطي به تعريف جبريل عليه السلام ولكنه أراد أن ينبه ،كأنه قال :الحاضر عندنا أنت ،والحاضر القائل كذا وكذا ،وكذلك الأمر في حديث الشفاعة: (**هَذِهِ الأنْبِيَاءُ قَدْ جَاءَتْكَ يَسْأَلُونَ**)[٤]، وحديث آخر :(**هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ**). [٥]،لم يكن المقصود منها الا التنبيه.[٦]

لولا حرف جر:

من المعروف أن الاسم الذي بعد (لولا) التي للامتناع مرفوع على الابتداء ، لا يجوز ان يقع بعدها إلا المبتدأ، ولكن يأتي بعدها ضمائر نصب أو جر كقولهم : (لولاي لتعبت)، و (لولاك لم أسرع) ، و (لولاها لجاع) . فكيف نعرب هذا الضمير الواقع بعد "لولا" ؟ فقد اختلفت النحاة فيها على مذاهب وهي كما يأتي [٧]:

(١) ذهب سيبويه ، ونسبه للخليل ويونس[٨] ، ومذهب جمهور البصريين [٩] أن (لولا) مغيرة عن بابها، وهي هنا حرف جر شبيه بالزائد، والضمير بعد مجرور لفظا في محل رفع مبتدأ ،وخبره محذوف في موضوع الكلام على إعراب الضمير. [١٠]

(٢) رأى الأخفش[١١] ،والفراء [١٢] ، وجمهور الكوفيين [١٣] أن (لولا) على بابها ، بعدها في محل رفع ، و قد استعير ضمير النصب والخفض لضمير الرفع . وعده ابن عقيل كذلك : " لأن فيه إقراراً لـ (لولا) على ما ثبت لها ، وعدم مخالفة الأصل بعدم متعلق الجار" [١٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب :٢/ ٣٥٥.
(٢) المحرر الوجيز: ١٢٣/٥
(٣) لم اجده ذكرا له في كتب الحديث .
(٤) لم اجده على هذه الرواية في المسند وانما بقوله :(هَذِهِ الْأَنْبِيَاءُ قَدْ جَاءَتْكَ يَا مُحَمَّدُ يَسْأَلُونَ) ينظر : مسند أحمد :٢٠ / ٢٠٩.
(٥) مسند أحمد :١٩ / ١٧٣ برقم :(١٢١٢٠)، صحيح البخاري :٢ / ٣٦٨ برقم : (٥٥٤٩)، صحيح مسلم :٦ / ٧٦ برقم :(٥١٩١) .
(٦) ينظر : عقود الزبرجد ١٦١/١-١٦٢.
(٧) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري:٨٠.
(٨) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٧٣ ، ٢٧٤.
(٩) نسبه إليهم الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٨٩ .
(١٠) ينظر : النحو الوافي :١ / ٢٢٢.
(١١) ينظر رأي الأخفش في : الكامل: ٢/ ١٨٧ ، والمقتضب: ٣/ ٧٣، و ابن يعيش: ٣/ ١١٨ ، وشرح التسهيل: ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٤٥ ، والمغني: ص ٢٧٢ .
(١٢) ينظر رأي الفراء في : معاني القرآن له ٢/ ٨٥،والتعليقة : ٢/ ٩١، والأزهية :ص ١٧٢ ، وشرح ابن يعيش :٣/ ١٢٢ ، والخزانة: ٥/ ٣٤٠ .
(١٣) نسبه الأنباري إلى جمهورهم في الإنصاف: ٢/ ٦٨٧.
(١٤) المساعد :٢/ ٢٩٤ .

(٣) أما الرأي الثالث فللكسائي [١] والذي وافق رأي الأخفش والفراء من إذ كون الضمير مرفوعا ،إلا لكنه خالفهما في العامل ، فالعامل فيهما فعل مقدر عنده ، و الابتداء عندهما . أن الاسم المرتفع بعد (لولا) فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام ،وتقدير الكلام : (لو لم يكن فعلي) . قال العكبري : الضمير لا موضع له ؛ لتعذر العامل وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل ، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل [٢].

قال العكبري أيضاً :" وممكن أن يقال : موضعه نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب ،و لا يلزم من ذلك أن لا يكون له عامل مخصوص " [٣] .

قال سيبويه: « وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت كما قال سبحانه : ﴿ **لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴾ (سبأ: ٣١)، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى　　بأَجْرامه من قُلّةِ النبق مُنْهَوِي [٤]

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس .» [٥] إذ نسب ذلك إلى شيخيه

وقد علل ابن مالك لرأي سيبويه بأن القول بتغيير (لولا) عن بابها مع شذوذ هذا الرأي فيه استبقاء لحقها ، و ذلك أنها « مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل ، و مقتضى ذلك أن يجر الاسم مطلقاً ، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط ، من ربط جملة بجملة ... ، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل ، فجروا بها المضمر المشار إليه.» [٦]

وذهب الأنباري (٥٧٧هـ) إلى أن (الياء) و(الكاف) لا يمكن ان تكونا علامة لمرفوع لا يجوز أيضا أن يتوهم أحد إنهما في موضع نصب، ذلك لأن (لولا) حرف وليس فعلا له فاعل ومفعول فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن وهذا لا ذاك وجب أن يكون في موضع جر.

أما ما يقال ان حروف الجر لابد أن تتعلق بشيء فإنه قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك بحسبك زيد ومعناه حسبك قال الشاعر:

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْم أَن يَعْلموا　　بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضر [٧]

---

(١) ينظر رأي الكسائي في : شرح ابن يعيش: ٣/ ١١٨ ، والخلاف في رافع الاسم بعد (لولا) في : الأصول ١/ ٦٨ ، والإنصاف: ١/ ٢٧٠ ، ورصف المباني :ص ٢٩٣ ، والمساعد: ٢١٢/١ .
(٢) انظر : الاقتراح: ص ٥٨ .
(٣) السابق نفسه :ص ٥٨ .
(٤) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، ومعاني القرآن للفراء: ٨٥/٢ ، العقد الفريد: ٢٩٥/٢، والأغاني : ٤٧٩/٦ ، وأمالي القالي : ٦٨/١،والخصائص: ٢٦١/٢ ، اللسان : ٣٠٢/١٤،والهمع : ٣٧٤/٢ ، الخزانة: ٣٢٩/٥ ، وبلا نسبة في : الإنصاف : ١٩٩/٢ ، والجنى الداني: ص٦٠٣، ورصف المباني : ٢٩٥.
(٥) الكتاب : ٣٧٣/٢-٣٧٤.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١٨٥ . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٨٧ ، ٧٨٨ .
(٧) الخصائص : ٢٨٢/٢، الإنصاف : ٦٨٩/٢.

وكذلك قولهم :(هل من أحد عندك) أي: هل أحد عندك قال الله تعالى: ﴿ **مَا لَكُمْ مِنْ إِلـهٍ غَيْرُهُ** ﴾ (الأعراف: ٥٩،٦٥،٧٣)أي: ما لكم إلاه غيره ولهذا كان غيره مرفوعا في قراءة من قرأ بالرفع فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر وكذلك لولا إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في بحسبك ومن في هل من أحد عندك ولا فرق بينهما.(١)

وقد رفض المبرد هذه الشواهد الشاهد يزعم انه خطأ لم يأتي عن ثقة ولم تردْ عن العرب (لولا) متصلة بضمائر الجر ، كالياء ، والكاف ، والهاء وان الذي استهواهم بيت الثقفي، وان قصيدته فيها خطا كثير(٢).

ومما يشجع المبرد على هذا القول ان القران الكريم لم يرد فيه أي أية تذكر (لولاي) أو (لولاك) أو(لولاه) . واما رفضه الاستشهاد البيت المذكور فهو مما يؤخذ عليه إذ إنه أسقط الاستشهاد بيت له نظائر أخرى من شعراء العرب ،وساق السيوطي(٩١١هـ) شواهدا تؤيد مذهب البصريين ما يؤيد ذلك (٣):

لولاي ولولاك ولولاه قال:

وقال : **لَوْلاك في ذا العام لم أَحْجُج** (٤)

وقال : **لَوْلاكُمُ ساغَ لَحْمي عِنْدها ودَمي**(٥)

وقال : **ولَوْلاَهُ ما قَلّتْ لديَّ الدّراهِمُ**(٦)

وقال : **فلولاهُمُ لَكُنْتُ كحُوتِ بَحْر** (٧)

---

(١) ينظر: الإنصاف :٦٨٩/٢.
(٢) ينظر : الكامل : ٢٨٠/٢، المقتضب : ٧٣/٣.
(٣) الهمع : ٤٥٨/٢-٤٥٩.
(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة وتمامه :أنْتَ إلى مَكَّةَ أخْرَجْتَني في ديوانه :ص ٨٠، الصناعتين :ص١١٤، والمفصل: ص١٧٥،والإنصاف:٢/ ٣٤٢،و شرح ابن يعيش: ٣/ ١٩ ،وشرح الرضي:٤٤٤/٢ ، وشرح قطر الندى :ص ٢٥١ ،الخزانة: ٣٢٥/٥.وتذكرة النحاة : ص٤٧٧،وبلا نسبة في :الدرر :١٧٧/٤.
(٥) عجز بيت للأخطل وتمامه: أسمَعْتُكُمْ يومَ أدْعو في مُوَدَّأةٍ ديوانه: ص ٢٧٣،
(٦) البيت لجحدر في : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ص٧٩، و بلا نسبة الدرر: ١٧٧/٤
(٧) عجز بيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت(رضي الله عنه)وتمامه: كهوى في مُظْلِمِ الغمرات داجِ ، الكامل : ١/ ٢٠٩،العقد الفريد: ٢٨٥/٥، شرح شافية ابن الحاجب :٤٩/٣،العيون الغامزة: ص ١٩٠،

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأبرار.

و بعد وهذه الصحبة الطويلة والرحلة العلمية الممتعة في رحاب شخصيتين شاركتا في بناء أصول النحو العربي وتثبيت أركانه مع يونس بن حبيب وتلميذه النجيب سيبويه توصلت في الخاتمة إلى النتائج الآتية:

فقد توصل هذا البحث المتواضع إلى مجموعة من النتائج، يمكن أجمالها بما يأتي:

(١) أسس يونس القياس على الشاهد الواحد ،فكثير من الآراء التي قال بها كانت قياسا على شاهد واحد .

(٢) ظاهرة رفض بعض القراءات ليست بصرية ولا كوفية ،بل هي ظاهرة مرتبطة بالوقت أي قبل تسبيع السبعة .

(٣) كشف النقاب عن الأثر النحوي ليونس في سيبويه ،فقد وافق سيبويه يونس في تسع ومائة مسألة وخالفه في خمس وثلاثين مسألة .

(٤) يمكن أن لنا ومع قليل من التأني أن نلمس ليونس العذر في قوله : بنصب(وحد) في قولهم :(مررت به وحده) لا نرميه بالشذوذ أو أن نصفه بالرديء .

(٥) من الملاحظ على أبي البقاء العكبري أنه قال بجواز مجيء الحال معرفة في كتابه (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث) ، ثم ذهب الى موافقة البصريين في كتابه (اللباب) في كونه لايكون الا نكرة .

(٦) كان سيبويه أكثر تأدبا مع القراءات حتى وأن خالفت أقيسته وثوابته النحوية ،فقد كان إذا أراد أن يتكلم على قراءة خارجة عن القياس يمثل لها بقول للعرب يمنعه أو بيت يخصه بالضرورة .

(٧) من الملاحظة لتعليلات يونس التي نقلها سيبويه في كتابه أنها علل أولية تمتاز ببساطتها وبعدها عن التكلف إذ أنها لا تعدو عن تقدير مضمر محذوف أو تأويله ،أو تأويل بسيط لعلة المنع.

(٨) من أدلة الصناعة النحوية عند يونس أنه أستخدم استصحاب الحال في الاحتجاج ،فقد احتج به في موضع واحد .

(٩) القول بإعمال الحروف غير المختصة مرفوض هو رأي سيبويه وجمهور البصريين ؛ وذلك لأنه يجعل القاعدة أكثر اطرادا .

(١٠) أجاز سيبويه دخول حروف العطف بعضها على بعض، بينما منع يونس ذلك .

(١١) منع إعمال الحروف المشبه بالفعل مخففة كونها إذا خففت زال اختصاصها بالأسماء.

(١٢) جواز اعمال ما الحجازية مع تقديم خبرها على أنها لغة مستعملة عند العرب ،والتي نُقلت عن الجرمي .

(١٣) اذا التقى الاستفهام والشرط في جملة واحدة فالجواب سيكون للجواب للاستفهام .

(١٤) رفض إجازة يونس لقول العرب : (أما العبيد فذو عبيد) منصوبة على أنها مفعول له .

(١٥) رفض القول بصحة قول العرب: (إن لا صالحٍ فطالحٍ) لإيغاله في التقديرات .

(١٦) ترجيح رأي سيبويه في منع تعريف الحال ،ذلك لأن النكرة تدل على العموم ،وهذا ينطبق مع الانتقالية التي تميزت بها الحال.

(١٧) رفض ما نقله ياقوت الحموي(٦٢٦هـ) في ان يونس يجيز النصب على الترحم ،لمعارضتها مع ما نقله سيبويه في كتابه انه يمنعه ؛ لأنه إذا تعارض شيء فينظر إلى الكتاب أولاً ثم إلى كتب الآخرين .

(١٨) جواز عطف المضمر المجرور بدون إعادة حرف الجر كما في قراءة حمزة وآيات أخر ،وكذلك الكثير من الشواهد الشعرية والنثرية .

(١٩) جواز اسناد نون التوكيد الخفيفة الى الفعل المسند الى الف الاثنين لورده في القراءات السبعة كما قراءة ابن ذكوان.

(٢٠) ضعف مذهب يونس حينما عدّ (لبيك) مفردا ، ولا قيمة القياس له إذا كان هنالك سماع .

(٢١) اضطرب ابن مالك (لكن)فذهب في الألفية إلى أنها من حروف العطف و ناقض ذلك في التسهيل ووعدها ليس كذلك ،وكذلك أبن هشام (٧٦١هـ) الذي ذهب إلى أنها غير عاطفة في كتابيه (اللمحة البدرية) ، و (المغني) خالف ذلك في كتابه (أوضح المسالك) وقال بأنها عاطفة .

(٢٢) وكذلك أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ) اختلف كلامه في (إمّا) فتارة تكون عاطفة، وأخرى تكون غير عاطفة.

(٢٣) لا عبرة بما نقله المرادي (٧٤٩هـ) عن الرماني أن (إمّا) عنده عاطفة، لأن في كتابه (معاني الحروف) والذي يراها ليست من حروف العطف .

وفي خاتمة هذا البحث، آمل أن أكون قد وفقت في تقديم صورة واضحة عن المسائل النحوية التي بين يونس وسيبويه ،وقد بذلت في ذلك طاقتي وما وسعني من الجهد، راجيا من الله تعالى أن يجعله خالصا لوجه الكريم ،وأن يتقبله مني أنه على ذلك قدير، وأن أصبت فهو ما منّ به الله تعالى عليّ من فضل ومنة ، وإن أخطأت فهو من نفسي والهوى والشيطان ، وأسأل الله تعالى أنْ يغفر زلاتي وأنْ يهديني الى سواء السبيل، انه نعم المولى ونعم المجيب.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على سيد الخلق وخاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين .

الباحث

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أ -المطبوع :

(١) إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (٨٠٢ هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب-بيروت، ط١: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
(٢) ابن الناظم النحوي: محمد علي حمزة سعيد، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة أسعد-بغداد ١٩٧٧م.
(٣) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري، دار الرشيد - بغداد: ١٩٧٩م.
(٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري- القاهرة: ١٩٦٤م.
(٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي(١١٦٧هـ) دار الكتب العلمية - لبنان -، الطبعة: الاولى ، ١٤١٩هـ١٩٩٨م.
(٦) الإتقان في علوم القرآن ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
(٧) أخبار أبي القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ) - تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك - دار الحرية للطباعة - بغداد ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .
(٨) أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨هـ) تحقيق: فرنسيس كرنكوز، المطبعة الكاثوليكية – بيروت:١٩٣٦م .
(٩) أدب الكاتب أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: محمد الدالي مؤسسة الرسالة.
(١٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق:مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني- القاهرة، ط١، ج١ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ج٢: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ج٣: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
(١١) الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي – دمشق: ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
(١٢) أساس البلاغة : الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) . تحقيق : عبد الرحيم محمود دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢م . وطبعة دار صادر ، بيروت .
(١٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء. لشهاب الدين القرافي. تحقيق محمد عبد القادر عطاء ، دار الكتب العلمية - بيروت.
(١٤) أسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله الانباري تحقيق : د.فخر صالح قدارة دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.
(١٥) أسرار النحو، شمس الدين احمد المعروف بابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، تحقيق: احمد حسن حامد، دار الفكر- عمان .
(١٦) الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الاولى ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
(١٧) إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤ هـ) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف - القاهرة الطبعة :الرابعة ، ١٩٤٩.
(١٨) الأصمعيات اختيار الأصمعي، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق: احمد محمد شاكر - عبد السلام هارون ، دار المعارف - مصر- ، الطبعة: السابعة ، ١٩٩٣م.

(١٩) الأصوات اللغويـة ، د . ابراهيم أنيس ـ الطبعة الخامسة ـ مكتبة الأنجلـو المصرية .

(٢٠) الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الثالثة ، ١٩٨٨.

(٢١) إعراب القراءات السبع وعللها . ابن خالويه : أبو عبد الله ، الحسين بن أحمد ، (٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة: الاولى ، ١٩٩٢م .

(٢٢) إعراب القراءات الشواذ محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي تحقيق:محمد السيد أحمد عزوف ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة: الاولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(٢٣) إعراب القرآن أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨ هـ) تحقيق د. زهير غازي زاهد . عالم الكتب سنة النشر ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .مكان النشر بيروت.

(٢٤) إعراب القرآن لابن سيده أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ، (٤٥٨هـ)، جامعة أم القرى، الطبعة: الاولى ، ١٤٣٠هـ.

(٢٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ مصر، القاهرة ـ، الطبعة: الاولى ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(٢٦) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

(٢٧) الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧ه)، طبع مع (لمع الأدلة)، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية: ١٣٧٧هـ١٩٥٧م.

(٢٨) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح لابن الطراوة النحوي، تحقيق د. حاتم الضامن دار الشؤون الثقافية ببغداد ،الطبعة الأولى ١٩٩٠.

(٢٩) الاقتراح في علم اصول النحو ، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة: الاولى ، ١٩٩٨م .

(٣٠) الإقليد في شرح المفصل الحندي احمد بن محمود بن عمر (٧٠٠هـ) تحقيق: محمود احمد الدرويش، الطبعة : الأولى ،الادارة العامة للثقافة والنشر :جامعة محمد بن سعود ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

(٣١) أمالي السهيلي . السهيلي : أبو القاسم ، عبدالرحمن بن عبدالله ، (٥٨١هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، الطبعة: الأولى ، ١٩٧٩م .

(٣٢) الأمالي الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري (٥٤٢ه)، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت.

(٣٣) الأمالي في لغة العرب للقالي أبو علي القالي (٣٥٦هـ) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون دار الكتاب العربي، بيروت.

(٣٤) الأمالي النحوية . ابن الحاجب : أبو عمرو ، عثمان بن عمر ، (٦٤٦هـ) ، تحقيق : هادي حسن حمودي، بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٥م .

(٣٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة: الأولى ، ج١: ١٣٦٩هـ١٩٥٠م، ج٢: ١٣٧١هـ ١٩٥٢م، ج٣: ١٣٧٤هـ١٩٥٥م.

(٣٦) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب علي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ،مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة: الثانية ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

(٣٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري دار الفكر – دمشق.

(٣٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري دار الجيل – بيروت الطبعة: الخامسة ، ١٩٧٩.

(٣٩) إيضاح شواهد الإيضاح القيسي : أبو علي ، الحسن بن عبد الله (في القرن السادس الهجري) ، تحقيق: محمد حمود الدعجاني ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٧م .

(٤٠) الإيضاح العضديّ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، (٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن الشاذليّ فرهود، الطبعة: الثانية ، سنة ١٤٠٨هـ، دار العلوم، الرياض.

(٤١) الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦ه)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي ألعليلي، مطبعة العاني - بغداد: ١٩٨٢م.

(٤٢) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠ه)، تحقيق: مازن مبارك، مطبعة المدني – القاهرة: ١٩٥٩م.

(٤٣) البحر المحيط في التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.

(٤٤) البرهان في علوم القرآن . الزركشي : بدر الدين ، محمد بن بهادر بن عبدالله ، (٧٩٤هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٨م

(٤٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي – لابن أبى الربيع (٦٨٨هـ) . تحقيق:د. عياد الثبيتى . دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى ، ١٩٨٦ م.

(٤٦) بغية الوعاة :لجلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٤٧) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٤٨) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق:د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر ، الطبعة: الثانية ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(٤٩) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧ه)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة: ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

(٥٠) البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحرالجاحظ تحقيق : المحامي فوزي عطوي دار صعب – بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٦٨.

(٥١) تاج العروس من جواهر القاموس محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي تحقيق مجموعة من المحققين دار الهداية .

(٥٢) تاريخ آداب العرب مصطفى صادق الرافعى ،راجعه وضبطه : عبدالله المنشاوي ومهدي البحرقي، مكتبه الايمان ، الطبعة: الأولى .

(٥٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى ، دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت -، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٥٤) تاريخ بغداد أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٥٥) تأريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري (٤٤٢ه)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار الهلال - الرياض: ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

(٥٦) تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني للهجرة، علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة، الطبعة: الأولى ، ١٩٧١م.
(٥٧) التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى. منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى الطبعة الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
(٥٨) التبيان في إعراب القرآن، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٥٩) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،العكبري ، تحقيق:عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
(٦٠) تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد ، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة ، دار الفرقان - الأردن عمان - ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
(٦١) تحفة الأقرانِ في ما قرئَ بالتثلِيثِ من حروفِ القرآنِ . أحمد بن يوسف الرعيني البيري، أبو جعفر الأندلسي (٧٧٩هـ) كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الثانية ، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م.
(٦٢) التخمير (شرح المفصل) : لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ). تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة: الأولى ، ١٩٩٠م .
(٦٣) تذكرة النحاة : لأبي حيان تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت – مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ،، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م .
(٦٤) التذييل والتكميل أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق د. حسن هنداوي الطبعة: الأولى ،.دار القلم دمشق ١٤١٨هـ .
(٦٥) ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ). تحقيق: عادل محسن العميري كلية اللغة العربية جامعة أم القرى.
(٦٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك (٦٧٢ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
(٦٧) التعليقة على كتاب سيبويه . الفارسي : أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، (٣٧٧هـ) ، عوض القوزي : الجزء الأول : القاهرة ، مطبعة الأمانة ، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٠م . الجزء الثاني: القاهرة، دار المعارف ، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٢م .الجزء الثالث : القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٣م. الجزء الرابع: الرياض ، مطابع الحسني ، ١٩٩٤م .
(٦٨) تفسير الرازي المعروف بمفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م ط : ١.
(٦٩) التفسير النحوي للنص القرآني اسلوب الشرط انموذجا د. هادي نهر جامعة عدن الطبعة :الاولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
(٧٠) تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م.
(٧١) التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان، جامعة بغداد: ١٩٩١م.
(٧٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
(٧٣) التيسير في القراءات السبع الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة: الثانية ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

(٧٤) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب : الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٨٥م.

(٧٥) الجامع لأحكام القرآن : أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، (٦٧١هـ) تحقيق:هشام سمير البخاري ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٩٩٥م .

(٧٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جريرالطبري أبو جعفر، دار الفكر بيروت – ١٤٠٥.

(٧٧) الجامع المسند الصحيح المختصر أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة ط: ١ ١٤٢٢هـ .

(٧٨) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (٣٩٠هـ) تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

(٧٩) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة - ، الطبعة: الخامسة ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

(٨٠) الجمل في النحو الزجاجي : أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق ، (٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة: الثالثة ، ١٩٨٦م .

(٨١) جمهرة أشعار العرب : أبو زيد القرشي ، دار الأرقم - بيروت، تحقيق: عمر فاروق الطباع.

(٨٢) جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين - بيروت - ، الطبعة: الأولى ١٩٨٧م .

(٨٣) الجنى الداني في حروف المعاني - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (٧٤٩هـ) . تحقيق: د. فخر الدين قباوه ، وصاحبه . دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ، ١٩٩٢م.

(٨٤) الجواهر الحسان في تفسير القرآن عبد الرحمن بن محمد الثعالبي ،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت.

(٨٥) حاشية الصبان: محمد بن علي الصبان الشافعي(١٢٠٦هـ) مطبوع بهامش شرح الأشموني دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

(٨٦) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السادسة ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٨٧) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين هادي عطية مطر الهلالي بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٦م .

(٨٨) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي - د . عبد العال سالم مكرم - مصر ١٩٧٧ .

(٨٩) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .

(٩٠) الحلل في شرح أبيات الجمل أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي(٥٢١ هـ) ، تحقيق: د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان-، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

(٩١) الحماسة البصرية : علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (٦٥٩هـ) تحقيق : مختار الدين أحمد الطبعة: الثالثة ، عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ .

(٩٢) الحيوان : لأبي عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق : فوزي عطوي ، دمشق : مكتبة محمد حسين النوري، بيروت : مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني .

(٩٣) خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبي بكرعلي المعروف بابن حجة الحموي ، تحقيق : عصام شقيو دار ومكتبة الهلال - بيروت - الطبعة: الأولى ، ١٩٨٧م .

(٩٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ مصر، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٢هـ١٩٨١م.
(٩٥) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت: ١٣٧١هـ١٩٥٢م.
(٩٦) دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار غريب، جمهورية مصر العربية، المكتبة الوطنية ـ بغداد ١٩٨٠م.
(٩٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عضيمة ،القاهرة دار الحديث ،١٩٨٠م .
(٩٨) الدرر اللوامع على همع الهوامع الشنقيطيّ أحمد ابن الأمين (١٣٣١هـ)، تحقيق : عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلميّة ، الكويت ، الطبعة :الأولى ١٩٨١م.
(٩٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون :أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق: د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٤١٥هـ / ١٩٨٦م ـ ١٩٩٤م .
(١٠٠)ديوان ابراهيم بن هرمة ، محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب م النجف ، ١٩٦٩ م.
(١٠١)ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، (٦١٦هـ) ، المسمى : التبيان في شرح الديوان . حققه : كمال طالب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٧م .
(١٠٢)ديوان الأخطل التغلبي ،شرحه :راجي الاسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٢م.
(١٠٣)ديوان الإسلام شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (١١٦٧هـ) تح: سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م
(١٠٤)ديوان الاعشى الكبير(ميمون بن قيس) (شرح وتعليق) د. محمد حسين ،مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية .
(١٠٥)ديوان أميّة بن أبي الصلت جمع: بشير بموت، المطبعة الوطنية، بيروت، ط١، ١٣٥٢هـ١٩٣٤م.
(١٠٦)ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي تحقيق د. عزة حسن. دمشق سنة ١٣٧٩.
(١٠٧)ديوان جرير ، دار بيروت ، للطباعة والنشر – بيروت ، ١٣٧٩ للهجرة –١٩٦٠ م.
(١٠٨)ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق: د. وليد عرفات، ط١، ١٩٧١م.
(١٠٩)ديوان حماسة ابي تمام الطائي ،تحقيق : عبد المنعم صالح ، سلسلة كتب التراث ١ـ١ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م .
(١١٠)ديوان الحماسة، لابي تمام، حبيب بن أوس الطائي ،(٢٣١هـ) بشرح مختصر من شرح التبريزي، مطبعة السعادة بمصر الطبعة الثالثة . ١٩٢٧ م .
(١١١)ديوان الخنساء، تماضر بنت عمرو دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة: ١٩٦٩م.
(١١٢)ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة ، شرح احمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب، تحقيق :عبد القدوس ابي صالح، مؤسسة الايمان، بيروت، ط/١٩٢٨،١م.
(١١٣)ديوان رؤبة بن عبد الله العجاج ، تحقيق: د. سعيد صناوي ،دار صادر، بيروت،(د.ت).
(١١٤)ديوان زهير بن أبى سلمى . دار صادر تحقيق أ.علي حسن فاعور ط١ ، ١٤٠٨ـ ١٩٨٩ .
(١١٥)ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ،تحقيق عبد العزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م
(١١٦)ديوان الشمّاخ بن ضرار: تحقيق. صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
(١١٧)ديوان طرفة بن العبد تح فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ط١ ١٩٦٩ .
(١١٨)ديوان عبد الله بن رواحة الانصاري الخزرجي دراسة وجمع وتحقيق ، د. حسن محمد باجوده ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة بمصر ١٩٧٢م .

(١١٩)ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر- بيروت ١٩٥٨م.
(١٢٠)ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح: د. حسن نصّار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
(١٢١)ديوان عديّ بن زيد العباديّ، تحقيق محمّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
(١٢٢)ديوان علقمة بن عبدة الفحل تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة-دار الكتاب العربي، حلب، ط/١٩٦٩،١م.
(١٢٣)ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ط دار بيروت للطباعة و النشر ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ .
(١٢٤)ديوان عمرو بن معد يكرب ، صنعة هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠ م
(١٢٥)ديوان كثير عزة ،تحقيق وشرح: احسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط/١، ١٩٧١م.
(١٢٦)ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرح وتحقيق: ابراهيم جزيني، منشورات دار القاموس الحديث-بيروت، مكتبة النهضة، بغداد .
(١٢٧)ديوان الفرزدق دار صادر . ١٩٦٦م ، شرح وضبط / على قاعود . دار الكتب العلمية.
(١٢٨)ديوان مسكين الدارمي تحقيق: خليل العطية وعبدالله الجبوري، دار البصري، بغداد١٩٦٢م.
(١٢٩)ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق: عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي ـ دمشق : ١٣٨٤ هـ .
(١٣٠)ديوان النابغة الذبياني. تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف مصر، ط:٢ ١٩٨٥ م.
(١٣١)ربيع الابرار جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ) ، مؤسسة الأعلمي، بيروت .ط:١٤١٢،١ هـ.
(١٣٢)رسالة منازل الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار النشر: دار الفكر ـ عمان.
(١٣٣)رصف المباني في شرح حروف المعاني، أبو جعفر احمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢ه)، تحقيق: احمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
(١٣٤)الرماني النحوي د. مازن المبارك- الطبعة الأولى- مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٣.
(١٣٥)الروض الأنف : عبد الرحمن السهيلي (٥٨١هـ) تحقيق عبد الرحمن الوكيل . دار النصر للطباعة – القاهرة – ١٣٨٧هـ .
(١٣٦)الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن ،دار الرشيد للنشر ، بغداد/العراق ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
(١٣٧)السبعة في القراءات : لأبي بكر بن مجاهد (٣٢٤هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة : دار المعارف ط :٢ ١٤٠٠هـ .
(١٣٨)سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق : د . حسن هنداوي .دار القلم ـ دمشق-، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
(١٣٩)سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز البكري (٤٨٧هـ) ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الحديث ، الطبعة: الثانية ١٩٨٤م .
(١٤٠)سيبويه إمام النحاة ـ علي النجدي ناصف ـ مطبعة لجنة البيان العربي ـ ١٩٥٣ .
(١٤١)سيبويه حياته وكتابه : د. خديجة الحديثي ، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
(١٤٢)سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ، الطبعة:التاسعة ١٤١٣.
(١٤٣)السير الحثيث في الإستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال مطبعة أضواء السلف .

(١٤٤)الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه خديجة الحديثي ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت مطابع مقهوي ، الطبعة: الأولى ، ١٩٧٤م .
(١٤٥)شذا العرف في فن الصرف أحمد بن محمد الحملاوي (١٣٥١هـ) تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ،مكتبة الرشد الرياض .
(١٤٦)شرح أبيات المغني عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق دار المأمون للتراث دمشق ، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ -١٩٨٠م
(١٤٧)شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) تحقيق د وهبة متولي عمر ، مكتبة الشباب القاهرة ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٥هـ .
(١٤٨)شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم ، القاهرة دار الفكر ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة: الأولى ، ١٩٧٤م.
(١٤٩)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عقيل العقيلي (٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة:٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
(١٥٠)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان أبو الحسن ، علي بن محمد بن عيسى، (٩٢٩هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .
(١٥١)شرح ألفية ابن مالك - لابن الناظم أبى عبد الله بدر الدين محمد (٦٨٦هـ) . تحقيق د . عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .
(١٥٢)شرح التسهيل، ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية .
(١٥٣)شرح التصريح على التوضيح خالد بن عبد الله الأزهري ،(٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
(١٥٤)شرح الجمل للزجاجي : عبد الله بن هشام الأنصاري تحقيق د. علي محسن مال الله عالم الكتب بيروت ،الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ .
(١٥٥)شرح الجمل : علي بن محمد بن خروف (٦٠٩هـ) تحقيق سلوى محمد عرب منشورات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
(١٥٦)شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الطبعة: الأولى : ١٩٨٠م.
(١٥٧)شرح ديوان الحماسة ، لأبي زكريّا يحيى بن عليّ التبريزيّ، (٥٠٢هـ)، عالم الكتب، بيروت.
(١٥٨)شرح شواهد مغني اللبيب عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف وثاق دار المأمون للتراث دمشق الطبعة الاولى ١٤١٠هـ-١٩٨١م.
(١٥٩)شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر: ١٩٦٣م.
(١٦٠)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (٨٨٩هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي : الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
(١٦١)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام تحقيق: عبدالغني الدقر الشركة المتحدة للتوزيع دمشق الطبعة: الأولى ،١٩٨٤.

(١٦٢)شرح شواهد الإيضاح لابي علي الفارسي عبد الله بن بري (٥٨٢هـ) تحقيق عبيد مصطفى درويش الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م .
(١٦٣)شرح شواهد الشافية للبغدادي عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ه) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وآخرين ، ط / دار الكتب العلمية في ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
(١٦٤)شرح الشواهد : للعيني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية بن مالك . عيسى الحلبي.
(١٦٥)شرح شواهد المغني جلال الدين عبدالرحمن السيوطيّ، (٩١١هـ) دار مكتبة الحياة بيروت.
(١٦٦)شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم احمد هريدي دار المأمون، الطبعة: الأولى : ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
(١٦٧)شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (٦٨٦ه)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: ١٤٠٥هـ-١٠٨٥م.
(١٦٨)شرح الكتاب للسيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ه) تحـ: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ١٩٧١م.
(١٦٩)شرح كتاب سيبويه الرماني : لعلي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) تحقيق المتولي رمضان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .
(١٧٠)شرح كتاب سيبويه :تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب . علي بن محمد بن خروف (٦٠٩هـ) تحقيق د. خليفة محمد بديرى . منشورات كلية الدعوة . جامعة الفاتح . ليبيا (١٤١٤هـ - ١٩٩٥).
(١٧١)شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١ه)، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
(١٧٢)شرح اللمع للأصفهاني ، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (٥٤٣هـ) ، تحقيق د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.
(١٧٣)شرح المعلقات التسع المنسوب لأبي عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) تحقيق: عبد المجيد همو ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
(١٧٤)شرح المعلقات السبع حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (٤٨٦هـ). دار احياء التراث العربي ،الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م
(١٧٥)شرحُ المغني في النحو لبدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني (٨١١هـ) دراسة وتحقيق قاسم خليل إبراهيم الأوسيُّ كلية التربية – جامعة تكريت ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
(١٧٦)شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ، الطبعة: الأولى ١٩٧٧ م .
(١٧٧)شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (٤٩٧ه)، تحقيق: حنا حداد، مكتبة المنار - الأردن، الطبعة: الأولى : ١٩٨٥م.
(١٧٨)شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة - ، الطبعة: الحادية عشرة ،١٣٨٣.
(١٧٩)شرح المفصّل ليعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ،(٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
(١٨٠)شرح المكودى على ألفية ابن مالك ، لأبى زيد عبد الرحمن المكودى ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .
(١٨١)شرح المنظومة البيقونية في مصطلح علم الحديث عبد الله سراج الدين مكتبة الفلاح حلب سوريا.

(١٨٢)شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح محمد بن عبد الله ابن مالك ، (٦٧٢هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة :الثالثة ، ١٩٨٣م .
(١٨٣)شواهد الشعر في كتاب سيبويه : د. خالد عب الكريم جمعة ، الدار الشرقية ، مصر الجديدة ، ط:٢، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
(١٨٤)الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهما ، لأبي الحسن أحم بن فارس ، تحقيق: مصطفى الشويحي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
(١٨٥)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
(١٨٦)صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
(١٨٧)صحيح البخاري أحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) .
(١٨٨)الصفوة الصفية تقي الدين إبراهيم النيلي (نحو٧٠٠هـ) تحقيق د. محسن بن سالم العميري . مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
(١٨٩)ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجارمؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
(١٩٠)ضرائر الشعر :ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق :السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.
(١٩١)طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (٣٧٩ه)، تحقيق: محمود أبو الفضل، مطبعة الخانجي: ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
(١٩٢)طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.
(١٩٣)العقد الفريد، احمد بن محمدبن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان - ، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
(١٩٤)عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي جلال الدين السيوطي حققه وقدم له د. سلمان القضاة ، دار الجيل بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
(١٩٥)علل النحو أبو الحسن ، محمد بن عبد الله الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش ، الرياض ، مكتبة الرشيد ، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٩م .
(١٩٦)عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين العيني الحنفي ، البابي الحلبي ، الطبعة :الأولى، ١٩٧٢م.
(١٩٧)عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي (٣٣٨هـ) تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
(١٩٨)العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال .
(١٩٩)عيون الأخبار: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية –بيروت . ١٤١٨ هـ.
(٢٠٠)غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجوزي (٨٣٣ه) براجستراسر، مكتبة الخانجي - مصر، ١٩٣٧ه.
(٢٠١)غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، (نحو٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، مؤسسة علوم القرآن بيروت.

(٢٠٢)غريب الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، تحقيق: د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد -، الطبعة: الأولى ١٣٩٧هـ .

(٢٠٣)غريب الحديث أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤هـ) تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن ، الطبعة :الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.

(٢٠٤)فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب ، دار المعرفة - بيروت.

(٢٠٥)فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسيرمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر – بيروت.

(٢٠٦)الفرائد الجديدة للسيوطي تحقيق : الشيخ : عبد الكريم المدرس - وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي ببغداد مطبعة الإرشاد ببغداد الطبعة الأولى : ١٧٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

(٢٠٧)الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر ، دار البشير - عمان -، الطبعة :الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(٢٠٨)فقه اللغة وسر العربية - لأبى منصور عبد الملك الثعالبى (٤٣٠هـ) . دار ابن خلدون.

(٢٠٩)الفهرست محمد بن إسحاق أبو الفرج بن النديم دار المعرفة - بيروت ، ١٣٩٨ – ١٩٧٨.

(٢١٠)الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي (٨٩٨هـ) تحقيق : د. أسامة الرفاعي . العراق الطبعة: الأولى ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

(٢١١)قراءة حمزة بن حبيب الزيات دراسة نحوية وصرفية د. حمودي زين الدين المشهداني الجامعة الاسلامية –بغداد ١٣٢٣هـ-٢٠٠٢.

(٢١٢)الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي، الطبعة: الثالثه ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

(٢١٣)كتاب الصناعتين الكتابة والشعر - لأبى هلال العسكرى (٣٩٥هـ). تحقيق علي محمد البجاوي ، وأبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .

(٢١٤)كتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٢١٥)الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢١٦)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ – ١٩٩٢.

(٢١٧)الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ه)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، طبعة دمشق: ١٣٩٤ه.

(٢١٨)الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكومي (١٠٩٤هـ) تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري مؤسسة الرسالة – بيروت .

(٢١٩)الكوكب الدري فيما يتخرج على الاصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الاسنوي ، تحقيق: د. محمد حسن عواد ،دار عمار للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة :الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٩٨م.

(٢٢٠)اللآلي في شرح أمالي القالي عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، تحـ : عبد العزيز الميمني دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان- الطبعة :الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢٢١)اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق: مازن المبارك.دار الفكر دمشق الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ .
(٢٢٢)اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (٦١٦هـ) دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ تحـ : غازي مختار طليمات.
(٢٢٣)اللباب في علوم الكتاب أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (بعد٨٨٠ هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
(٢٢٤)لسان العرب محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي(٧١١هـ) دار صادر – بيروت الطبعة الأولى .
(٢٢٥)اللمحة في شرح الملحة ابن الصائغ محمد بن حسن الجذامي (٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعد الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.الطبعة :الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
(٢٢٦)لمع الأدلة فى أصول النحو - لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ). تحقيق سعيد الأفغانى. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م .
(٢٢٧)اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي تحقيق: فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت ، ١٩٧٢.
(٢٢٨)ما ينصرف وما لاينصرف أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ) تحقيق: د هدى محمود قراعة ، الطبعة :الثانية ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٤هـ .
(٢٢٩)مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ .
(٢٣٠)مجالس ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس (٢٩١هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٤٩م.
(٢٣١)مجمع الأمثال أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (٥١٨هـ) تح محمد محيى الدين عبد الحميد دار المعرفة - بيروت، لبنان.
(٢٣٢)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ه)، تحـ: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرون، سزكين للطباعة والنشر: ١٩٨٦م.
(٢٣٣)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية - لبنان . الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
(٢٣٤)المُحْكَم والمحيط الأعظم ابن سيده أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ، (٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقّا وزملائه، مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، سنة ١٣٧٨هـ.
(٢٣٥)المحلى وجوه النصب أبو بكر أحمد بن شقير (٣١٧هـ) تحقيق د فايز فارس ،مؤسسة الرسالة - بيروت ،الطبعة: الأولى .
(٢٣٦)مختار الصحاح محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي تحقيق : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة طبعة جديدة ، ١٤١٥ – ١٩٩٥.
(٢٣٧)مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ابن خالويه (٣٧٠هـ) عني بنشره براجستراسر دار الهجرة٠
(٢٣٨)المخصص أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهم جفال دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
(٢٣٩)المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعرف - مصر: ١٩٦٨م.

(٢٤٠)مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن محمد السيد، دار المعرف - مصر، الطبعة: الأولى ١٩٦٨م.
(٢٤١)مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار المعرفة - بغداد: ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.
(٢٤٢)المذكر والمؤنث، أبو بكر ابن الأنباري (٣٢٨ه)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي - بيروت، الطبعة: الثانية: ١٩٨٦م.
(٢٤٣)مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ.
(٢٤٤)المرتجل أبو محمد عبد الله بن الخشاب (٥٦٧هـ) تحقيق: علي حيدر ، دار الحكمة دمشق الطبعة: الأولى ١٣٩٢هـ.
(٢٤٥)المزهر : للسيوطي . شرح وضبط : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ،ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب العربية ، وعيسى البابي الحلبي .
(٢٤٦)مسائل خلافية بين سيبويه والخليل فخر صالح سليمان قدارة . دار الأمل الطبعة: الأولى ، ١٤١هـ ١٩٩٠م .
(٢٤٧)المسائل السفرية في النحو : عبد الله بن يوسف ابن هشام ، (٧٦١هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن، بيروت ، دار الرسالة ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٣م .
(٢٤٨)المسائل العضديات لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، (٣٧٧هـ) ، تحقيق :د علي جابر المنصوري عالم الكتاب – مكتبة النهضة العربية بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.
(٢٤٩)المسائل المتفق عليها بين النحويين اطروحة دكتوراه دخيل بن غنيم بن حسين العواد كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٣٣هـ .
(٢٥٠)المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن احمد النحوي (٣٧٧ه)، تحقيق ودراسة: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد.
(٢٥١)المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل . تحقيق: محمد كامل بركات /جدة : دار المدني مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .
(٢٥٢)المستدرك على الصحيحين أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الطهماني النيسابوري (٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
(٢٥٣)مسند الإمام أحمد بن حنبل للإمام: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني مؤسسة قرطبة – القاهرة الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها .
(٢٥٤)مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) تحقيق : د. حاتم الضامن ، بغداد مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
(٢٥٥)المطالع السعيدة شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والتصريف والخط . تحقيق وشرح د. طاهر سليمان حموده . الدار الجامعية (مصر) ط ١٩٨٢م .
(٢٥٦)معاني الحروف – المنسوب للرمانى أبى الحسن على بن عيسى (٣٨٤هـ) تحقيق د. عبد الفتاح شلبي مكتبة الطالب الجامعى (مكة المكرمة) ١٤٠٦هـ .
(٢٥٧)معاني القرآن . الأخفش : أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة البلخي ، (٢١٥هـ) ، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٥م .

(٢٥٨)معاني القرآن علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) ،تقديم عيسى شحاته عيسى دار قباء القاهرة ١٩٩٨م٠
(٢٥٩)معاني القرآن . الفراء : أبو زكريا ، يحي بن زياد ، (٢٠٧هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، وأحمد يوسف تيجاني ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة :الثالثة ، ١٩٨٨م .
(٢٦٠)معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري الزجاج ، (٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة: الأولى ، ١٩٨٨م .
(٢٦١)معاني النحو . فاضل صالح السامرائي ،جامعة بغداد ، ط١ ، الجزءان الأول والثاني ١٩٨٩م ، والجزءان الثالث والرابع ١٩٩١م .
(٢٦٢)معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبد الرحيم العباسى ، تحقيق :محمد محى الدين عبد الحميد، ط / عالم الكتب ، بيروت ، فى ١٩٤٧ م .
(٢٦٣)معجم الأدباء – ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) – دار المأمون – مصر .
(٢٦٤)المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، الطبعة: الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
(٢٦٥)المعجم الوافي في أدوات النحو العربي علي توفيق الحمد - يوسف جميل الزعبي دار الأمل الطبعة: ثانية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م.
(٢٦٦)المغرب في ترتيب المعرب أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب ط:١ ، ١٩٧٩تح : محمود فاخوري و عبدالحميد مختار.
(٢٦٧)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق : د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – بيروت، ط٦: ١٩٨٥م.
(٢٦٨)المغني في النحو، الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (٦٨٠ه)، تحقيق : د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية – بغداد: ١٩٩٩م.
(٢٦٩)المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، د.جواد علي دار الساقي، الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
(٢٧٠)المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) دار ومكتبة الهلال – بيروت.
(٢٧١)المفضليات، المفضل الضبي (١٦٨ه)، تحقيق: احمد محمد شاكر، وصاحبه، الطبعة: الخامسة : ١٩٧٦م.
(٢٧٢)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق : د عبد المجيد قطامش جامعة أم القرى مكة المكرمة الطبعة: الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧م.
(٢٧٣)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي من باب النائب عن الفاعل إلى حرف الجر د. عياد الثبيتي –دار التراث –مكة المكرمة – الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)
(٢٧٤)المقاصد النحويّة : لمحمود العيني (٨٥٥ هـ). بيروت . دار صادر / الطبعة الأولى .
(٢٧٥)المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ه)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية – عمان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد: ١٩٨٢م.
(٢٧٦)المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ه)، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت: ١٩٦٣م .
(٢٧٧)المقرب، ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩ه)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد: ١٩٨٦م.
(٢٧٨)منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد بهامش :شرح ابن عقيل على ألفية ابن دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة :٢٠ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٢٧٩)منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، دار التربية – بغداد، الطبعة: الأولى: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

(٢٨٠)الموفقي في النحو ابو الحسن احمد بن محمد بن كيسان تحقيق د عبد الحسين الفتلي ود. طه هاشم شلاش مجلة المورد ١٣٩٥هـ .

(٢٨١)موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب . خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم القاهرة ، مكتبة ابن سينا.

(٢٨٢)موصل النبيل الى نحو التسهيل الأزهري : خالد بن عبد الله ،(٩٠٥هـ) دراسة وتحقيق ثريا عبد السميع اسماعيل كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢٨٣)الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي النحوي (بعد ٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، الطبعة: الأولى ، جدة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٢٨٤)الموطأ : مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي مصر.

(٢٨٥)نار القرا في جوف الغدا الشيخ ناصيف اليازجي الطبعة : الثانية بيروت : المطبعة الأدبية، ١٨٨٩.

(٢٨٦)نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، الكتاب والتوزيع ، جامعة قار يونس .

(٢٨٧)نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي (٥٨١ه)، تحقيق: محمد إبراهيم ألبنا، دار الرياض للنشر والتوزيع: ١٤٠٤ه-١٩٨٤م.

(٢٨٨)النحو الوافي عباس حسن دار المعارف الطبعة : الطبعة الخامسة عشرة.

(٢٨٩)نزع الخافض في الدرس النحوي حسين بن علوي الحبشي جامعة حضرموت كلية التربية – المكلا ١٤٢٥هـ .

(٢٩٠)نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري تحقيق : د إبراهيم السامرائي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٩ م .

(٢٩١)النشر في القراءات العشر لابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ،(٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان .

(٢٩٢)نظرية التعليل في النحو العربي القدماء والمحدثين د. خميس الملخ الطبعة: الأولى، الشروق .

(٢٩٣)نظرية النحو القرآني أحمد مكي الانصاري دار القبلة للطبعة والنشر ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٥ .

(٢٩٤)النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٨هـ.

(٢٩٥)النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان (٤٧٦ه)، تحقيق: رشيد بلحبيب وزارة الأوقاف المغربية – ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

(٢٩٦)النهر الماد، أبو حيّان الأندلسي (٧٥٤ه)، تقديم وضبط: بوران وهذيان الفناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢٩٧)النوادر في اللغة أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (٢١٥هـ)دار الكتاب العربي لبنان –بيروت ،الطبعة الثانية ،١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .

(٢٩٨)النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام النعيمي، دار الرسالة للطباعة والنشر- بغداد : ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(٢٩٩)نورالقبس أبو المحاسن يوسف بن أحمد اليغموري (٦٧٣هـ) تحقيق : رودلف زلهايم ، فيسباد١٩٦٤.

(٣٠٠)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي (٩١١ه)، تحقبق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر .
(٣٠١)الوافي بالوفيات ـ للصفدي صلاح الدين بن أيبك ،اعتناء شكري فيصل ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١.
(٣٠٢)الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٣٠٣)وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١ه)، تحقبق: د. إحسان عباس، بيروت: ١٩٦٨م.
(٣٠٤)يونس بن حبيب ـ د . حسين نصار ـ أعلام العرب (٧٥) القاهرة ١٩٦٨ .
(٣٠٥)يونس النحوي ـ حياته وآثاره ومذاهبه ـ د .احمد مكي الأنصاري جامعة القاهرة الخرطوم ١٩٧٣.

ب – الرسائل والأطاريح :

(١) أبو عبد الله بن الفاخر وجهوده في الدراسة النحوية مع تحقبق كتابه شرح الجمل حماد بن محمد حامد الثمالي، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٠.
(٢) الأدوات النحوية عند الكوفيين سوسن صادق خضر الراوي رسالة ماجستير كلية التربية الجامعة المستنصرية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
(٣) البيان شرح اللمع إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (٥٣٩هـ) دراسة وتحقيق على الدين حمودة ،كلية اللغة العربية جامعة أم القرى .
(٤) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة عمر بن المظفر بن الوردي(٧٤٩هـ) محمد مزعل خلاطي كلية التربية-ابن رشد- جامعة بغداد، رسالة ماجستير ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
(٥) الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري أحمد هاشم السامرائي كلية التربية -ابن رشد – جامعة بغداد اطروحة دكتوراه ٢٠٠٣م.
(٦) شرح الاعراب قواعد الاعراب أبي عبدالله محي الدين محمد بن سليمان المعروف بالكافيجي (٨٧٩هـ) كلية التربية للبنات جامعة بغداد ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
(٧) شرح تحفة الطلاب شرح تحفة الطلاب للعلامة احمد بن محمد الهائم (٨١٥ هـ) دراسة وتحقيق رسالة دكتوراه أحمد شيخ عبداللطيف ، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ،١٤١٤هـ-١٩٩٣م . شرح الجزولية السفر الثاني من أول باب التنازع حتى باب منع الصرف حسن بن نفاع الجابري جامعة أم القرى -كلية اللغة العربية ١٤٢٣-١٤٢٤هـ .
(٨) شرح الجزولية السفر الثاني من باب الاستثناء الى أخر باب تحقيق الهمز تحقيق معتاد بن معتق بن عاقل الحربي جامعة أم القرى -كلية اللغة العربية ١٤٢٣-١٤٢٤هـ .
(٩) شرح الجزولية السفر الثاني من باب حروف الخفض الى أخر باب حبذا لابي الحسن علي بن محمد الآبذي المتوفي (٦٨٠هـ)،دراسة وتحقيق اطروحة دكتوراه سعيد بن مشيب بن حسن ال عصام الشمري جامعة أم القرى -كلية اللغة العربية ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م .
(١٠) شرح جمل الزجّاجيّ: إبن بابشاذ، طاهر بن محمّد، (٤٦٩هـ)، تحقيق. حسين علي لفتة السعدي، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م . شرح شواهد قطر الندى للمؤلف صادق الفحام (١٢٠٥ هـ) دراسة وتحقيق ناصر عبد الاله كاظم دوش كلية الآداب جامعة القادسية ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٢ م.
(١١) شرح الشذرة الذهبية تأليف ابي العباس شهاب الدين احمد بن ابي بكر بن زيد الفاتكي الحنبلي (٨٧٠هـ) دراسة وتحقيق محمد جاسم عبد الساطوري كلية التربية جامعة الانبار .

(١٢) شرح الكافيـة في النحو منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) تحقيق ودراسة نصار بن محمد بن حسين حميد الدين جامعة أم القرى كلية اللغة العربية .

(١٣) شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)المجلد الاول دراسة وتحقيق اطروحة دكتوراه ، محمد إبراهيم يوسف جامعة أم القرى –كلية اللغة العربية ١٤١٤هـ/-١٤١٥هـ.

(١٤) شواهد النحو النثرية تأصيل رسالة ماجستير اعداد صالح أحمد مسفر الغامدي جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ١٤٠٨هـ.

(١٥) مجيب الندا الى شرح قطر الندى عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي (٩٨٢هـ) دراسة وتحقيق محمد امين عواد الكبيسي كلية الآداب جامعة بغداد رسالة ماجستير ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

(١٦) المجيد فى إعراب القرآن المجيد للصفاقسى ـ حقق النصف الأول منه (من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة الأعراف) د. عبدالعزيز أحمد محمد إسماعيل (رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ برقم (١٢٧٨))، وحقق النصف الثانى منه (من أول سورة الأنفال إلى آخر القرآن الكريم) د. على محمود محمدين النابى (رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ برقم (١٢٤٥) .

(١٧) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة هاني محمد عبد الرازق القزاز جامعة الأزهر ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق .

(١٨) معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب علي بن اسماعيل بن سليمان بن هطيل (٨١٢هـ) دراسة وتحقيق علي قائد عبد كلية التربية –ابن رشد – رسالة ماجستير٢٠٠٢م .

(١٩) المفضل على المفضل في دراية المفصل، لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني (٦٥١ه)، دراسة وتحقيق عبدالعزيز بن محمد الحكمي كلية اللغة العربية جامعة أم القرى،١٤٢٧ .

(٢٠) المنتخب الاكمل على كتاب الجمل –السفر الثالث- الخفاف محمد أحمد الأنصاري الاشبيلي (٦٤٦هـ) تحقيق : حمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .

(٢١) الموشح في شرح الكافية الشيخ ابي بكر بن محمد الخبيصي (٨٧٠هـ) دراسة وتحقيق محمد امين عواد الكبيسي كلية الآداب جامعة بغداد ١٤١٠هـ -١٩٨٩م.

(٢٢) نحـو سيبويه في كتب النحاة دراسةُ تحـقيق وتقويم مازن عبد الـرسول سلمـان الـزيـدي اطروحة دكتوراه كلية الآداب في الجامعة المستنصرية ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م .

(٢٣) يونس بن حبيب -آراؤه ومنهجه طالب عبد الرحمن التكريتي رسالة ماجستير كلية الآداب – بغداد ١٩٧٩م.